مناهج البحث العلمى
وكتابة الرسائل الجامعية

الدكتور صلاح زين الدين

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة طنطـــا

دار النهضة العربية – القاهرة

الاهداء

الى أبنائى

وطلاب العلم

الذين وهبوا حياتهم

من أجل التغيير

ومستقبل مشرق لمصر

مقدمـــة:

منهجية البحث مظهر حضاري تشتد الحاجة إليه بعد الحاجة إلى الدرس والتأليف، وما يصحب ذلك من تراكم الخبرات والمادة العلمية، وما يتصل بهما عادة من صعوبات وعدم وضوح الرؤية، فتختلط الأمور على طالب العلم ويصعب عليه أن يتبين دربه. وكان طبيعيا أن يرتبط " منهج البحث" بالجامعات ارتباطا وثيقا، لأنها مركز الحقيقة ومنطلقها. وقد أعد هذا المؤلف لطلبة الجامعات فى مرحلة الدراسات العليا الذين يواجهون البحث العلمي ربما للمرة الأولى، ويعدون بحوث الدبلوم والماجستير والدكتوراه. وقد اعتنينا فيه بالخطوط العامة العريضة للبحث.

وتعتبر دراسة وبحث منهجية العلوم القانونية والاقتصادية والإدارية للطلبة دارسى العلوم الاجتماعية، خاصة القانون والاقتصاد والادارة، عملية تربوية بعيدة التأثير وقوية الفعالية في مجال تكوين الملكة والعقلية القانونية والإدارية. وهذا يقوي لدى الطلبة القدرة على الاكتشاف والتفسير والفهم والتنظيم ويزودهم بطرق وأساليب ومناهج البحث العلمي في ميدان تخصصاتهم ودراساتهم واهتماماتهم في ميدان العمل والبحث العلمي مستقبلا.

والمنهجية تحمل معنيين، معنى واسع ومعنى ضيق، المعنى الواسع يضم المنهجية في مفهومها الشكلي والإجرائي والموضوعي، أما المعنى الضيق فيضم المنهجية في مفهومها الموضوعي.

فالجانب الشكلي لعلم المنهجية يتعلق بالمرحلة الأخيرة في إعداد البحث العلمي، وهي مرحلة كتابة البحث وإخراجه في صورته النهائية وهو المعنى الشائع للمنهجية.

أما الجانب الإجرائي أو العملي فيهتم بدراسة الإجراءات العملية التي تساعد الباحث في عملية جمع المعلومات، والأمر هنا يتعلق بالبحوث الميدانية التي تعتمد على العينات والاستبيان وغيرهما.

أما الجانب الموضوعي لعلم المنهجية فهو الذي يتعلق بطريقة التفكير، أي الجانب الذي يضع مجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم سير العقل الإنساني في بحثه عن الحقيقة، ويدرس هذا الجانب مختلف المناهج التي وضعها علماء المناهج والتي تقسم إلى صنفين، الأول مناهج علمية أساسية وهي المنهج الاستدلالي والمنهج التاريخي والمنهج التجريبي

والمنهج الجدلي، والصنف الثاني مناهج فرعية من بينها المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي والمنهج المقارن ومنهج تحليل المضمون ومنهج دراسة حالة ومنهج التعليق على النصوص القانونية والفقهية والقرارات والأحكام القضائية وإعداد استشارة قانونية.

الفصل الأول يتناول مفهوم العلم والبحث العلمي والفصل الثانى يتناول مناهج البحث العلمي، أما الفصل الثالث والأخير فيتضمن كيفية اعداد الرسائل الجامعية.

الفصل الأول

مفهوم العلم والبحث العلمي

المبحث الأول: مفهوم العلم

المبحث الثانى: أصول البحث العلمى

المبحث الأول

مفهوم العلم

المطلب الأول: تعريف العلم:

لشرح مفهوم البحث العلمي يتطلب منا الأمر شرح مفهوم العلم، وتمييزه عن بقيه المصطلحات. والعلم من الموضوعات المعقدة التي أثارت إشكاليات فلسفية عبر التاريخ وهو السمة التي يحدد من خلالها مدى تقدم الشعوب وتكوين الحضارات في الماضي والحاضر والمستقبل.

ومن المعروف تاريخيا أنه كلما اعتمدت الشعوب على الخرافة والأساطير لتفسير الظواهر العلمية كلما انتشر الجهل والفقر، وكلما اعتمدت العلم وسيلة لتفسير الظواهر كلما استطاعت أن تكون لنفسها حضارة وتثبت وجودها في التاريخ. لقد شهد تاريخ البشرية عبر امتداده جدلا دائما حول الفلسفة التي يبنى عليها العلم وكذا تعريف العلم وتحديد أهم خصائصه وأهدافه ووظائفه والمسلمات التي يقوم عليها العلم وأيضا الطبيعة الخاصة للعلوم الإنسانية.

تستخدم كلمة علم في عصرنا هذا، للدلالة على مجموعة المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية، وجملة القوانين التي اكتشفت لتعليل حوادث الطبيعة تعليلا مؤسسا على تلك القوانين الثابتة. وقد تستخدم للدلالة على مجموعة من المعارف لها خصائص معينة، كمجموعة الفيزياء أو الكيمياء أو البيولوجيا. وإذا رجعنا إلى تعريفه في اللغة والاصطلاح، نجد أن كلمة " علم " في اللغة تعني إدراك الشيء على ما هو عليه، أي على حقيقته، وهو اليقين والمعرفة' والعلم ضد الجهل، لأنه إدراك كامل.

وأمَّا في الاصطلاح فهو: " جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية. " أو هو، كما جاء في قاموس ويستر " المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تقوم بغرض تحديد طبيعة وأصول وأسس ما تتم دراسته. "

وجاء تعريفه في قاموس أكسفورد لعام ١٩٧٤ بأنه: ". . . ذلك الفرع من الدراسة، الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة، تستخدم طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق الدراسة. "

وقد عرفه جوليان هكسلي في كتابه " الإنسان في العالم الحديث " بأنه: "هو النشاط الذي يحصل به الإنسان على قدر كبير من المعرفة لحقائق الطبيعة وكيفية السيطرة عليها. "

وتدور جل محاولات تحديد مفهوم العلم وتعريفه حول حقيقة أن العلم هو " جزء من المعرفة، يتضمن الحقائق والمبادئ والقوانين والنظريات والمعلومات الثابتة والمنسقة والمصنفة، والطرق والمناهج العملية الموثوق بها لمعرفة واكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة يقينية ".

وليتضح لنا معنى العلم أكثر، علينا أن نميزه عن غيره من المصطلحات والمفاهيم المشابهة له واللصيقة به، في غالب الأحيان مثل: المعرفة، الثقافة، الفن. . . وغيرها من المصطلحات. وكذا تحديد وبيان أهدافه ووظائفه.

<u>أولا: معنى المعرفة:</u>

تعني المعرفة في أبسط معانيها تصورا عقليا لإدراك كنه الشيء بعد أن كان غائبا، وتتضمن المعرفة المدركات الإنسانية أثر تراكمات فكرية عبر الأبعاد الزمانية والمكانية والحضارية والعلمية، أو بعبارة أخرى المعرفة هي كل ذلك الرصيد الواسع والضخم من المعلومات والمعارف التي استطاع الإنسان أن يجمعها عبر التاريخ، بحواسه وفكره.

وتنقسم العرفة إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

<u>١ ــ المعرفة الحسية:</u> وتكون بواسطة الملاحظات البسيطة والمباشرة والعفوية، عن طريق حواس الإنسان المعروفة، مثل تعاقب الليل والنهار، طلوع الشمس وغروبها، تهاطل الأمطار. . . الخ، وذلك دون إدراك للعلاقات القائمة بين هذه الظواهر الطبيعية وأسبابها.

<u>٢ ــ المعرفة الفلسفية:</u> وهي مجموع المعارف والمعلومات التي يتحصل عليها الإنسان بواسطة استعمال الفكر لا الحواس، حيث يستخدم أساليب التفكير والتأمل الفلسفي، لمعرفة الأسباب، الحتميات البعيدة للظواهر، مثل التفكير والتأمل في أسباب الحياة والموت، خلق الوجود والكون.

٣ ــ المعرفة العلمية والتجريبية: وهي المعرفة التي تتحقق على أساس الملاحظات العلمية المنظمة، والتجارب المنظمة والمقصودة للظواهر والأشياء، ووضع الفروض، واكتشاف النظريات العامة والقوانين العلمية الثابتة، القادرة على تفسير الظواهر والأمور تفسيرا علميا، والتنبؤ بما سيحدث مستقبلا والتحكم فيه.

وهذا النوع الأخير من المعرفة، هو وحده الذي يكّون العلم.

والمعرفة بذلك تكون مشتملة على العلم، وهو جزء من أجزائها.

ثانيا: معنى الثقافـــة:

عرّفت الثقافة عدة تعريفات، لعلّ أشهرها تعريف تايلور القائل أن الثقافة: " هي ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات وسائر القدرات التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع. "

أو تعرّف أنها: " أنماط وعادات سلوكية ومعارف وقيم واتجاهات اجتماعية، ومعتقدات وأنماط تفكير ومعاملات ومعايير، يشترك فيها أفراد جيل معين، ثم تتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل.

وعرفها آخر بأنها: " مجموعة العادات والتقاليد والقيم والفنون المنتشرة داخل مجتمع معين، حيث ينعكس ذلك على اتجاهات الأفراد وميولهم ومفاهيمهم للمواقف المختلفة.

فالثقافة بذلك تشمل العلم والمعرفة والدين والأخلاق والقوانين والعادات والتقاليد وأنماط الحياة والسلوك في المجتمع.

ثالثا: معنى الفـــن:

الفن في اللغة حسن الشيء وجماله، والإبداع وحسن القيام بالشيء ويعرف الفن فى القاموس بأنه: " نشاط إنساني خاص، ينبئ ويدل على قدرات وملكات إحساسية وتأملية وأخلاقية، وذهنية خارقة مبدعة. "

كما تدل كلمة " فن " ART على المهارة والقدرة الاستثنائية الخاصة في تطبيق المبادئ والنظريات والقوانين العلمية، في الواقع والميدان:

الفنون الأدبية، الفنون العسكرية، فن القيادة السياسية والاجتماعية والإدارية، الفنون الرياضية، فن الموسيقى والغناء.

أمَّا كلمة " فن " في الاصطلاح فإنها تعني: " المهارة الإنسانية والمقدرة على الابتكار والإبداع والمبادرة، وهذه المقدرة تعتمد على عدة عوامل وصفات مختلفة ومتغيرة مثل: درجة الذكاء، قوة الصبر، صواب الحكم، الاستعدادات القيادية لدى الأشخاص. "

يرى بعض المفكرين والعلماء أن عناصر الفن الأساسية شبيهة إلى حد كبير بعناصر العلم، لأن كلاهما يستنكر الاعتماد على حفظ الحقائق والمعلومات المجردة والجامدة، وكلاها يدعو إلى ضرورة اكتشاف وتفهم العلاقات بين الظواهر المختلفة، والتي بدورها تؤدي إلى الابتكار والانطلاق الفكري، وكما أن العلم يؤدي بالضرورة إلى ابتكار علمي، فإن الفن أيضا ينتهي بابتكار فني.

وهناك فريق آخر من المفكرين والعلماء يرون أن هناك فروقا جذرية بين العلم والفن منها:

أن العلم يقوم على أساس مجموعة من القوانين العلمية الموضوعية والمجردة، التي تحدد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر من الظواهر التي يتناولها بالدراسة، وهذه العلاقات معيارها الحتمية والاحتمال، ويبحث العلم فيما هو موجود وكائن، بينما الفن يقوم ويعتمد على أساس المهارة الإنسانية، ويرتكز على الملكات الذاتية والمواهب الفردية، وهو يستند إلى الاعتبارات العملية أكثر من استناده إلى الاعتبارات النظرية.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف العلم:

يمكن اعتبار وظائف العلم هي ذاتها أهدافه، ويمكننا حصرها في ثلاث وظائف هي:

أولا: الاكتشاف والتفسير:

يسعى العلم إلى اكتشاف القوانين التي تحكم وتفسر الظواهر لمعرفة أسبابها والتوصل إلى تعميمات تنظم هذه الأسباب، كما يسعى إلى توحيد تعميماته للوصول إلى قوانين على قدر كبير من العمومية والشمول، تتناول كل الظواهر المتماثلة.

ثانيا: التنبؤ:

يهدف العلم إلى صياغة تعميمات لها القدرة على التنبؤ بما يطرأ على الظاهرة من تغيير في المستقبل، والهدف من التنبؤ هو اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من الأثار السلبية للظاهرة.

ثالثا: الضبط والتحكم:

يهدف العلم إلى ضبط الظواهر وتوجيهها والتحكم فيها بعد معرفة أسبابها وقد يكون الضبط والتحكم نظريا ببيان تفسير وشرح كيفية الضبط، وقد يكون الضبط والتحكم عمليا فيستخدم العلم من أجل السيطرة والتوجيه لتجنب السلبيات أوالقيام بأمور ايجابية.

المطلب الثالث: خصائص العلم:

يمتاز العلم بالخصائص التالية:

أولا: التراكمية:

يقصد بها إضافة الجديد إلى القديم، فالعلم يشبه البناء الذي يتكون من طوابق حيث تحل النظريات الجديدة محل النظريات القديمة كلما أثبتت خطأها، وهو يختلف عن المعرفة الفلسفية والفن لأنهما تسيران في خط أفقي، وخاصية التراكمية في العلم تتحقق في اتجاهين، اتجاه رأسي عمودي بالنسبة لنفس الظواهر، والاتجاه الأفقي بالتنقل من ظواهر مدروسة إلى ظواهر تخرج عن دائرة الدراسة.

ثانيا: التنظيم:

العلم هو تنظيم لطريقة تفكيرنا أو لأسلوب ممارستنا العقلية، الباحث في علم من العلوم يجب عليه تنظيم وتصنيف المعطيات المتعددة لتسهيل التعامل معها لكي تفيده في بحثه.

ثالثا: الموضوعية:

تعني الموضوعية الابتعاد عن الذاتية، وينصرف مدلول الموضوعية أيضا إلى القطيعة مع الأحكام المسبقة والأفكار الشائعة، والموضوعية تثار في مجال العلوم الإنسانية بأكثر حدة ولكن الأمر ليس بمستحيل حيث دعا (إيميل دور كايم) إلى ضرورة التعامل مع الظاهرة الإنسانية وكأنها كيان مادي خارج عن وعينا وفكرنا وبمعنى أخر تشبيه الظاهرة الإنسانية بالظاهرة الطبيعية أثناء دراستها.

رابعا: المنهجية:

النتائج التي يحرزها العلم تأتي عن طريق مناهج علمية سواء لجمع المعلومات أو التحليل أو التفكير، والمنهجية ترتبط بالجانب الشكلي والإجرائي والموضوعي.

خامسا: الامبيريقية:

وتعني أن العلم يختص بدراسة العالم المحسوس فقط.

سادسا: السببية:

في العلم لكل ظاهرة سبب يسعى الباحث لاكتشافه ولا يمكن رده إلى الصدفة أو إلى التفسير الخرافي.

سابعا: التعميم:

وهو الانتقال من الحكم الجزئي إلى الحكم الكلي عن طريق دراسة عينة وتعميم النتائج على المجتمع الأصلي بشرط أن تكون عناصره متجانسة.

ثامنا: اليقين:

العلم هو ادراك الشيء بيقين، ولكن المراد باليقين هنا هو اليقين النسبي.

تاسعا: الدقة:

العلم لا يقبل الأحكام الجزافية بل يجب أن تصاغ النظرية بشكل دقيق وأكثر الوسائل تعبيرا عن الدقة وهي الأرقام والجداول البيانية والاحصائيات والنسب المئوية.

عاشرا: التجريد:

حينما يدرس الباحث ظاهرة معينة ويخلص إلى نتائج، فتلك النتائج لا تعني عناصر الظاهرة بحد ذاتهم ولكن قد تنطبق على كل عنصر يحمل نفس المواصفات.

حادي عشر: الحتمية:

هذه الخاصية في العلم تعني أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج.

المطلب الرابع: فلسفة العلم:

تأرجح العلم تاريخيا وفلسفيا بين النظرة المثالية والنظرة المادية، فلقد طال النقاش بين النزعتين إذ لم يكن سهلا تغلب النزعة المادية على النزعة المثالية التي تحكمت

وغرست جذورها لبضع قرون، ولم يكن الوضع نفسه في الحضارة الإسلامية، فبينما كانت أوربا تتخبط في هذا الجدل الفلسفي لتحديد مفهوم العلم، كان العرب المسلمين قد حققوا انجازات كبيرة في مختلف العلوم، لأن الدين الإسلامي حدد بشكل واضح مفهوم العلم عكس ما كان عليه الوضع زمن سيادة الكنيسة في أوربا.

وعليه سنعرض خلال الأجزاء الثلاثة التالية كل من النظرة المثالية للعلم وكذا رأي المدرسة المادية، ثم مفهوم العلم عند علماء العرب المسلمين.

أولا: العلم لدى المدرسة المثالية:

يتزعم هذه المدرسة أفلاطون حيث يرى أن النفس البشرية قبل أن تحل بالجسد كانت تعلم كل شيء، وبحلولها فيه نسيت أصلها فالعقل البشري يحتوي على الفكر الخالص الذي يفسر كل شيء، ولا حاجة لاتصال الإنسان بالمادة، لأن هذه الأخيرة ليست أساسا للعلم، والملاحظة ليست إلا وسيلة للتذكر، ولا حاجة لعيش الإنسان في جماعة كي يحدث التبادل ويكون معارفه، لأن منبع المعارف هو الفكر الخالص والتأمل، وموضوع العلم هو العالم المرئي وغير المرئي أي المادة والميتافيزيقيا، وبناء العلم يكون من الكل إلى الجزء، فلا ينتقل العقل من الجهل إلى اليقين بل الفكر المشبع بالمعرفة ينتقل إلى المعرفة الجزئية.

وكان العلم عند اليونان يتسم بالمثالية ولهذا اقتصر على الشق النظري فقط ويعتبر العلم التطبيقي أمرا غير محبذ لأنه يدنس العلم، وقد ساعد على انتشار هذا الفكر تقسيم المجتمع اليوناني إلى طبقات أحرار وعبيد، فكان العبيد هم من يتعامل مع المادة بالأعمال اليدوية، أما الأحرار فدورهم ينحصر في مجرد النقاش والفكر لأن ذلك أمر روحاني، هذا الوضع انعكس سلبا على تقدم العلم في الحضارة اليونانية، حيث كانت تفصل بين العلوم الرفيعة مثل علم الفلك والعلوم الوضيعة كالكيمياء.

سيطرت هذه النظرة المثالية للعلم على أوربا باعتبارها الوريث الشرعي للحضارة اليونانية طيلة القرون الوسطى، وساعد على ذلك القبضة الحديدية للكنيسة وإقامتها لمحاكم التفتيش لمتابعة كل ما ينشر مخالفا لمبادئ الكنيسة وأفكار أرسطو. وكل الظواهر العلمية كانت تفسر بطريقة روحانية وساد مبدأ احترام الطبيعة من احترام الله. ولعل أبرز مثال يذكره التاريخ وتأسف له الكنيسة في الوقت الحالي هو محاكمة

(**جاليليو**) عقب تأليفه لكتاب حوار عام ١٦٣٢ والذي عارض فيه مبادئ الكنيسة، وما كان أمامه بعد عرضه على المحاكمة إلا السجود أمام الكنيسة والتوبة عن أفكاره وأرائه العلمية. هذا الوضع ولد تيارا معاديا للتيار المثالي و يعادي حتى الدين الذي كان برأيه هو السند القوي لهذا التيار المتحجر، حيث اعتبر الدين وسيلة لخداع الناس، هذا التيار المعادي قاده **كارل ماركس** وأسس المدرسة المادية.

ثانيا: العلم لدى المدرسة المادية:

انطلقت هذه المدرسة من أفكارتتعارض تماما مع المدرسة المثالية، وقال فلاسفتها أنه ما لم نجعل أفكارنا تتوافق مع الواقع فإننا بالتأكيد لا نمتلك المعرفة فكسب المعرفة يعني احلال أفكار صادقة محل الجهل أو محل أفكار غير صادقة ومن هنا نجد أن نمو المعرفة في نمو الأفكار الصادقة داخل مجموع الأفكار.

إن مجرد التقرير أو الايمان بأن شيئا ما صادق لا يعتبر معرفة، وعلى سبيل المثال قال فلاسفة الاغريق إن الأجسام تتألف من ذرات وهذا صحيح، ولكن الأمر لديهم لم يكن سوى مجرد تخمين موفق، ولكن العلماء توصلوا إلى هذه الحقائق بدراسات علمية منظمة، وعليه فنحن نكسب المعرفة بقدر ما نطور أفكارنا ونجعلها تتوافق مع الواقع واثباتها.

فحسب النظرة المادية فالمعرفة هي نتاج للنشاط الاجتماعي للإنسان، فقد تتبع الفلاسفة نمو المعرفة لدى الفرد المنعزل عن المجتمع وقرروا في الأخير أن هذا الفرد لن يتطور في معارفه إلا بالقدر الضئيل المرتبط بذاته، وعليه فقد قرروا أن المعرفة تستمد من الوجود المادي، ووجود غيره من الناس يتفاعل معهم، فالعيش وسط الجماعة يضمن تطور الأفكار والمعارف نتيجة التبادل، حيث يحتاج الإنسان إلى معارف غيره كي يبني بها معارفه. وحسب النظرة المادية فالمعرفة ما هي إلا حلول للمشاكل التي يطرحها الواقع العملي. وعلى هذا الأساس صيغت مقولات الفكر وأساليب الاستدلال ومناهج البحث التي تقوم بواسطتها المعرفة.

ويرى أنصار المدرسة المادية أن نقطة البدء في المعرفة هي الادراك الحسي الذي يكون عن طريق الحواس، ثم تبنى نظريات تفسره ويتحقق من صحتها فيما بعد وتتجدد المعرفة بهذه الطريقة. كما يرى الماديون أن المعرفة تكون من نقطة الصفر أو من

معرفة سابقة غير مكتملة. أما المثاليون فقد انطلقوا من يقين مثالي حيث سطروا مبادئ فلسفية وقالوا بأنها تفسر كل شيء، أي أنهم انطلقوا من الكل إلى الجزء في بناء المعرفة.

مما زاد الهوة بين النظرتين هو التطور التكنولوجي الحاصل والذي دفع بالكثير إلى القول بأن العلم وتطبيقاته قد أخذ ينتزع البساط من تحت أقدام المثاليين لكن تطرف الماديين في نظرتهم إلى الكون دعا البعض إلى محاولة ايجاد نوع من الحوار بين المدرستين لمحاولة التقريب بينهما، ولكن الأمر كان عسيرا جدا. وفي الأخير يمكن القول أن ما جاءت به المدرسة المادية في انكارها للدين لا يمكن تصديقه. ومنه يمكن الاقرار بأن العلم في أصله مادي نابع من الواقع الموضوعي كما قالت المدرسة المادية، ولكن ثمة فسحة روحية مثالية يجب على الفرد التشبع بها من الدين بشكل أساسي. وإذا كان سبب العداء المادي للدين هو تسلط الكنيسة واضطهادها للعلماء فالأمر مختلف عند المسلمين.

ثالثا: العلم عند العرب المسلمين:

في الفترة التي كانت فيها أوربا تعيش في جهل وتخلف كان العرب يحرزون تقدما في شتى العلوم، وكانوا عقلانيين وأصحاب منهج علمي بعيد عن الخرافة والميتافيزيقيا التي غرقت فيها أوربا، فكان العرب يطبقون القياس والاستقراء وهما من أهم المناهج في العلم حيث لم يتوصل إليهما الأوربيون إلا بعد زمن طويل، وكانت العلوم عند العرب يحكمها مبدأ السببية أي أن لكل ظاهرة سبب ومبدأ التناسق والنظام في الكون أي أن اختلاف الظواهر يرتبط بعلل كلية من شأنها أن تثبت التناسق والانسجام القائم بينها.

ومن أبرز علماء المسلمين جابر بن حيان في مجال الكيمياء، وابن الهيثم في رسالته الضوء وكذلك الرازي وابن سينا في مجال الطب، حيث كانا يصفان الأعراض ويشخصان العلل ثم يأتيان على بيان الروابط والعلاقات بين العلل المتشابهة. وفي مجال الصيدلة كانت تعرف قوى الأدوية بطريقتين هما التجربة والقياس.

ولو تسألنا على منهج البحث عند علماء الغرب في القرون الوسطى ليكون موضوع مقارنة ومضاهاة بصدد بحثنا عن العلم العربي في نفس الفترة الزمنية نستطيع أن نؤكد أن العلم العربي تميز بالموضوعية في حين كان العلم الغربي لم يكتب له الخروج من

ظلمات القرون الوسطى. إلى أن بدأت حركة النقل من العربية إلى اللاتينية وبعد أن عرف الغرب أبحاث العلماء العرب وأساليبهم العلمية، حيث كانت الطريق ممهدة لقيام عصر النهضة ونشأة المنهج التجريبي في أوربا الحديثة.

المطلب الخامس: المسلمات التي يقوم عليها العلم:

يقوم العلم على عدة مسلمات نذكر منها:

أولا: فرضية وحدة الطبيعة واطراد ظواهرها:

يقصد بهذه الفرضية وجود حالات متشابهة في الطبيعة، وبأن ما سيحدث مرة سوف يحدث ثانية إذا توافرت درجة كافية من التشابه في الشروط المسببة لحدوثه.

ثانيا: الخصائص المشتركة بين الأنواع:

أي وجود خصائص مشتركة بين الظواهر بحيث يمكن تصنيفها إلى مجموعات قد تفيد الباحث في معرفة الظواهر الجديدة وامكانية معالجتها.

ثالثا: مسلمة الثبات في الطبيعة:

تقرر هذه المسلمة بأن ثمة دوام وانتظام في الطبيعة لأن الظواهر الطبيعية تحتفظ بخصائصها الأساسية في ظروف معينة لفترة من الزمن.

رابعا: حتمية وقوع الظواهر:

وهذه المسلمة تنكر وقوع حادث ما نتيجة للصدفة أوالظروف الطارئة، وما حدث بسبب ظروف معينة سيحدث حال توافر نفس الشروط.

خامسا: الجانب الإنساني في عملية المعرفة:

هذه المسلمة تعني أن الباحث يمكن أن يخطيء في تقديره، وهذا ليس متعلق بالظواهر، وهو يعتمد على الادراك والتذكر والتفكير وكلها معرضة للخطأ، وهناك خطأ الحواس وخطأ الذاكرة وخطأ التفكير والاستدلال.

المطلب السادس: الطبيعة الخاصة للعلوم الإنسانية:

يرى البعض أن العلوم الإنسانية ليست علوما ويرى أخرون أنها تتقدم شيئا فشيئا حتى تصبح علوما ولكنها من نوع خاص. غير أن هذه الأراء أصبحت لا تعكس الحقيقة للعلوم الإنسانية التي أصبحت علوما للاعتبارات التالية:

(١) من حيث النتائج:

قد أحرزت العلوم الإنسانية نتائج جد هامة تتعلق بضبط سلوك الإنسان وتفسير الظواهر الاجتماعية والتنبؤ بما سيطرأ على الظاهرة في المستقبل.

(٢) من حيث الطريقة العلمية:

العلوم الإنسانية تخضع للمناهج العلمية مثلها مثل العلوم الطبيعية، وقد أثبت هذا التوجه عالم الاجتماع ايميل دوركايم.

(٣) من حيث أهداف العلوم الإنسانية:

الهدف من العلوم الإنسانية هو ضبط الظواهر وايجاد تفسيرات لها.

(٤) من حيث المادية:

اعتبار العلوم الإنسانية ذات طابع مادي، وعليه يمكن اخضاعها للتجربة والملاحظة أو اخضاعها للمنطق والفكر. لقد أصبحت الدول المتطورة تعمل العلوم الإنسانية من أجل تحديد سياساتها المستقبلية.

المبحث الثاني

أصول البحث العلمي

كلما تميزت شعوب الإنسانية بالتفكير العلمي والابتعاد عن الدجل والخرافة كلما كانت أكثر قدرة على بناء الحضارة وتقلص نصيب الجهل في صفوفها، وكلما ابتعدت عن التفكير العلمي وعن العلم انغمست في مستنقع الجهل والتخلف وعليه فإذا أراد شعب ما أن يبني حضارة أو أن يطور نفسه فعليه الاهتمام بتطوير العلم من خلال تشجيع وتكريس البحث العلمي. فماهو مفهوم البحث العلمي؟ وما هي مراحل إعداد البحث العلمي؟

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي:

يمثل البحث العلمي مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية، ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية كجوهر للعلوم، خاصة وأن العلم مدركات يقينية مؤكدة ومبرهن عليها كتصديق مطلق، ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ودقيقة ومنظمة، واستخدام أدوات ووسائل بحثية.

ولتحديد مفهوم البحث العلمي يتعين علينا التطرق إلى النقاط الأساسية التالية: تعريفه وخصائصه وأنواع البحوث العلمية وكذا الأدوات المستخدمة في البحث العلمي.

أولا: تعريف البحث العلمي:

البحث لغة معناه أن تسأل أو تطلب أو تستخبر عن شيء معين، واصطلاحا هناك عدة تعريفات للبحث العلمي، تحاول تحديد مفهومه ومعناه وأهدافه، ومن جملتها مايلي:

١- البحث العلمي تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى الباحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جديدة بحيث تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاءا ووضوحا.

٢- البحث العلمي وسيلة للاستفهام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الاستعلام والاستقصاء خطوات المنهج العلمي واختيار الطرق والأدوات اللازمة للبحث.

٣- البحث العلمي هو المحاولة الدقيقة للتوصل إلى حل المشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره.

٤- البحث العلمي هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات المنهج العلمي.

٥- البحث العلمي هو البحث النظامي والمضبوط الخبري التجريبي، في المقولات الافتراضية عن العلاقات المتصورة بين الحوادث الطبيعية.

٦- البحث العلمي هو فن هادف وعملية لوصف التفاعل المستمر بين النظريات والحقائق، من أجل الحصول على حقائق ذات معنى، وعلى نظريات ذات قوى تنبؤية.

٧- البحث العلمي هو محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها، وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك، يسير في ركب الحضارة العالمية، ويسهم فيه إسهاما إنسانيا حيا شاملا.

مما سبق عرضه من تعريفات نرى أنه يمكن استخلاص أن الوسيلة هي البحث العلمي والغاية هي العلم والمعرفة. والذي نستطيع أن نخلص إليه من خلال كل هذه التعريفات أن البحث العلمي الأكاديمي في رأينا هو الاستخدام العقلاني والمنهجي المنظم لعدد من الطرق والأساليب للتنقيب عن المعرفة، لفحص وتحليل أسباب مشكلة محددة، بهدف الوصول الى علاج للمشكلة بصياغة مقترحات وتوصيات قابلة للتطبيق.

كما يمكننا استخراج بعض الشروط الموضوعية للبحث العلمي نذكر منها:

- يجب أن تكون هناك مشكلة تستدعي البحث عن حل لها.
- توافر الأدلة التي تحتوي على الحقائق.
- التحليل الدقيق للأدلة وتصنيفها.
- استخدام العقل والمنطق لترتيب الدليل في حجج واثباتات.
- الموضوعية وعدم التعصب للرأي وقبول النتائج التي تسفر عنها الأدلة.
- الحل المحدد وهو الإجابة النهائية عن المشكلة وتكون في شكل تعميم.

ثانيا: خصائص البحث العلمي:

يمتاز البحث العلمي بجملة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

(١) البحث العلمي بحث منظم ومضبوط:

أي أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط، حيث أن القوانين والنظريات قد تحققت واكتشفت بواسطة نشاط عقلي منظم ومهيء جيدا وليس وليد الصدفة مما يحقق للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه.

(٢) البحث العلمي بحث حركي تجديدي.

مما يعني أن البحث العلمي ينطوي دائما على تجديد وإضافة معرفية عن طريق استبدال مستمر ومتواصل للمعارف المتجددة.

(٣) البحث العلمي بحث عام ومعمم.

أي أن المعلومات والمعارف تكون معممة وفي متناول الجميع حتى تكتسب الصفة العلمية، وهي عامة لأنها تتناول كل مجالات العلوم.

(٤) البحث العلمي بحث نظري وتجريبي:

البحث العلمى نظرى لأنه يستخدم النظرية لإقامة وصياغة الفرض، الذي هو بيان صريح يخضع للتجارب والاختبار. كما أن البحث العلمي بحث تجريبي لأنه يقوم على أساس إجراء التجارب والاختبارات على الفروض، والبحث الذي لا يقوم على أساس الملاحظات والتجارب لا يعد بحثا علميا. فالبحث العلمي يؤمن ويقترن بالتجارب.

(٥) البحث العلمي بحث حركي وتجديدي:

لأنه ينطوي دائما على تجديد وإضافات في المعرفة، عن طريق استبدال متواصل ومستمر للمعارف القديمة بمعارف أحدث وأجد.

(٦) البحث العلمي بحث تفسيري:

لأنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر والأشياء بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تسمى النظريات.

هذه هي الخصائص التي تشترك فيها كل البحوث العلمية، لكن هناك خصائص تخص بعض أنواع البحوث دون غيرها مثل خاصية التجريب بالنسبة للبحث التجريبي، وكذا خاصية التفسير التي يتميز بها البحث التفسيري.

ثالثا: أنواع البحوث العلمية:

تتقسم وتتنوع البحوث والدراسات العلمية إلى عدة أنواع وذلك بحسب كيفية معالجتها للحقائق والظواهر والأشياء وكذا على أساس النتائج التي تتوصل إليها.

ويمكن تصنيف البحث العلمى وفقا لتصنيفه حسب الاستعمال، وحسب أسلوب التفكير وحسب النشاط. ونشرح هذا التصنيف الثلاثى فيما يلى:

(١) تصنيف البحث العلمي حسب الاستعمال:

أ ــ المقالة:

وهي بحوث قصيرة يقوم بها الطالب الجامعي، خلال مرحلة الليسانس، بناء على طلب أساتذته في المواد المختلفة، وتسمى عادة بالمقالة أو البحث الموجز لأهداف تعليمية. وتهدف إلى تدريب الطالب على تنظيم أفكاره، وعرضها بصورة سليمة، وعلى استخدام المكتبة ومصادرها، وتدريبه على الإخلاص والأمانة وتحمل المسؤولية في نقل المعلومات، وقد لا يتعدى حجم البحث الموجز عشر صفحات.

ب ــ مشروع البحث:

ويسمى عادة " مشروع التخرج "، وهو يطلب في الغالب كأحد متطلبات التخرج بدرجة الليسانس، وأيضا فى مرحلة الدبلوم فى الدراسات العليا. وهو من البحوث القصيرة، إلا أنه أكثر تعمقا من المقالة، ويتطلب من الباحث مستوى فكريا أعلى ومقدرة أكبر على التحليل والمقارنة والنقد. وهنا يعمل الباحث مع أستاذه المشرف على تحديد إشكالية ضمن موضوع معين يختاره الطالب، والغرض منه هو تدريب الطالب على اختيار موضوع البحث، وتحديد الإشكالية التي سيتعامل معها، ووضع الاقتراحات اللازمة لها، واختيار الأدوات المناسبة للبحث، بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم، والاستزادة من مناهل العلم، فليس المقصود منه التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة. بل تنمية قدرات الطالب في السيطرة على المعلومات ومصادر المعرفة، في مجال معين والابتعاد عن السطحية في التفكير والنظر.

جـ ــ الرسالة:

وهو بحث يرقى في مفهومه عن المقالة أو مشروع البحث، ويعتبر أحد المتممات لنيل درجة علمية عالية، عادة ما تكون درجة الماجستير. والهدف الأول منها هو أن يحصل الطالب على تجارب في البحث تحت إشراف أحد الأساتذة ليمكنه ذلك من التحضير للدكتوراه.

وتعتبر امتحانا يعطي فكرة عن مواهب الطالب، ومدى صلاحيته للدكتوراه. وهي فرصة ليثبت الطالب سعة اطلاعه وعمق تفكيره وقوته في النقد، والتبصر فيما يصادفه من أمور.

وتتصف الرسالة بأنها بحث مبتكر أصيل في موضوع من الموضوعات، أو تحقيق مخطوطة من المخطوطات التي لم يسبق إليها. وتعالج الرسالة مشكلة يختارها الباحث ويحددها، ويضع افتراضاتها، ويسعى إلى التوصل إلى نتائج جديدة لم تعرف من قبل، ولهذا فالرسالة تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا، قد تكون عاما أو أكثر.

د ــ الأطروحة أو رسالة الدكتوراه:

يتفق الأساتذة ورجال العلم على أن الأطروحة هي بحث علمي أعلى درجة من الرسالة، وهي للحصول على درجة الدكتوراه، ولهذا فهي بحث أصيل، يقوم فيه الباحث باختيار موضوعه، وتحديد اشكاليته، ووضع فرضياته، وتحديد أدواته واختيار مناهجه، وذلك من أجل إضافة لبنة جديدة لبنيان العلم والمعرفة.

وتختلف أطروحة الدكتوراه عن الماجستير في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة والعلم يجب أن يكون أوضح وأقوى، وأعمق وأدق، وأن تكون على مستوى أعلى. وقد يمتد الزمن بالباحث لأكثر من سنة أو سنتين أو أكثر.

وتعتمد رسالة الدكتوراه على مراجع أوسع، وتحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية، ويجب أن تعطي فكرة عن أن مقدمها يستطيع الاستقلال بعدها بالبحث، دون أن يحتاج إلى من يشرف عليه ويوجهه.

(٢) تصنيف البحث العلمي حسب أسلوب التفكير:

أ ــ التفكير الاستقرائي:

يقوم البحث الاستقرائي بعملية ملاحظة الجزئيات والحقائق والمعلومات الفردية، التي تساعد في تكوين إطار لنظرية يمكن تعميمها. وقد أخذ "سقراط" بهذا الأسلوب، وتعرف على نوعين منه: الاستقراء التام والاستقراء الحدسي. لكن عملية الاستقراء أخذت معنى أكثر دقة وتحديدا عند "هيوم "، الذي لخصها بأنها: " قضايا جزئية تؤدي إلى وقائع أو ظواهر، وتعتبر مقدمة إلى قضية عامة، ويمكن اعتبارها نتيجة تشير إلى

ما سوف يحدث. " ولعل من أشهر أمثلة الاستقراء حادثة سقوط التفاحة وما استنتجه العالم نيوتن من النتائج والحقائق.

ويتفق الباحثون على أن البحث الاستقرائي عادة ما ينتهي بمجموعة من الفروض، التي تستطيع تفسير تلك الملاحظات والتجارب، ثم تحقيق هذه الفروض بعد اختبارها، فالبحوث الاستقرائية تساهم في التوصل إلى الإجابات عن الأسئلة التقليدية المعروفة: ماذا، كيف، من، أين، لماذا.

ب ــ التفكير الاستنباطي:

ويطلق عليه أيضا " طريق القياس"، وهو يسير في اتجاه معاكس للتفكير الاستقرائي الذي يتبعه التجريبيون، وهذا يعني أنه مكمل للأسلوب الاستقرائي وليس مناقضا له.

وهذا الأسلوب ينقل العالم الباحث بصورة منطقية من المبادئ والنتائج التي تقوم على البديهيات والمسلمات العلمية، إلى الجزئيات وإلى استنتاجات فردية معينة. فالأسلوب الاستقرائي يهدف إلى التحقق من الفروض وإثباتها عن طريق الاختبار، أما الأسلوب الاستنباطي فهو الذي ينشأ من وجود استفسار علمي، ثم يعمل الباحث على جمع البيانات والمعلومات وتحليلها لإثبات صحة الاستفسار أو رفضه.

ان الاستقراء يبدأ بالجزئيات ليتوصل إلى القوانين والمسلمات العلمية، في حين أن الاستنباط أو القياس يبدأ بالقوانين ليستنبط منها الحقائق. وبهذا يكون الاستقراء من نصيب المتخصصين الذين يهتمون بالتعليلات العلمية القريبة، بينما يكون الاستنباط من نصيب الفلاسفة الذين يهتمون بالتعليلات الفلسفية البعيدة. فعالم البيولوجيا مثلا يهتم بتركيب الأعضاء ووظائفها، بينما ينظر الفيلسوف إلى كلية العلم ويحاول تفسير الحياة نفسها.

ويمكن القول أن هناك علاقة تبادلية بين الاستقراء والاستنباط، فالاستقراء عادة ما يتقدم القياس أو الاستنباط، وبذلك فإن القياس يبدأ من حيث ينتهي الاستقراء، وبينما يحتاج الاستقراء إلى القياس عندما يطبق على الجزئيات للتأكد من الفروض، فإن القياس يحتاج إلى الاستقراء من أجل التوصل إلى القواعد والقوانين الكلية.

(٣) تصنيف البحث العلمي حسب النشاط:

أ ــ البحث التنقيبي الاكتشافي:

ويتركز المجهود والنشاط العقلي فيه على اكتشاف حقيقة جزئية معينة ومحددة بواسطة إجراء عمليات الاختبارات والتجارب العلمية والبحوث التنقيبية من أجل ذلك، ولا يقصد به تعميم النتائج أو استخدامها لحل مشكلة معينة، إنما جمع الحقائق فقط دون إطلاق أحكام قيمية عليها.

ومن أمثلة البحوث التنقيبية، البحوث التي يقوم بها العالم الطبيب في معمله لاختبار دواء جديد ومدى نجاعته، والبحوث عن السيرة الذاتية لشخصية إنسانية معينة، والبحث الذي يقوم به الطالب في اكتشاف مجموعة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع أو فكرة معينة.

ب ــ البحث التفسيري النقدي:

وهو نوع من البحوث العلمية التي تعتمد على الإسناد والتبرير والتدليل المنطقي والعقلي، من أجل الوصول إلى حل المشكل. ويتعلق هذا النوع من البحوث غالبا ببحث وتفسير الأفكار لا الحقائق والظواهر.

ويعتبر البحث التفسيري النقدي ذو قيمة علمية هامة، للوصول إلى نتائج عند معالجة المشاكل التي تحتوي على قدر ضئيل من المعلومات والحقائق. ويشترط فيه الشروط التالية:

ــ أن تعتمد المناقشة التفسيرية وتتركز حول الأفكار والمبادئ المعروفة والمسلم بها، أو على الأقل أن تتلاءم الدراسة والبحث وتتفق مع مجموعة الأفكار والنظريات المتعلقة بموضوع البحث.

ــ يجب أن يؤدي البحث التفسيري إلى بعض النتائج والحلول، أو أن يؤدي إلى الرأي الراجح في حل المشكلة المطروحة للدراسة.

ــ يجب أن تكون الحجج والمبررات والأسانيد ومناقشتها أثناء الدراسة التفسيرية والنقدية واضحة ومعقولة ومنطقية ومضبوطة.

جـ ــ البحث الكامل:

وهو البحث الذي يستهدف إلى حل مشكلة والتعميم منها، ويستخدم هذا النوع من البحوث كلا من النوعين السابقين التنقيبي والتفسيري، أي جمع الحقائق والتدليل عليها، إلا أن يذهب إلى أبعد من كليهما، حيث يضع الافتراضات المناسبة ثم يقوم الباحث بجمع

الحقائق والأدلة وتحليلها، من أجل قبول الافتراضات أو رفضها، وبالتالي يتوصل إلى نتائج منطقية، تقوم لحل المشكلة على التدليل الحقائقي، والتي تمكنه من وضع التعميمات التي تستخدم في الحالات المماثلة.

د ــ البحث العلمي الاستطلاعي:

البحث الاستطلاعي أو الدراسة العلمية الكشفية الصياغية الاستطلاعية، هو البحث الذي يستهدف التعرف على المشكلة فقط. وتقوم الحاجة إلى هذا النوع من البحوث، عندما تكون المشكلة محل البحث جديدة لم يسبق إليها، أو عندما تكون المعلومات أو المعارف المتحصل عليها حول المشكلة قليلة وضعيفة.

هـ ــ البحث الوصفي والتشخيصي:

وهو الذي يهدف إلى تحديد سمات وصفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة تحديدا كميا ونوعيا.

و ــ البحث التجريبي:

يتحدد عن طريق التعرف على المنهج التجريبي، الذي سنأتي إلى دراسته دراسة مفصلة، ويكفي هنا القول: أن البحث التجريبي هو الذي يقوم على أساس الملاحظة والتجارب لإثبات صحة الفروض، وذلك باستخدام قوانين علمية عامة.

رابعا: أسس ومقومات البحث العلمي:

١ ــ تحديد الأهداف البحثية بدقة ووضوح:

خاصة في اختيار الموضوع، فماذا يريد الباحث؟ وأي مشكلة أو ظاهرة تم اختيارها؟ وما هو التخصص الدقيق للباحث؟ وماذا يريد وكيف ومتى وإلى أين؟

٢ ــ قدرة الباحث على التصور والإبداع:

وإعمال فكره وموهبته، وإلمامه بأدوات البحث المتباينة، والتمكن من تقنيات كتابة البحث العلمي.

٣ ــ دقة المشاهدة والملاحظة:

للظاهرة محل البحث، وتحديد المقولات حولها، وإعمال الفكر والتأمل، مما يقود إلى بحث المتغيرات المحيطة بالظاهرة، بحيث تكون المحصلة وضع قوانين تتفق مع واقع الملاحظات والمتغيرات.

٤ ــ وضع الفروض المفسرة للظاهرة:

ليتم إثباتها والبرهنة عليها، وتوضع كأفكار مجردة وموضوعية ينطلق منها الباحث، بحيث تقوده إلى جمع الحقائق المفسرة للفروض، وبالتالي إجراء التجارب على ضوئها، بعيدا عن تطويعها لما يريد الباحث إثباته والوصول إليه.

٥ ــ القدرة على جمع الحقائق العلمية بشفافية ومصداقية:

وذلك من مختلف المصادر والمراجع، وغربلتها وتصنيفها وتبويبها وتمحيصها بدقة، ثم تحليلها.

٦ ــ إجراء التجارب اللازمة:

بهدف الحصول على نتائج علمية تتفق مع الواقع العملي، وتتطلب التجارب في العلوم الاجتماعية تحليل السبب والمسبب والحجج، واستمرارية متابعة المتغيرات. واختبار الفروض والتأكد من مدى صحتها.

٧ ــ الحصول على النتائج واختبار مدى صحتها:

وذلك بتمحيصها ومقارنتها وصحة انطباقها على الظواهر والمشكلات المماثلة، إثبات صحة الفرضيات.

٨ ــ صياغة النظريات:

تعتبر النظرية إطار أو بناء فكري متكامل يفسر مجموعة من الحقائق العلمية في نسق علمي مترابط يتصف بالشمولية، ويرتكز على قواعد منهجية لمعالجة ظاهرة أو مشكلة ما.

وتمثل النظرية محور القوانين العلمية المهتمة بإيضاح وترسيخ نتائج العلاقات بين المتغيرات في ظل تفاعل الظواهر.

فيجب أن تكون صياغتها وفق النتائج المتحصل عليها من البحث، بعد اختبار صحتها والتيقن من حقائقها العلمية، وصحتها مستقبلا للظواهر المماثلة.

خامسا: أدوات البحث العلمي:

وهي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة، التي يعتمد عليها في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز البحث. وإذا كانت أدوات البحث متعددة ومتنوعة، فإن طبيعة الموضوع أو المشكلة، هي التي تحدد حجم ونوعية وطبيعة أدوات البحث التي يجب أن يستخدمها الباحث في إنجاز وإتمام عمله، كما أن براعة الباحث وعبقريته تلعب دورا هاما في تحديد كيفية استخدام أدوات البحث العلمي.

وهي مجموعة الأساليب والطرق التي يستعملها الباحث في جمع المعلومات اللازمة للبحث العلمي.

ومن جملة هذه الأدوات ما يلي:

(١) العينة:

وتكون كبديل عن دراسة المجتمع أو الظاهرة ككل فيلجأ الباحث إلى اختيار عينة يبحثها ليصل إلى نتائج يستطيع تعميمها فيما بعد على كافة الظاهرة أو كل المجتمع المراد دراسته. ويجب أن تتوفر العينة على الشروط التالية:

١) يجب أن تكون وحدات المجتمع المدروس متجانسة.

٢) يجب أن تكون العينة كبيرة بحيث تفي بالغرض من الدراسة.

٣) تحدد طريقة اختيار العينة مسبقا.

كما يمكن إجمال أسباب إختيار طريقة العينة فيما يلي:

١) عدم إمكانية دراسة كل عناصر المجتمع الأصلي.

٢) ارتفاع تكلفة دراسة الكل.

٣) عدم إمكانية حصر كل عناصر المجتمع الأصلي.

وتنقسم العينات إلى عينات احتمالية وعينات غير احتمالية.

العينات الاحتمالية: ويختلف تصنيفها كما يلي:

ـ **عينة عشوائية بسيطة** تختار عن طريق القرعة.

ـ عينة عشوائية طبقية وفيها يقسم المجتمع المدروس إلى أقسام وأصناف حسب مميزات خاصة وتكون هي أساس التقسيم ثم يؤخذ من كل عددا عشوائيا.

ـ وهناك العينة الطبقية التناسبية وهي التي يكون فيها عدد الأفراد في كل عينة متناسبا مع عدد أو نسبة ذلك القسم المدروس من المجتمع الأصلي.

ـ وهناك العينة المنظمة وهي التي تجمع بين العشوائية والتنظيم وتكون من خلال الفصل بين الفئات المختارة برقم ثابت يحدده الباحث ثم يحدد عشوائيا نقطة الانطلاق ثم يتقيد بذلك الفارق الثابت بين أفراد العينة.

ـ أما العينة العنقودية فهي التي يقسم فيها أفراد المجتمع المدروس إلى أقسام متجانسة، ثم تؤخذ جملة من الأقسام توفي عدد أفراد العينة المقترحة للدراسة.

ـ وهناك العينة العرضية وهي التي يكون اختيارها عرضيا بمحض الصدفة وبالتالي فهي لا تعبر عن المجتمع الأصلي وهي لا تمثل إلا نفسها.

العينات غير الاحتمالية: وهي فئة من العينات التي تبنى على حكم الباحث وليس على مجرد الصدفة، وهي تشتمل على الأنواع التالية:

ـ العينة الحصصية وهي تفترض تقسيم المجتمع الأصلي على أساس ما وكذا وجود بيانات حول هذا المجتمع معدة مسبقا فيختار الباحث حصة معينة.

ـ وهناك العينة العمدية وهي التي تفترض وجود دراسات سابقة تحدد معالم المجتمع الأصلي بحيث تصبح العينة تمثل حقيقة المجتمع الأصلي.

وهناك العينة الملائمة وهي التي يقوم الباحث فيها بإختيار العدد الملائم من أفراد المجتمع المراد دراسته.

(٢) الملاحظة باختلاف أنواعها:

الملاحظة هي إحدى الوسائل المهمة في جمع البيانات والمعلومات، وهناك قول شائع بأن العلم يبدأ بالملاحظة. وتبرز أهمية هذه الوسيلة في الدراسات الاجتماعية والانثربولوجية والنفسية وجميع المشكلات التي تتعلق بالسلوك الإنساني ومواقف الحياة الواقعية.

وتستخدم الملاحظة في جمع البيانات التي يصعب الحصول عليها عن طريق المقابلة أو الاستفتاء، كما تستخدم في البحوث الاستكشافية والوصفية والتجريبية.

ويمكن تقسيم الملاحظة إلى قسمين:

أ ــ الملاحظة البسيطة: وهي الملاحظة غير الموجهة للظواهر الطبيعية، حيث تحدث تلقائيا، وبدون أن تخضع لأي نوع من الضبط العلمي، ودون استخدام الباحث لأي نوع من أنواع أدوات القياس للتأكد من صحة الملاحظة ودقتها.

ب ــ الملاحظة المنظمة: وهي الملاحظة الموجهة، والتي تخضع إلى أساليب الضبط العلمي، فهي تقوم على أسس منظمة ومركزة بعناية.

وقد أثبتت الملاحظة المنظمة فعاليتها في تسهيل عملية تحليل العديد من النشاطات الإنسانية، وذلك باستخدام الصور الفوتوغرافية، والخرائط.

(٣) الاستخبارات المختلفة.

(٤) المقابلة:

وتعتبر من الوسائل الشائعة الاستعمال في البحوث الميدانية، لأنها تحقق أكثر من غرض في نفس الباحث، فبالإضافة إلى كونها الأسلوب الرئيس الذي يختاره الباحث إذا كان الأفراد المبحوثين ليس لديهم إلمام بالقراءة أو الكتابة، أو أنهم يحتاجون إلى تفسير وتوضيح الأسئلة، أو أن الباحث يحتاج لمعرفة ردود الفعل النفسية على وجوه أفراد الفئة المبحوثة.

والمقابلة أنواع: فهناك المقابلة الفردية، والمقابلة الجماعية، المقابلة بين رئيس ومرؤوس، بين مسئول في التنظيم وطالب للوظيفة.

(٥) أساليب القياس.

(٦) الأساليب الإسقاطية.

(٧) الاستبيان:

ويسمى أيضا بالاستقصاء، وهو إحدى الوسائل الشائعة الاستعمال للحصول على المعلومات، وحقائق تتعلق بآراء واتجاهات الجمهور حول موضوع معين أو موقف معين. ويتكون الاستبيان من جدول من الأسئلة توزع على فئة من المجتمع كعينة، بواسطة البريد أو باليد أو قد تنشر في الصحف أو التليفزيون أو الإنترنت، حيث يطلب منهم الإجابة عليها وإعادتها إلى الباحث. والهدف منه هو الحصول على بيانات واقعية وليس مجرد انطباعات وآراء هامشية.

(٨) المصادر والوثائق المختلفة.

(٩) الوسائل الإحصائية.

المطلب الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي:

لكي يكون البحث العلمي بحثا منظما ومضبوطا لابد من اتباع مراحل معينة في انجازه، وهذه المراحل تشترك فيها كل أنواع البحوث مما اختلفت مواضيعها وهذه المراحل يمكن إجمالها فيما يلي: مرحلة اختيار الموضوع، مرحلة جمع الوثائق والمعلومات، مرحلة القراءة، مرحلة تقسيم الموضوع، مرحلة تدوين المعلومات، ومرحلة الكتابة.

أولا: مرحلة اختيار الموضوع:

هي أول مرحلة تواجه الباحث، والمتمثلة في اختيار موضوع مناسب من الناحية الموضوعية والذاتية، وعلى هذا الأساس غالبا ما يتريث الباحث في هذه المرحلة لكي لا يقع في مشكلة تغيير الموضوع في المستقبل. ويجب أن يطرح موضوع البحث اشكاليات حقيقية تستدعي البحث فيها، ولهذا فإن هذه المرحلة يتم فيها تحديد إشكالية البحث. وعليه سنتناول خلال هذا المطلب فرعين، الفرع الأول نخصصه لعوامل اختيار الموضوع والفرع الثاني نتناول فيه طرق صياغة مشكلة البحث.

(١) عوامل اختيار الموضوع:

هناك عوامل ذاتية تتعلق بشخص الباحث وهناك عوامل موضوعية تتعلق بطبيعة البحث.

(أ) عوامل اختيار الموضوع المرتبطة بشخص الباحث:

هناك عدة عوامل تجعل الباحث يميل لاختيار موضوع ما دون غيره من الموضوعات، وهي تتمثل في:

١) الرغبة النفسية وهي أول ما يشد الباحث نحو موضوع معين للدراسة والتعمق والتخصص فيه، مما يخلق نوعا من الانشداد النفسي والوجداني بينه وبين موضوع البحث، مما قد يذلل الصعاب التي قد تواجه الباحث والارهاق الجسماني تحوله الرغبة إلى مجرد متعة وهواية.

٢) القدرات الشخصية للباحث وهي من بين ما يجب على الباحث مراعاته عند اختيار الموضوع والمتمثلة في:

ـ القدرات العقلية وهي تتمثل في قدرة الباحث في تناول جميع جوانب الموضوع بكل موضوعية واقتدار، والتحكم في شتى العلوم المكملة للبحث مما يتطلب الصراحة مع النفس.

ـ القدرات الجسمانية وهي ضرورة سلامة الباحث من أي إعاقة تحد من قدرة الباحث على مواكبة البحث، وأن لا يكلف نفسه ما لا تطيق.

ـ الحالة الاجتماعية والمالية للباحث، حيث هناك بعض البحوث تتطلب مصاريف كثيرة وقد تتطلب تنقل الباحث حتى إلى الخارج، فإذا كان متكفلا بعائلة فهذا لا يسمح له بالتنقل بحرية والغياب عن البيت.

ـ إتقان اللغات الأجنبية وهي التي تمكن الباحث من الاطلاع على الدراسات والمراجع باللغات الأجنبية، خصوصا الدراسات المقارنة.

٣) التخصص العلمي بحيث يجب أن يكون الموضوع المختار يدخل من بين اختصاصات الباحث وتخصصه العلمي سواء كان الخصص العام أو الخاص ومثال ذلك فالباحث المتخصص في القانون يجب عليه أن يراعي تخصصه الفرعي أي قانون عام أو قانون خاص، وإذا كان قانون خاص فيحدد التخصص الفرعي المدني أو التجاري.

٤) التخصص المهني حيث من المرغوب فيه أن يواصل الباحث في نفس تخصصه المهني بحيث توفر له الوظيفة الامكانيات الضرورية للبحث وكذلك يستفيد من الترقية المهنية من خلال رفع مستواه العلمي.

(ب) عوامل اختيار الموضوع المرتبطة بطبيعة البحث:

من بين العوامل المؤثرة على اختيار الموضوع والمرتبطة بطبيعة البحث نجد ما يلي:

١) المدة المحددة لإنجاز البحوث العلمية وهي المدة الضرورية لإنجاز البحث والمحددة من قبل الجهات الوصية على الدراسات المتخصصة، وعليه فعلى الباحث أن يختار الموضوعات التي تتناسب والمدة الممنوحة له لإنجاز البحث. أو قد تسحب منه الرخصة المحددة للتأهيل.

٢) القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي، المطلوب في البحث أن يكون مبتكرا يمكن من الكشف عن حقائق جديدة أو على الأقل يدعم المعلومات السابقة بحيث تصبح أكثر نقاءا ووضوحا.

٣) الدرجة العلمية المتحصل عليها بالبحث، وهي إما أن تكون درجة الماجستير أو الدكتوراه أو من أجل ترقية مهنية، مما يدفع بالباحث إلى اختيار موضوع دون غيره بما يتناسب والدرجة التي يصبوا الوصول إليها.

٤) مراجع البحث ومصادره تعتبر عاملا هاما في اختيار موضوع البحث بحيث كلما تعددت وتنوعت المراجع كلما كان البحث ثريا وغنيا بالمعلومات. وبالمقابل كلما كانت المراجع قليلة كلما كان البحث غير موثوق في نتائجه، ويقلل من قيمته العلمية.

(٢) صياغة مشكلة البحث:

تعد معايير اختيار الموضوع هي نفسها معايير اختيار مشكلة البحث، وذلك لأن البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما. ولتحديد المشكلة يتوجب التقيد بالقواعد التالية:

- يجب أن تكون مشكلة البحث خاصة وغير غامضة.
- يجب أن تصاغ المشكلة بصورة واضحة.
- يجب توضيح المصطلحات المستخدمة في صياغة المشكلة، تجنبا للبس أوالغموض.

عادة يقوم الباحث باختيار الموضوع ثم يحدد المشكلة التي يطرحها ذلك الموضوع، ولكن قد يحدث بعد البحث في الموضوع والتعمق فيه أن تظهر للباحث إشكاليات أخرى تحتاج إلى معالجة مما قد يدفع به إلى صياغة الإشكالية أو تغييرها كليا.

ثانيا: مرحلة جمع الوثائق والمعلومات: بعد اختيار الموضوع وصياغة مشكلته، تبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة جمع الوثائق والمعلومات المتعلقة بالبحث، خلال هذا المطلب سنتناول في الفرع الأول تحديد معنى الوثائق وأنواعها، وفي الفرع الثاني علمية التوثيق.

(١) تحديد معنى الوثائق وأنواعها:

الوثائق العلمية هي كل المراجع والمصادر التي تحتوي على معلومات ومعارف لها صلة بموضوع البحث، وقد تكون مخطوطة أو مطبوعة أومسموعة أو مرئية. ولمعرفة المعنى الدقيق للوثائق يجب التمييز بين نوعين هما المصادر والمراجع.

(أ) المراجع أو المصادر الأصلية:

هناك عدة تعريفات للمصادر من بينها مثلا الوثائق والدراسات الأولى المنقولة بالرواية أو مكتوبة بيد مؤلفين ثقات اسهموا في تطوير العلم. ومصادر البحث عامل هام في تحديد قيمته العلمية.

ومن بين الوثائق التي تعتبر المصادر الأصلية للبحوث العلمية القانونية مايلى:

ـ المواثيق الوطنية والدولية.

ـ المذكرات الإيضاحية للقوانين ومحاضر اجتماعات الهئات التشريعية.

ـ الأوامر والقوانين والنصوص التنظيمية.

ـ الدساتير.

ـ المؤتمرات والاتفاقيات الدولية.

ـ الأحكام والقرارات القضائية.

ـ المقابلات الشخصية.

ـ الاحصائيات الرسمية.

ـ التصريحات الرسمية للشخصيات السياسية.

ـ الأفلام الوثائقية والشهادات الحية ذات الآثار القانونية.

(ب) المراجع أو المصادر الثانوية:

وتسمى أيضا بالمصادر غير الأصلية وهي التي تعتمد في مادتها العلمية على المصادر الأصلية فتتعرض لها بالتحليل والنقد والتعليق والتلخيص. وقد يكون المرجع كتابا أومقالا أو رسائل لنيل الدرجات العلمية.

(٢) عملية التوثيق:

أهم ما تثيره مسألة التوثيق هوتعريفه وبيان أهميته وكذا كيفية تسجيل المعلومات الموثقة.

(أ) تعريف التوثيق وأهميته:

التوثيق أو الببليوغرافيا كلمة مأخوذة من اليونانية وتعني كتابة الكتب. وهي تعني في الوقت الحاضر إعداد قوائم الكتب ومعرفة مؤلفيها وموضوعاتها وكافة بيانات النشر،

وهذه العملية يقوم بها الباحث بعدما يطلع على قوائم المصادر والمراجع الموجودة بالمكتبات والمراكز العلمية.

(ب) كيفية تسجيل المعلومات البيليوغرافية:

يتعين على البحث أن يدون أسماء المصادر ومؤلفيها وبيانات النشر في البداية ويكون التدوين في بطاقات، تخصص كل بطاقة لمصدر واحد لكي يسهل الرجوع إليها. ويمكن للباحث أن يتبع الطرق الخاصة بكتابة البطاقات للمصادر التالية: الكتب، الموسوعات، الدوريات، المخطوطات، الرسائل الجامعية، الوثائق الرسمية، الأشرطة المصورة، المصادر القانونية، برامج التلفزيون، المقابلات.

١) الكتب:

يجب أن تتضمن البطاقة المخصصة للكتاب البيانات التالية: رقم الكتاب ومكان وجوده توضع على الجانب الأيمن من البطاقة، ثم اسم المؤلف ولقبه وإذا كان للكتاب عدة مؤلفين فيتم ذكرهم بالترتيب بحسب ورودهم في الكتاب، ثم عنوان الكتاب والجزء ورقم الطبعة إن وجدت ثم دار ومدينة ودولة وسنة النشر.

نموذج لبطاقة مخصصة لكتاب.

٢٥١٦
المكتبة العامة – جامعة طنطا
د. صلاح زين الدين
الاصلاح الضريبى
الطبعةالثانية
دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥

٢) الموسوعات:

تذكر البيانات التالية: عنوان الموسوعة تحته خط عدد الطبعة ثم عنوان المقال بين قوسين ثم إسم المؤلف ثم بيانات النشر.

٣) الدوريات:

وهي مطبوعات تصدر دوريا وتدون بالشكل التالي: اسم الكاتب ثم عنوان المقال ثم عنوان المجلة ثم رقم العدد وتاريخ إصدار المجلة وتعيين رقم الصفحة أو الصفحات المخصصة للمقال.

٤) المخطوطات:

وتدون بشأنها البيانات التالية: اسم المؤلف ثم عنوان المخطوطة بين قوسين وموضوع المخطوطة ثم تاريخ النسخ ثم اسم البلد الذي توجد به ثم اسم المجموعة التي تنسب إليها ورقمها ثم وصفها إن كانت أصلية أو مصورة.

٥) الرسائل الجامعية:

يدون بشأنا البيانات التالية: اسم المؤلف ثم عنوان الرسالة بين قوسين ثم نوع البحث واسم الكلية واسم الجامعة التي قدمت بها وتاريخ المناقشة تذكر السنة فقط.

٦) الوثائق الحكومية:

وتدون بياناتها بالشكل التالي: اسم الدولة ثم السلطة التي أصدرت الوثيقة ونوع الوثيقة وكذا بيانات النشر.

٧) النصوص القانونية والتنظيمية:

وتتضمن: اسم الدولة واسم السلطة ونوع القانون ثم رقم القانون وتاريخ صدوره ثم عدد الجريدة الرسمية وتاريخ صدورها بين قوسين وأرقام الصفحات.

٨) الأحكام والقرارات القضائية:

وتتضمن بطاقتها البيانات التالية: عنوان القضية ويذكر الحروف الأولى من اسم المدعي والمدعى عليه ثم اسم المحكمة أو المجلس واسم البلد ثم رقم القضية والتاريخ بين قوسين.

٩) الأحاديث وبرامج التلفزيون:

ويذكر بشأنها البيانات التالية: اسم المتحدث عنوان الحديث بين قوسين ثم اسم القناة واسم البلد والتاريخ.

١٠) المقابلات الشخصية:

ويذكر بشأنها: موضوع المقابلة يوضع تحته خط ثم نقطة اسم الشخص الذي أجريت معه المقابلة وصفته ثم مكان وتاريخ إجرائها.

ثالثا: مرحلة القراءة:

هي من أهم مراحل إعداد البحث العلمي وهي عمل منظم يفرض طرقا وأساليب محددة يجب التقيد بها. وعليه سنتطرق من خلال الفروع التالية إلى أنواع وشروط ونتائج القراءة.

(١) أنواع القراءة:

وتنقسم بحسب المدة التي تستغرقها ودرجة عمقها إلى:

(أ) القراءة الاستطلاعية:

وهي القراءة السريعة الخاطفة التي تتحقق عن طريق الاطلاع عن الفهارس ورؤوس الموضوعات في قوائم المصادر والمراجع المختلفة، كما تشمل الاطلاع على مقدمات وبعض فصول وعنوانين المصادر والمراجع. كما تستهدف تدعيم قائمة المصادر والمراجع المجمعة بوثائق جديدة، وكذا معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة، وتكشف القيم والجديد والمتخصص والخاص من الوثائق والعام.

والقراءة الاستطلاعية تهدف إلى تقييم المصادر من حيث درجة ارتباطها بموضوع البحث، وكذا من حيث قيمتها العلمية، وأيضا الاطلاع عن بيانات التأليف وجدة الموضوع ونوع الدراسة. وهذه القراءة يجب أن لا تأخذ وقتا طويلا.

(ب) القراءة العادية:

بعدما يحدد الباحث من خلال القراءة الاستطلاعية المصادر التي يجب التعمق فيها بالقراءة والتفكير، فإنه ينتقل إلى نوع آخر من القراءة أكثر تركيزا على الموضوعات التي تم اختيارها، ويقوم بتسجيل كل المعلومات الهامة في بطاقات والقيام بعمليات الاقتباس اللازمة.

(جـ) القراءة العميقة والمركزة:

هناك بعض الوثائق تحتاج إلى قراءة عميقة ومركزة لأنها ذات قيمة علمية كبيرة، ولها صلة وطيدة بموضوع البحث تتطلب التحليل والتفكير المركز.

وتتركز القراءة لبعض الوثائق دون البعض الآخر، لما لها من أهمية في الموضع وصلة مباشرة به، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة والتكرار والتمعن والدقة والتأمل، وتتطلب صرامة والتزاما أكثر من غيرها من أنواع القراءات.

وتختلف أهداف القراءة المركزة عنها في القراءة العادية، حيث يعنى الباحث في التعرف على إطار المشكلة ذاتها، والآراء الفكرية التي تناولتها، والفروض التي تبناها الباحثون، والمناهج العلمية التي استخدموها، وذلك بهدف الاسترشاد والتوضيح في تقرير مسيرة دراسته، من حيث المعلومات التي يحتاجها.

(٢) أهداف وشروط القراءة:

أهداف مرحلة القراءة والتفكير يمكن عرضها فيما يلى:

١ ــ التعمق في التخصص وفهم الموضوع، والسيطرة على جل جوانبه.

٢ ــ اكتساب نظام التحليل قوي ومتخصص، أي اكتساب ذخيرة كبيرة من المعلومات والحقائق تؤدي في الأخير إلى التأمل والتحليل.

٣ ــ اكتساب الأسلوب العلمي القوي.

٤ ــ القدرة على إعداد خطة الموضوع.

٥ ــ الثروة اللغوية الفنية والمتخصصة.

٦ ــ الشجاعة الأدبية لدى الباحث.

كما يجب أن تتوفر في القراءة الشروط التالية:

ــ أن تكون القراءة شاملة لكافة المصادر المرتبطة بالموضوع.

ــ يجب أن تكون القراءة منظمة ومرتبة.

ــ يجب أن يكون الباحث قادرا على الفهم والنقد.

ــ يجب اختيار الوقت المناسب للقراءة، والمكان المناسب لها.

(٣) النتائج التي تحققها القراءة:

تستهدف عملية القراءة تحقيق النتائج التالية:

ــ فهم الموضوع والتعمق فيه والإلمام بجميع جوانبه، وكذا اكتساب حقائق ومعلومات وأفكار جديدة.

ـ اكتساب الباحث للأسلوب العلمي، وكذا التحكم في اللغة الفنية الملائمة لتخصص الباحث.

ـ اكتساب الباحث مهارة التقسيم والموازنة شكلا وموضوعا من خلال خطة البحث.

ـ اكتساب الباحث الشجاعة الأدبية، مما يؤهله إلى إبداء رأيه في مختلف مسائل الخلاف التي يعالجها البحث من خلال النقد والتعقيب.

رابعا: مرحلة تقسيم الموضوع:

يتم تقسيم الموضوع إلى أجزاء وذلك بوضع خطة أو مخطط للبحث، وهذا المخطط يشبه البناء المتناسق. وعليه سنتناول خلال هذا المطلب شروط ومعايير وقوالب التقسيم.

(١) شروط تقسيم الموضوع:

من بين شروط تقسيم الموضوع مايلي:

ـ يجب أن ينطلق في تقسيمه من مشكلة البحث ولا يخرج عنها.

ـ أن تكون خطة البحث شاملة لكافة عناصر الموضوع.

ـ احترام مبدأ مرونة الخطة، بحيث يتمكن من إضافة أي عنصر دون المساس بتوازن الخطة.

ـ تحاشي تكرار العناوين الموجودة في المراجع.

ـ التقيد بالأسلوب العلمي، وصياغة عناوين جزئية تكون منسجمة مع العناوين الرئيسية.

ـ يجب مراعاة التوازن الشكلي والموضوعي للخطة.

ـ يجب أن تكون كل عناصر الخطة مترابطة بحيث إذا حذفنا أحد العناصر يظهر الخلل في البحث.

ـ يجب أن تكون العناوين واضحة وكاملة في بنائها.

(٢) معايير التقسيم:

يجب النظر أولا إلى طبيعة المشكلة التي يدور حولها الموضوع لأنها المعيار الأساسي لتقسيم البحث، ويمكن حصرها في البحوث القانونية في الحالات التالية:

ـ إذا كان الموضوع تاريخيا يمكن تقسيم البحث إلى أحقاب زمنية تفي بالغرض من الدراسة.

ـ إذا كان الموضوع ذو طبيعة تاريخية وقانونية فيمكن تناول الجانب التاريخي في القسم الأول والجانب القانوني في القسم الثاني.

ـ إذا كان الموضوع يشتمل على جزء نظري وآخر عملي تطبيقي، فيمكن التقسيم إلى جزئين أي محاولة التعرض للجانب النظري ثم الجانب العملي في كل قسم.

ـ وإذا كان الموضوع يحتوي على خلاف بين الفقه والقضاء والتشريع فيمكن تناوله في ثلاثة أقسام وإضافة قسم رابع للمقارنة بينهم. والأفضل تناول في كل قسم الجانب الفقهي والتشريعي والقضائي والمقارنة بينهم.

ـ أما إذا كان الموضوع يتعلق بدراسة مقارنة بين التشريعات فمن الأفضل إعتماد التقسيم الموضوعي، ثم اجراء المقارنة بين التشريعات المراد دراستها.

وقد يكون التقسيم في البحث بين العام والخاص وقد يكون بين الكل والجزء وقد يكون بين الأسبق والسابق والحاضر والمستقبل.

(٣) قوالب تقسيم الموضوع:

وهي الأطر الشكلية والموضوعية التي تصب فيها مختلف أجزاء البحث وهي مرتبة تنازليا كالآتي:

الكتاب، الجزء، القسم، الباب، الفصل، المبحث، المطلب، الفرع. . . . . الخ.

بالاضافة إلى هذه العناصر يحتوي كل بحث عن مقدمة وخاتمة.

<u>خامسا: مرحلة جمع وتخزين المعلومات:</u>

يسرت التطورات التقنية المتسارعة والمتلاحقة، عملية جمع المعلومات البحثية، خاصة بعد الفترة التي أطلق عليها " الثورة المعلوماتية " في العقدين الأخيرين، والتي تبلورت معالمها في سهولة نقل المعلومات وتدفقها عبر وسائل الاتصالات.

وتعتبر المعلومات المجمعة ركيزة الباحث الأساسية، كمقومات محورية للبحث، وكلما جمع الباحث أكبر عدد من المعلومات وبنوعية حديثة وممتازة، كلما أدى ذلك إلى تمكنه

من تغطية متطلبات بحثه بكل فروعه ونقاطه. خاصة إذا اعتمدت المعلومات المجمعة على قواعد بيانات تتصف بالشفافية والمصداقية والتسلسل والمنطقية.

وتعكس المعلومات المجمعة مدى إلمام الباحث بما كتب ونشر حول موضوعه، والوقوف على مختلف الآراء والأفكار، خاصة إذا تمكن الباحث من جمع معلومات بلغات أجنبية حية، وتمكن من ترجمتها بدقة وموضوعية.

(١) أهم مصادر المعلومات:

وأهم مصادر المعلومات في عصرنا مايلي:

ـ شبكة المعلومات الالكترونية (الانترنت).

ـ الدوريات المتخصصة.

ـ المؤتمرات العلمية والندوات.

ـ الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه).

ـ الكتب العلمية المتخصصة.

ـ الموسوعات والقواميس ودوائر المعارف وأمهات الكتب.

ـ كتب التراث والمخطوطات.

(٢) تصفية المعلومات:

وسرعان ما يجد الباحث نفسه يغوص في بحر من المعلومات والبحوث والمؤتمرات والرسائل الجامعية، فماذا يفعل؟

الخطوة الأولى والأساسية تتمثل في تنقية وغربلة المعلومات التي حصل عليها، وذلك بواسطة الطرق التالية:

ـ إعطاء الأولوية للمصادر الأصلية المباشرة وتقديمها على غيرها من المراجع الثانوية وغير المباشرة، والتي تعتمد أساسا على المصادر.

ـ التركيز على المصادر والمراجع الأكثر حداثة: سواء في احصاءاتها وأرقامها، أو توثيقها أو صياغة نظرياتها.

ـ حذف واستبعاد المراجع أو المعلومات المكررة الركيكة: والضعيفة والمنقولة عن مصادر متوفرة، حرصا على دقة وقوة ومصداقية المعلومات، واحتياطا لتوثيقها باعتمادها على أمهات الكتب والمصادر.

ـ البعد عن المعلومات غير العلمية: والمستندة إلى تعصب أو تحيز لفكر معين أو مذهب معين، أو قائمة على العاطفة والحماس بعيدا عن الموضوعية المجردة.

ـ استبعاد المعلومات التي تتعارض مع الحقائق العلمية: تخلصا وبعدا عن بلبلة الأفكار والتكهنات، وكل الأمور التي تغاير الدراسات العلمية.

ـ الحرص على استبعاد المعلومات التي لا تتعلق وبصفة مباشرة بموضوع البحث: تلافيا للتشعب والتوسع، وتجنب الاستطراد، وتوفير الوقت والجهد.

ـ تركيز الباحث على مصادر المعلومات الدولية الأكثر والأدق توثيقا ومصداقية ما أمكن ذلك، مثل مصادر ونشرات الأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المص در الدولية يحشد لها أفضل العلماء وأكثرهم تخصصا.

(٣) أساليب تخزين المعلومات:

أما بالنسبة لجمع وتخزين المعلومات، فهناك أسلوبان أساسيان هما:

١ ـ أسلوب البطاقات:

ويعتمد على إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة، ثم ترتب على حسب أجزاء وأقسام وعناوين البحث، ويشترط أن تكون متساوية الحجم، مجهزة للكتابة فيها على وجه واحد فقط، وتوضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيس في ظرف واحد خاص.

ويجب أن تكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات، مثل اسم المؤلف، العنوان، بلد ودار الإصدار والنشر، رقم الطبعة، تاريخها، ورقم الصفحة أو الصفحات.

٢ ـ أسلوب الملفات:

يتكون الملف من علاف سميك ومعد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة، يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات على حسب خطة تقسيم البحث المعتمدة، مع ترك فراغات لاحتمالات الإضافة وتسجيل معلومات مستجدة، أو احتمالات التغيير والتعديل.

ويتميز أسلوب الملفات بمجموعة من الميزات منها:

ـ السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.

ـ ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للضياع.

ـ المرونة، حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات.
ـ سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث، لما تم جمعه من المعلومات.
هذان هما الأسلوبان الأساسيان في الجمع والتخزين، ويوجد أسلوب التصوير كأسلوب استثنائي جدا، حيث ينحصر استعماله في الوثائق التي تتضمن معلومات قيمة وهامة جدا.

(٤) قواعد تسجيل المعلومات:

١ ـ حتمية الدقة والتعمق في فهم محتويات الوثائق، والحرص واليقظة في التقاط وتسجيل الأفكار والمعلومات.
٢ ـ انتقاء ما هو جوهري وهام ومرتبط بموضوع البحث، ويترك ما كان حشوا.
٣ ـ يجب احترام منطق تصنيف وترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع وتخزين المعلومات.
٤ ـ احترام التسلسل المنطقي بين المعلومات والحقائق والأفكار.
هذه مرحلة الجمع والتخزين وتليها مرحلة التحرير والصياغة النهائية والكتابة.

سادسا: مرحلة الكتابة:

بعد مراحل اختيار الموضوع، جمع الوثائق والمصادر والمراجع، القراءة والتفكير والتأمل في تقسيم البحث ومرحلة جمع وتخزين للمعلومات، تأتي المرحلة الأخيرة والنهائية وهي مرحلة صياغة وكتابة البحث في صورته النهائية. وهذه المرحلة هي من أصعب مراحل البحث، فهي التي يخرج فيها البحث في شكله النهائي إلى الجمهور. كما يجب التقيد بقواعد الكتابة وكذا الإلتزام بالمواصفات النهائية للبحث العلمي.
وتتجسد عملية كتابة البحث العلمي في صياغة وتحرير نتائج الدراسة، وذلك وفقا لقواعد وأساليب منهجية علمية ومنطقية دقيقة، وإخراجه وإعلامه بصورة واضحة وجيدة للقارئ، بهدف إقناعه بمضمون البحث العلمي المعد.
فعملية الكتابة تتضمن أهدافا معينة ومحددة، وتتكون من مجموعة من المقدمات والدعائم يجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة، ولبيان ذلك يجب التطرق إلى نقطتين أساسيتين هما:

١ ـ أهداف كتابة البحث العلمي:

أ ــ إعلان وإعلام نتائج البحث:

إن الهدف الأساس والجوهري من عملية الكتابة هو إعلام القارئ بطريقة علمية منهجية ودقيقة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث وإنجازه، وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.

فكتابة البحث العلمي لا تستهدف التشويق أو المتعة الأدبية أو الجمالية والأخلاقية كما تفعل الروايات والقصص والمسرحيات مثلا، بل تستهدف تحقيق عملية إعلام القارئ بمجهدات البحث وإعلان النتائج.

ب ــ عرض وإعلان أفكار الباحث وآرائه:

مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية، وذلك بصورة منهجية ودقيقة وواضحة، لإبراز شخصية الباحث وإبداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة.

جـ ــ اكتشاف النظريات والقوانين العلمية:

وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات العلمية المختلفة، ودراستها وتحليلها وتقييمها، بهدف استخراج نظريات جديدة، أو قوانين علمية حول موضوع الدراسة وإعلانها.

٢ ــ مقومات كتابة البحث العلمي:

من أهم مقومات كتابة البحث العلمي:

أ ــ تحديد واعتماد منهج البحث وتطبيقه في الدراسة:

هذا مقوم جوهري وحيوي في كتابة البحث، حيث يسير الباحث ويتنقل بطريقة علمية منهجية، في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الأفكار والحقائق، حتى يصل إلى النتائج العلمية لبحثه بطريقة مضمونة.

يؤدي تطبيق المنهج بدقة وصرامة إلى إضفاء الدقة والوضوح والعلمية والموضوعية على عملية الصياغة والتحرير، ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها.

ب – قواعد عملية الكتابة:

يجب استبعاد كل الأوراق التي لا تنسجم مع موضوع البحث، ويراعى عند الكتابة الأسلوب العلمي والمنهجي الجيد، الذى يتضمن العديد من العناصر والخصائص.

وفيما يلى بعض القواعد المنهجية التي تحكم عملية الكتابة بأسلوب علمي، ويجب مراعاتها بدقة:

١) يجب أن تكون اللغة سليمة من الأخطاء اللغوية والنحوية، وتوفر قوة وجودة الربط في عملية الانتقال من كلمة إلى أخرى ومن فقرة إلى أخرى.

٢) استخدام اللغة الفنية المتخصصة، والابتعاد عن اللغة الشعرية الأدبية وما فيها من صور بلاغية. ويجب الابتعاد عن ألفاظ السخرية والتهكم.

٣) تدعيم الأفكار بأكبر وأقوى الأدلة المناسبة. الايجاز والتركيز في عرض الأفكار والمفاهيم، وعدم التكرار.

٣) التسلسل المنطقي في الانتقال من جملة إلى أخرى ومن فقرة إلى أخرى.

٤) في حالة الإقتباس الحرفي لا يجوز للباحث تحريف الكلام أو تغييره ولا يجوز الإكثار من الإقتباس في الصفحة الواحدة.

٥) يجب مراعاة القواعد المنهجية في توثيق المصادر والهوامش.

٦) التهميش يمكن أن يكون في كل صفحة أو عند نهاية كل فصل أوعند نهاية البحث

٧) يجب مراعاة قواعد التهميش المعتمدة للكتب والمقالات والنصوص والأحكام والقرارات والرسائل العلمية.

٨) يجب مراعاة العلامات الإملائية وطرق استعمالها، مثل النقطة والفاصلة والنقطتان، علامة الاستفهام والتعجب. . . . . الخ.

١٢) يراعى التماسك والتسلسل بين أجزاء وفروع وعناصر الموضوع.

ابراز القدرة على تنظيم المعلومات والأفكار، وعرضها بطريقة منطقية، ومراعاة الدقة والوضوح والتحديد والبعد عن الغموض والإطناب والعمومية.

<u>جـ ــ احترام قانون الإقتباس وقانون الإسناد والتوثيق:</u>

توجد مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية، يجب على الباحث العلمي احترامها والتقيد بها عند القيام بعملية الاقتباس:

ــ الدقة والفطنة في فهم القواعد والأحكام والفرضيات العلمية وآراء الغير المراد اقتباسها.

ـ عدم التسليم والاعتقاد بأن الأحكام والآراء التي يراد اقتباسها هي حجج ومسلمات مطلقة ونهائية، بل يجب اعتبارها دائما أنها مجرد فرضيات قابلة للتحليل والمناقشة والنقد.

ـ الدقة والجدية والموضوعية في اختيار ما يقتبس منه، وما يقتبس، يجب اختيار العينات الجديرة بالاقتباس في البحوث العلمية.

ـ تجنب الأخطاء والهفوات في عملية النقل والاقتباس.

ـ حسن الانسجام والتوافق بين المقتبس وبين ما يتصل به، وتحاشي التنافر والتعارض وعدم الانسجام بين العينات المقتبسة وسياق الموضوع،

ـ عدم المبالغة والتطويل في الاقتباس، والحد الأقصى المتفق هو ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي المباشر على ستة أسطر.

ـ عدم ذوبان شخصية الباحث العلمية بين ثنايا الاقتباسات، بل لابد من تأكيد وجود شخصية الباحث أثناء عملية الاقتباس، عن طريق دقة وحسن الاقتباس، والتقديم والتعليق والنقد والتقييم للعينات المقتبسة.

د ـ الأمانة العلمية:

تتجلى الأمانة العلمية لدى الباحث في عدم نسبة أفكار الغير وآرائهم إلى نفسه، وفي الاقتباس الجيد والإسناد لكل رأي أو فكرة أو معلومة إلى صاحبها الأصلي، وبيان مكان وجودها بدقة وعناية في المصادر والمراجع المعتمدة.

وعلى الباحث التقيد بأخلاقيات وقواعد الأمانة العلمية:

ـ الدقة الكاملة والعناية في فهم أفكار الآخرين ونقلها.

ـ الرجوع والاعتماد الدائم على الوثائق الأصلية.

ـ الاحترام الكامل والالتزام التام بقواعد الإسناد والاقتباس وتوثيق الهوامش السالفة الذكر.

ـ الاعتداد بالشخصية واحترام الذات والمكانة العلمية من طرف الباحث.

وكلما تقيد بقواعد الأمانة العلمية، كلما ازدانت شخصيته العلمية قوة وأصالة.

هـ ـ ظهور شخصية الباحث:

ويتجلى ذلك من خلال إبراز آرائه الخاصة وأحكامه الشخصية على الوقائع والأحداث، وعدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين، ونقلها دون تمحيص أو دراسة، كما تتضح لنا من خلال تعليقاته، وتحليلاته الأصيلة، مما يضفي على عمله نوعا من التميز والخصوصية والأصالة.

و ــ التجديد والابتكار في موضوع البحث:

إن المطلوب دائما من البحوث العلمية أن تنتج وتقدم الجديد، في النتائج والحقائق العلمية، المبينة على أدلة وأسس علمية حقيقية، وذلك في صورة فرضيات ونظريات وقوانين علمية.

وتتحقق عملية التجديد والابتكار في البحث العلمي عن طريق العوامل التالية:

ــ اكتشاف معلومات وحقائق جديدة، متعلقة بموضوع البحث، لم تكن موجودة من قبل، وتحليلها وتركيبها وتفسيرها، وإعلامها في صورة فرضية علمية، أو في صورة نظرية علمية أو قانون علمي.

ــ اكتشاف معلومات وأسباب وحقائق جديدة إضافية عن الموضوع محل الدراسة والبحث، تضاف إلى المعلومات والحقائق القديمة المتعلقة بذات الموضوع.

ــ اكتشاف أدلة وفرضيات علمية جديدة، بالإضافة على الفرضيات القديمة.

ــ إعادة وترتيب وتنظيم وصياغة الموضوع محل الدراسة والبحث، ترتيبا وصياغة جديدة وحديثة، بصورة تعطي للموضوع قوة وتوضيحا وعصرنة أكثر مما كان عليه من قبل.

ثبت وتوثيق المصادر والهوامش:

تقاس مدى مصداقية وجدية البحث أساسا بمقدار عدد وتنوع المصادر والمراجع التي استند إليها الباحث، واستفاد منها بالفعل كما ونوعا، والأهم حداثة وتطور هذه المصادر.

وما دامت البحوث العلمية هي مجموعة من معلومات مستقاة من مختلف الوثائق والمصادر والمراجع بالدرجة الأولى، وليست مثل المقالات العلمية والأدبية التي تعبر عن الآراء الشخصية لكاتبيها، فإنه لابد من استخدام قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق في الهوامش، طبقا لقواعد وأساليب المنهجية الحديثة.

فيجب على الباحث عندما يقتبس معلومات من وثائق مختلفة أن يضع في نهاية الاقتباس رقما في نهاية الصفحة، ثم يعطي في الهامش كافة المعلومات المتعلقة بهذه الوثائق، مثل: اسم المؤلف، عنوان الوثيقة، بلد ومدينة الطبع والنشر، رقم الطبعة، تاريخها، رقم الصفحة التي توجد فيها المعلومات المقتبسة.

ونظرا لأهمية الموضوع وصعوبته سنعالجه ببعض من التفصيل، ونتناوله في ثلاثة نقاط رئيسة:

أ) الهـــامش:

الهامش هو ما يخرج عن النص من إحالات وتعاليق وشروح، ويعتبر الهامش بمتضمناته من أهم أجزاء البحث، بل جوهره خاصة وأنه يكتب فيه ما يلي:

١ ــ ثبت المصادر والمراجع: وفق ترقيمها وتعددها وتنوعها، كما هو متعارف عليه عند الباحثين.

٢ ــ إيضاح تفسير كما يرى الباحث: سواء لمعلومة غامضة، أو لكونها غير مألوفة، أو مصطلح علمي، وهنا لا يشترط وضع رقم فوق أو بجانب أي إيضاح أو تفسير، فيكتفى بعلامة (*) في المتن، يقابلها الثبت في الهامش لنفس الإشارة. والهدف دعم ما كتب في المتن حول هذه الجزئية.

٣ ــ التراجم: والتي يركز عليها كثير من الباحثين، اعترافا بفضل أو التذكير بسيرة علم أو رائد أو قدوة، أو لإيضاح تطور فكر وكيف تبلور ومن أسهم فيه، وذكر التراجم تدلل على اتساع أفق الباحث وزيادة اطلاعه ودعم توثيق بحثه، وتجسيد أمانته العلمية ورد الفضل لأهله، وإبراز الرواد من الفكر الإنساني.

ب) كيفية الإسناد وتوثيق الهوامش:

١ ــ الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من المؤلفات والكتب العامة:

ــ ينقل الباحث عبارات بالنص من المصادر، وهذه يضعها بين قوسين، ويضع بعد الانتهاء منها رقم مرجع ليوثق المصدر في الهامش، ويتم ترقيم المصادر في متن البحث لتوثق في الهامش أمام نفس الرقم. ويتخذ الترقيم عدة أشكال، الشائع والعام منها هو وضع ترقيم للمصادر لكل صفحة على حدة وباستقلالية، ويلجأ بعض الباحثين لترقيم مصادر كل فصل باستقلالية، بحيث يبدأ الباحث مصادر فصله من رقم (١) ويستمر

لنهاية الفصل وفق عدد المصادر، فقد يصل الرقم إلى ٣٥ أو ٤٥ وهكذا، على أن يثبت أو يوثق مصادره أسفل الصفحة للأرقام التي وردت في نفس الصفحة، ويرى بعض الباحثين ذكر التوثيق وثبت المراجع مسلسلة وفق أرقامها في نهاية الفصل، تلافيا للتداخل بين المصادر.

ويرى بعض الباحثين ترقيم مصادر البحث وفق تسلسل مستمر من أول البحث إلى آخره، على أن تثبت المصادر لكل رقم ما يقابله في نفس الصفحة، وإن كان البعض يرى أن الأدق والأفضل ثبت المصادر كلها مسلسلة في نهاية البحث.

والتباين السابق في كيفية الترقيم تصح في كل الأحوال وفق رؤى الباحث وطبيعة البحث ولا يعتبر من الأخطاء المنهجية.

فلابد من ذكر المعلومات المتعلقة بالكتاب أو المؤلف العام، الذي نقلت منه أو اقتبست منه المعلومات:

ـ اسم الكاتب ـ عنوان الكتاب ـ بلد ومدينة الطبع والنشر ـ رقم الطبعة ـ تاريخ الطبعة ـ رقم الصفحة أو الصفحات، مثال ذلك:

الدكتور صلاح زين الدين: المالية العامة، دار النهضة العربية، ص ٥٠ وما بعدها.

وفي حالة استخدام ذات المرجع والنفس المؤلف، فإنه يكتفى بذكر المرجع على النحو التالي: صلاح زين الدين، المرجع السابق، ص ٢٠.

<u>٢ ـ الإسناد والتوثيق في حالة الاقتباس من مقال منشور في مجلة دورية:</u>

يذكر اسم الكاتب، عنوان المقال بين قوسين، المجلة وتحتها خط، اسم الهيئة التي تصدرها، بلد ومدينة الطبع والنشر، السنة ورقم العدد، تاريخ ورقم الصفحة أو الصفحات. مثال ذلك:

الدكتور صلاح زين الدين: دور الصيرفة الإلكترونية واتفاقية بازل فى تحسين الموقف التنافسي للاقتصاديات العربية. بحث محكم ومنشور فى المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، يناير ٢٠٠٦، ص ٥٠ وما بعدها.

<u>٣ ـ الإسناد والتوثيق من أبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه غير المنشورة:</u>

وتكون كالتالي:

اسم الباحث، عنوان البحث أو الرسالة ويوضع تحته خط، بيان صورة البحث من حيث هو، هل هو رسالة ماجستير أو دكتوراه، ثم ذكر اسم الجامعة أو الكلية أو المعهد التي تم فيها إعداد ومناقشة البحث، تاريخ المناقشة، رقم الصفحة أو الصفحات.

٤ ــ في حالة الإقتباس من الوثائق الرسمية:

ذكر اسم وجنس وفصل ونوعية الوثيقة القانونية الرسمية، من حيث هي، هل هي نص من الميثاق الوطني، أو الدستور، أو القانون، أم هي حكم قضائي أو عقد أو قرار إداري.

ذكر رقم المادة أو الفقرة.

ثم بيان الوثيقة العامة التي احتوت النصوص مثل المجموعة أو الجريدة الرسمية، وفي حالة الجريدة الرسمية، لا بد من ذكر السنة، ورقم العدد، تاريخ الصدور، رقم الصفحة أو الصفحات.

أما في حالة الحكم القضائي، فإنه يجب ذكر المعلومات التالية: لفظ الحكم، اسم ودرجة المحكمة أو الجهة التي أصدرته، تاريخ الصدور، رقم الملف أو القضية التي صدر بشأنها.

٥ ــ في حالة الاقتباس من مطبوعات:

اسم الكتاب ــ عنوان المطبوعة ــ الجهة التي صدرت فيها ــ السنة الجامعية أو تاريخ الطبع ــ رقم الصفحة أو الصفحات.

هذه بعض المعلومات والحقائق المتعلقة بقواعد الإسناد وتوثيق المعلومات، كمقوم من مقومات كتابة وصياغة البحث العلمي.

جـ) ثبت المصادر والمراجع:

هل هناك نمط موحد وعالمي لثبت المصادر والمراجع؟ هل يجب توثيق أي مصدر أو مرجع استند إليه الباحث؟ كيف يكون التوثيق في حالة تعدد المؤلفين وتعدد المصادر؟ وهل يتم ثبت وتوثيق مصدر أو مرجع بدون مؤلف أو باحث؟ وهل يختلف ثبت المراجع وفق تنوعها من كتب ودوريات ومؤتمرات وانترنت؟

ــ ثبت مصدر لمؤلف واحد في الهامش أمام الرقم الخاص به، والذي ذكر في المتن كتوثيق للمعلومات، ويكون بكتابة اسم المؤلف كما هو مكتوب على غلاف المصدر، ثم

يكتب شرطة (ــ) وبعدها يكتب عنوان البحث أو الرسالة أو الكتاب كما هو مكتوب في المصدر، ثم فاصلة (،) وبعدها يكتب اسم الناشر ثم فاصلة (،) ثم بلد النشر ثم فاصلة (،)ويكتب بعدها سنة أو تاريخ النشر ثم فاصلة (،) ثم يذكر رقم الصفحة أو الصفحات التي أخذ منها ثم يكتب نقطة. مثل:

عبد الكريم صادق بركات ــ اقتصاديات الدول العربية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ١٥.

أو قد يكون الترتيب كما يلى: اسم الكاتب، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد ومدينة الطبع والنشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبعة. مثال ذلك:

صلاح زين الدين: الاصلاح الضريبى، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة ٢٠٠١١.

ويمارس البعض الترتيب التالى: الرقم ــ اللقب ــ اسم المؤلف ــ اسم العائلة ــ فاصلة ــ عنوان الكتاب ــ فاصلة ــ رقم الطبعة ــ مكان النشر ــ اسم الناشر ــ تاريخ النشر ــ اختصار لكلمة صفحة ــ رقم الصفحة أو الصفحات، مثاله:

(١) الدكتور كامل المغربي، المدخل لإدارة الأعمال، الطبعة الثانية، الرياض، مطبعة النصر، ١٩٧٨، ص ٢٥.

أجـــــزاء البحث العلمي:

يتركب البحث العلمي من عدة أجزاء وأقسام تتكامل في مجموعها في هيكل بناء البحث العلمي المعد، وأجزاؤه هي:

١ ــ العنوان:

٢ ــ المقدمة:

٣ ــ جذع البحث:

٤ ــ الخاتمة:

٥ ــ ملاحق البحث:

٦ ــ الفهرس:

١ ــ العنوان:

عنوان البحث العلمي، هو عنوان ودليل الموضوع أو المشكلة أو الفكرة محل الدراسة والبحث، ويشتمل ويدل على كافة عناصر وأجزاء ومقدمات وتفاصيل البحث، بصورة واضحة دقيقة شاملة ودالة.

يخضع اختيار العنوان لعدة ضوابط وأحكام موضوعية وشكلية ومنهجية، لعل أبرزها ما يلي:

ــ الدقة والوضوح: مع سهولة الفهم في إطار محدد، بعيدا عن العموميات والإبهام وقبو التأويل وأكثر من تفسير.

ــ الإيجاز بدون إخلال بعيدا عن الإطالة المملة: فلا يكون مختصرا جدا لا يوضح أبعاد الموضوع، ولا طويلا فضفاضا مملا، يحتمل كل التفسيرات والتفصيلات.

ــ أن يدل على المحتوى: فالاسم لابد أن يدل على المسمى، واختيار موضوع محدد في مسماه، لابد أن يعكس محتواه في إطار من التخصص الدقيق.

ــ الحداثة والتفرد وإثارة الاهتمام: لتميز الباحث عن غيره من الباحثين، ومن ثم يبتعد عن الأنماط التقليدية.

٢ ــ المقـــدمـــة:

وهي الافتتاح العام والمدخل الرئيس والشامل والدال على آفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة، وتتضمن المحاور الأساسية للبحث بصورة مركزة وموجزة ومفيدة ودالة في ذات الوقت، حيث يقدم الباحث ملخصا لأفكاره واتجاه موضوع البحث من الناحية النظرية، ويحدد مشكلة البحث، وأهميتها، والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، كما يشير أيضا إلى مجالات البحث والفروض التي وضعها للاختبار، والمنهج العلمي الذي اتبعه في دراسته، والأدوات التي استخدمها وكيفية اختيارها، والصعوبات التي اعترضت طريق البحث، والخطوات الميدانية التي اتخذت في جمع البيانات أو تحقيقها.

وتتمثل وظيفتها الأساسية في تحضير وإعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث وقراءته، فهو يشكل فكرته ورأيه عن البحث بداية من تحليل المقدمة ومدى منهجيتها العلمية، وبالتالي توضح مدى اقتناع القارئ بالاستمرار أو التوقف في قراءة البحث.

ولهذا ينصح كثير من المشرفين بأن تكتب المقدمة بعد الانتهاء من كل أجزاء البحث، بما في ذلك الخاتمة، لأن هذا يتيح كافة الرؤى والآراء أمام الباحث، ليضفي عناية وأهمية على المقدمة.

ويشترط في المقدمة: الإيجاز والدقـــة والوضوح والدلالة على الموضوع.

وتتكون المقدمة من العناصر التالية:

١ ــ أهمية ودواعي البحث: إبراز أهمية ودواعي البحث يمثل المدخل الرئيس لأي بحث، سواء لأسباب اختيار البحث (الذاتية والموضوعية)، أو تحديد مسار البحث، أو بلورة مشروع البحث، فلا بد من إبراز ذلك في المقدمة.

٢ ــ الإشكالية والفرضيات: فأساس قيام البحث والهدف منه هو حل مشكلة محددة، يذكرها الباحث في المقدمة، ويضع منذ البداية الفرضيات التي اقترحها لحل هذه الإشكالية، بحيث يصل في نهاية بحثه إلى الإجابة عن استفسار أساسي: هل حلت مشكلة البحث؟ وهل تحقق إثبات فرضية البحث والبرهنة عليها؟

ــ خلفية عن الموضوع:

ــ هيكل الموضوع:

ــ المنهج أو المناهج المتبعة:

ــ الدراسات السابقة:

ــ أهداف البحث: يكون بذكر الأهداف التي يسعى إليها الباحث، وكذا أهمية النتائج التي قد يتوصل إليها البحث، وأهمية الأسئلة التي يجيب عنها البحث.

٣ ــ المتن أو الجذع الرئيس للبحث:

وهو الجزء الأكبر والأهم والحيوي في البحث العلمي، لأنه يتضمن كافة الأقسام والأفكار والعناوين والحقائق الأساسية والفرعية التي يتكون منها موضوع البحث العلمي. كما يشتمل على كافة مقومات صياغة وتحرير البحث من مناهج وطرق البحث، وأسلوب الكتابة والتحرير والصياغة، وقوانين الاقتباس، وقواعد الإسناد وقواعد توثيق الهوامش، والأمانة العلمية، والإبداع والابتكار، وشخصية الباحث. كما يشتمل على كافة عمليات المناقشة والتحليل والتركيب لجوانب الموضوع.

٤ ــ الخـــاتمـــة:

خاتمة البحث هي عرض موجز مركز وشامل لكافة المراحل والجهود والأعمال التي قام بها الباحث خلال مراحل عملية إعداد البحث، وهي حوصلة مختصرة للنتائج والحقائق التي توصل إليها من خلال بحثه. كما تتضمن عرض لكافة العراقيل التي قامت أمام عملية إعداد البحث وكيفيات التغلب عليها.

الخاتمة إجابة مختصرة ومركزة ومفيدة على السؤال الذي يقول: كيف قام الباحث بإعداد بحثه وإنجازه؟ وما هي النتائج التي تم التوصل إليها؟ وذلك عكس المقدمة التي تشكل إجابة مختصرة ومركزة ومفيدة على السؤال الذي يقرر: لماذا وكيف يقوم الباحث بإعداد بحثه حول هذا الموضوع؟.

ويشترط في الخاتمة الجيدة ألا تتضمن جديدا لما تم القيام به والحصول عليه من نتائج علمية نهائية، وآراء واجتهادات في البحث.

٥ ــ الملاحق:

غالبا ما تحتوي البحوث العلمية على ملاحق أو ملحق يتضمن الوثائق الرسمية أو القانونية التي اعتمد عليها الباحث، واستغل مادتها في بحثه، أو تتضمن وثائق تاريخية، أو صور حية أو أدلة وعينات، فإذا تضمن البحث ملحقا فإنه يعتبر جزء من البحث.

٦ ــ الفهارس:

المقصود بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي، هو إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها، ليمكن الاسترشاد به بطريقة عملية سهلة ومنظمة.

ويحتوي فهرس العناوين والتقسيمات الأساسية والفرعية للبحث وأرقام صفحاتها، كما يوضح المثال الآتي:

عنوان الموضوع الصفحة

المقدمة. . . . . .
الباب الأول: العنوان. . . . . .
الفصل الأول: العنوان. . . . . .
الفرع الأول: العنوان. . . . . .
المبحث الأول: العنوان. . . . . .
المطلب الأول: العنوان. . . . . .
الباب الثاني: العنوان. . . . . .
الفصل الأول: العنوان. . . . . .
الفرع الأول: العنوان. . . . . .
المبحث الأول: العنوان. . . . . .
المطلب الأول: العنوان. . . . . .
وهكذا إلى نهاية الفهرس.

الفصل الثانى
مناهج البحث العلمي

المبحث الأول: مفهوم علم المناهج
المبحث الثاني: المناهج العلمية الأساسية والفرعية

المبحث الأول

مفهوم علم المناهج

بادر بعض فلاسفة الغرب إلى تأسيس علم المناهج بشكل واضح، حيث ظهر بعدها كعلم مستقل له أسسه ومبادئه المعممة على شتى العلوم ومختلف ميادين البحث، ومنذ ذلك الحين انصرف اهتمام الكثير من العلماء إلى دراسة هذا العلم وتحليله وبيان كيفيات تطبيقه، وأهم ما يميز هذا العلم أن كل العلوم تسعى إلى التقرب منه وذلك لأنه المحدد الأول لمدى علمية أي معرفة من المعارف، وعليه فكل العلوم بما فيها العلوم الإنسانية تفتخر بعلميتها كلما نجحت أكثر في تطبيق المناهج العلمية فيها. فما هو علم المناهج؟ وكيف تكون؟ وما هي أهم التصنيفات التي وضعت له؟ وما مدى إمكانية إخضاع العلوم الإنسانية للمنهج العلمي؟

المطلب الأول: تعريف علم المناهج:

المنهج لغة هو الطريق الواضح والسليم وتقابلها باللغة الفرنسية كلمة Méthode واصطلاحا يعرف المنهج بأنه «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة. »

إذا لم تكن هناك قواعد مسبقة تحكم سير العقل في الوصول إلى الحقيقة ولكن كانت الخطوات منظمة ودقيقة فيكون المنهج تلقائي، وذلك لأن السير الطبيعي للعقل إذا لم تحدد أصوله مسبقا وكان منظما من شأنه أن يسطر لنفسه منهجا من دون الاعتماد على ما هو موجود من قواعد منهجية مسطرة مسبقا، ولكن المنهج التلقائي قد يعرض صاحبه للخطأ، وذلك لأن تفكير شخص واحد ليس كتفكير جمع كبير من علماء المناهج، أما

مناهج البحث العلمي فقد جاءت عن طريق دراسات متخصصة من طرف كثير من علماء المناهج لذا فتطبيقها يضفي على نتائج البحوث نوع من الثقة.

ومنه فالمنهج هو مجموعة القواعد والقوانين التي تبين لنا أوجه الخطأ والصواب في خطوات البحث، وطرق البحث عن الحقيقة، والعلم الذي يبحث في المناهج وينتقدها و يضع قواعدها يسمى **علم المناهج** وقد أخذ صفة العلم لأنه يحتوي على مبادئ مشتركة بين كافة العلوم أي أن النتائج المتوصل إليها تقبل التعميم كما أنها تتصف بالتجريد.

كما يعرف المنهج العلمي بأنه: «قواعد بسيطة ومؤكدة إذا راعاها الباحث مراعاة دقيقة كان في مأمن من أن يحسب صوابا ما هو خطأ، أو هو بيان القواعد والإرشادات التي ينبغي أن نتبعها لكي نستخدم ملكاتنا العقلية على الوجه الأكمل. »

كما عرف المنهج بأنه: « فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون لها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون لها عارفين. »

عرف علم المناهج تطورا كبيرا نتيجة لتطور أنواع المناهج واستعمالاتها المتزايدة، وبتزايد حركة البحث العلمي وتنوع مجالاته، ازدادت أهمية هذا العلم، تعددت المناهج وتنوع الاختصاصات العلمية، بل إننا نجد العلم الواحد يستعين بمناهج مختلفة بحسب ما يقتضيه موضوع البحث.

إن أول من استعمل كلمة "علم المناهج " أو " المنهجية " **Méthodologie** هو الفيلسوف الألماني " كانط " **KANT**، وذلك عندما قسم المنطق إلى قسمين:

أولا: مذهب المبادئ، وهو الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة.

ثانيا: علم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم وبتحديد الطريقة التي يتشكل بها أي علم من العلوم.

فعلم المناهج هو الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة. فإذا كانت مناهج البحث العلمي هي الطرق المؤدية إلى معرفة الحقائق والكشف عنها في مختلف العلوم، وذلك

بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تنظم سير العقل حتى يصل إلى نتائج معلومة، فإن علم المناهج هو العلم الباحث والدارس لهذه المناهج العلمية.

نشأ علم المناهج وازدهر بعد عصر النهضة في أوربا، وتحديدا في القرن السابع عشر الميلادي، على يد جماعة كبيرة من العلماء والفلاسفة أمثال:

فرنسيس بيكون ١٥٦١ ــ ١٦٢٦: بيّن أهمية إتباع الوسائل التجريبية والتعميمات العلمية، وهو أول مفكري عصر النهضة الذين أكدوا أهمية استخدام المنهج الاستقرائي بغية الوصول إلى القوانين.

. رينيه ديكارت ١٥٩٦ ــ ١٦٥٠: بيّن أهمية الجانب الرياضي للعلم، ووضع قواعد المنهج الاستدلالي، فالنتائج تستنبط من مقدمات واضحة تماما للعقل، مما يجعله على يقين أنها تصلح أساسا لكل معرفة ناتجة عنها، وقد تضمن كتابه " مقال في المنهج " إسهاماته في هذا المجال.

ليمانويل كانط ١٧٢٤ ــ ١٨٠٤، فيختــه ١٧٦٢ ــ ١٨١٤، وليم جيمس ١٨٤٢ ــ ١٩١٠ . . وغيرهم من العلماء والفلاسفة.

فعلم المناهج اذن هو العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة، ومنه نصل إلى أن علم المناهج هو العلم الدارس والباحث للمناهج العلمية المختلفة.

المطلب الثاني: تكوين علم المناهج:

المقصود بتكوين علم المناهج هنا هو بيان كيفية تكوين المناهج العلمية، وما نصيب كل من العالم المتخصص في ميدان علمه والفيلسوف المنطقي في تكوين قواعد ومبادئ وقوانين المناهج العلمية، وبمعنى آخر هل يتم تكوين المناهج بواسطة رجال المنطق والفلاسفة مسبقا ويضعونه في صورة مبادئ وقواعد علمية يجب على الباحث والعالم المتخصص أن يلتزم بها مقدما ويسير على هديها خلال القيام ببحوثه العلمية أم هي من اختراع واكتشاف الباحث والعالم المتخصص في ميدان علمه.

أثار هذه المشكلة بصورة واضحة وحاسمة كلود برنار Claude Bernard في كتابه (المدخل لدراسة الطب التجريبي) حيث يقرر أنه يجب على العالم والباحث المتخصص ألا يتقيد بمنهج ومذهب فلسفي معين أثناء القيام بأبحاثه العلمية لأن المناهج

لا يمكن أن تدرس نظريا كقواعد وقوانين نظرية ولكن هي تتكون داخل الميدان والمعمل. أما الدكتور عبد الرحمان بدوي فإن له رأي آخر مضمونه هو حتمية تكامل وتعاون وتساند كل من العالم المتخصص والفيلسوف المنطقي في تكوين المناهج وعلم المناهج، ويرى أن ما طرحه **كلود برنار** صحيحا حيث أن مناهج البحث العلمي في تطبيقاتها على مختلف فروع العلوم والمعرفة ولكن هذا الرأي ليس صحيحا بالقول بإنفراد العالم المتخصص بخلق وتكوين مناهج البحث العلمي دون مشاركة العالم المنطقي والفيلسوف المفكر.

وعليه فعملية تكوين مناهج البحث العلمي وعلم المناهج عملية يشترك فيها العالم المتخصص والفيلسوف المنطقي بصورة تكامل وتعاون وتساند بحيث يقوم العالم المتخصص في مرحلة أولى ببيان المنهج الذي اكتشفه واتبعه في بحوثه ودراسته العلمية المتخصصة في نطاق علم من العلوم ثم يقدم تقريرا أو أطروحة أو مقالا عن ذلك، ثم يأتي دور علم آخر أوسع علما وأفقا ذو عقلية تأملية شمولية وعامة ليقوم بعملية ملاحظة مراقبة وتنسيق بين التقارير والنتائج التي يتوصل إليها العلماء المتخصصون في مختلف فروع العلوم. ومنه نصل إلى أن كافة المناهج العلمية صالحة لبحث في كافة العلوم، فليس هناك تخصص أو تخصيص للمناهج.

كما أنه يمكن استخدام كافة المناهج العلمية في بحث علمي واحد وفي نطاق علم معين واحد بشكل استخدام تكافل وتعاون وتساند كافة هذه المناهج في انجاز بحث علمي كامل وشامل ذو براهين يقينية ثابتة ومطلقة.

المطلب الثالث: تصنيفات المناهج العلمية:

هناك جملة من التصنيفات التقليدية والحديثة نتناولها في الفرعين التاليين:

(١) التصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي:

تم تصنيف مناهج البحث العلمي تقليديا إلى عدة تصنيفات نذكر من بينها ما يلي:

ـ المنهج التحليلي والمنهج التركيبي: المنهج التحليلي الإكتشافي أو منهج الاختراع وهو يستهدف الكشف عن الحقيقة، أما المنهج التركيبي أو التأليفي الذي يقوم بتركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها أو اختراعها بواسطة المنهج التحليلي وذلك بهدف تعليمها

ونشرها للآخرين. ما يعاب على هذا التصنيف أنه ناقص لأنه يتحدث عن الأفكار فقط ولا يشمل القوانين والظواهر كما أنه لا يصلح لكافة فروع العلم والمعرفة.

ـ المنهج التلقائي والمنهج العقلي التأملي: المنهج التلقائي هو ذلك المنهج الذي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا نحو المعرفة أو الحقيقة دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة، أما المنهج العقلي التأملي فهو ذلك المنهج الذي يسير فيه العقل والفكر في نطاق أصول وقواعد منظمة ومرتبة من أجل اكتشاف الحقيقة أو الحصول على المعرفة.

هذا التصنيف كذلك منتقد لأنه تحدث عن طرق ووسائل الحصول على المعرفة والشروط العقلية العلمية وليس على مناهج البحث العلمي كمناهج لها أصول وقواعد وقوانين.

(٢) التصنيفات الحديثة لمناهج البحث العلمي:

يمكن إجمال التصنيفات الحديثة من خلال الرجوع إلى الفقهاء الذين نادوا بها ونتناولها على النحو التالي:

تصنيف هويتني Whitne:

رتب الفقيه هويتني المناهج العلمية على النحو التالي:

١) المنهج الوصفي.
٢) المنهج التاريخي.
٣) المنهج التجريبي.
٤) البحث الفلسفي.
٥) البحث التنبؤي.
٦) البحث الاجتماعي.
٧) البحث الإبداعي.

تصنيف ماركيز Marquis:

رتب ماركيز مناهج البحث العلمي على النحو التالي:

١) المنهج الأنثروبولوجي أو الملاحظة الميدانية.

٢) المنهج الفلسفي.

٣) منهج دراسة الحالة.

٤) المنهج التاريخي.

٥) منهج المسح.

٦) المنهج التجريبي.

تصنيف جود و سكايتس Good et Scates:

رتب هذان الفقيهان مناهج البحث العلمي إلى:

١) المنهج التاريخي.

٢) المنهج الوصفي.

٣) منهج المسح الوصفي.

٤) المنهج التجريبي.

٥) منهج دراسة الحالة والدراسات الإكلينية.

٦) منهج دراسات النمو والتطور والوراثة.

كل هذه التصنيفات بالغ أصحابها في تحديد مناهج البحث العلمي حيث أقحموا بعض أنواع البحوث وطرق الحصول على المعرفة والثقافة وكذا بعض أجزاء المناهج الأصلية.

لكن هناك مناهج أصلية وأخرى فرعية متفق عليها من طرف العلماء وكتاب علم المناهج وهي على النحو التالي:

المناهج الأصلية: المنهج الاستدلالي ــ المنهج التاريخي ــ المنهج التجريبي ــ المنهج الجدلي أو الدياليكتيكي.

المناهج الفرعية: وتظم كل المناهج الأخرى التي لم يتم الاتفاق حول اعتبارها مناهج أصلية ومن بينها المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن وغيرها من مناهج البحث الأخرى.

المطلب الرابع: مدى إمكانية إخضاع العلوم الإنسانية للمنهج العلمي:

لم يقبل العلماء بسهولة في السابق فكرة تطبيق مناهج البحث العلمي على العلوم الإنسانية، حيث كانوا ينظرون إليها على أنها ليست علوما وذلك لما تحدثه العلوم الإنسانية من لبس في المفاهيم نظرا لخصائصها المتنوعة والمتمثلة في:

- الظواهر السلوكية معقدة ومتشابكة.
- الظواهر السلوكية ديناميكية وسريعة التغيير والتفاعل.
- فقدان التجانس بين الظواهر السلوكية.
- صعوبة استخدام الطرق المختبرية.
- التحيز والميول الشخصي للباحث.

أهم قاعدتين طرحهما علماء العلوم الإنسانية من أجل تذليل الصعوبات التي تعوق البحث العلمي في هذا المجال هما:

١) اعتبار الظواهر الاجتماعية أشياء عند دراستها فالشيء هو كل ما يصلح أن يكون مادة للمعرفة ومنه تصبح مثل الظواهر الطبيعية قابلة للإدراك من خارج ذاتية الباحث.

٢) استبعاد كل العوامل النفسية التي تبعث في نفس الباحث الشعور بالقهر الاجتماعي هذا ما دعا إليه (إميل دور كايم) من أجل عزل الظواهر الاجتماعية عن فكر ووعي الباحث وجعلها كأنها كيان قائم بذاته خارج مجال التأثير على الفرد.

المبحث الثاني

المناهج العلمية الأساسية والفرعية

سنخصص المطلب الأول للمناهج الأساسية والمطلب الثاني للمناهج الفرعية.

المطلب الأول: المناهج العلمية الأساسية:

المتفق عليه بين علماء القانون وكتاب علم المناهج هو أن المناهج العلمية الأساسية هي: المنهج الاستدلالي، والمنهج التاريخي، والمنهج التجريبي، والمنهج الجدلي أو الديالكتيكي. هذا ما سنتناوله خلال الفروع التالية:

أولا: المنهج الاستدلالي وتطبيقاته في مجال العلوم القانونية والإدارية:

إذا كانت مناهج البحث العلمي هي الطرق والوسائل المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تحكم وتنظم سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتائج معلومة ومن بين المناهج الأساسية والأصلية المعروفة في ميادين البحوث العلمية بوجه عام وفي ميدان العلوم القانونية على وجه الخصوص المنهج الاستدلالي. فما هو المنهج الاستدلالي؟ وما مدى صلاحية وإمكانية تطبيقه كعملية منطقية عقلية وممارسة سلوكية في نطاق العلوم القانونية؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال العنصرين التاليين:

مفهوم المنهج الاستدلالي.

نطاق تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية.

(أ) مفهوم المنهج الاستدلالي:

يعد المنهج الاستدلالي من بين مناهج البحث العلمي الأساسية والأصلية التي أسهمت من خلال قواعدها في إرساء أسس ومبادئ تسهل على الباحث سلوك أيسر السبل للوصول إلى الحقائق والأهداف المبتغاة، وعليه فمن خلال هذا العنصر سنحاول تعريف المنهج الاستدلالي وتحديد مبادئ الاستدلال وأدواته في الأجزاء التالية:

١) تعريف المنهج الاستدلالي:

لمعرفة المنهج الاستدلالي يجب في البداية تحديد معنى الاستدلال ثم توضيح معنى النظام الاستدلالي.

أ) معنى الاستدلال:

يعرف الاستدلال بأنه البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة، دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب. كما يعرف بأنه عملية عقلية يبدأ بها العقل من قضايا يسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة.

والاستدلال وإن كان ميدانه الأصلي علم الرياضيات، فإن تطبيقاته لا تقتصر على هذا العلم فحسب، بل تشمل سائر العلوم الأخرى، فالقاضي مثلا يعتمد على الاستدلال في البحث عن الحل القانوني للقضية، فهو يستدل اعتمادا على ما لديه من نصوص. وفي الميدان التجاري والاقتصادي يستدل المضارب وفقا للمعروض والمطلوب من الأوراق المالية.

لتحديد مفهوم الاستدلال يجب التفرقة بينه وبين البرهنة فالاستدلال هو الانتقال من قضايا إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية، أما البرهنة فهي أخص من الاستدلال، إذ تدلنا على صدق النتائج لأنها تقوم على التسليم بصدق المقدمات، أما الاستدلال فهو يدلنا على صدق المقدمات انطلاقا من صحة النتائج المتوصل إليها، فالبرهنة إذا هي جزء من الاستدلال نستعملها في حالة الحاجة إلى إثبات صدق النتائج.

ب) معنى النظام الاستدلالي:

يقوم النظام الاستدلالي على المبادئ والنظريات، فالعملية الاستدلالية تبدأ من نظريات ومبادئ مستنتجة منها منطقيا وهذه الأخيرة تكون مقدمات لنظريات ومبادئ أخرى، وهكذا يتشكل نظام الاستدلال.

٢) مبادئ الاستدلال:

مبادئ الاستدلال هي القضايا الأولية غير المستنتجة من غيرها، لذا تعتبر نقطة البداية في كل استدلال، ويقسم رجال المنطق مبادئ الاستدلال إلى ثلاثة مبادئ هي: **البديهيات والمسلمات والتعريفات.**

أ) البديهيات:

تعرف البديهية بأنها قضية بينة بذاتها، وليس من الممكن أن يبرهن عليها وتعد صادقة بلا برهان عند كل من يفهم معناها. من خلال هذا التعريف يتبين أن البديهية تمتاز بالخصائص التالية:

١) أنها بينة نفسية أي تتبين للعقل تلقائيا دون الحاجة إلى برهان.

٢) هي أولية منطقية أي أنها غير مستنبطة من غيرها.

٣) هي قاعدة صورية عامة، لأنها تقبل من كافة العقول ولا تخص فرعا واحدا من العلوم.

ب) المسلمات:

المسلمة هي (فكرة يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما، مع عدم بيانها بوضوح للعقل، ولكننا نتقبلها نظريا لفائدتها ولأنها لا تؤدي إلى تناقض ومنه يتبين لنا أن المسلمات أقل يقينا من البديهيات.

جـ) التعريفات:

التعريف تعبير عن ماهية الشيء المعرف بمصطلحات مضبوطة بحيث يصبح التعريف جامعا مانعا، يجمع كل صفات الشيء ويمنع دخول صفات أوخصائص خارجة عنه وهو قضية أولية تبنى من خلاله كل الاستدلالات التي توصل إلى نتائج غير متناقضة مع العلم والواقع، وهو على خلاف البديهيات والمسلمات لا يعتبر قضية عامة ومشتركة، فهو يخص الشيء وحده دون غيره.

٣) أدوات الاستدلال:

تقتضي العملية الاستدلالية أدوات معينة يستخدمها الباحث لاستخراج النظريات والمبادئ من القضايا الأولية أو المقدمات، وهذه الأدوات هي:

أ) البرهان الرياضي:

هو عملية منطقية تنطلق من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية خالصة، ويصفه العلماء بأنه مبدع وخلاق لأن النتائج المتوصل إليها لم تشتمل عليها المقدمات لا ضمنيا ولا صراحة، فهو يأتي دوما بحقيقة جديدة.

ب) القياس:

هو عملية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بصحتها، ويصل إلى نتائج غير مضمون صحتها، فهو عبارة عن تحصيل حاصل، وتكون النتائج موجودة في المقدمات بطريقة ضمنية.

جـ) التجريب العقلي:

هو قيام الباحث داخل عقله بكل الفروض والتجارب التي يعجز عن القيام بها في الخارج، وهو يختلف عن المنهج التجريبي الذي يعتمد على الملاحظة والفرضية والتجارب الخارجية المادية، بينما في التجريب العقلي التجارب تكون داخل العقل فحسب.

د) التركيب: هو عملية منطقية علمية تنطلق من مقدمات صحيحة إلى نتائج معينة وهذه المقدمات الصحيحة ناتجة عن عملية استدلالية منطقية فيتم التأليف بين هذه النتائج للوصول إلى نتائج أخرى هكذا.

(ب) نطاق تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية:

كانت أكثر تطبيقات المنهج الاستدلالي أثناء سيادة العقلية التأملية على العلم منذ عصر اليونان، وبعدها طبق هذا المنهج في الدراسات القانونية حيث كان الارتباط شديدا بين الفلسفة والقانون، وكان ينظر إلى القانون على أنه علم ثابت وجامد ولهذا كانت كل الدراسات تنطلق من مبادئ ثابتة تأخذ شكل المصادرات وهي في أغلبها قواعد عقلية، ومن بين الدراسات التي طبق فيها المنهج الاستدلالي تفسير أصل وغاية الدولة والقانون وظاهرة السلطة والأمة وظاهرة الجريمة والديكتاتورية والديمقراطية والثورة. وبالتالي فقد أسهم المنهج الاستدلالي في بناء العلوم القانونية ومازال يطبق بشكل كبير فيها وسنتناول فيما يلي كيفيات تطبيقه على المستوى القضائي وعلى المستوى التشريعي.

١) تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال القضاء:

يتلخص دور المنهج الاستدلالي في القضاء في إرشاد القاضي لحل النزاع من خلال حكم قضائي يكون نتيجة لعمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي بدأ من تكييف الوقائع إلى غاية إصدار الحكم.

أ) دور المنهج الاستدلالي في تكييف المسألة محل النزاع:

يتم التكييف من طرف القاضي من خلال البحث حول ما إذا كانت المسألة مسألة وقائع أو مسألة قانون وأثر التفرقة مهم، لأن رقابة محكمة النقض تكون فقط على المسائل القانونية من دون المسائل الواقعية، وعليه فالقاضي يطبق القياس لتكييف المسائل المعروضة عليه.

ب) دور المنهج الاستدلالي في حل النزاعات القانونية:

وهنا نبحث كيفية اعتماد القياس المنطقي كمنهجية معتمدة في حل النزاعات القانونية.

وهنا يتم بناء القياس على النحو التالي:

مقدمة كبرى: وهي المبدأ القانوني.

مقدمة صغرى: وهي الوقائع المادية.

النتيجة: وهي الحكم أي تطبيق المبدأ القانوني على الوقائع المادية وهذه الطريقة في القياس تسمى **بالقياس الاقتراني الحملي.**

٢) تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال التشريع:

يستعين المشرع في إصدار التشريعات الجديدة بالمنهج الاستدلالي فينطلق من القواعد القانونية كمقدمات كبرى ليصل إلى قواعد أخرى عن طريق القياس فيمنع فعلا ما انطلاقا من منعه لفعل أخر منصوص عليه كلما كان للمنع نفس السبب أو العلة والمثال على ذلك هو منع التعامل بالمخدرات انطلاقا من مقدمة كبرى تتمثل في منع كل الأشياء التي تذهب العقل وتمنع الإدراك.

٣) تقدير تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية:

لقد وجه العلماء انتقادات كبيرة لتطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية وأهم هذه الانتقادات ما يلي:

ـ الأول موجه للمبادئ التي يقوم عليها المنهج الاستدلالي وهي البديهيات والمسلمات والتعريفات، وهي كلها قضايا لا يمكن البرهنة على صحتها.

– والثاني تطبيق المنهج الاستدلالي لا يخدم العلوم القانونية لأن هذه الأخيرة علوم إنسانية تدرس ظواهر سلوكية وتحاول تقويمها على ما يجب أن تكون عليه من سلوك والظاهرة السلوكية تمتاز بالديناميكية وتحتاج إلى منهج يستطيع التكييف.

وأهم المنتقدين هم التجريبيين وعلى رأسهم **فرانسيس بيكون**، والذين دعوا إلى ضرورة إخضاع الظاهرة السلوكية للمنهج التجريبي لأنه يستطيع أن يدرس الظاهرة واقعيا ويقنن لها ما يضبطها من قوانين.

وبالرغم من النقد القوي الذي وجهه أصحاب المناهج الأخرى وبالخصوص التجريبيين إلى المنهج الاستدلالي فهو لا ينقص من دوره في الدراسات القانونية.

خلاصة القول أن المنهج الاستدلالي يعد من بين المناهج الأساسية التي تعتمد عليها الدراسات القانونية وعلى وجه الخصوص مجال القضاء والتشريع من خلال استخدام أدوات القياس لحل القضايا والتوصل إلى نتائج واقعية.

(٢) المنهج التاريخي وتطبيقاته في مجال العلوم القانونية والإدارية:

تختلف المناهج العلمية باختلاف الموضوعات التي تدرسها، كما أن لكل منهج وظيفة خاصة ووسائل يستخدمها كل باحث في مجال اختصاصه، وعليه فالمنهج كيفما كان نوعه هو بوجه عام الطريقة التي سلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة.

وإذا كان الباحثون يتجنبون المناهج الخاطئة لأنها لا تقودهم إلى الحلول الصحيحة، فإنهم يحرصون على استخدام المناهج العلمية التي أثبتت نجاعتها فيسعون إلى الإجادة في استخدامها ومنه اختيار الأسلوب الملائم لكل قضية يدرسونها، ومنه فإذا كان البحث يدور حول موضوع تاريخي فإنه يتعين على الباحث أن يعتمد على المنهج التاريخي.

يتكون التاريخ من الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية، التي حدثت وظهرت في الماضي ومرة واحدة، ولن تتكرر أبدا، على أساس أن التاريخ يستند إلى عنصر الزمن المتجه دوما إلى الأمام، دون تكرار أو رجوع إلى الوراء. ولدراسة الوقائع والأحداث أهمية كبرى في فهم ماضي الأفكار والحقائق والظواهر والحركات والمؤسسات والنظم، وفي محاولة فهم حاضرها والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها.

لذلك ظهرت أهمية وحتمية الدراسات التاريخية والبحوث العلمية التاريخية، التي تحاول بواسطة علم التاريخ والمنهج التاريخي أن تستعيد وتركب أحداث ووقائع الماضي

بطريقة علمية في صورة حقائق علمية تاريخية، لفكرة من الأفكار، أو نظرية من النظريات، أو مدرسة من المدارس، أو مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية والإنسانية والسياسية والاقتصادية.

ولدراسة الوقائع والحوادث والظواهر التاريخية، دراسة علمية تعتمد على العقل والمنطق، لابد من استخدام المنهج العلمي التاريخي.

فما هو المنهج التاريخي؟ وما هي خطوات هذا المنهج؟ وما هي تطبيقاته في مجال العلوم القانونية ؟

هذا ما سنحاول توضيحه من خلال العناصر التالية:

العنصر الأول: مفهوم المنهج التاريخي.

العنصر الثاني: خطوات المنهج التاريخي.

العنصر الثالث: تطبيق المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية.

(أ) مفهوم المنهج التاريخي:

للوقوف على المعنى الحقيقي للمنهج التاريخي نستعرض في البداية تعريف علم التاريخ ومن ثم تعريف المنهج التاريخي.

١) تعريف علم التاريخ:

عرفه هومر هوشيث **Humer Hochet** التاريخ هو السجل المكتوب للماضي أو للأحداث الماضية. كما عرفه آلان نيفنس **Allen Ne vins** بأنه وصف الحوادث أو الحقائق الماضية وكتابتها بروح النقد والبحث عن الحقيقة الكاملة. أما كارتر ف جود **Carter. V. Good** فيرى أن التاريخ واسع كاتساع الحياة نفسها وهو يضم الميدان الكلي الشامل للماضي البشري.

٢) تعريف المنهج التاريخي:

هو أداة علم التاريخ في تحقيق ذاته بتحقيق ما ذكرناه من العمليات والأمور كما أنه أداة التاريخ في الوصول إلى التعميمات أو القوانين التي تفيد في التنبؤ بالنسبة للمستقبل وعليه فالمنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث وفحصها ونقد وتحليلها وعرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها من أجل التخطيط للمستقبل.

ومن التعريفات التي تتمتع بالدقة والشمولية في حصر عناصر المنهج التاريخي التعريف الذي يقرر بأنه يمكن تعريفه بأنه (مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه وكما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطريق قابلة دائما للتطور والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها.

(ب) خطوات المنهج التاريخي:

يرتكز المنهج التاريخي كمنهج من بين مناهج البحث العلمي الأساسية على جملة من الخطوات التي يجب على الباحث التقيد بإتباعها والالتزام بها، وهذه الخطوات هي:

١) اختيار الموضوع وتحديد المشكلة:

المقصود بتحديد المشكلة العلمية التاريخية هنا هو تحديد الموضوع العلمي التاريخي الذي تقوم حوله التساؤلات والاستفسارات العلمية التاريخية الأمر الذي يؤدي إلى تحريك البحث العلمي لاستخراج الفرضيات العلمية التي تمكن من الإجابة الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات والاستفسارات التاريخية، فالمشكلة العلمية هي تلك الفكرة المحركة والقائدة والموجهة للبحث العلمي التاريخي حتى الوصول نظريات وقوانين علمية ثابتة وعامة تفسر وتكشف الحقيقة العلمية التاريخية.

٢) جمع البيانات والمعلومات التاريخية حصرها.

نظرا لحيوية وأهمية وخطورة الدور الذي تقوم به الوثائق التاريخية والمصادر، حيث أن الوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي، لذلك يطلق البعض على المنهج التاريخي تسمية منهج الوثائق أو بحث الوثائق.

لذلك يستوجب الأمر هنا التصرف لتحديد معنى الوثائق وبيان معناها اللغوي والاصطلاحي وتحديد أنواعها المختلفة وتوضيح كيفية تحليلها ونقدها وتقيمها كأداة علمية للتجريب والتحليل والتركيب للوقائع والأحداث الماضية لاستنباط الحقائق العلمية في صورة فرضيات ونظريات وقوانين عامة وثابتة ودقيقة.

وتعرف الوثيقة بأنها جميع الآثار التي خلفتها أفكار البشر القدماء. كما تعرف بأنها كل ما يمكن أن يكشف لنا عن ماضي الإنسان.

تقسم الوثائق إلى وثائق ومصادر أصلية ووثائق ومصادر مشتقة وغير أصلية، كما تقسم إلى وثائق مكتوبة وأخرى غير مكتوبة، كما تقسم إلى الروايات المأثورة والمخلفات.

٣) نقد المصادر والمعلومات:

تأتي مرحلة فحص وتحليل هذه الوثائق تحليلا علميا دقيقا عن طريق استخدام كافة أنواع الاستدلالات والتجريب، للتأكد منت مدى أصالة وهوية وصدق هذه الوثائق التاريخية فيما تحمله من أدلة تاريخية للحقيقة التاريخية للموضوع أو المشكلة، وتعرف هذه العملية من فحص وتحليل بعملية النقد وتتطلب في الباحث صفات خاصة مثل الحس التاريخي القوي والذكاء اللماح والإدراك العميق والمعرفة الواسعة والثقافة المتنوعة وكذا القدرة على استعمال فروع العلوم الأخرى في تحليل ونقد الوثائق التاريخية.

وهناك طريقتين في نقد الوثائق هما النقد الخارجي والنقد الداخلي.

النقد الخارجي يستهدف التعرف على أصالة الوثيقة التاريخية والتأكد من مدى صحتها وكذا ترميم وتصحيح الوثيقة التاريخية إذا ما طرأت عليها تطورات وتغيرات في حالتها وإعادتها إلى حالتها ووضعها الأصلي.

أما النقد الداخلي فإنه يأتي بعد النقد الخارجي ويهدف للتحقق من دقة وصدق الوثائق التاريخية ومدى الثقة في المعلومات التي تحتويها وذلك عن طريق الحصول على المعلومات التاريخية الحقيقية الصادقة من الوثائق والأصول التاريخية. وتتم هذه العملية عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي والمادة التاريخية وهو ما يعرف بالنقد الداخلي الايجابي، وبواسطة إثبات مدى أمانة وصدق المؤلف وموضوعيته ودقة معلوماته وهو ما يعرف بالنقد الداخلي السلبي.

وقد وضع فاندالن Van Dalen بعض القواعد والمبادئ التي تساعد على عملية النقد وتحليل الوثائق التاريخية منها مايلي:

١ ــ لا تقرأ في الوثائق التاريخية القديمة مفاهيم وأفكار أزمنة لاحقة ومتأخرة.

٢ ــ لا تتسرع في الحكم على المؤلف بأنه يجهل أحداثا معينة، لأنه لم يذكرها، ولا يعتبر عدم ذكر الأحداث في الوثائق دليل على عدم وقوعها.

٣ ــ لا تبالغ في تقدير قيمة المصدر التاريخي، بل أعطيه قيمته العلمية الحقيقة.

٤ ــ لا تكتف بمصدر واحد فقط ولو كان قاطع الدلالة والصدق، بل حاول كلما أمكن ذلك تأييده بمصادر أخرى.

٥ ــ إن الأخطاء المتماثلة في مصدرين أو أكثر، تدل على نقلها على بعضها البعض، أو نقلها من مصدر واحد مشترك.

٦ ــ الوقائع التي يتفق عليها الشهود والأكثر كفاية وحجة، تعتبر مقبولة.

٧ ــ يجب تأييد وتدعيم الشهادات والأدلة الرسمية الشفوية والكتابية، بالشهادات والأدلة غير الرسمية كلما أمكن ذلك.

٨ ــ اعترف بنسبية الوثيقة التاريخية، فقد تكون دليلا قويا وكافيا في نقطة معينة، ولا تعتبر كذلك في نقطة أو نقاط أخرى.

٤) صياغة الفروض وتحقيقها:

تأتي عملية التركيب والتفسير التاريخي حتى تتم وتنجز عملية التاريخي الحقيقي حيث تكشف وتفسر الحقيقة التاريخية في صورة نظرية أو قانون ثابت وعام يكشف ويفسر الحقيقة العلمية التاريخية حول حدث أو واقعة من الأحداث والوقائع التاريخية، وتتضمن عملية التركيب والتفسير التاريخي للوقائع التاريخية المراحل التالية:

أ) تكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المحصلة لدى الباحث التاريخي وللموضوع ككل.

ب) تنظيم المعلومات والحقائق الجزئية والمتفرقة والمبعثرة المحصلة وتوصيفها وتصنيفها وترتيبها على أساس معايير وأسس منطقية مختارة.

ج) عملية ملء التغييرات التي تظهر بعد عملية التوصيف والتصنيف والتركيب للمعلومات والحقائق التاريخية الجزئية والمتفرقة والمتناثرة في إطار وهيكل الترتيب.

٥) استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث:

وهي مرحلة ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببيه قائمة بينها أي عملية التسبيب والتعليل التاريخي وهي مرحلة البحث عن التعليلات المختلفة، فعملية التركيب والبناء والاستعادة التاريخية لا تتحقق بمجرد تجميع الوثائق التاريخية بل تكمن في

البحث والكشف والتفسير والتعليل عن أسباب الحوادث وعن العلاقات الحتمية والسببية التاريخية للوقائع والحوادث التاريخية.

وتنتهي عملية التركيب والتفسير التاريخي باستخراج وبناء النظريات والقوانين العلمية والثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية والتاريخية وتفسيرها وتقريرها.

(جـ) تطبيق المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية:

يضطلع المنهج التاريخي بدور هام وأساسي في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية والإدارية، التي تتمحور حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية، المتحركة والمتطورة والمتغيرة، باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر إنسانية في الأصل. فيقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة، للكشف عن الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والمدارس والنظريات والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية.

إن المنهج التاريخي هو الذي يقود إلى معرفة الأصول والنظم والفلسفات والأسس التي يستمد منها النظم والقواعد والمبادئ والأفكار القانونية والتنظيمية الحاضرة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق التاريخية، وتحليلها ونقدها، وتركيبها وتفسيرها، لمعرفة وفهم حاضر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ الأفكار القانونية السائدة، والسارية المفعول، والقيان بالبحوث والدراسات العلمية المقارنة، لفهم واقع النظم القانونية والإدارية المعاصرة فهما سليما حقيقيا أولا، ولتطويرها بما يجعلها أكثر ملائمة وتفاعلا وانسجاما مع واقع البيئة والحياة المعاصرة ثانيا.

فبواسطة المنهج التاريخي أمكن ويمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية، عن أصل وأساس وغاية القانون، في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني في الغابر بطريقة علمية صحيحة. كما أمكن التعرف على الأحكام والنظريات القانونية القديمة والماضية، مثل النظام القانوني والإداري الإغريقي والروماني، النظام القانوني الإداري الإسلامي، الصيني، الهندي. . . الخ. فالقانون يضرب بجذوره في التاريخ القديم إلى أمد بعيد، فربما بدأت فكرة التشريع في الحضارة البابلية عند حامورابي فيما عرف بمدونة حامورابي وانتقلت إلى مختلف الحضارات العالمية وتطورت في شكل يقترب إلى العلم في الحضارة الرومانية فيما عرف بالألواح الإثني عشر لجوستينيان، فدراسة الأنظمة القانونية عبر التاريخ طريق شائك محاط بمخاطر الفهم الخاطئ والتزييف

والذاتية، لذا وجب وضع كل ذلك في بوتقة المنهج التاريخي الذي يضبط طريقة تفكير الباحث في الظواهر التاريخية وتاريخ النظم القانونية، وذلك بمقارنة الأنظمة القانونية في مختلف الحضارات وفائدة ذلك يكمن في تتبع مراحل تطور القوانين وأسباب ذلك التطور، لنستطيع من خلال الماضي تحديد خلفيات وأهداف القانون في الوقت الحاضر.

يضطلع المنهج التاريخي بدور حيوي في مجال الدراسات القانونية التي تتمحور وتتركز حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية والتنظيمية المتحركة والمتغيرة والمتطورة باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر اجتماعية وإنسانية في الأصل الأساسي.

. فبواسطة المنهج التاريخي أمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية عن أصل وأساس وغاية القانون في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني في غابر الأزمان بطريقة علمية صحيحة.

وتزداد أهمية المنهج التاريخي منفعة وقوة في ميادين الدراسات والبحوث العلمية القانونية، لأن معظم الأفكار والظواهر والنظريات القانونية ترجع في أصولها وجذورها إلى المنهج التاريخي كحتمية علمية ومنهجية قائمة في مجال الدراسات والبحوث القانونية.

يسهم المنهج التاريخي في مجال الدراسات والبحوث القانونية من خلال تمكين الباحثين في الاستعانة بالأدوات التي يوفرها هذا المنهج كمنهج علمي موثوق في نتائجه بصورة ثابتة في مجال تتبع تطور التشريعات المقارنة عبر تنوع الأمصار وكذا تعاقب المراحل التاريخية، مما يكفل إمكانية الوقوف على أنجع الآليات والوسائل القانونية بحكم تجارب سابقة من أجل الاستفادة منها في الحاضر.

(٣) المنهج التجريبي وتطبيقاته في مجال العلوم القانونية والإدارية:

ظهر المنهج التجريبي على يد فرانسيس بيكون (Francis Bacon) وذلك عقب الانتقادات التي وجهت للمنهج الاستدلالي والنزعة الفلسفية التأملية عامة، وحينها لم يكن المنهج التجريبي يعبر عن مجرد منهج علمي وإنما شكل نزعة فلسفية سميت النزعة

التجريبانية، وهي تقابل النزعة العقلانية التي أسسها المنهج الاستدلالي، وقد أحدثت منعرجا هاما في تاريخ العلم، مما دعا البعض إلى القول بأن العلم الذي لا يخضع للتجربة ليس بعلم، وعليه فما هو مفهوم المنهج التجريبي؟ وما هي أسسه ومراحله؟ وما هو دوره في مجال العلوم القانونية والإدارية؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال العناصر التالية:

العنصر الأول: مفهوم المنهج التجريبي.

العنصر الثاني: أسس المنهج التجريبي ومراحله.

العنصر الثالث: دور المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية.

(أ) مفهوم المنهج التجريبي:

سنحاول تحديد مفهوم المنهج التجريبي من خلال جزئين، في الجزء الأول نتناول أهم التعريفات وفي الجزء الثاني نبين أهم مميزات هذا المنهج.

١) تعريف المنهج التجريبي:

توجد عدة تعريفات للمنهج التجريبي من بينها مايلي:

١. البحث التجريبي هو المنهج المستخدم حينما نبدأ من وقائع خارجة عن العقل سواء كانت خارجة عن النفس إطلاقا أوباطنة فيها.

٢. البحث التجريبي تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة لواقعة معينة وملاحظة التغييرات الناتجة في هذه الواقعة ذاتها وتفسيرها.

٣. البحث التجريبي يتضمن محاولة لضبط كل العوامل الأساسية المؤثرة في المتغير أو المتغيرات التابعة في التجربة ماعدا عاملا واحدا يتحكم فيه الباحث ويغيره على نحو معين بقصد تحديد وقياس تأثيره على المتغير أوالمتغيرات التابعة.

٤. البحث التجريبي يقوم أساسا على أسلوب التجربة العلمية التي تكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة التي تتفاعل مع القوى التي تحدث في الموقف التجريبي.

٥. البحث التجريبي هو ذلك النوع من البحوث الذي يستخدم التجربة في اختبار فرض معين يقرر علاقة بين عاملين أو متغيرين وذلك عن طريق الدراسة

للمواقف المتقابلة التي ضبطت كل المتغيرات ماعدا المتغير الذي يهتم الباحث بدراسة تأثيره.

٢) مميزات المنهج التجريبي:

من خلال التعريفات السابقة نستطيع أن نستنتج بعض المميزات التي يتميز بها المنهج التجريبي والتي يمكن إجمالها في الآتي:

أ) المنهج التجريبي أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية، وهذه الخاصية هي التي جعلت بعض العلماء ينادون بضرورة تميز العلم بميزة التجريب على اعتبار أن العلم الذي لا يقبل التجريب ليس بعلم، لكن هذا الرأي متطرف لأنه ينكر الكثير من العلوم التي لا تخضع للتجربة.

ب) المنهج التجريبي منهج علمي خارجي إذ يعتمد على التجربة الخارجة عن العقل، أي أن التجربة هنا لا تتم داخل العقل بل تأتي من الخارج لتفرض نتائجها على العقل، وهو بهذه الميزة يختلف عن المنهج الاستدلالي الذي يعتمد على أدوات داخلية، والتجربة التي يتضمنها المنهج الاستدلالي هي تجربة عقلية داخلية.

ج) يوصف كذلك بأنه منهج موضوعي، فالنتائج المتحصل عليها عن طريق التجربة تفرض نفسها على العقل حتى وإن كانت تتعارض مع رغبة الباحث أو ميولاته النفسية.

ثانيا: أسس المنهج التجريبي ومراحله:

يتضمن المنهج التجريبي جملة من الأسس والمقومات يخلط البعض بينها وبين المراحل والتي يمكن أن تتشابه في الألفاظ ولكنها تختلف من حيث المضمون أو الهدف. وعليه سنبين في الفرع الأول أسس ومقومات المنهج التجريبي وفي الفرع الثاني نحدد مراحل أو الخطوات المتبعة أثناء استخدام المنهج التجريبي.

(١) أسس ومقومات المنهج التجريبي:

يتألف المنهج التجريبي من ثلاث مقومات أساسية هي: الملاحظة أو المشاهدة الفرضيات العلمية، التجريب.

(أ) الملاحظـــة:

وهي الخطوة الأولى في البحث العلمي وهي من أهم عناصر البحث التجريبي، وأكثرها أهمية وحيوية، لأنها المحرك الأساسي لبقية عناصر المنهج التجريبي، حيث أن الملاحظة هي التي تقود إلى وضع الفرضيات وحتمية إجراء عملية التجريب على الفرضيات، لاستخراج القوانين والنظريات العلمية التي تفسر الظواهر والوقائع.

والملاحظة أو المشاهدة في معناها العام والواسع: هي الانتباه العفوي إلى حادثة أو واقعة أو ظاهرة أو أمر ما، دون قصد أو سابق إصرار وتعمد.

أما الملاحظة العلمية فهي: المشاهدة الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة للحوادث والأمور والظواهر، بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها ونظرياتها، عن طريق القيام بعملية النظر في هذه الأشياء والأمور والوقائع، وتعريفها وتوصيفها وتصنيفها في أسر وفصائل، وذلك قبل تحريك عمليتي وضع الفرضيات والتجريب.

أ) ماهي طرق الملاحظة العلمية ؟

١- الطريقة الأولى: هى الطريقة الشخصية أى التى يقوم بها الباحثون بأنفسهم من خلال الاعتماد على نماذج نمطية موحدة تجمع فيها البيانات المطلوبة مع تدريب الباحثين على كيفية ملاحظة الظاهرات وتسجيلها.

٢- الطريقة الثانية: وهى الطريقة الآلية أى التى لا يستخدم فيها العنصر البشرى وأنما تعتمد على استخدام بعض آلات التصوير.

ب) ماهي مميزات الملاحظة العلمية ؟

على الرغم من ارتفاع متطلباتها من حيث الوقت والجهد والتكلفة والكفايات العاملة فيها – أنها تتميز بعدد من المميزات من أهمها:

١) امكانية تسجيل الظاهرات فور حدوثها وبالتالى تلافى آثار التحيز التى قد تنتج عن مضى فترة طويلة بين حدوث الظاهرة وتسجيلها.

٢) التقليل من مخاطر الحصول على اجابات متحيزة مقارنة بالاستقصاء أما بسبب الحرج أو التفاخر.

٣) تتمشى مع السلوك الانسانى الذى لا يمكن قياسه الا بهذه الطريقة.

٤) تبقى على مجتمع الملاحظة يتصرف بشكل طبيعى بأكبر قد ممكن

٥) تسمح بتجميع البيانات فى المواقف السلوكية المثالية.

جـ) ماهي صعوبات و عيوب الملاحظة العلمية ؟

١- يصعب ألا يتأثر الباحث بتجاربه السابقة وخبراته وآرائه ومواقفه ومصالحه، مما يقلل من موضوعية الملاحظة.

٢- قد تختلف نتيجة الملاحظة من باحث لآخر حسب تفسيره للحدث.

٣- قد يتأثر الباحث بعلاقاته مع المبحوثين فيخفى نتائج أو معلومات.

٤- قد يبتعد الباحث عن ملاحظة سلوك جماعة معينة لخوفه منهم.

٥- قد يحاول المبحوثون إبعاد الباحث عن ملاحظة سلوك معين لعدم رغبتهم فى كشفه.

٦- قد يؤدى عدم العناية بتدوين الملاحظات وتسجيلها فوريا إلى محدودية النتائج وعدم دقتها.

٧- قد يؤثر توقع الباحث لنوع سلوك المبحوثين فى أن يكشف لهم نوع السلوك المطلوب منهم فيتصرفون حسب السلوك المتوقع.

٨- قد يكتشف المبحوث بأنه تحت الملاحظة فيتصرف بطريقة غير طبيعية مع إظهار انطباعات مصطنعة للقائم بالملاحظة.

٩- وجود بعض المواقف التى لا تفيد فيها الملاحظة لانها غير ممكنة.

١٠- لا يمكن للباحث أن يتنبأ فى احيان كثيرة بوقوع حدث معين حتى يكون موجودا أثناء حدوثه.

١١- الملاحظة كوسيلة قد لا تكفى وحدها فى بعض الحالات للكشف عن المشكلات أو لاثبات الفروض.

د) الاعتبارات الأساسية فى استخدام أسلوب الملاحظة:

١- قصر استخدامها فى حالات معينة تتطلب استخدام هذه الطريقة فعلا، مع اختيار نوع الملاحظة المناسبة لظروف البحث وطبيعته.

٢- التنبه إلى احتمالات تحيز القائمين بالملاحظة فى تفسير وتسجيل ما يشاهدونه أو يلاحظونه، مما قد يؤدى إلى احتمالات الحصول على نتائج متحيزة أو غير دقيقة.

٣- الحرص على عدم اشعار المبحوثين بأنهم تحت الملاحظة حتى لا يغيروا من سلوكهم أو تصرفاتهم الطبيعية.

٤- ضرورة تدريب الباحثين الذين سيقومون بعملية الملاحظة.

٥- ضرورة توفير الطريقة التى تسمح بتسجيل الظاهرات بسرعة ودقة.

٦- تستخدم الملاحظة بنجاح فى حالة التغيرات قصيرة الأجل نظرا لصعوبة ملاحظة التغيرات طويلة الأجل.

هـ) ما شروط الملاحظة العلمية:

ـ يجب أن تكون الملاحظة كاملة، فيجب أن يلاحظ الباحث كافة العوامل والأسباب والوقائع والظواهر والأشياء المؤثرة في وجود الظاهرة، أو المتصلة بها. وأن إغفال أي عامل من العوامل له صلة بالواقعة أو الظاهرة، يؤدي إلى عدم المعرفة الكاملة والشاملة للظاهرة، ويؤدي إلى وقوع أخطاء في بقية مراحل المنهج التجريبي.

ـ يجب أن تكون الملاحظة العلمية نزيهة وموضوعية ومجردة، أي يجب ألا تتأثر بأشياء وأحاسيس وفرضيات سابقة على عملية الملاحظة.

ـ يجب أن تكون منظمة ومضبوطة ودقيقة، أي يجب على العالم الباحث أن يستخدم الذكاء والدقة العلمية، وأن يستعمل وسائل القياس والتسجيل والوزن والملاحظة العلمية التكنولوجية في ملاحظته.

ـ يجب أن يكون العالم الباحث مؤهلا وقادرا على الملاحظة، أن يكون ذكيا متخصصا، عالما في ميدانه، سليم الحواس، هادئ الطبع سليم الأعصاب، مرتاح النفس قادرا على التركيز والانتباه.

(ب) الفرضيات العلمية: Hypotheses

تعتبر الفرضية العنصر الثاني واللاحق لعنصر الملاحظة العلمية في المنهج التجريبي، وهي عنصر تحليل.

والفرضية في اللغة تعني التخمين أو الاستنتاج، أو افتراض ذكي في إمكانية تحقق واقعة أو شيء ما أو عدم تحققه وصحته.

أما مفهومها في الاصطلاح فهو: " تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة، لا يزال بمعزل عن امتحان الوقائع، حتى إذا ما امتحن في الوقائع، أصبحت بعد ذلك فرضيات زائفة يجب العدول عنها إلى غيرها من الفرضيات الأخرى، أو صارت قانونا يفسر مجرى الظواهر. "

أو أن الفرضية هي: " تخمين ذكي أو استنتاج ذكي، يصوغه الباحث ويتبناه مؤقتا، لشرح بعض ما يلاحظه من الظواهر الحقائق، وليكون هذا الفرض كمرشد له في البحث والدراسة التي يقوم بها. "

وتتميز الفرضية بذلك عن غيرها من المصطلحات العلمية الأخرى مثل: النظرية، القانون، المفهوم، الإيديولوجية.

ـ ونستطيع تعريف النظرية بأنها: كل مجموعة من فروض منسجمة فيما بينها، ثبتت صحتها عن طريق التدليل العقلي فهي لذلك" نظرية فلسفية "، أو عن طريق التجريب فهي" نظرية علمية ".

فتختلف بذلك الفرضية عن النظرية، في الدرجة وليس في النوع.

الفرضية تفسير وتخمين مؤقت وغير نهائي.

والنظرية تفسير وتفسير ثابت ونهائي نسبيا.

وأصل النظرية أنها فرضية أجريت عليها اختبارات وتجارب فأصبحت نظرية.

ـ أما القانون فهو النظام أو العلاقة الثابتة وغير المتحولة بين ظاهرتين أو أكثر.

ـ أما المفهوم فهو: مجموعة من الرموز والدلالات التي يستعين بها الفرد لتوصيل ما يريده من معاني إلى غيره من الناس، ويشترط في المفهوم ربطه بالتعريفات الأخرى المتصلة به، كما يشترط فيه الدقة والوضوح والعمومية.

أو نستطيع القول أنه: التمثل العقلي لطائفة من المحسوسات من ثنايا خواصها الرئيسة المشتركة، فنقول " إنسان" مثلا ونعني به كمفهوم التعبير العام المطلق عن كل حالات أو أفراد الحيوان المفكر الناطق، فهو انتقال من المحسوس إلى التجريد.

أما الإيديولوجية: في مجموعة النظريات والقيم والمفاهيم الدينية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية العامة المتناسقة، المترابطة، المتكاملة والمتداخلة في تركيب وتكوين كيان عقائدي كلي وعام. وتستند إلى أسس ومفاهيم السمو والقداسة في سيادتها على المجتمع.

قيمة الفرضية وأهميتها العلمية:

تؤدي الفرضيات دورا هاما وحيويا في استخراج النظريات والقوانين والتفسيرات العلمية للظواهر، وهي تنبئ عن عقل خلاق وخيال مبدع وبعد نظر. كما تظهر أهميتها أيضا في تسلسل وربط عملية سير المنهج التجريبي من مرحلة الملاحظة العلمية، إلى مرحلة التجريب واستخراج القوانين، واستنباط النظريات العلمية.

وقيمة الفرضيات لم يعترف بها إلا في بداية القرن التاسع عشر، حيث عارض العلماء قبل ذلك وضع الفرضيات وحذروا منها، وهو ما فعله كل من كلود برنارد وبيكون.

شروط صحة الفرضيات العلمية:

ـ يجب أن تبدأ الفرضيات من ملاحظات علمية، أي تبدأ من وقائع محسوسة مشاهدة، وليس من تأثير الخيال الجامح، وهذا حتى تكون الفرضيات أكثر واقعية،

ـ يجب أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب والاختبار والتحقق.

ـ يجب أن تكون خالية من التناقض للوقائع والظواهر المعروفة.

ـ يجب أن تكون شاملة ومترابطة، أي يجب أن تكون معتمدة على كل الجزئيات والخصوصيات المتوفرة، وعلى التناسق مع النظريات السابقة.

ـ يجب أن تكون الفرضيات متعددة ومتنوعة للواقعة الواحدة.

(جـ) عملية التجريب:

بعد عملية إنشاء الفرضيات العلمية، تأتي عملية التجريب على الفرضيات، لإثبات مدى سلامتها وصحتها، عن طريق استبعاد الفرضيات التي يثبت يقينا عدم صحتها وعدم صلاحيتها لتفسير الظواهر والوقائع علميا، واثبات صحة الفرضيات العلمية بواسطة إجراء عملية التجريب في أحوال وظروف وأوضاع متغايرة ومختلفة، والإطالة والتنوع في التجريب على ذات الفرضيات.

وإذا ما ثبتت صحة الفرضيات علميا ويقينيا، تتحول إلى قواعد ثابتة وعامة، ونظريات علمية تكشف وتفسر وتتنبأ بالوقائع والظواهر.

١) مراحل وخطوات سير المنهج التجريبي.

للمنهج التجريبي ثلاث مراحل متسلسلة ومترابطة ومتكاملة وهي:

أ) مرحلة التعريف والتوصيف والتصنيف:

وهي مرحلة نظر ومشاهدة الظواهر والأشياء الخارجية والقيام بعمليات تعريفها ووصفها وتصنيفها في قوالب وأسر وفصائل وأصناف من أجل معرفة حالة الظاهرة أو الواقعة دون محاولة التجريب والتفسير.

ب) مرحلة التحليل:

والهدف من هذه المرحلة هو كشف وبيان العلاقات والروابط بين طائفة الظواهر والوقائع المتشابهة وذلك بواسطة عملية التحليل المعتمدة على تفسير الوقائع والظواهر بواسطة الملاحظة العلمية ووضع الفروض العلمية من أجل استخراج القوانين العلمية العامة المتعلقة بالظواهر المشمولة بالتجربة.

ج) مرحلة التركيب:

وهي مرحلة تركيب وتنظيم القوانين الجزئية لاستخراج القوانين الكلية والعامة منها في صورة مبادئ عامة أولية، يكون موثوق في صحتها وعلميتها.

(جـ) دور المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية:

مع بداية القرن الثامن عشر أصبح إعمال وتطبيق المنهج التجريبي في البحوث والدراسات القانونية ميدان أصيل لهذا المنهج حيث بدأت تزدهر وتتضح النزعة العقلية العلمية الموضوعية التجريبية، وتسود حقول العلوم القانونية بصفة خاصة على حساب النزعة الفلسفية التأملية والميتافيزيقية. وعليه سنتناول في الفرع الأول تطبيقات المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية وفي الفرع الثاني تقييم وتقدير دوره في هذا المجال من البحوث العلمية.

١) تطبيقات المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية:

لقد أصبحت العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية مع بداية القرن الثامن عشر ميدانا أصيلا لأعمال وتطبيق المنهج التجريبي في البحوث والدراسات الاجتماعية والقانونية، حيث بدأت عملية ازدهار ونضوج النزعة العقلية العلمية الموضوعية ــ التجريبية، تسود حقول العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة، على حساب النزعة العقلية الفلسفية التأملية الميتافيزيقية التي أصبحت تتناقض مع الروح والنزعة العلمية الناشئة.

ولقد استخدم إميل دوركايم المنهج التجريبي في دراسة واكتشاف وتفسير الظواهر العلاقات التي تربط بينها في تبادل وتأثير مطرد، وذلك في كتابه المعروف (تقسيم العمل الاجتماعي) وفي مقاله المعنون بـــ: (قانونا للتطور الجنائي)، حيث استخلص العديد من النتائج والمبادئ العلمية ومن بينها حتمية حاجة الحياة الاجتماعية للقانون ليضبط العلاقات والأنساق الاجتماعية ضبطا قانونيا، كما استنتج حاجة المجتمعات البشرية إلى قوانين جنائية عند بداية نشأتهم أكثر من حاجتهم إلى القانون المدني.

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية بعدما تم اكتشاف حتمية العلاقة والتكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني وعلم الطب النفسي والطب العيادي وعلم الوراثة، وخصوصا بعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية. وأكثر فروع العلوم القانونية قابلية لتطبيق المنهج التجريبي هي قانون الإجراءات والمرافعات والنظام القضائي والقانون الجنائي والعلوم الجنائية، والقانون الإداري والعلوم الإدارية نظرا لطبيعتها الخاصة وارتباطها بالواقع وكذا حركيتها وتغيرها.

فهكذا طبق المنهج التجريبي في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية والإدارية، مثل البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية، وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي، وتلك المتعلقة بعلاقة ظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وكذا البحوث المتعلقة بظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، والدراسات الخاصة بإصلاح وخلق السياسات التشريعية والقضائية موضوعيا وإجرائيا.

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي، عندما تمَّ اكتشاف حتمية العلاقة بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطب النفسي، وبعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية.

ومن أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية، الدراسات التي قامت بها بولندا عام ١٩٦٠ لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات. والدراسة التي قـــام بها الأستاذ " مور بيرجر" حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة عام ٥٣ ــ ١٩٥٤.

وأكثر فروع العلوم القانونية والعلوم الإدارية قابلية وتطبيقا للمنهج التجريبي، في الوقت الحاضر القانون الجنائي والعلوم الجنائية، والقانون الإداري، نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث كونها أكثر فروع العلوم القانونية والإدارية واقعية وعلمية وتطبيقية واجتماعية ووظيفية. فهذه الفروع تتميز بأنها أكثر العلوم القانونية والاجتماعية حيوية وحركية وتغيرا والتصاقا بالواقع المحسوس والمتحرك والمتداخل والمعقد السريع التطور.

ومنذ ذلك الحين طبق هذا المنهج في العديد من الدراسات القانونية التي تضمنت بحوث في مجالات علاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي وعلاقة القانون بالبيئة الاجتماعية وكذا علاقة الدولة والسلطة والقانون والبحوث المتعلقة بالجريمة وفلسفة التجريم والعقاب. وكذا البحوث حول إصلاح السياسات التشريعية والقضائية موضوعيا وإجرائيا. كما طبق هذا المنهج في مجال علم الإدارة ولاسيما بعد ظهور الإدارة العلمية وبروز ظاهرة التداخل والترابط والتكامل بين ظاهرة الإدارة وعلم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الأنثروبولوجيا.

٢) تقدير قيمة تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية:

نظرا للدينامكية التي تتميز بها الدراسات القانونية وكذا التطور السريعة والمتزايد لكافة القواعد القانونية فهي دائما بحاجة إلى منهج علمي يوفر القابلية للتطبيق والتجاوب مع المتغيرات، وهذا ما توفر أدوات المنهج التجريبي بكافة أسسه ومراحله لأجل اكتشاف الحقيقة العلمية القانونية والإدارية بصفة تقنية نسبيا.

بالرغم من صعوبة تطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها العلوم القانونية، إلا أن مجالات تطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم القانونية كثيرة كما سبق بيان ذلك عن طريق الملاحظة العلمية الصحيحة والموضوعية للظواهر والمعطيات القانونية ووضع الفرضيات والبدائل بشأنها ثم القيام بالتجريب عن طريق التحليل والتركيب من أجل استنباط الحقائق ووضع النظريات والقوانين الثابتة.

(ب) المنهج الجدلي أو الديالكتيكي، وتطبيقاته في مجال العلوم القانونية والإدارية:

تساهم مناهج البحث العلمي في إجراء البحوث العلمية بصورة منهجية دقيقة ومضبوطة وموثوق في سلامتها وعلميتها، مما يدفع الباحثين إلى حسن اختيار المنهج الملائم لطبيعة

الدراسة وخصوصياتها ومن بين تلك المناهج المنهج الجدلي. فما هو المنهج الجدلي؟ وما هي قوانينه وخصائصه؟ وما مدى تطبيقه في مجال العلوم القانونية؟

هذا ما سنتناوله من خلال العناصر التالية:

العنصر الأول: مفهوم المنهج الجدلي.

العنصر الثاني: قوانين المنهج الجدلي وخصائصه.

العنصر الثالث: تطبيق المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية.

(أ) مفهوم المنهج الجدلي أو الديالكتيكي:

يقوم المنهج الجدلي على أساس الحقيقة القائلة أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية هي دائما في حالات ترابط وتشابك وتداخل، وهي دائما في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي ومحرك ودافع للحركة والتغيير والتطور والارتقاء والتقدم من شكل إلى شكل ومن حالة إلى حالة جديدة.

سنتناول خلال هذا العنصر نشأة هذا المنهج ثم نبرز أهم التعريفات التي أعطيت من خلال الجزأين التاليين:

١) نشأة المنهج الجدلي أو الديالكتيكي:

يعتبر المنهج الجدلي منهجا قديما في فلسفته وأسسه وفرضياته، حديثا في اكتمال وإتمام صياغته وبنائه كمنهج علمي للبحث والدراسة والتحليل والتفسير والتركيب والتأليف بطريقة علمية.

فلقد ظهرت نظرية الجدل قديما عند الإغريق على يد الفيلسوف اليوناني هير إقليتس قبل الميلاد، والذي صاغ أساس نظرية الديالكتيك عندما اكتشف وأعلن أن كل شيء يتحرك وكل شيء يجري وكل شيء يتغير. ولقد تطور الديالكتيك تطورا كبيرا وجديدا على يد الفيلسوف الألماني هيجل الذي بلور وجسد تلك النظرية وبناها وصاغها صياغة علمية شاملة وكاملة وواضحة وواعية كمنهج علمي لدراسة وتحليل الحقائق والأشياء والظواهر والعمليات وتفسيرها وتركيبها علميا ومنطقيا بطريقة شاملة ومتكاملة حيث أن هيجل هو الذي اكتشف القوانين والقواعد والمفاهيم العلمية للديالكتيك والمتمثلة في قانون تحول التبادلات الكمية إلى تبادلات نوعية وقانون وحدة وصراع الأضداد، وقانون نفي النفي.

يتميز الدياليكتيك عند هيجل بأنه دياليكتيك مثالي، وعلى هذا الأساس انتقد الفيلسوف الألماني لودفيغ فورباخ النزعة المثالية عند هيجل ونادى بضرورة اتسام واتصاف الدياليكتيك بالنزعة المادية حتى يصبح موضوعيا وواقعيا وعلميا. بعدها قام كارل ماركس، وهو من أنصار الدياليكتيك الهيجلي بإعادة صياغة نظرية الدياليكتيك صياغة مادية علمية عملية، فأبقى عليها بكل نظرياتها وأسسها وفرضياتها ولكن نزع منها الطبيعة المثالية.

٢) تعريف المنهج الجدلي أو الدياليكتيكي:

يعرف المنهج الجدلي بأنه ذلك المنهج الذي يبحث عن الحقيقة من داخل الظاهرة ويتتبع مراحل تغير الظاهرة بناءا على الصراع الداخلي الذي يحدث للظاهرة، على عكس المنهج التجريبي الذي يدرس الظاهرة من الخارج عن طريق الملاحظة والتجربة.

كما يعرف بأنه المنهج الذي يبحث عن الأجزاء التي تكون الظاهرة ويدرس مدى تناقضها ويبحث في إمكانية حدوث صراع بين هاته الأجزاء داخل الظاهرة.

(ب) قوانين المنهج الدياليكتيكي وخصائصه:

يقوم المنهج الدياليكتيكي على أساس الحقيقة القائلة: " أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية في العالم هي دائما في حالات ترابط وتشابك وتداخل مستمر، وهي دائما في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي محرك ودافع وباعث على الحركة والتغير والتطور والارتقاء والتقدم من شكل إلى شكل، ومن حالة إلى حالة، ومن صورة إلى صورة جديدة أخرى. . . وهكذا. ونتيجة للتناقض والتضاد والصراع الداخلي بين عناصر الأشياء الداخلية، توجد الظواهر والحقائق.

ويحتوي المنهج الديالكتيكي على العديد من القوانين والقواعد والمفاهيم العلمية المترابطة والمتكاملة في بناء هيكل الدياليكتيك كمنهج بحث علمي. ومن أهم قوانين المنهج:

قانون التغير والتحول، والتغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية في طبيعة الشيء أو الحقيقة أو الظاهرة، وقانون وحدة وصراع المتناقضات والأضداد، وقانون نفي النفي.

هذه القوانين الثلاثة التي تعد أبرز وأهم قوانين الديالكتيك.

نشأته:

يعتبر منهج الديالكتيك منهجا قديما في فلسفته وأساسه وفرضياته، وحديثا في اكتمال وإتمام صياغته وبنائه، فلقد ظهرت نظرية الديالكتيك قديما عند الإغريق على يد الفيلسوف اليوناني هيرقليدس (٥٣٠ / ٤٧٠ ق م) الذي صاغ أساس نظرية الديالكتيك عندما اكتشف وأعلن أن كل شيء يتحرك، كل شيء يتغير، كل شيء يجري. ودلل على قوله هذا بمثال من الطبيعة بقوله أنني عندما أدخل مرة ثانية للنهر وأضع قدمي في نفس الموضع الأول، سأتلمس ماء جديدا ومغايرا للماء الذي تلمسته في المرة السابقة، لأن التيار قد جرفه وأبعده إلى الأمام.

ولقد تطورت الديالكتيك تطورا جديدا على يـد الفيلسوف " هيجل " الذي بلور وجسد هذه النظرية وصاغها صياغة علمية شاملة وكاملة واضحة وواعية؛ كمنهج علمي لدراسة وتحليل الأشياء والحقائق والظواهر، حيث أن هيجل هو الذي اكتشف أهم القوانين والقواعد الأساسية التي يتضمنها المنهج الديالكتيك. فقد أكد هيجل حقيقة أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي في حالة تغير وحركة وتطور ارتقائي مستمر ومتدرج، وأن المنهج العلمي الصحيح لدراسة وتفسير الظواهر والأشياء هو الديالكتيك، الذي يعد قانون تفسير التطور.

أهم قوانين الديالكتيك:

١ ــ قانون تحول التبدلات الكمية إلى تبدلات نوعية: ويقوم هذا القانون ببيان كيفية تعرض الأشياء والظواهر للتحولات والتبدلات الكمية بصورة تدريجية ومنسجمة إلى أن تبلغ معيارا واحدا معينا، لتحدث نتيجة ذلك تبدلات وتحولات نوعية في طبيعة الأشياء والظواهر، من صورة وشكل قديم إلى طبيعة جديدة متضمنة في ذات الوقت عناصر من الشيء أو الظاهرة أو العملية القديمة المتغيرة.

فمضمون هذا القانون أن: كل تطور وتحول وتبدل للأشياء والظواهر والعمليات، يتم نتيجة حدوث تبدلات وتغيرات مستمرة ومطردة ومتدرجة ومتسلسلة في حالة وكمية الشيء أو الظاهرة، أي في حالات وخصائص الشيء مثل حجمه ومقداره، النطاق العدد السرعة القوة اللون. . . الخ، حتى يبلغ حدا معينا ومعيارا فاصلا، فيتحول ويتغير ويتطور، فتقدم بذلك النوعية والطبيعة القديمة الفانية وتحل محلها الطبيعة والنوعية

الجديدة للشيء أو الظاهرة. مثال ذلك في الطبيعة: أن عملية تسخين الماء المستمرة، تجعل الماء المعرض لعملية التسخين في حالة تطور وتحول كمي مستمر مع بقاء النوعية والتركيبة الطبيعية والكيمائية للماء موجودة، ولكن عندما تبلغ عملية التسخين معيار وحد الغليان، فإن الماء المسخن والمغلى يتغير ويتبدل في نوعيته وطبيعته الجوهرية حيث يفقد نوعيته وطبيعته السابقة القديمة، إذ يتحول إلى بخار.

٢ ــ قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات: الذي يقوم بعملية الكشف عن مصادر وأسباب كل حركة وتطور وتغير داخلي، والكشف عن أسباب ومصادر القوة الداخلية الدافعة والمحركة للتطور، نتيجة الصراع الدائم والذاتي داخل الأشياء والظواهر والعمليات بين عناصرها وأجزائها المتضادة والمتناقضة نتيجة لحركيتها وديناميكيتها.

ومضمون هذا القانون أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي دائما في حالة حركة وتغير وتطور سرمدي، وأن سبب هذا التحول القوة الدافعة والمحركة لحالة التغير والحركة في الأشياء والظواهر.

ذلك أن كل شيء أو ظاهرة، هي عبارة عن كتلة أو وحدة مترابطة من العناصر والخصائص والصفات المختلفة والمتناقضة والمتضادة والمتفاعلة بطريقة تنابذ وتجاذب. وأن هذا الصراع والتنازع والتوازن بين الأضداد والمتناقضات المكونة لتركيب وصفات الأشياء، يولد طاقة وقوة داخلية دافعة لحركة التغير والتطور.

وقد يكون صراع الأضداد داخليا بين عناصر الشيء الواحد، وقد يكون خارجيا بين الأشياء والظواهر والعمليات بسبب التفاعل والتأثر والتأثير، فهناك ترابط وتكامل بين المتناقضات والأضداد الداخلية، وصراع الأضداد والمتناقضات الخارجية.

وصراع الأضداد والمتناقضات الداخلية، هي الطاقة والقوة الأصلية والأساسية لحركة التغير، أما صراع الأضداد والمتناقضات الخارجية، فهي تلعب دورا ثانويا وتكميليا في حركة التغير والتطور.

ويؤدي الصراع والتنازع إلى إيجاد التوازنات في الأشياء والظواهر، ويعمل على تبدل وتطور هذه التوازنات بين الأشياء.

٣ ــ قانون نفي النفي: الذي يقوم بعكس وتفسير العلاقة بين مختلف مراحل التطور والتبدل والارتقاء والنتيجة الناجمة عن ذلك.

فيقوم هذا القانون ببيان وتفسير نتائج مراحل ديالكتيك تطور الأشياء والظواهر والعمليات والأفكار، من أفكار وحقائق (These) إلى حالة وجود أفكار وحقائق متعارضة متقابلة ومتناقضة داخل الشيء الواحد أو العملية الواحدة (Antithese)، ثم ما ينتج عن ذلك من الظواهر والحقائق والعمليات والأفكار السابقة الفانية(Synthese).

وهكذا يظل نفي النفي يعمل بانتظام واطراد وبصورة مثمرة وبناءة وتركيبية وبطريقة متواصلة ومتسلسلة ومتجددة، فنفي النفي هو شرط التطور والبناء التصاعدي إلى الأمام، ولهذا يسمى بـــ " قانون التطور والتقدم في الأشياء".

وقد استخدم هيجل منهج الديالكتيك في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية والسياسية، مثل ظاهرتي: الأمة والدولة.

ويتسم منهج الديالكتيك عند هيجل بأنه ديالكتيك مثالي معنوي، لأنه استخدمه في مجال الفكر والمعرفة، فالتغير والتطور عند هيجل هو في الفكر والعقل والوعي، ومن ثم سميت نظرية الديالكتيك عند هيجل بـــ " النظرية الديالكتيكية المثالية ".

واكتسب الديالكتيك تطورا وتغيرا جديدا على يد الفيلسوف الألماني فيورباخ (١٨٠٤ ــ ١٨٧٢) الذي انتقد النزعة المثالية عند هيجل، ونادى عام بضرورة اتصاف الديالكتيك بالنزعة المادية حتى يصبح منهجا موضوعيا وواقعيا وعمليا، وحتى يكون أكثر واقعية ومنطقية في دراسة الأشياء والظواهر وتحليلها، لكنه ذهب في انتقاده إلى حد إنكار ورفض المنهج الديالكتيكي برمته.

فقام الفيلسوف كارل ماركس ــ وهو من أنصار الديالكتيك الهيجلي ــ بإعادة صياغة النظرية صياغة مادية عملية على ضوء النقد الذي وجهه لها فيورباخ.

أبقى ماركس على أسس النظرية الديالكتيكية، لكنه نزع عنها الصبغة المثالية البحتة، وأعاد صياغتها صياغة مادية وواقعية، وجعلها نظرية كاملة وشاملة وطبقها على كل الأشياء والحقائق والظواهر، وفي كافة المجالات والعلوم الطبيعية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الإدارية. . . . .

وفي مجال العلوم القانونية، قام المنهج الديالكتيكي بقسط كبير في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية، والتنبؤ بها.

مثل تفسير أصل وغاية الدولة، نشأة وتطور القانون، وأصل وغاية القانون في المجتمع، فكرة السلطة وعلاقتها بالقانون والحرية، تفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية، تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع.

كما يؤدي المنهج الجدلي دورا كبيرا في تفسير وتطبيق القانون في واقع الحياة، حيث يمكن للباحث والقاضي والمشرع في مجال العلوم القانونية والإدارية، أن يستخدم المنهج الجدلي في تفسير بعض النظريات والفرضيات القانونية والتنظيمية والخروج بالنتائج والحلول العلمية لبعض الإشكالات والمسائل القانونية.

والذي نخلص إليه أن المنهج الجدلي بقوانينه وخصائصه الذاتية من أكثر مناهج البحث صلاحية وملائمة للدراسات العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، فهو المنهج الوحيد القادر على الكشف والتفسير للعلاقات والروابط والتفاعلات الداخلية للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، وطبيعة القوى الدافعة لهذه الظواهر، وكيفية التحكم في توجيه وقيادة مسار تقدم هذه الظواهر، وكيفية التنبؤ بالنتائج والنهايات الجدية.

هذا فضلا عن القيمة الفكرية لهذا المنهج والمنبثقة من الفلسفة القائمة على الاختلاف والتضاد والتصارع بين الأفكار والحقائق والأشياء، والمؤدي في الأخير إلى ظهور الحقيقة.

٢) خصائص المنهج الجدلي:

يمكن إجمال خصائص المنهج الجدلي في ثلاث خصائص أساسية هي:

أ) إن الديالكتيك منهج علمي موضوعي للبحث والتحليل والتركيب والتفسير والمعرفة، فهو يقوم على قواعد وقوانين ومفاهيم علمية موضوعية في تفسير حقائق وطباع الأشياء والظواهر والأفكار والعمليات.

ب) إن الديالكتيك منهج عام وشامل وكلي في كشف ومعرفة وتفسير كافة الحقائق والظواهر والعمليات العلمية النظرية والطبيعية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية، وقد اكتسب المنهج الجدلي هذه الخاصية في مراحل تطوره الأخيرة.

جـ) كما أصبح هذا المنهج يتميز بعد تطوراته الأخيرة بأنه عملي، حيث أصبح يستخدم في الدراسات المرتبطة بموضوعات وظواهر من واقع الحياة، ولم يعد محصورا تحليل ومعرفة وتفسير وتركيب حقائق الظواهر والأشياء.

(جـ) تطبيق وتقدير المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية:

يعتبر المنهج الجدلي من بين مناهج البحث العلمي المستخدمة في مجال العلوم الاجتماعية بوجه عام والعلوم القانونية بصفة خاصة، وهكذا يضطلع هذا المنهج في نطاق النظرية الهيجلية والماركسية البينينية بدور كبير وحيوي في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية والتنبؤ في مجال دراسة الظواهر السياسية والقانونية بصورة موضوعية وعلمية.

١) تطبيقات المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية:

في مجال العلوم القانونية قام ويقوم المنهج الجدلي بقسط كبير في اكتشاف وتفسير للنظريات والقوانين العلمية والتنبؤ بها، فهكذا يلعب المنهج الجدلي دورا حيويا في اكتشاف القوانين العلمية المتعلقة بتفسير أصل وغاية الدولة وأصل وغاية القانون فبالرجوع لكتب المدخل لنظرية القانون والقانون الدستوري ونظرية الدولة والعلوم السياسية وعلم التنظيم الإداري، يظهر بجلاء دور المنهج الجدلي في تأصيل نظريات تفسير أصل الدولة والقانون وعلاقتهما وأغراضهما ووظائفهما.

ويقوم المنهج الجدلي بدور كبير في تأصيل وتفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية، تأصيلا وتفسيرا علميا موضوعيا سليما وصحيحا وواضحا، كما يقوم بدور فعال في تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع.

كما استخدم كارل ماركس المنهج الجدلي في الكشف وتفسير ظاهرة الثورة علميا وظهور دولة البروليتاريا والتفسير المادي الاقتصادي للتاريخ وفي الكشف عن ظاهرة القانون في المجتمع من أصله وأهدافه ووظائفه في المجتمع والدولة.

كما طبق المنهج الجدلي في مجال العلوم الإدارية مما أدى إلى استنباط مبدأ المركزية الديمقراطية نتيجة لصراع وتضاد وتفاعل كل من النظام المركزي والسلطة الرئاسية ونظام اللامركزية والديمقراطية الإدارية.

٢) تقدير دور المنهج الجدلي في مجال الدراسات القانونية:

يعد المنهج الجدلي بقوانينه وخصائصه الذاتية من أكثر مناهج البحث العلمي صلاحية وملاءمة للدراسات القانونية المعقدة والمتشابكة والمترابطة والمتحركة والمتطورة باستمرار إذ أن المنهج الجدلي بمفهومه السابق هو المنهج الوحيد القادر على الكشف والتفسير للعلاقات والروابط والتفاعلات الداخلية للظواهر الاجتماعية والسياسية والقانونية وطبيعة القوى الدافعة والمحركة لهذه الظواهر وكيفية التحكم فيها، ومنه التنبؤ بالنتائج والنهايات الجدية المتعلقة بتطور وتقدم هذه الظواهر وكذا طريقة التحكم فيها علميا عمليا.

المنهج الجدلي منهج علمي وموضوعي شامل وصالح للبحوث والدراسات العلمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية وقد نشأ وانبثق هذا المنهج في مجال الدراسات والبحوث الاجتماعية والسياسية والقانونية فهو إذن منهج أصيل بالعلوم الاجتماعية والقانونية.

المطلب الثاني: المناهج العلمية الفرعية:

هناك من يعتبر هذه المناهج مجرد أدوات بحث لأنها لا ترقى إلى درجة المنهج العلمي، فالمنهج هو ما يضبط طريقة تفكير الباحث، بينما أدوات البحث هي التي يستعملها الباحث في تنفيذ المنهج الذي يسير عليه في بحثه فهو يستعمل المقارنة بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في المنهج التجريبي ويستعمل الإحصاء لتنفيذ التجارب في المنهج التجريبي، وكذلك يستعمل المقارنة والإحصاء في البحوث التي تعتمد المنهج التاريخي، ولهذا اعتبرت المناهج الفرعية مجرد أدوات تدخل ضمن منهج من المناهج الأساسية.

وبالمقابل هناك من يعتبرها مناهج علمية مستقلة، وذلك نظرا لإمكانية قيامها ببحوث خاصة ووفائها بالغرض المطلوب. ومن بين أهم تلك المناهج المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي، ومنهج التعليق على النصوص والقرارات القضائية وإعداد استشارة قانونية.

أولا: المنهج الوصفي ودوره في الدراسات القانونية:

إن المتتبع لتطور العلوم يستطيع أن يلمس الأهمية التي احتلها المنهج الوصفي في هذا التطور، ويرجع ذلك إلى ملائمته لدراسة الظواهر الاجتماعية، لأن هذا المنهج يصف

الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي. وقد ارتبطت نشأة هذا المنهج بالمسوح الاجتماعية وبالدراسات المبكرة في فرنسا وانجلترا، وكذا بالدراسات الأنثربولوجية في الولايات المتحدة.

ويقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها.

لذلك فهو يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، كأن يعتمد مثلا على دراسة الحالة أو الدراسات الميدانية أو التاريخية أو المسوح الاجتماعية. ولا يقتصر المنهج الوصفي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها، وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة ونتائجها.

هناك نوع من البحوث يركز فيها الباحث على وصف ظاهرة معينة ماثلة في الوقت الراهن فيقوم بتحليل تلك الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها ويتعدى البحث الوصفي مجرد الوصف إلى التحليل البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة لمشكلة البحث.

ويعتمد المنهج الوصفي على مناهج فرعية أو طرق بحث تتمثل في المنهج المسحي ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن ومنهج دراسة الرأى العام، ونعرضها فيما يلى:

١) المنهج المسحي:

عرفه (هويتني) بأنه محاولة منظمة لتحليل وتأويل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة، وعرفه (مورس) بأنه منهج لتحليل ودراسة موقف أو مشكلة وذلك بإتباع طريقة علمية منظمة ويكون المسح دوما لدراسة موضوع ما في الحاضر وذلك بجمع البيانات وتفسيرها ثم تعميم النتائج بهدف التطبيق العلمي.

ويمر البحث المسحي بالمراحل التالية: مرحلة تعريف البيئة وبيان حدودها ومرحلة الوصف الدقيق ومرحلة التحليل وإيجاد العلاقة السببية بين العوامل المختلفة. وهناك عدة أنواع من البحوث المسحية منها المسوح الوصفية والمسوح التفسيرية، والمسوح الشاملة والمسوح بالعينة، وهناك المسوح العامة والمسوح المتخصصة.

أما بالنسبة لاستخدام المنهج المسحي في العلوم القانونية فإن أول من استخدمه هو (جون هوارد) John Howard حيث قام بمسح اجتماعي للوقوف على حالة المسجونين وبدأ بجمع الحقائق والأرقام عن السجن والمسجونين وأحصى السجون وقدم نتائج بحثه في مجلس العموم البريطاني وصدرت تشريعات مختلفة ترمي لإصلاح حالة المسجونين والسجون في إنجلترا.

٢) منهج دراسة الحالة:

إذا كانت الدراسة المسحية تدرس الظاهرة أفقيا فإن دراسة الحلة تتناول الموضوع عموديا، وهي تتبع الخطوات التالية: تصميم العينة من خلال تحديد الحالة المراد دراستها ثم مرحلة دراسة العينة وتتم عن طريق دراسة التاريخ الشخصي للحالة وتاريخ الحالة، ويجري دراسة التاريخ الشخصي للحالة للوقوف عند كل الحوادث التي مرت بالمبحوث من وجهة نظره ويتم ذلك بالإطلاع على المذكرات الشخصية التي كتبها بنفسه، أما تاريخ الحالة ويحصل على المعلومات من المحيط الذي تعيش فيه الحالة كالأسرة والمدرسة ومكان العمل.

أما الإجراءات المتبعة في دراسة الحالة فهي: المقابلة الشخصية، الملاحظة المتعمقة، دراسة الوثائق والسجلات المكتوبة، وتسجيل معلومات دراسة الحالة.

ويجري تطبيق منهج دراسة حالة في مجال العلوم القانونية على وجه الخصوص في العلوم الجنائية، فمثلا لمعرفة الدوافع الإجرامية يتوجب على الباحث التعمق في دراسة الحالة من أجل بناء نظريات جديدة تفسر السلوك الإجرامي.

٣) المنهج المقارن:

يعتمد هذا المنهج على نتائج تم تحقيقها سابقا عن طريق مناهج بحث أخرى من أجل اختصار الوقت التي تتطلبه إعادة الدراسات من جديد، ومن بين الشروط الواجب التقيد بها عند تطبيق هذا المنهج هي: أن تكون الظواهر والأنظمة المقارنة متجانسة ويجب عزل المتغيرات.

تكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة، وذلك لأن النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى، وتكاد تكون أغلب الرسائل الجامعية في العلوم القانونية دراسات مقارنة. ويستخدم المنهج

المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

ويتيح استخدام هذا المنهج المقارن، التعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو الموارد البشرية.

ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

وتطور علم السياسة مثلا مدين إلى حد بعيد للمنهج المقارن، فلقد استخدمه اليونان الذين مثلت لديهم المدن اليونانية مجالا لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة، وقد قام أرسطو بمقارنة ١٥٨ دستورا من دساتير هذه الدول، ويعتبر ذلك ثورة منهجية في علم السياسة.

والجدير بالذكر أن الدراسات المقارنة للنظم الاجتماعية وعمليات التغيير من بين الاهتمامات الرئيسة في العديد من الدراسات التاريخية والقانونية والسياسية وغيرها، وقد استعمل رواد الفكر الغربي من أمثال: كومت، سبنسر، هوبنز، وغيرهم للتحليلات المقارنة للظواهر والنظم الاجتماعية بهدف الكشف عن أنماط التطور واتجاهاته، كما نجد نماذج أخرى من الدراسة المقارنة لدى الكثير من رواد العلوم الاجتماعية في أعمال دوركايم وخاصة في مناقشته لقواعد المنهج. وطورت المدرسة الغربية وبخاصة بعد إسهامات " دافي " و" موريه " في الدراسات المقارنة للنظرية السياسية والقانونية.

كما لاقت الدراسة المقارنة اهتماما معتبرا لدى رجال القانون والمؤرخين والاقتصاديين، رغم أن المقارنة بالمفهوم الحديث كمنهج قائم بذاته، حديثة النشأة، فإن عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد استخدم كل من أرسطو وأفلاطون المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة، قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش.

وبالنسبة لتطبيقات هذا المنهج في الدراسات القانونية:

فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمورابي، سنلاحظ بأنه على الرغم من أنه لا يبدو أنه قد استخدم المنهج المقارن، فإنه قد توصل إلى هذا القانون استنادا إلى عادات

وأعراف وحقائق كانت سائدة، أي أنه بعد المقارنة بين العادات والنظم السياسية والاقتصادية توصل إلى القانون المذكور.

ولقد عرف القانون المقارن تطورا معتبرا خلال القرن ١٩، وذلك بتأسيس " جمعية التشريع المقارن" بباريس سنة ١٨٦٩، ثم بانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة ١٩٠٠. وتهتم دراسة القانون المقارن بوجه عام بمقارنة قوانين بلدان مختلفة من أجل استخلاص أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها.

وبناء على ذلك فقد ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة، وكعلم قائم بذاته، وأصبح موضوعا من موضوعات الدراسات القانونية، ويرتبط باستخدام هذا المنهج في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون.

كما نجد معظم الدول المتخلفة، وحتى بعض الدول المتقدمة قد تبنت قوانين بعض الدول الأخرى، وذلك بعد دراسة ومقارنة قوانين مختلفة بصفة نظرية، أو بناء على تجارب تطبيق تلك القوانين في بيئتها الأصلية.

<u>٤- منهج دراسة الرأي العام:</u>

للرأي العام تأثير كبير على سياسة أية دولة، لذلك تهتم به السلطات السياسية ورجال الأعمال والشركات وغيرها.

فالاستفتاء من أهم وسائل قياس الرأي العام وخاصة في الدول التي تتمتع بحرية التعبير وممارسة الديمقراطية. وتهدف الدراسات في هذا المجال إلى استطلاع الرأي العام حول قضية أو مسألة ذات طابع عام، وقد اتخذت البحوث في هذا المجال عدة اتجاهات منها المجال السياسي، والمجال الاقتصادي، والمجال الاقتصادي الاجتماعي.

<u>ثانيا: المنهج الإحصائي ودوره في الدراسات القانونية والاقتصادية والإدارية:</u>

حاول الكثير من المفكرين أن يجعلوا من المنهج الإحصائي علما له قواعد وقوانين وحاول البعض أن يجعله علما تابعا للعلوم التجريبية أما التفكير الحديث فقد جعل الإحصاء أداة للقياس ومنهجا للبحث يقدم للباحث البيانات اللازمة للوصف والمقارنة من أجل إقامة النظريات.

ويعتمد المنهج الإحصائي على الملاحظة وجمع البيانات ومقارنتها وتفسيرها ومن مميزات المنهج الإحصائي أنه يعتبر وسيلة جيدة للتجرد من الذاتية إذ ة تعكس النتائج

الحقيقة العلمية بطريقة موضوعية، كما يتميز بتوافق النتائج التي يتوصل لها الباحثون رغم تعددهم إذا كانت الوقائع متجانسة ومتماثلة، ويتميز بأن نتائج البحث تكون في صورة كمية تعبر تعبيرا دقيقا عن الظاهرة، النتائج الكمية التي تفسر الظاهرة تسمح لنا بالتنبؤ الجيد بتطور الظاهرة مستقبلا، كما أسهم في حل العديد من المشكلات مثل الكثافة السكانية وتنامي ظاهرة الطلاق والتسرب المدرسي وغيرها.

(١) تعريف المنهج الإحصائي:

هو عبارة عن إستخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات لها ويتم ذلك عبر عدة مراحل:

أ- جمع البيانات الإحصائية عن الموضوع.

ب- عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة.

جـ- تحليل البيانات.

د- تفسير البيانات من خلال تفسير ماتعنية الأرقام المحمعة من نتائج.

(٢) أنواع المنهج الاحصائي:

أ) المنهج الإحصائي الوصفي:

يركز على وصف وتلخيص الأرقام المجمعة حول موضوع معين، مؤسسة أو مجتمع معين، وتفسيرها في صوره نتائج لا تنطبق بالضرورة على مؤسسه أو مجتمع أخر.

ب) المنهج الإحصائي الإستدلالي أو الإستقراري:

يعتمد على أختيار عينه من مجتمع اكبر وتحليل وتفسير البيانات الرقميه المجمعة عنها والوصول إلى تعميمات واستدلالات على ما هو أوسع وأكبر من المجتمع محل البحث. كما يقوم المنهج الإحصائي الاستدلالي على أساس التعرف على ما تعنيه الأرقام الجامعية وإستقرارها ومعرفتها دلالتها أكثر من مجرد وصفها كم هو الحال في المنهج الوصفي.

(٣) مراحل البحث الإحصائي:

أما المراحل التي يمر بها البحث الإحصائي فهي كما يلى:

ـ تحديد المشكلة موضوع البحث.

ـ جمع البيانات الإحصائية من المجتمع.

ـ ترجمة البيانات في شكل جداول ومنحنيات بيانية.

ـ تصنيف البيانات.

ـ تحليل البيانات.

ـ استخلاص النتائج القابلة للتعميم.

أما عن دور هذا المنهج في مجال الدراسات القانونية فيظهر ذلك جليا في ما يوفره للباحث من أدوات رياضية يستطيع من خلالها ترجمة العبارات الفضفاضة مثل (كثيرا، في غالب الأحيان، وقلما) وتحويلها إلى أرقام دقيقة تعكس نتائج البحث وتضفي عليه طابع الدقة والعلمية.

(٤) المقاييس الإحصائية:

هناك عدة مقاييس إحصائية التي يتم استخدامها في إطار هذا المنهج منها المتوسط، الوسيط، المنوال كما يستخدم الباحث عدد من الطرق لعرض وتلخيص البيانات وإجراء المقرنات من بينها النسب والتناسب والنسب المئوية والمعدلات والجداول التكرارية ويمكن للباحث استخدام أكثر من طريقة في تحليل وتفسير البيانات.

ـ وهناك طريقان لإستخدام المنهج الإحصائي كما سبق ذكره.

إذا المنهج الإحصائي الوصفي والمنهج الإحصائي الاستدلالي.

ـ يمكن استخدام الحاسوب في تحليل الأرقام الإحصائية المجمعة من اجل تأمين السرعة والدقة المطلوبة.

ـ يتم جمع البيانات في المنهج الإحصائي عن طريق الأتي:

المصادر التي تتمثل في التقرير الاحصائي والسجلات الرسمية وغير رسمية.

الإستبيانات والمقابلات. ويمكن الجمع بين أكثر من طريقة.

ثالثا: منهج التعليق على النصوص والقرارات وإعداد استشارة قانونية:

سنتناول في هذا المطلب منهج التعليق على النصوص الفقهية والنصوص القانونية في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني نتناول العليق على القرارات القضائية والفرع الثالث نخصصه لإعداد استشارة قانونية.

١) منهج التعليق على النصوص:

سنتعرض خلال هذا العنصر إلى مسألة التعليق على النصوص الفقهية وكذا النصوص القانونية:

أ) التعليق على نص فقهي:

ويمر بالمراحل التالية:

ـ تحديد موقع النص من خلال بعض المعلومات الخاصة بملابسات النص كي تساعدنا على فهمه ومن هذه المعلومات تاريخ صدوره، الظروف التي صدر فيها، المعلومات الخاصة بالكاتب، أهمية الموضوع، شكل النص الخارجي وأسلوبه.

ـ التحليل الشكلي للنص وهنا نهتم بالوصف الخارجي للنص من حيث طول وقصر النص وعدد الفقرات التي احتواها، البناء اللغوي للنص وأسلوبه.

ـ التحليل الموضوعي للنص، وهو استخراج الأفكار الجوهرية التي احتواها النص.

ـ طرح إشكالية الموضوع، وهنا قد يكفي أن تطرح أسئلة محددة حول الموضوع المناقش.

ـ وضع خطة للتعليق، بعد البحث في المسائل السابقة يمكن وضعها في المقدمة والدخول في الموضوع بعدها وخطة التعليق يمكن وضعها بناءا على النص محل التعليق، فيمكن أن تقسم إلى مباحث ومطالب بحسب الموضوع.

ب) التعليق على نص قانوني:

هناك عدة طرق للتعليق على النص القانوني كلها تعتمد على خطة منظمة حتى ترتب الأفكار في شكل منهجي يسمح بالإلمام بالنص القانوني، ومن بين تلك الطرق هذه الطريقة:

١. مقدمة تشمل التعرف على النص، موقعه وظروف صدوره

٢. الموضوع ويشمل تحليل النص شكليا وموضوعيا والإلمام بالمعنى الإجمالي للنص.

٣. نقد النص من خلال ذكر العيوب والمميزات.

٤. خاتمة توضع فيها النتائج المتحصل عليها.

٢) منهج التعليق على الحكم والقرار القضائي:

هناك عدة مناهج للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية ومن بينها:

منهج يحتوي على ثلاث مراحل:

١. مقدمة تتضمن التعريف بالحكم وتاريخ صدوره والجهة التي أصدرته.

٢. الموضوع ويتضمن تحليل الحكم من الناحية الشكلية والموضوعية.

٣. الخاتمة وتحتوي على تقييم الحكم أو القرار.

أما المنهج الذي يفرق بين الحكم والقرار القضائي فيكون على النحو التالي:

التعليق غلى الحكم القضائي يتبع المراحل التالية:

١. سرد الوقائع وفق التسلسل الزمني.

٢. الإدعاءات وبذكر طلبات المدعي ودفوع المدعى عليه.

٣. المسائل القانونية.

٤. المبادئ القانونية.

٥. الحل الذي قدمته المحكمة الابتدائية.

٦. مناقشة هذا الحل وتكون من خلال مراجعة تطبيق المبادئ على الوقائع.

التعليق على قرار المجلس ويكون بنفس الخطوات ويهتم بالوقائع بشكل مفصل.

التعليق على قرار المحكمة العليا يتبع الخطوات التالية:

١. عرض القرار(الأطراف، سبب الطعن، الإشكالية، الحل الذي قدمته المحكمة العليا)

٢. مناقشة القرار (نقد القرار من خلال ذكر النصوص التي تتعارض مع القرار وذكر الآراء الفقهية والاجتهادات التي تعارضه، تأييد القرار من خلال ذكر النصوص والآراء والاجتهادات التي تؤيد القرار، والحل المقترح ويكون إما بالتأييد أو المعارضة للقرار الصادر.

٣) منهج إعداد استشارة قانونية:

بعد البحث والتحضير للاستشارة يتم تقسيمها كما يلي:

الوقائع: يجب ذكر الوقائع كاملة دون إضافة أو تعليق ولا يجوز الحكم عليها مسبقا بل يجب ذكرها كما وردت في نص الاستشارة، ويتم استبعاد الوقائع التي لا تنتج أثرا قانونيا.

الإجراءات: وتذكر كما وردت في نص الاستشارة حسب التسلسل الزمني لحدوثها.
المسائل القانونية: وتطرح في شكل أسئلة ويجب تجزئة الأسئلة فلا تطرح في شكل عام بل تجزأ إلى أسئلة فرعية حتى يمكن الإجابة عنها بصورة مرتبة.
الحل: وهو الإجابة على كل سؤال على حدى بحيث يذكر النص القانوني ويطبق على الواقعة.

الفصل الثالث

كتابه البحوث والرسائل العلمية

المبحث الأول: مهارات البحث العلمي

المبحث الثاني: خطوات إعداد البحث العلمى

المبحث الثالث: كتابة الشكل النهائي للبحث

المبحث الأول

مهارات البحث العلمي

المطلب الأول: التفكير العلمي:

أولا: التفكير الإنساني:

هو ذلك النشاط العقلي الذي يواجه به الإنسان مشكلة ما تصادفه في حياته. وقد تطورت أساليب التفكير عبر العصور التاريخية المختلفة للإنسان لتتناسب مع قدراته ومستويات تفكيره والوسائل المتاحة له.

ونستطيع أن نقسم مراحل التفكير من التطور الفكري والحضاري للإنسانية إلى ثلاثة مراحل أساسية:

١. **مرحلة حسية:** في هذه المرحلة استخدم الإنسان حواسه المجردة والمعروفة في فهمه ومعرفته للأشياء وتفسيره للمواقف التي واجهته

٢. **المرحلة الفلسفية التأملية:** يحاول الإنسان التفكير والتأمل في الظواهر والأساليب الأخرى التي لا يستطيع فهمها أو معرفتها عن طريق حواسه المجردة المعروفة (الموت، الحياة، الخلق، الخالق).

٣. **المرحلة العلمية التجريبية:** حيث استطاع الإنسان وفي مرحلة متقدمة لاحقة من ربط الظواهر والمسببات بعضها بالبعض الآخر ربطا موضوعيا وتحليل المعلومات المتوفرة عليها بغرض الوصول إلى قوانين ونظريات وتعميمات تفيده في مسيرة حياته

ثانيا: المنهج العلمي في البحث وأهدافه:

العلم: هو المعرفة المنظمة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب بغرض وضع أسس وقواعد لها يتم دراسته.

العلم له جانبان:

أ- معرفة وإدراك منظم ومعمق القائم على الدراسة والتجربة وليس معرفة وإدراك سطحي بديهي

ب- ينشأ العلم عن طريق الدراسة أو التجارب أو الملاحظة ويحقق العلم أهدافا ضرورية تتمثل في الوصف والتفسير والتنبؤ.

المنهج: هو الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة وذلك عن طريق جملة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة مقبولة.

البحث العلمي:

- إنه محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها وتحقيقها بدقة ونقد عميق ثم عرضها بشكل متكامل ولكي تسير في ركب الحضارة العلمية والمعارف البشرية وتسهم إسهاما حيا وشاملا
- هو استعلام دراسي جدوى أو اختيار عن طريق التحري والتنقيب والتجريب بغرض اكتشاف حقائق جديدة أو تفسيرها أو مراجعة للنظريات والقوانين المتداولة والمقبولة في المجتمع في ضوء حقائق جديدة أو تطبيقات عملية لنظريات وقوانين مستحدثة أو معدلة.

ثالثا: خصائص التفكير العلمي والبحث العلمي:

- الاعتماد على الحقائق والشواهد والابتعاد عن التأملات والمعلومات التي لا تستند على أسس وبراهين.
- الموضوعية في الوصول إلى المعرفة والابتعاد عن العواطف.
- الاعتماد على استخدام الفرضيات أى الحقائق المفترضة، والتي تحتاج إلى تأكيدها واستعاضتها بفرضيات أخرى تنسجم مع المعلومات المستجدة التي توفرت للباحث.

المطلب الثاني: البحث الجيد والباحث الناجح:

أولا: مستلزمات البحث الجيد:

١. العنوان الواضح والشامل للبحث:

ينبغي أن يتوفر ثلاث سمات أساسية في العنوان هي:

- **الشمولية:** أي أن يشمل عنوان البحث المجال المحدد والموضوع الدقيق الذي يخوض فيه الباحث والفترة الزمنية التي يغطيها البحث.
- **الوضوح:** أي أن يكون عنوان الباحث واضحا في مصطلحا ته وعباراته واستخدامه لبعض الإشارات والرموز.
- **الدلالة:** أن يعطي عنوان البحث دلالات موضوعية محددة وواضحة للموضوع الذي يبحث ومعالجته والابتعاد عن العموميات.

٢. **تحديد خطوات البحث** وأهدافه وحدوده المطلوبة البدء بتحديد واضح كمشكلة البحث ثم وضع الفرضيات المرتبطة بها ثم تحديد أسلوب جمع البيانات والمعلومات المطلوبة لبحثه وتحليلها وتحديد هدف أو أهدافا للبحث الذي يسعى إلى تحقيقها بصورة واضحة ووضع إطار البحث في حدود موضوعية وزمنية ومكانية واضحة المعالم.

٣. **الإلمام الكافي بموضوع البحث:**

يجب أن يتناسب البحث وموضوعه مع إمكانات الباحث ويكون لديه الإلمام الكافي بمجال وموضوع البحث.

٤. **توفر الوقت الكافي لدى الباحث:**

أي أن هناك وقت محدد لإنجاز البحث وتنفيذ خطواته وإجراءاته المطلوبة وأن يتناسب الوقت المتاح مع حجم البحث وطبيعته.

٥. **الإسناد:**

ينبغي أن يعتمد الباحث في كتابة بحثه على الدراسات والآراء الأصيلة والمسندة وعليه أن يكون دقيقا في جمع معلوماته وتعد الأمانة العلمية في الاقتباس والاستفادة من المعلومات ونقلها أمر في غاية الأهمية في كتابة البحوث وتتركز الأمانة العلمية في البحث على جانبين أساسيين:

- الإشارة إلى المصادر التي استقى منها الباحث معلوماته وأفكاره منها.
- التأكد من عدم تشويه الأفكار والآراء التي نقل الباحث عنها معلوماته.

٦. **وضع أسلوب تقرير البحث:**

إن البحث الجيد يكون مكتوب بأسلوب واضح ومقروء ومشوق بطريقة تجذب القارئ لقراءته ومتابعة صفحاته ومعلوماته.

٧. الترابط بين أجزاء البحث:

أن تكون أمام البحث وأجزاءه المختلفة مترابطة ومنسجمة سواء كان ذلك على مستوى الفصول أو المباحث والأجزاء الأخرى.

٨. مدى الإسهام والإضافة إلى المعرفة في مجال تخصص الباحث:

أن تضيف البحوث العلمية أشياء جديدة ومفيدة والتأكيد على الابتكار عند كتابة البحوث والرسائل.

٩. الموضوعية والابتعاد عن التحيز في ذكر النتائج التي توصل الباحث إليها.

١٠. توفر المعلومات والمصادر من موضوع البحث:

توفر مصادر المعلومات المكتوبة أو المطبوعة أو الالكترونية المتوفرة في المكتبات ومراكز المعلومات التي يستطيع الباحث الوصول إليها.

ثانيا: صفات الباحث الناجح:

تتمثل أهم صفات الباحث الناجح فى صفات خلقية وعلمية وشخصية، نذكرها فيما يلي:

(١) صفات الباحث الخلقية:

وهي تلك التي تتعلق بالباحث كانسان، ومنها الرغبة في البحث لأن طريق البحث طويلة وشاقة تلزمها الرغبة في قطعها كشرط أساسي. ويقترن بالرغبة عامل الصبر على العمل المستمر، كما يشترط توفر حب التقصي والاطلاع فالباحث يحتاج إلى العلوم واللغات التي تساعده على قراءة كل ما يتعلق بموضوعه. كذلك يشترط في الباحث التواضع، وعدم مهاجمة الآخرين بشكل شخصي، واليقظة وقوة الملاحظة وخاصة في العلوم الاجتماعية الملأى بالمعاني والرموز الخفية التي تحتاج إلى ملاحظة قوية، أضف إلى ذلك وضوح التفكير وصفاء الذهن حتى يتمكن الباحث من رؤية الأحداث على حقيقتها.

(٢) صفات الباحث العلمية:

وهي تلك التي تتعلق بالباحث كعالم، ويمكن تقسيمها إلى:

١- صفات علمية عامة:

ومنها المقدرة على البحث لأن جمع البيانات شيء وتحليلها وتفسيرها شيء آخر، والوصل بين الأحداث والمعلومات. وهذا بدوره يتطلب منه توفر المقدرة التنظيمية التي

تمكنه من تبويب المادة وتصنيفها لتصبح كلا متكاملا يضاف إلى هذه الأشياء الشك العلمي، شك الجاحظ وديكارت، ذلك الشك الذي يقود إلى التثبت مما يكون الباحث بصدده كأن يضع فرضية ما، ثم يجمع لها الأدلة والقرائن، كما يشترط في الباحث التجرد العلمي والموضوعية التامة.

٢- صفات علمية خاصة:

منها معرفة موضوع البحث، وهذه تتضمن قراءة واسعة واطلاع على خلفية الموضوع النظرية، ومنها الإلمام بأساليب البحث العلمي وطرق جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، كما تتضمن معرفة جمهور المبحوثين ليستطيع الباحث التعرف على أمور داخلية ومناقشة أمور حساسة يصعب على غيره طرحها ومناقشتها، لكي يستطيع تفهم وجهات نظرهم والتعرف إلى جوهر السلوك والمعاني الكامنة خلفه والتي لا يستطيع غيره أن يفهمها.

ويجب التأكد على أن هذه الصفات مثالية يصعب أن تتوفر في باحث واحد، ولكن لابد من توفر حد أدنى منها حتى يتسم البحث بالعلمية.

(٣) صفات الباحث الشخصية:

١.توفر الرغبة الشخصية في موضوع البحث لأن الرغبة الشخصية في الخوض في موضوع ما هي دائما عامل مساعد ومحرك للنجاح.

٢.قدرة الباحث على الصبر والتحمل عند البحث عن مصادر المعلومات المطلوبة والمناسبة.

٣.تواضع الباحث العلمي وعدم ترفعه على الباحثين الآخرين الذين سبقوه في مجال بحثه وموضوعه الذي يتناوله.

٤.التركيز وقوة الملاحظة عند جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها وتجنب الاجتهادات الخاطئة في شرح مدلولات المعلومات التي يستخدمها ومعانيها.

٥.قدرة الباحث على انجاز البحث أي أن يكون قادرا على البحث والتحليل والعرض بشكل ناجح ومطلوب.

٦. أن يكون البحث منظما في مختلف مراحل البحث.

تجرد الباحث علميا، أى أن يكون موضوعيا في كتابته وبحثه.

المطلب الثالث: أنواع البحوث العلمية:

يختلف الكتاب في مجال طرق البحث العلمي ومناهجه في تصنيف البحوث وتقسيمها فمنهم من يقسمها حسب مناهجها، البحوث الوثائقية، وهناك قسم ثالث حسب جهات تنفيذها كالبحوث الجامعية الأكاديمية والبحوث غير الأكاديمية.

مما سبق نستطيع أن نصنف البحوث إلى:

أولا: أنواع البحوث من حيث طبيعتها:

(أ) البحوث الأساسية:

هي بحوث تجرى من أجل الحصول على المعرفة بحد ذاتها وتسمى أحيانا البحوث النظرية وهي تشتق من

للمشاكل الفكرية والمبدئية-إلا أن ذلك لا يمنع من تطبيق نتائجها فيما بعد على مشاكل قائمة بالفعل.

(ب) البحوث التطبيقية:

هي بحوث علمية تكون أهدافها محددة بشكل أدق من البحوث الأساسية النظرية وتكون عادة موجهة

لحل مشكلة من المشاكل العلمية أو لاكتشاف معارف جديدة يمكن تسخيرها والاستفادة منها وفي واقع

فعلي موجود في مؤسسة أو منطقة لدى الأفراد.

ثانيا: أنواع البحوث من حيث مناهجها:

(١) البحوث الوثائقية:

وهي البحوث التي تكون أدوات جمع المعلومات فيها معتمدة على المصادر والوثائق المطبوعة وغير المطبوعة كالكتب والدوريات والنشرات.

ومن أهم المناهج المتبعة في هذا النوع:

- البحوث التي تتبع المنهج الإحصائي.
- البحوث التي يتبع فيها الباحث المنهج التاريخي.
- البحوث التي تتبع منهج تحليل المضمون والمحتوى.

(٢) البحوث الميدانية:

وهي البحوث التي تنفذ عن طريق جمع المعلومات من مواقع المؤسسات والوحدات الإدارية

والتجمعات البشرية المعنية بالدراسة ويكون جمع المعلومات بشكل مباشر من هذه الجهات وعن طريق

الاستبيان أو المقابلة وهناك عدد من المناهج المتبعة لهذا النوع:

- البحوث التي تتبع المنهج المسحي.
- البحوث التي تتبع منهج دراسة الحالة.
- البحوث الوصفية الأخرى.

(٣) البحوث التجريبية:

هي البحوث التي تجرى في المختبرات العملية المختلفة المهارات والأنواع سواء كان على مستوى العلوم

التطبيقية وبعض العلوم الإنسانية.

ثالثا: تصنيف البحوث من حيث جهات تنفيذها:

- **البحوث الأكاديمية:**

وهي البحوث التي تجرى في الجامعات والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية المختلفة وتصنف إلى مستويات عدة هي:

- **البحوث الجامعية الأولية:** أقرب ما تكون للتقارير منها للبحوث.
- **بحوث الدراسات العليا:** رسائل الماجستير و الدكتوراه.
- **بحوث التدريسيين:** تطلب من أساتذة الجامعات.

والبحوث الأكاديمية هي أقرب ما تكون للبحوث الأساسية النظرية منها للتطبيقية ولكن ذلك لا يمنع من الاستفادة من نتائجها وتطبيقها فيما بعد.

- **البحوث الغير أكاديمية:**

هي بحوث متخصصة تنفذ في المؤسسات المختلفة بغرض تطوير أعمالها ومعالجة المشاكل فهي أقرب ما يكون للبحوث التطبيقية.

رابعا: خصائص البحث الجيد:

١. يركز على موضوع أساسي واحد.

٢. يعكس محتواه قراءة واسعة للمصادر المتاحة والملائمة للموضوع.

٣. يقدم تصورا شموليا مترابطا، ومنطقيا للموضوع الذي يعالجه.

٤. يراعي الدقة اللغوية من حيث: القواعد النحوية والإملائية وعلامات الترقيم.

٥. يلتزم بمنهج البحث العلمي وبالصدق و الدقة والنزاهة في جميع مراحل معالجة مشكلته وكتابتها.

٦. يوثق كافة المصادر والمراجع التي اسعين بها.

المبحث الثاني
خطوات إعداد البحث العلمي

المطلب الأول: تحديد مشكلة البحث:

أولا: ماهي المشكلة في البحث العلمي؟

مشكلة البحث هي عبارة عن تساؤل أو بعض التساؤلات الغامضة التي قد تدور في ذهن الباحث حول موضوع الدراسة التي اختارها، وهي تساؤلات تحتاج إلى تفسير يسعى للباحث إلى إيجاد إجابات شافية ووافية لها. مثال: ماهي العلاقة بين استخدام الحاسب الألي وتقدم أفضل الخدمات للمستفيدين في المكتبات ومراكز المعلومات؟

وقد تكون المشكلة البحثية عبارة عن موقف غامض يحتاج إلى تفسير وإيضاح.

مثال على ذلك اختفاء سلعة معينة من السوق رغم وفرة إنتاجها واستيرادها.

١)مصادر التعرف على المشكلة وتحديدها:

أ. محيط العمل والخبرة العلمية:

بعض المشكلات البحثية تبرز الباحث من خلال خبرة الباحث العملية اليومية، فالخبرات والتجارب تثير لدى الباحث تساؤلات عن بعض الأمور التي لا يجدلها تفسير أو التي تعكس مشكلات للبحث والدراسة.

ب. القراءات الواسعة الناقدة: لما تحويه الكتب والدوريات والصحف من آراء وأفكار قد تثير لدى الفرد مجموعة من التساؤلات التي يستطيع أن يدرسها ويبحث فيها عندما تسنح له الفرصة.

جـ. البحوث السابقة:

عادة مايقدم الباحثون في نهاية أبحاثهم توصيات محددة لمعالجة مشكلة ما أو مجموعة من المشكلات ظهرت لهم أثناء إجراء الأبحاث الأمر الذي يدفع زملائهم من الباحثين إلى التفكير فيها ومحاولة دراستها.

د. صدور تكليف من جهة ما:

أحيانا يكون مصدر المشاكل البحثية تكليف من جهة رسمية أو غير رسمية لمعالجتها وإيجاد حلول لها بعد التشخيص الدقيق والعلمي لأسبابها وكذلك قد تكلف الجامعة والمؤسسات العلمية في الدراسات العليا والأولية بإجراء بحوث ورسائل جامعية من موضوع تحدد لها المشكلة السابقة.

٢) معيار اختيار المشكلة:

أ. استحواذ المشكلة على اهتمام الباحث لأن رغبة الباحث واهتمامه بموضوع بحث ما ومشكلة بحثه محددة يعتبر عاملا هاما في نجاح عمله وانجاز بحثه بشكل أفضل.

ب. تناسب إمكانيات الباحث ومؤهلاته مع معالجة المشكلة خاصة إذا كانت المشكلة معقدة الجوانب وصعبة المعالجة والدراسة.

جـ. توافر المعلومات والبيانات اللازمة لدراسة المشكلة.

د. توافر المساعدات الإدارية المتمثلة في التحملات التي يحتاجها الباحث في حصوله على المعلومات خاصة في الجوانب الميدانية.

مثال: إتاحة المجال أمام الباحث لمقابلة الموظفين والعاملين في مجال البحث وحصوله على الإجابات المناسبة للاستبيانات وما شابه ذلك من التسهيلات.

هـ. القيمة العلمية للمشكلة بمعنى أن تكون المشكلة ذات الدلالة تدور حول موضوع مهم وأن تكون لها فائدة علمية واجتماعية إذا تمت دراستها.

و. أن تكون مشكلة البحث جديدة تضيف إلى المعرفة في مجال تخصص البحث دراسته مشكلة جديدة لم تبحث من قبل، أى غير مكررة، بقدر الإمكان أو مشكلة تمثل موضوعا يكمل موضوعات أخرى سبق بحثها وتوجد إمكانيات صياغتها فروض حولها قابلة للاختبار العلمي وأن تكون هناك إمكانيات لتعميم النتائج التي سيحصل عليها الباحث من معالجته لمشكلة على مشكلة أخرى.

المطلب الثاني: القراءات الإستطلاعية ومراجعة الدروس السابقة:

أن القراءات الأولية الإستطلاعية يمكن أن تساعد الباحث في النواحي التالية:

١) توسيع قاعدة معرفته عن الموضوع الذي يبحث فيه وتقدم خلفية عامة دقيقة عنه وعن كيفية تناوله، أى وضع إطار عام لموضوع البحث.

٢) التأكد من أهمية موضوعه بين الموضوعات الأخرى وتميزه عنها.

٣) بلورة مشكلة البحث ووضعها في إيطار الصحيح وتحديد أبعادها لمشكلة أكثر وضوحا، فالقراءة الإستطلاعية تقود الباحث إلى اختيار سليم للمشكلة والتأكد من عدم تناولها من باحثين آخرين.

٤) إتمام مشكلة البحث حيث يوفر الإطلاع على الدراسات السابقة الفرصة للرجوع إلى الإطار النظري والفروض التي اعتمدتها والمسلمات التي تبنتها مما يجعل الباحث أكثر جراءة في التقدم في بحثه.

٥) تجنب الثغرات الأخطاء والصعوبات التي وقع فيها الباحثون الآخرون وتعريفه بالوسائل التي لتبعتها في معالجتها.

٦) تزويد الباحث بكثير من المراجع والمصادر الهامة التي لم يستطيع للوصول إليها بنفسه.

٧) استكمال الجوانب التي وقفت عندها الدراسات السابقة الأمر الذي يؤدي إلى تكامل الدراسات والأبحاث العلمية.

٨) تحديد وبلورة عنوان البحث بعد التأكد من شمولية العنوان لكافة الجوانب الموضوعية والجغرافية والزمنية للبحث.

المطلب الثالث: صياغة الفروض البحثية:

١) تعريف الفرضية أو الفرض:

الفرض هو تخمين أو استنتاج يصوغه ويتبناه الباحث في بداية الدراسة مؤقتا. ويمكن تعريفه بأنه تفسير مؤقت يوضح مشكلة ما أو ظاهرة ما، وهو عبارة عن مبدأ لحل مشكلة يحاول أن يتحقق منه الباحث بإستخدام المادة المتوفرة لديه.

٢) مكونات الفرضية:

الفرضية عادة ما تكون من المتغير الأول المتغير المستقل والتالي المتغير التابع، والمتغير المستقل لفرضية في بحث معين قد تكون متغير تابع في بحث أخر حسب طبيعة البحث والغرض منه.

٣) أنواع الفرضيات:

الفرض المباشر الذي يحدد علاقة إيجابية بين متغيرين.

٤) شروط صياغة الفرضية:

١. معقولية الفرضية وانسجامها مع الحقائق العلمية المعروفة أي لا تكون خيالية أو متناقضة معها.
٢. صياغة الفرضية بشكل دقيق ومحدد قابل للاختبار وللتحقق من صحتها.
٣. قدرة الفرضية على تفسير الظاهرة وتقديم حل للمشكلة.
٤. أن تتسم الفرضية بالإيجاز والوضوح في الصياغة والبساطة والإبتعاد عن العمومية أو التعقيدات وإستخدام ألفاظ سهلة حتى يسهل فهمها.
٥. أن تكون بعيدة عن احتمالات التحيز الشخصي للباحث.
٦. قد تكون هناك فرضية رئيسية للبحث أو قد يعتمد الباحث على مبدأ الفروض المتعددة على أن تكون غير متناقضة أو مكملة لبعضها.

المطلب الرابع: تصميم خطة البحث:

في بداية الإعداد للبحث العلمي لابد للباحث من تقديم خطة واضحة مركزة ومكتوبة لبحثه. (مثال: أنظر البحث الوارد فى ملحق الكتاب.)

تشتمل خطة البحث على ما يلي:

١) عنوان البحث:

يجب علي الباحث التأكد من إختيار العبارات المناسبة لعنوان بحثه فضلا عن شموليته وارتباطه بالموضوع بشكل جيد، بحيث يتناول العنوان الموضوع الخاص بالبحث والمكان والمؤسسة المعنية بالبحث والفترة الزمنية للبحث.

مثال: أنظر البحث الوارد فى ملحق الكتاب.

٢)مشكلة البحث:

خطة البحث يجب أن تحتوي على تحديد واضح لمشكلة البحث وكيفية صياغتها كما سبق ذكره.

مثال: أنظر البحث الوارد فى ملحق الكتاب.

٣) الفرضيات:

يجب أن يحدد الباحث في الخطة فرضيات بحثه، هل هي فرضية واحدة شاملة لكل الموضوع أم أكثر من فرضية.

٤)يجب على الباحث أن يوضح في خطته أهمية موضوع البحث مقارنة بالموضوعات الأخرى والهدف من دراسته.

٥)يجب أن تشتمل خطة البحث أيضا على المنهج البحثي الذي وقع إختيار الباحث عليه والأدوات التي قرر الباحث إستخدامها في جمع المعلومات والبيانات ومنهج البحث.

٦) إختيار العينة:

على الباحث أن يحدد في خطته نوع العينة التي اختارها وهي لبحثه وما هو حجم العينة ومميزاتها وعيوبه والإمكانيات المتوفرة له عنها.

٧)حدود البحث:

والمقصود بها تحديد الباحث للحدود الموضوعية والجغرافية والزمنية لمشكلة البحث.

٨)خطة البحث يجب أن تحتوي على البحوث والدراسات العلمية السابقة التي اطلع عليها الباحث في مجال موضوعة أو الموضوعات المشابهة فعلى الباحث أن يقدم حصر لأكبر كم منها في خطة البحث.

٩) في نهاية خطة البحث يقدم الباحث قائمة بالمصادر التي ينوي الاعتماد عليها في كتابة البحث.

المطلب الخامس: جمع المعلومات وتحليلها:

عملية جمع المعلومات تعتمد على جانبين أساسين هما:

١)جمع المعلومات وتنظيمها وتسجيلها:

تسير عملية جمع المعلومات في اتجاهين:

أ. جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري في البحث إذا كانت الدراسة ميدانية تحتاج إلى فصل نظري يكون دليل عمل الباحث.

ب.جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني أو التدريبي في حالة اعتماد الباحث على مناهج البحوث الميدانية والتجريبية فيكون جمع المعلومات فن معتمدا على الاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة.

وفيما يتعلق بعملية جمع المعلومات تجدر الإشارة إلى نقطتين رئيسيتين:

جمع المعلومات من المصادر الوثائقية المختلفة يرتبط بضرورة معرفة كيفية استخدام المكتبات ومراكز المعلومات وكذلك أنواع مصادر المعلومات التي يحتاجها الباحث وطريقة إستخدامها.

وغالبا مايتوقف خطوات جمع المعلومات على منهج البحث الذي يستخدمه الباحث في الدراسة فاستخدام المنهج التاريخي في دراسة موضوع ما على سبيل المثال يتطلب التركيز على مصادر الأولية لجمع المعلومات مثل الكتب الدورية النشرات. . . . وغير ذلك.

أما استخدام المنهج المسحي في الدراسة يتطلب التركيز على المصادر الأولية المذكورة أعلاه بالإضافة إلى أدوات أخرى الاستبيان أو المقابلة مثلا.

٢)تحليل المعلومات واستنباط النتائج:

خطوات تحليل المعلومات خطوة مهمة لأن البحث العلمي يختلف عن الكتابة العادية لأنه يقوم على تفسير وتحليل دقيق للمعلومات المجمعة لدى الباحث ويكون التحليل عادة بإحدى الطرق التالية:

أ. تحليل نقدي يتمثل في إن برود الباحث رأيا مستبطا من المصادر المجمعة لديه مدعوما بالأدلة والشواهد.

ب. تحليل إحصائي رقمي عن طريق النسب المؤوية وتستخدم هذه الطريقة مع المعلومات المجمعة من الأشخاص المعنيين بالإستبيان ونسبة ردودهم وما شابه ذلك.

ــ كتابة تقرير البحث كمرحلة أخيرة من خطوات البحث العلمي:

يحتاج الباحث في النهاية إلى كتابة وتنظيم بحثه في شكل يعكس كل جوانبه ولأقسامه هذه الكتابة تشمل على جانبين رئيسيين:

(أ) مسودة البحث:

لها أهميتها على النحو التالي:

✓ إعطاء صورة تقريبية للبحث في شكله النهائي.

✓ أن يدرك الباحث ماهو ناقص و ماهو فائض ويعمل على إعادة التوازن إلى البحث.

✓ أن يرى الباحث ما يجب أن يستفيض فيه وما يجب عليه إيجازه.

✓ أن يدرك الباحث ما يمكن اقتباسه من نصوص ومواد مأخوذة من مصادر أخرى وما يجب أن يصغه بأسلوبه.

✓ تحديد الترتيب أو التقسيم الأولى للبحث.

المطلب الثالث: مصادر المعلومات والبيانات في البحث العلمي:

تمثل مصادر المعلومات أدوات مهمة لجمع البيانات والمعلومات التي يحتاجها الباحث.

وتنقسم مصادر المعلومات في البحث العلمي إلى:

المصادر التقليدية:

وهي المصادر المطبوعة أو الورقية أو السمعية أو البصرية.

والمصادر الإلكترونية:

وهي المصادر التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات من خلال تحويل المجموعات الورقية إلى أشكال جديدة الكترونية سهلة الاستخدام والتبادل مع المستفيدين في مواقع منتشرة جغرافيا على مستوى العالم.

أولا: المصادر التقليدية:

ويمكن تقسيمها كما يلى:

أ) المصادر الأولية ب)المصادر الثانوية

كما يمكن تقسيمها إلى:

١. مصادر ورقية ٢. مصادر سمعية بصرية

أ) **المصادر الأولية:**

هي التي تتضمن معلومات تنشر لأول مرة وتعتبر معلومات المصادر الأولية أقرب ما تكون للحقيقة.

وتتدرج الأنواع التالية تحت المصادر الأولية:

١) التراجم والسير الشخصية:

تهتم بإعطاء فكرة مفصلة عن كبار الشخصيات العلمية والسياسية والاجتماعية وانجازاتها

٢)براءات الاختراع:

المسجلة لدى الجهات الرسمية وهي الوثائق التي تسجل اختراع شيء جديد لم يكن معروفا ولم ينشر عنه شيء سابقا

٣) الوثائق الرسمية الجارية:

وهي التي تمثل مخاطبات ومراسلات الدوائر والمؤسسات المعنية المختلفة والتي تشتمل على معلومات خاصة بنشاطها

مثال: قد يحتاج باحث إلى إجراء بحث عن مكتبة الجامعة والخدمات فيها وهو بذلك يحتاج إلى الرجوع إلى المخاطبات والوثائق الرسمية الصادرة من هذه الوحدات

٤) الوثائق التاريخية المحفوظة: كالمعاهدات والاتفاقيات وما شابه ذلك

٥) المخطوطات: تمثل معلومات أساسية مكتوبة ومخطوطة بواسطة أشخاص موثوق فيهم ولها أهمية ودلالة تاريخية فهي تمثل جزءا من التراث العربي والإسلامي

٦) الكتب والتقارير السنوية والدورية المختلفة: وهي تعطي معلومات هامة وأرقام وحقائق عن الأنشطة الخدمية والإنتاجية الاقتصادية والسياسية المختلفة الخاصة بالدولة أو المؤسسات المختلفة المحلية الإقليمية والدولية مثل الكتاب السنوي للأمم المتحدة.

٧) المطبوعات الرسمية الحكومية: وهي التي تصدرها الهيئات الرسمية والحكومية

٨) المراجع الإحصائية: وهي التي تهتم بتجميع وتبويب الأرقام عن نشاط معين مثل تعداد السكان والحجاج أو التجارة أو الاقتصاد

٩) المعاجم والقواميس: هي التي تهتم بتجميع الكلمات والمفردات اللغوية في ترتيب هجائي وتعطي معانيها ومشتقاتها واستخداماتها مثل المعجم العربي – لسان العرب – قاموس المحيط

١٠) الأطالس: هي مرجع جغرافي يختص بالمعلومات الجغرافية المتعلقة بالدول والقارات والبحار وما شابه ذلك.

١١) المواصفات والمقاييس: وهي وثائق فنية ذات محتوى علمي تحدد الأنواع والنماذج الخاصة بالمنتجات مع بيان مواصفاتها وطرق فحصها ونقلها وتخزينها

وهي تنتشر ما اتفقت عليه المنظمات الدولية والإقليمية لتوحيد المواصفات والمقاييس في المجالات المتعددة الصناعة-التجارة-الاقتصاد- وتتولى المنظمة الدولية للتوحيد والقياس مسؤولية إصدار هذه المواصفات ISO.

ب) المصادر الثانوية:

وهي المصادر التي تحتوي على معلومات منقولة عن المصادر الأولية بشكل مباشر أو غير مباشر فالمعلومات في المصادر الثانوية قد تكون منقولة أو مترجمة لذلك فهي أقل دقة من المعلومات في المصادر الأولية وذلك للأسباب التالية:

١. احتمالات الخطأ في نقل الأرقام
٢. احتمالات الخطأ في اختيار المفردات والمصطلحات المناسبة في حالة الترجمة
٣. احتمالات الإضافة إلى البيانات الأصلية ومن ثم الوقوع في خطة تفسير البيانات
٤. احتمالات التحريف أو التغيير المتعمد في البيانات مما يؤدي إلى تشويه المعنى

ومن أهم المصادر الثانوية:

١. الكتب: أكثر انتشارا وهي متخصصة في المعارف البشرية
٢. الدوريات: شكلها منتظم أو غير منتظم وتسمى مطبوعات مسلسلة
٣. الموسوعات ودوائر المعارف: وتجمع معلومات من مصادر أولية وثانوية.
٤. الكتيبات والنشرات: مطبوعات أصغر في حجمها من الكتاب الاعتيادي.
٥. الأدلة: تهتم بالمعلومات الخاصة بالمؤسسات العلمية

المصادر السمعية والبصرية:

١. سمعية: صوتية تعليمية وتسجيلات خاصة بالمقابلات ولقاءات صحفية وخطب لشخصيات مهمة
٢. مرئية: كالصور والرسومات بأنواعها والخرائط العسكرية الطبيعية
٣. مصغرات: مايكرو فيلم التي تضم وثائق تاريخية أو مقالات ودراسات مفيدة

٤. سمعية مرئية: كالأفلام العلمية والوثائقية.

ثانيا: المصادر الالكترونية:

وهي المصادر التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات حيث أمكن تحويل المجموعات الورقية والمطبوعة إلى أشكال جديدة الكترونية سهلة الاستخدام والتبادل مع المستفيدين في مواقع منتشرة جغرافيا على مستوى العالم

ومن أهم مزايا مصادر المعلومات الالكترونية أنها سهلت الطريق أمام المستفيدين للمعلومات في الوصول على ما يحتاجونه من معلومات بسرعة ودقة وشمولية وافية

ومن الممكن تقسيم مصادر المعلومات الالكترونية المتاحة للمستفيدين كما يلي:

أ) مصادر المعلومات حسب الوسط المستخدم:

١) أقراص مرنة،

٢) أقراص صلبة،

٣) وسائط ممغنطة أخرى.

٤) أقراص تقرأ ما في الذاكرة المكتنزة CD-ROOM

٥) الأقراص والوسائط متعددة الأغراض.

٦) الأقراص الليزرية المكتنزة DVD

ب) حسب التغطية الموضوعية وتشتمل:

١- عامة شاملة لمختلف أنواع الموضوعات وهي تعالج الموضوعات بشكل غير متخصص.

٢- متخصصة دون الخوض في التفاصيل كالمصادر الاقتصادية والطبية

٣- متخصصة دقيقة والتي تعالج موضوعا متخصصا محددا بعمق

جـ) حسب نقاط الإتاحة وطرق الوصول إلى المعلومات:

١- قواعد البيانات الداخلية أو المحلية وتكون متوفرة في حاسوب المؤسسة الواحدة

٢- الشبكات المحلية والقطاعية المتخصصة

أي مصادر المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الشبكات التعاونية على مستوى منطقة جغرافية مثل وزارة أو مدينة أو شبكة طبية مثلا.

٣- الشبكات الإقليمية الواسعة:

وهي شبكات على مستوى إقليمي أو دولي محدد مثل شبكة مكتبات كليات الحقوق والتجارة.

شبكة الانترنت:

وهي أكبر مزود للمعلومات في الوقت الحاضر حيث تضم عددا كبيرا من شبكات المعلومات على مستويات محلية وإقليمية وعالمية كما يمكن للباحثين والعلماء داخل وخارج حدودهم الجغرافية والقومية أن يتواصلوا مع زملائهم العلماء وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات البحثية المختلفة معهم

ويمكن تعريفها بأنها:

شبكة تضم عشرات الألوف من الحواسيب المرتبطة مع بعضها البعض في عشرات من الدول ولذا فهي أوسع شبكات الحواسيب في العالم تزود المستخدمين بالعديد من الخدمات كالبريد الالكتروني ونقل الملفات والأخبار والوصول إلى آلاف من قواعد البيانات والدخول في حوارات مع أشخاص آخرين حول العالم وممارسة الألعاب الالكترونية والوصول إلى المكتبات الالكترونية بما تحتويه من كتب ومجلات وصحف وصور **ومن مسمياتها:** الشبكة العالمية، الشبكة العنكبوتية، والطريق الالكتروني السريع للمعلومات.

د) حسب جهات التجهيز:

١) مصادر تجارية كالمؤسسات والشركات التجارية وهدفها تحقيق الربح من خلال عرض المعلومات.

٢) مصادر مؤسسية غير ربحية كالجامعات ومؤسسات البحوث.

هـ) حسب نوع قواعد البيانات:

وهي خمسة أنواع كما يلي:

١- قواعد ببليوغرافية وتشتمل على بيانات الإحالة إلى مصادر المعلومات حيث تشتمل على بيانات وصفية أساسية لمصادر المعلومات النصية مثل: المصدر- المؤلف – الجهة المسؤولة عن محتواه ورؤوس الموضوعات التي وردت محتوياتها وتاريخ ومكان النشر وأية بيانات أخرى لتسهل للمستفيد تحديد مدى حاجته

٢- قواعد النصوص الكاملة: كقواعد الصحف والمجلات والكتب

٣- القواعد المرجعية: وهي التي يحتاجها المستفيد في الوصول إلى معلومات محددة

تجيبه عن تساؤلات مثل القواميس والمعاجم وقواعد الأدلة المهنية وأدلة الجامعات والمؤسسات.

٤- القواعد الإحصائية: وتشمل على مختلف الإحصاءات السكانية والاجتماعية والاقتصادية.

٥- قواعد الأقراص والنظم متعددة الوسائط: وتشمل على المعلومات المسموعة والمصورة والفيديو مثل: بعض الموسوعات الحديثة.

المطلب الرابع: اجراء البحث بالعينات والاستبيان والمقابلة والملاحظة:

أولا: اجراء البحث بالعينات:

١- تعريف العينة:

نموذج يشمل جانبا أو جزءا من محددات المجتمع الأصلي المعني بالبحث تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا النموذج يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك الوحدات، ويلجأ لها الباحث عند استخدام الاستبيان والمقابلة كأدوات لجمع البيانات.

٢- مزايا استخدام العينات:

١) التوفير في الجهد المبذول وكذلك التكاليف المالية نظرا لاختصار البحث فيها على نموذج محدد في المجتمع الأصلي

٢) إمكانية الحصول على معلومات وفيرة والتي تكون أكثر بكثير مما يسهل عليه الباحث من المجموع الكلي للأفراد والمجتمع

٣) سهولة الحصول على ردود وافية ومتكاملة دقيقة من خلال متابعة العينة وردودها

٣-خطوات اختيار العينة:

أ) تحديد مجتمع البحث الأصلي:

حيث يطلب من الباحث أو مجموعة الباحثين في هذه المرحلة تحديد المجتمع الأصلي ومكوناتها الأساسية تحديدا واضحا ودقيقا (طلبة جامعة الملك عبد العزيز – طلبة الجامعة السعودية)

ب)تشخيص أفراد المجتمع:

وهنا يقوم الباحث بإعداد قوائم بأسماء جميع أفراد المجتمع الأصلي في الدراسة (أسماء طلبة جامعة الملك عبد العزيز أو الجامعة السعودية)

ج)اختيار وتحديد نوع العينة:

إذا كان المجتمع الأصلي متجانس من حيث الخواص فإن أي نوع من العينات يفي بالغرض أما إذا كانت هناك اختلافات فإنه ينبغي توفر شروط معينة في العينة لتعطي الفرصة لكل أفراد المجتمع الأصلي أن تمثل فالعينة الجيدة هي التي تعكس خصائص المجتمع الأصلي وتمثله تمثيلا صحيحا (ذكور- إناث- أهل الريف- أهل المدينة - أقسام علمية في الكلية. . . . . الخ)

د) تحديد العدد المطلوب من الأفراد أو الوحدات في العينة:

يتأثر حجم العينة المختارة بعوامل عديدة أهمها مقدار الوقت المتوفر لدى الباحث وإمكاناته العلمية والمادية ومدى التجانس في المجتمع الأصلي ودرجة الدقة المطلوبة في البحث.

١- <u>أنواع العينات:</u>

١) العينة الطبقية:

ينقسم المجتمع إلى الطبقات والشرائح التي يشتمل عليها

مثال: إذا كان مجتمع البحث مكون من طلبة كلية الآداب فإن طبقات أو شرائح المجتمع تتكون من قيم التاريخ والجغرافيا وعلم النفس. . . . الخ ويقسم مجموع العينة المطلوبة على هذه الشرائح ويؤخذ عدد متساوي من كل منها مثلا ٢٠٠ من كل قسم

٢) العينة الطبقية التناسبية أو العينة الحصصية:

الطبقية هنا تعني: الشرائح أو الطبقات التي ينقسم إليها المجتمع

أما التناسبية: فينبغي أن العدد المختار من كل شريحة وينبغي أن يتناسب مع حجمها الفعلي داخل المجتمع الأصلي

مثال: إذا كان عدد كلية قسم اللغة العربية هو ضعف عدد طلبة قسم الجغرافيا في كلية الآداب المجتمع الأصلي فينبغي أن يمثلوا أيضا في العينة وفقا للنسبة أن يكون عدد طلبة اللغة العربية في العينة ضعف عدد طلبة الجغرافيا

٣) العينة العشوائية البسيطة:

عن طريق هذا النوع يكون لكل فرد من أفراد المجتمع فرصة متساوية لأن يمثل ضمن العينة أو تكون العينة العشوائية البسيطة مقيدة حينما يكون المجتمع الأصلي متجانس في خصائصه ويتم اختيارها بإحدى الطريقتين: القرعة – جدول الأرقام العشوائية

٤) العينة العشوائية المنتظمة:

وتعني اختيار العينة من بين مفردات المجتمع الأصلي بطريقة منتظمة فإذا كان عدد أفراد المجتمع الأصلي ٣٠٠ وكانت العينة المطلوبة ١٥٠فإنه يتم اختيار رقم البداية عشوائيا أقل من ناتج القسمة الرقمين ٢٠ وليكون رقم٣ ثم يتم زيادة هذا الرقم بمقدار ناتج القسمة فيكون الرقم الثاني ٣+٢٠= ٢٣ثم ٤٣ ثم ٦٣. . . . . الخ (استخدام هذه العينة يتناسب مثلا اختيار الصحف التي يتم تجديد مضمونها)

٥) العينة العمدية أو الفرضية:

يكون اختيار هذه العينة على أساس حر من قبل الباحث وحسب طبيعة بحثه بحيث يحقق هذا الاختيار هدف الدراسة

مثال: اختيار الطلاب الذين تكون معدلاتهم في الامتحان النهائي جيد جدا فما فوق لأن هدف الدراسة هو معرفة العوامل التي تؤدي للتفوق عند هذا النوع من الطلبة

٦) العينة الفرضية أو الصدفة:

يكون اختيار هذا النوع من العينات سهلا حيث يعمد الباحث إلى اختيار عدد من الأفراد الذين يستطيع العثور عليهم في مكان ما وفي فترة زمنية محددة وبشكل عرضي أي عن طريق الصدفة كأن يذهب الباحث إلى مكتبة ما (إذا كان بحثه متعلقا مثلا بالقراءة والمكتبات ويقوم بتوزيع الاستبيان على من هم موجودين بالصدفة

وقد يضطر الباحث إلى اختيار هذا النوع من العينة لسهولة استخدامه أي لأن الوقت لديه محدود

ولكن من أهم سلبياتها أيضا لا تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صادقا خاصة إذا كان هناك تباين في خواص المجتمع الأصلي

ثانيا: مهارات اجراء الاستبيان:

التعريف:

مجموعة من الأسئلة المتنوعة والتي ترتبط فبعضها البعض بشكل يحقق الهدف الذي يسعى إليه الباحث من خلال المشكلة التي يطرحها بحثه.

ويرسل الاستبيان بالبريد أو بأي طريقة أخرى إلى مجموعة من الأفراد أو المؤسسات التي اختارها الباحث لبحثه لكي يتم تعبئتها ثم إعادتها للباحث.

ويكون عدد الأسئلة التي يحتوي عليها الاستبيان كافية ووافية لتحقيق هدف البحث بصرف النظر عن عددها.

خطوات انجاز الاستبيان:

١. تحديد الأهداف المطلوبة من عمل الاستبيان في ضوء موضوع البحث ومشكلته ومن ثم تحديد البيانات والمعلومات المطلوب جمعها.

٢. ترجمة وتحويل الأهداف إلى مجموعة من الأسئلة والاستفسارات.

٣. اختيار أسئلة الاستبيان وتجربتها على مجموعة محدودة من الإفراد المحددين في عينة البحث لإعطاء رأيهم بشأن نوعيتها من حيث الفهم والشمولية والدلالة وكذلك كميتها وكفايتها لجمع المعلومات المطلوبة عن موضوع البحث ومشكلته وفي ضوء الملاحظات التي يحصل عليها فإنه يستطيع تعديل الأسئلة بالشكل الذي يعطي مردودات جيدة.

٤. تصميم وكتابة الاستبيان بشكله النهائي ونسخه بالأعداد المطلوبة.

٥. توزيع الاستبيان حيث يقوم باختيار أفضل وسيلة لتوزيع وإرسال الاستبيان بعد تحديد الأشخاص والجهات التي اختارها كعينة لبحثه.

٦. متابعة الإجابة على الاستبيان فقد يحتاج الباحث إلى التأكيد على عدد من الأفراد والجهات في انجاز الإجابة على الاستبيان وإعادته وقد يحتاج إلى إرسال بنسخ أخرى منه خاصة إذا فقدت بعضها.

٧. تجميع نسخ الاستبيان الموزعة للتأكد من وصول نسخ جديدة منها حيث لابد من جمع ما نسبته ٧٥%فأكثر من الإجابات المطلوبة لتكون كافية لتحليل معلوماتها.

أنواع الاستبيان:

هناك ثلاثة أنواع من الاستبيانات وفهم طبيعة الأسئلة التي تشمل عليها:

١. **الاستبيان المغلق:** وهو التي تكون أسئلته محددة الإجابة كأن يكون الجواب بنعم

أو لا.

٢. **الاستبيان المفتوح:** وتكون أسئلته غير محددة الإجابة أي تكون الإجابة متروكة بشكل مفتوح لإبداء الرأي مثل: ماهي مقترحاتك لتطوير الجامعة ؟.

٣. **الاستبيان المغلق المفتوح:** وهذا النوع تحتاج بعض أسئلته إلى إجابات محددة والبعض الآخر إلى إجابات مفتوحة مثال:

- ماهو تقييمك لخدمات الجامعة (مغلق) جيدة متوسطة ضعيفة
- إذا كانت متوسطة أو ضعيفة ماهو اقتراحك لتطويرها ؟ (مفتوح)

ومن الواضح أن أسئلة الاستبيان المغلقة تكون أفضل لكل من الباحث والشخص المعني بالإجابة عليها لأسباب عدة:

- سهلة الإجابة ولا تحتاج لتفكير معقد
- سريعة الإجابة ولا تحتاج إلى جهد كبير
- سهولة تبويب وتجميع المعلومات المجمعة من الاستبيانات الموزعة ٣٠% نعم و٧٠% لا.
- ولكن قد يضطر الباحث لذكر بعض الأسئلة المفتوحة لعدم معرفته في ذهن المبحوثين لكن الاتجاهات الحديثة في تصميم وكتابة الاستبيان تحدد الإجابات حتى بالنسبة لبعض الأسئلة التي هي مفتوحة في طبيعتها

مميزات الاستبيان وعيوبه:

<u>مميـــــزاته:</u>

يؤمن الاستبيان الإجابات الصريحة والحرة حيث أنه يرسل الفرد بالبريد أو أي وسيلة أخرى وعند إعادته فإنه يفترض ألا يحصل اسم أو توقيع المبحوث من أجل عدم إحراجه وان يكون بعيد عن أي محاسبة أو لوم فيها وهذا الجانب مهم في الاستبيان لأنه يؤمن الصراحة والموضوعية العلمية في النتائج.

تكون الأسئلة موحدة لجميع أفرد العينة في حين أنها قد تتغير صيغة بعض الأسئلة عند طرحها في المقابلة.

تصميم الاستبيان ووحدة الأسئلة يسهل عملية تجميع المعلومات في مجاميع

وبالتالي تفسيرها والوصول إلى استنتاجات مناسبة.

يمكن للمبحوثين اختيار الوقت المناسب لهم والذي يكونوا فيه مهيئين نفسيا وفكريا للإجابة على أسئلة الاستبيان.

يسهل الاستبيان على الباحث جمع معلومات كثيرة جدا من عدة أشخاص في وقت محدد.

الاستبيان لا يكلف ماديا من حيث تصميمه وجمع المعلومات مقارنة بالوسائل الأخرى التي تحتاج إلى جهد أكبر وأعباء مادية مضافة كالسفر والتنقل من مكان إلى آخر.

عيوب الاستبيان:

١) عدم فهم واستيعاب بعض الأسئلة وبطريقة واحدة لكل أفراد العينة المعنية بالبحث، خاصة إذا مااستخدم الباحث كلمات وعبارات تعني أكثر من معنى أو عبارات غير مألوفة، لذا فمن المهم أن تكون هناك دقه في صياغة أسئلة الاستبيان وتجريبه على مجموعة من الأشخاص قبل كتابته بالشكل النهائي.

٢) قد تفقد بعض النسخ أثناء إرسالها بالبريد أو بأي طريقة أخرى أو لدى بعض المبحوثين لذا لا بد من متابعة الإجابات وتجهيز نسخ إضافية لإرسالها بدل النسخ المفقودة.

٣) وقد تكون الإجابات على جميع الأسئلة غير متكاملة بسبب إهمال إجابة هذا السؤال أو ذاك سهوا أو تعمدا.

٤) قد يعتبر الشخص المعني بالإجابة على أسئلة الاستبيان بعض الأسئلة غير جديرة بإعطائها جزء من وقته لتفاهتها مثلا، لذا فإنه يجب الانتباه لمثل هذه الأمور عند إعداد أسئلة الاستبيان.

٥) قد يشعر المبحوث بالملل والتعب من أسئلة الاستبيان خاصة إذا كانت أسئلتها طويلة وكثيرة.

<u>مواصفات الاستبيان الجيد:</u>

١- اللغة المفهومة والأسلوب الواضح الذي لا يتحمل التفسيرات المتعددة لأن ذلك يسبب إرباكا لدى المبحوثين مما يؤدي إلى إجابات غير دقيقة.

٢- مراعاة الوقت المتوفر لدى المبحوثين وبالتالي يجب ألا تكون الأسئلة طويلة حتى لا

تؤدي إلى رفض المبحوثين الإجابة على الاستبيان أو تقديم إجابات سريعة وغير دقيقة.

٣- إعطاء عدد كافي من الخيارات المطروحة مما يمكن المبحوثين من التعبير عن آرائهم المختلفة تعبيرا دقيقة.

٤- استخدام العبارات الرقيقة واللائحة المؤثرة في نفوس الآخرين مما يشجعهم على التجاوب والتعاون في تعبئة الاستبيان مثل: (رجاء – شكرا. . . . الخ).

٥- التأكد من الترابط بين أسئلة الاستبيان المختلفة وكذلك الترابط بينها وبين موضوع البحث ومشكلته.

٦- الابتعاد عن الأسئلة المحرجة التي من شأنها عدم تشجيع المبحوثين على التجاوب في تعبئة الاستبيان.

٧- الابتعاد عن الأسئلة المركبة التي تشتمل أكثر من فكرة واحدة عن الموضوع المراد الاستفسار عنه لأن في ذلك إرباك للمبحوثين.

٨- تزويد المبحوثين بمجموعة من التعليمات والتوضيحات المطلوبة في الإجابة وبيان الغرض من الاستبيان ومجالات استخدام المعلومات التي سيحصل عليها الباحث مثال: بعض الاستفسارات تحتمل التأثير على أكثر من مربع واحد لذا يرجى التأشير على المربعات التي تعكس الإجابات الصحيحة.

٩- يستحسن إرسال مظروف مكتوب عليه عنوان الباحث بالكامل ووضع طابع بريدي على المظروف بغرض تسهيل مهمة إعادة الاستبيان بعد تعبئته بالمعلومات المطلوبة.

ثالثا: مهارات اجراء المقابلة:

التعريف بالمقابلة:

محادثة أو حوار موجه بين الباحث من جهة وشخص أو أشخاص آخرين من جهة أخرى بغرض جمع المعلومات اللازمة للبحث والحوار يتم عبر طرح مجموعة من الأسئلة من الباحث التي يتطلب الإجابة عليها من الأشخاص المعنيين بالبحث.

أسئلة المقابلة يمكن تصنيفها إلى مايلى:

١- أسئلة مفتوحة (غير محددة الإجابة):

هي الأسئلة التي لا تعطي أي خيارات للإجابة

مثال: ماهو رأيك بالنسبة للتعليم المختلط ؟ ولعمل المرأة ؟

تمتاز هذه النوعية من الأسئلة بغزارة المعلومات التي يمكن الحصول عليها ولكن مع صعوبة تصنيف الإجابات.

٢- أسئلة مغلقة (محددة الإجابة):

هي الأسئلة التي تكون الإجابات عليها محددة إما بنعم –لا – أحيانا. . . . الخ

مثال: هل توافق على التعليم المختلط ؟

أنواع المقابلة:

١. المقابلة الشخصية:

هي المقابلة وجها لوجه بين الباحث والأشخاص المعنيين بالبحث وهي الأكثر شيوعا .

٢. المقابلة التلفزيونية:

تجري للأشخاص المبحوثين عل الهاتف لأسباب تخرج إدارة الباحث والمبحوث.

٣. المقابلة بواسطة الحاسوب:

محاولة المبحوث عبر البريد الالكتروني أو المقابلة بالفيديو عن بعد.

خطوات إجراء المقابلة وشروط المقابلة الجيدة:

١. تحديد الهدف أو الغرض من المقابلة: يجب على الباحث عند إعداده للمقابلة أن يحدد هدفه من إجراء المقابلة الأمور التي يريد انجازها والحقائق التي يريد مناقشتها والمعلومات التي يسعى إليها.

وأن يقوم بتعريف هذه الأهداف للأشخاص التي سيجري معهم المقابلة ولا يترك هذا الأمر معلقا بالصدفة إلى أن يجري المقابلة.

٢. الإعداد المسبق للمقابلة ويتضمن:

أ) تحديد الأشخاص المعنيين بالمقابلة أو الجهات المشمولة بالمقابلة، الأشخاص والجهات التي لديها معلومات كافية ووافية لأغراض البحث.

ب) تحديد وإعداد قائمة الأسئلة والاستفسارات وربما يكون من الأفضل إرسالها قبل إجراء المقابلة لإعطاء المبحوثين فكرة عن الموضوع ويراعي فيه إعداد الأسئلة للوضوح والصياغة الدقيقة.

ت) تحديد مكان ووقت المقابلة بما يتناسب مع ظروف المبحوثين والالتزام بذلك، وعادة ماتتم المقابلة في مكان عمل المبحوث وإذا كان في الإمكان التأثير على ظروف المقابلة

ويمكن اقتراح إجراء مقابلة في مكان خاص لسرية المعلومات وتوفير الهدوء.

٣. تنفيذ المقابلة وإجرائها:

هناك عدة أمور على الباحث إتقانها لإثارة اهتمام وتعاون المبحوث وحتى تكون المقابلة مفيدة.

أ) إيجاد الجو المناسب للحوار من حيث إيجاد المظهر اللائق للباحث واختيار العبارات المناسبة للمقابلة. ويخلق الباحث أجواء صداقة وثقة وتعاون مع المبحوث بأن يوجد بيئة ودية للمقابلة وأن تكون المحادثة ضعيفة أيضا وتلقائية وأن لايشعر المبحوث بأن المقابلة عبارة عن استجواب.

ب)دراسة الوقت المحدد لجمع المعلومات بشكل لبق.

ت) التحدث بشكل مسموع وعبارات واضحة.

ث)إذا كانت المقابلة تخص شخصا واحدا محددا يستحسن أن تكون معه على انفراد بمعزل عن بقية العاملين معه.

ج) أن يتجلب الباحث تكذيب المبحوث أو إعطاء المبحوث الانطباع بأن جوابه غير صحيح بل يترك للمبحوث إكمال الإجابات والطلب منه توضحيها وإعطاء أمثلة وما شابه ذلك.

٤. تسجيل وتدوين المعلومات:

أ) يجب تسجيل المعلومات والإجابات أثناء الملاحظة مباشرة ويكون ذلك على أوراق محددة سلفا حيث تقسم الأسئلة إلى مجاميع وتوضيح الإجابة أمام كل منها وكذلك الملاحظات الإضافية ومن الأفضل إذا أمكن تسجيل الحوار بواسطة جهاز تسجيل.

ب)أن تسجل المعلومات بنفس الكلمات المستخدمة من الشخص المعني بالمقابلة حتى لايقع في خطأ في استبدال الكلمات.

ت)أن يبتعد الباحث عن تفسير العبارات التي يقدمها الشخص المبحوث والإضافة عليها بل يطلب الباحث منه إعادة تفسير العبارات إذا تطلب الأمر ذلك، والباحث يجب أن يميز بين الحقائق والمعلومات واستنتاجاته ولا يقع في خطأ الإضافة والحذف.

ث)إجراء التوازن بين الحوار والتعقيب وبين تسجيل وكتابة الإجابات.

ج) إرسال الإجابات والملاحظات بعد كتابتها بشكل نهائي إلى الأشخاص التي تمت

مقابلتها للتأكد من دقة التسجيل.

مميزات وعيوب المقابلة:

مميزاته:

١- تقدم معلومات غزيرة ومميزة لكل جوانب الموضوع.

٢- معلومات المقابلة أكثر دقة من معلومات الاستبيان لإمكانية شرح الأسئلة وتوضيح الأمور المطلوبة.

٣- من أفضل الطرق لتقييم الصفات الشخصية للأشخاص المعنيين بالمقابلة والحكم على إجاباتهم.

٤- وسيلة هامة لجمع المعلومات في المجتمعات التي تكثر فيها الأمية.

٥- يشعر الفرد بأهميتهم أكثر في المقابلة مقارنة بالاستبيان.

عيوبه:

١- مكلفة من حيث الوقت والجهد وتحتاج إلى وقت أطول للإعداد وجهد أكبر في التنقل والحركة.

٢- قد يخطئ الباحث في تسجيل بعض المعلومات.

٣- نجاحها يتوقف على رغبة المبحوث في التعاون وإعطاء الباحث الوقت الكافي للحصول على المعلومات.

٤- إجراء المقابلة يتطلب مهارات وإمكانيات تتعلق باللباقة والجرأة قد لا تتوافر لكل باحث.

٥- صعوبة الوصول إلى بعض الشخصيات المطلوب مقابلتهم بسبب المركز السياسي أو الإداري لهذه الشخصيات.

رابعا: مهارات أداة الملاحظة:

تعريفها: هي المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك ما أو ظاهرة معينة في ظل ظروف وعوامل بيئية معينة بغرض الحصول على معلومات دقيقة لتشخيص هذا السلوك أو هذه الظاهرة.

وتعتمد الملاحظة على خبرة وقابلية الباحث في الصبر لفترات طويلة لتسجيل المعلومات

الخطوات الضرورية لإجراء الملاحظة:

١-تحديد الهدف الذي يسعى الباحث في الحصول عليه.

٢-تحديد الأشخاص المعنيين بالملاحظة مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الاختيار الجيد والملائم لهؤلاء الأشخاص.

٣-تحديد الفترة الزمنية اللازمة للملاحظة بحيث يتناسب مع الوقت المخصص للباحث.

٤-ترتيب الظروف المكانية الملائمة للملاحظة.

٥-تحديد النشاطات المعنية بالملاحظة (ما يتطلب معرفته من الملاحظة).

٦-جمع المعلومات بشكل نظامي ثم تسجيلها.

مزايا الملاحظة:

١. المعلومات التي تجمع باستخدام أداة الملاحظة تكون أكثر عمقا من استخدام الأدوات الأخرى.

٢. تؤمن الملاحظات للباحث معلومات شاملة ومفصلة ومعلومات اضافية لم يكن حتى يتوقعها.

٣. تؤمن للباحث أيضا معلومات دقيقة أقرب ماتكون للصحة.

٤. العدد المطلوب بحثه من العينات هو أقل مقارنة بالأدوات الأخرى. فالباحث كي لايستطيع ملاحظة إلا ظاهرة واحدة أو نشاط واحد يخص شخص أو عدد محدود من الأشخاص.

٥. تسجيل المعلومات ساعة حدوثها وفي نفس وقت حدوث النشاط أو الظاهرة.

عيوب الملاحظة:

١. الشخص القائم بالبحث قد يواجه بتعمد الناس التصنع واظهار ردود فعل وانطباعات غير حقيقية عند وقوعهم تحت الملاحظة.

٢. قد تعوق العوامل الخارجية الملاحظة: كالطقس – العوامل الشخصية الطارئة للباحث.

٣. الملاحظة محدودة بالوقت الذي تقع فيه الأحداث وقد تحدث الأحداث في أماكن متفرقة تصعب وجود الباحث فيها كلها

المبحث الثالث

كتابة الشكل النهائي للبحث

يطلق على هذا المراحل من البحث "كتابة تقرير البحث"، حيث يقوم الباحث بمراجعة وافية ودقيقة لمسودات البحث التي جمعها وحللها ودونها لتأكد من دقة وسلامة المعلومات الواردة في البحث علمياً وموضوعياً من حيث إستخدام المصطلحات العلمية والفنية المتخصصة في مجال البحث وكذلك توثيق المصادر والمعلومات.

ويتناول هذا الجزء النقاط التالية:

أولاً: لغة البحث واسلوبه.

ثانياً: تنقيح البحث واسلوبه استخدام الإشارات والمختصرات في الكتابه.

ثالثاً: أقسام البحث وعناوينه الرئيسية والفرعية.

رابعاً: الشكل المادي والفني للبحث.

خامساً: مناقشة البحث.

المطلب الأول: لغة البحث وأسلوبة:

ومن الأمور الواجب الإنتباه إليها في كتابة الشكل النهائي للبحث السليمة وإسلوبة الجيد ويجب مراعات مايلي:

١- لغة البحث المفهومة و الفعالة:

حيث يجب على الباحث ان يعبر عن افكاره في البحث بجمل بسيطه وموجزه و ان يتجنب التنكر الا ذا كان لمطلوب لغرض التأكد على نقطة معينه استخدام المصطلحات العلمية بشكل دقيق و مفهوم.

٢- دقة الصياغة حيث يجب على الباحث استخدام الجمل والتعابير الدقيقة وتجنب الحشو في الكتاب وتجنب استخدام العبارات الرنانة التي الا يجب استخدامها في البحث العلمي.

٣- استخدام الجمل والتراكيب المناسبة ان استخدام الجمل القصيره الواضحة والتراكيب المناسبة يجعل الباحث أكثر وضوحا ويجب على الباحث استخدام الجمل المبنية للمجهول وان يتجنب استخدام الجمل الاحتمالية التي يكون لها أكثر من معنا.

٤- اختيار الكلمات والعبارات التي توضح وتخدم الهدف من البحث حيث يجب على الباحث ان يتجنب استخدام الالفاظ العامية والابتعاد المصطلحات المعربة الاجنبية التي لها بديل في اللغة العربية.

٥- مراعات قواعد اللغة من نحو وصرف عند كتابة البحث.

المطلب الثاني: تنقيح البحث واستخدام الاشارات والمختصرات في الكتاب:

١- تنقيح البحث يعتبر تنقيح البحث في المراحل الاخيرة من طباعة الحبث بشكل نهائي من الامور الاساسية ويجب الاهتمام بالجواب التالية:

أ- تثبيت المعلومات التي تم الاستشهاد على شكل اعادة صياغة مع التاكيد على الاشارة الى المصدر.

ب- تدقيق ومراجعة المعلومات التي اقتباسها حرفيا والتاكيد على الاشارة الى المصادر المقتبسة منه.

ج- حذف العبارات والجمل التي لا تبلور افكار الباحث بشكل واضح والتخلص من الجمل والعبارات الغامضة

د- التاكيد على الاستخدام العبارات المبني للمعلوم.

هـ- التاكد على ذكر الاسم الكامل للشخص أو الاشخاص المستشهد بهم عن ذكرهم لأول مره في متن البحث أو الهوامش.

و- التركيز على العبارات التي توضع الأفكار الرئيسية للموضوع البحث.

ي-اضافة أي جمل أو عبارات ضرورية لتساند فكرة البحث الرئيسية واعادة التنظيم الجمل والعبارات كلما كان ذلك ضروري.

٢- **استخدام الإشارات.**

هناك عدد من الاشارات والرموز والعلامات المستخدمة في الكتابة البحوث والرسائل العلمية واخراجها بالشكل الصحيح ويمكن تلخيصها فيما يلي: -

أ- **استخدام علمات الترقيم (التنقيط):** مثل وضع النقطة في اماكنها المطلوبة وعدم المبالغة في استخدام المقاطع الكثيرة التي تتالف منها الجمل الواحدة دون توقف لسبب احتمال ضياع المعنى والمفهوم. قد تستخدم النقطة بعد الحرف أو أكثر للدلالة على اختصار الكلمة مثل د. بدل من دكتور ص. بدل من صحيفة.

يستخدم النقطتين المتعامدتين عندما يحاول الباحث ان يقسم مايريد كتابة الى اقسام {مثال يمكن تقسيم هذا الفصل الى ٣مباحث لما يلي: }

تستخدم ايضا النقطتين المتعامدتين عند الكتابة اسم الكتاب أو عنوان البحث أو المقالة التي يكون فيها العنوان الرئيسي وعنوان ثانوي مثل: الجماعات السعودية: نشأتها وتطورها.

تستخدم النقاط الثلاثة دلالة لوجود كلام محذوف ولا حاجة للاستمرار مثل. . . الخ

ملاحظات: في حالة الاقتباس يجب ذكر المعلومات كما وردت في النص الاصلي بما في ذالك الاشارات وعلامات التنقيط مثل النقطة والفاصلة وعلامات الاستفهام وغيرها.

_ قد يحلو للبعض استخدام نقطتين اواكثر لغرض التزويق في الكتابة ويعتبر ذلك خطا يجب تحاشية خاصة على مستوى البحث العلمي.

ب- إشارة الفاصلة:

تستخدم في مجالات محدوة في الكتابة كما يلي:

تمثل الفاصله مقاطع قصيرة لاستمرارية الحديث والكتابة.

قد تستخدم الفاصلة بين مقطعين، أو عبارات ربط الجمل مثل لكن، غير أنه، إلا أنه.

تستخدم الفاصلة بين سلسلة الأسماء والعبارات يكون عددها ثلاثة أو أكثر معينة بنفس المفهوم، مثل: ومن اهم المحافظات الساحلية فى مصر، الاسكندرية، دمياط، وبورسعيد.

تستخدم الفاصلة للفصل بين العبارات كمثل عنوان اقامة شخص، ومحل عمله أو ما شابة ذلك.

تستخدم الفاصلة مع اشارات أخرى للفصل بين البيانات البليوغرافية الخاصة بالكتاب والمقالات العلمية ومصادر المعلومات لأخرى.

ج- القوسين الصغيرين:

يكونان في بداية ونهاية الحديث أو النص ويسميها بعض الكتاب "ادات التنصيص"

وتستخدم هذه الأقواس للدلالة على إقتباس معلومات ونصوص حرفيا نضراً لأهميتها أو اهمية كاتبها وقد تستخدم مثل هذه الأقواس لحصر عبارة معينة مثل مصطلح أو مفهوم خاص ويفضل ان تكتب مثل هده الأقواس في بداية أو نهاية الحديث بشكل مرتفعة عن باقي الكتابة العادية.

د-الأقواس الأعتيادية:

تستخدم عند ورود عبارة باللغة العربية الفصحى ولها ما يعادلها من العبارات الأجنبية العربة تل إستخدام الحاسب (الكمبيوتر)

قد تستخدم الأقواس الإعتيادية لتوضيح عبارة بديلة أخرى وايشترط أن تكون أجنبية مثل سكان المدن(الحضر)

تستخدم الأقواس الإعتيادية لحصر الأرقام المستخدمة في البحث.

هـ- الشارطة:

أي الخطين الصغيرين في بداية ونهاية عبارة محددة.

وتستخدم عادة عند استخدام عبارة أو كلمة اعتراضية توضيحة. مثال: معظم الجامعات السعودية – إن لم تكن كلها – مهتمة بإدخال الحاسب في الإجراءات التوثيقية لمكتباتها.

و- استخدام المختصرات:

في متن البحث أو في كتابة المصادر والمراجع والهوامش في الموضوعات الهامة

ومن أمثلة المختصرات العربية والأجنبية مايلي:

هـ السنة الهجرية، م السنة الميلادية، ق م قبل الميلاد، ب م بعد الميلاد.

<u>المطلب الثالث: أقسام البحث وعناوينه الرئيسية والفرعية:</u>

يجب أن يبوب البحث ويقسم بشكل منطقي مقبول وواضح ويمكن حصر أقسام البحث المختلفة فيما يلي:

١-الصفحات التمهيدية.

٢- المتن أو النص وهو صميم المادة.

٣- النتائج والتوصيات.

٤- المصادر أو لمراجع التي أعتمد عليها الباحث.

٥- الملاحق.

١) <u>الصفحات التمهيدية:</u>

وتشمل مايلي:

أ- صفحة العنوان:

صفحة لكتابة أسماء الأساتذة المشرفين والمناقشة في الرسائل العلمية.

صفحة الإهداء.

صفحة الشكر والتقدير.

ب- قائمة المحتويات:

قائمة الأشكال والجداول والرسومات خلال البحث أو المستخلص في حدود ٢٠٠ كلمة. وقد يطلب من الباحث أن يقدمه بصفة مستقلة ويعتبر المستخلص غير ملزم للباحث إلا إذا اشترطة الجهة المعينة بقبول ونشر البحث مثل ذلك.

٢) **المتن أو النص (صميم المادة):**

يعتبر هذا الجزء من البحث أو الرسالة الجزء الأكبر، ويمثل حصيلة جهد الباحث ويشتمل على أقسام وجوانب مختلفة وهي:

أ- مقدمة البحث وتشمل على الجوانب التالية:

- الدوافع التي تدفع الباحث على اختيار موضوع البحث ومشكلة البحث
- الهدف أو أهداف البحث.
- أهمية البحث.
- منهج البحث وأدوات جمع المعلومات.
- فرضيات البحث.
- حدود البحث.
- التعريف بالمصطلحات والمختصرات إذا لزم الأمر.

ب- الأبواب وذلك في حالة تقسيم البحث الى أبواب أو أقسام نظرية وعملية، مثلاً ويشتمل كل منهما على عدة فصل ومباحث.

جـ - الفصول والمباحث:

يعتبر تقسيم البحث الى عدد من الفصول المناسبة أمر مفضل ومناسب عند كتابة تقرير البحث أو الشكل النهائي له ويشتمل كل فصل على عدد من الباحث مبحثين أو أكثر ويجب ان تكمل الفصول بعضها أو بعض بشكل منطقي ومفهوم.

٣) **الإستنتاجات والتوصيات:**

الإستنتاجات: وتسمى أحياناً النتائج ويفضل استخدام كلمة الإستنتاجات لأن الباحث هو الذي استنتج وخرج من هذه النتائج من خلال البحث ولم تخرج من تلقاء نفسها.

ويجب ان تنظم الإستنتاجات في صورة نقاط مسلسلة في شكل منطقي.

وينبغي توافر مجموعة من المواصفات:

أ- تشخيص الجوانب التي توصل إليها الباحث بشكل واضح عن طريق المنهج الذي اتبعه والأداة التي جمع بها المعلومات ويجب عدم ذكر أي استنتاجات لاتسند على هذا الأساس.

ب- الابتعاد عن المجاملة والتحيز في ذكر الإستنتاجات واعتماد الموضوع في طرح السلبيات والإيجابيات.

ج- ان تتم سرد الإستنتاجات في تسلسل منطقي"ان تكون لها علاقة بمشكلة وموضوع البحث ولاتخرج من هذا النطاق"

التوصيات والاقتراحات:

تمثل التوصيات النقاط والجوانب التي يرى الباحث ضرورية سردها في ضوء الإستنتاجات التي توصل إليها ويجب على الباحث بأخذ في الإعتبار عند ذكره للتوصيات عدة امور هي:

أ- أن لاتكون للتوصيات والمقترحات في شكل أمر أو الزام وانما بشكل اقتراح فيقول الباحث مثلا: يوصي الباحث بإعادة النظر في. . . أو يقترح العمل على.

ب- أن تستند على التوصيات على استنتاج أو أكثر خرج به الباحث وذكره في الجزء الخاص بالإستنتاجات ولا يشترط وجود توصية لكل نتيجة خرج بها الباحث فقد تحتاج نتيجة واحدة لا أكثر من توصية.

ج- ينبغي ان تكون التوصية والمقترحات مقبولة وقابلة للتنفيذ أي ضمن الإمكانيات المتاحة حالياً أو التي يمكن ان تتاح مستقبلاً.

د- الإبتعاد عن منطق العمومية في التوصيات، وينطبق ذلك على الإستنتاجات، لأنه يجب على الباحث أن يكون محددا وواضحاً في توصياته فيجب الإبتعاد عن القول: يقترح الباحث زيادة عدد العاملين في الشركة...بل ينبغي ان يحدد العدد المطلوب ومبررات هذا العدد بالحقائق والأرقام.

هـ- أن تنسجم التوصيات والإستنتاجات في عنوان البحث ومشكله واهداف البحث إلا أن ذلك لايمنع من ان يوصي الباحث بما قام الباحثين الأخرين بمعالجة جانب أو أكثر

من جوانب ومواضع ومشكلات ظهرت له اثناء بحثه لم تكن لها علاقة مباشرة بطبيعة بحثة ومن لأفضل تقسيم التوصيات وكذلك الإستنتاجات إلى محاور وموضوعات ثانوية وخاصة إذا كانت كثيرة بحيث يحمل كل محور أو موضوع ثانوي مجموعة من الإستنتاجات أو للتوصيات المناسبة.

الملاحـــق:

يحتاج عدد من البحوث إلى إضافة جزء اخر يكون في نهاية البحث' يخصص بعض المعلومات والوثائق التي لا يحتاج الباحث في متن البحث ويسمى هذا الجزء بالملاحق ويشتمل على امور عديدة منها:

١- نموذج قائمة الإستبيانات التي اعتمد عليها الباحث في حالة الدراسات الميدانية المسحية.

٢- نموذج من القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بوضع البحث.

٣- اي وثائق أو نماذج ينوي الباحث ضرورة تقديمها لعرض تقرير المعلومات الواردة في بحثه ودراسته.

٤- ويجب ربط كافة الوثائق التي تضاف في الملاحق بالمعلومات الموجودة في متن البحث.

المطلب الرابع: توثيق مصادر البحث:

يوجد أكثر من طريقة لتوثيق المصادر(الببليوغرافيا)، في قائمة المصادر، وإحدى هذه الطرق كما تقترحها مكتبة الحقوق في جامعة مونبلييه الفرنسية، بعد مراجعتها من قبل بعض أساتذة القانون، يمكن إجمالها بما يلي:

١. **الكتب:** يرتب كل مدخل، إذا ما توافرت جميع البيانات كما يلي:

أ) إذا كانت الكتب السماوية احد المراجع توضع في صدر القائمة:

القران الكريم، الإنجيل، التوراة.

ب) كتاب لمؤلف واحد

المؤلف، مبتدئا باسم العائلة، الاسم الأول. العنوان. المترجم. رقم الطبعة. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.

مثال:

• البستاني، سعيد يوسف. القانون الدولي الخاص: تطور وتعدد طرق حل النزاعات الخاصة الدولية: (تنازع القوانين – المعاهدات–التحكيم التجاري). ط٢. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٤.

ج)كتاب لمعد، محقق أو محرر

عائلة المعد، الاسم الأول، محرر. العنوان. مكان النشر: الناشر، سنة النشر.

• رشماوى، مرفت، معد. المرأة والعدالة والقانون: نحو تقوية المرأة الفلسطينية. رام الله: مؤسسة الحق، ١٩٩٥.

• Shapira، Amos، Keren C. Dewitt-Arar، eds. Introduction to the law of Israel. The Hague: Kluwer,1995.

د) لمؤلفين أو ثلاثة: يكون المدخل تحت اسم عائلة المؤلف الأول، ثم يضاف الاسم الثاني و الثالث بالترتيب الطبيعي أي الاسم الأول ثم اسم العائلة:

•متولى، عبد الحميد، سعد عصفور ومحسن خليل. القانون الدستوري و النظم السياسية. الإسكندرية: منشاة المعارف، (197؟)

•Kennedy ،Mary ،Kathy Lublska ،and Val Walsh. Making Connections: Women's Studies ،Women' Movements. Women,s Lives. Gender and Society. London: Taylor and Francis ،1993.

ه) في حالة وجود أربعة مؤلفين أو أكثر: يكون المدخل تحت اسم عائلة المؤلف الأول مع ذكر وآخرون:

• البكري، علاء وآخرون. الأوضاع القانونية لملكية الاراضي في الضفة الغربية. القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٢.

• Falk ،Richard. et. al. Toward a just world order. Boulder: westview ،1882.

و) في حالة عدم وجود مؤلف: يكون المدخل تحت العنوان.

• قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٩٥.

ز) إذا كان الكتاب من تأليف مؤسسة أو منظمة، مجلس، أو هيئة من دون ذكر اسم المؤلف في صفحة العنوان، في هذه الحالة يوضع اسم المؤسسة التي أعدت الكتاب بدل اسم المؤلف وتوثق بقية المعلومات كما ورد أعلاه.

ح) الكتاب المترجم:

عائلة المؤلف، الاسم الأول. (سنة نشر الكتاب المترجم)، عنوان الكتاب، اسم المترجم. مكان النشر: الناشر، سنة النشر.

• هونيكون، جيرمي. (١٩٩٧) مبادئ الإنترنت. ترجمة عمر الأيوبي. لبنان: دار الكتاب العربي، ١٩٩٤.

ط) كتاب متعدد الأجزاء

عبدا لله، حسنى. قاموس مصطلحات العلاقات و المؤتمرات الدولية. ٤ مج. لبنان: مكتبة لبنان، ٢٠٠٠.

الاتفاقيات:

• جامعة الدول العربية. " الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المعقودة بين الدول". مجموعة المعاهدات الاقتصادية العربية، ٢ج. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٩، ج١:

٢) رسائل الماجستير والدكتوراه:

• عائلة المؤلف، الاسم الأول. "عنوان الرسالة". (رسالة ماجستير أو دكتوراه غير منشورة)، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ٢٠٠٠ ، .

• Fares ،Samer. A Comparative legal analysis of liberalization of capital movements and current payments in international law ،the European Union ، Jordan and Palestine. (Dissertation) ،University of Gent ، Faculty of law ،2003. 600 P.

•

٣. مقالات الموسوعات:

• عائلة المؤلف، الاسم الأول. "عنوان المقال". عنوان الموسوعة. تاريخ نشرها، رقم المجلد، صفحات المقال.

• عطية، نعيم. " مبادئ المحكمة الإدارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة". الموسوعة الإدارية الحديثة. ١٩٩٥، مج. ٤، ص. ٤٠٤ -٤١٦. "

٤. المعاجم:

الرازي، محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٧.

٥. الندوات، وقائع المؤتمرات.

حالة البحث أو الخطاب المنشور ضمن وقائع مؤتمر:

اسم المؤلف الشخصي واسم العائلة. "عنوان البحث أو المقالة أو الخطاب". عنوان المؤتمر. مكان انعقاد المؤتمر: موعد انعقاده، السنة.

• لبيب، على. "أسباب انتشار العمالة الأسيوية". ورقة قدمت إلى: ندوة العمالة الأجنبية في أقطار العالم العربي. الكويت: ١٥-١٨. كانون الثاني، ١٩٨٣.

• McWhinney ،Edward. 'The New international law: the United nations''. Special conference on friendly relations and co-operation among States. New York: 20-22. December ،1998.

المحاضرات:

عائلة المحاضر، الاسم الأول. عنوان المحاضرة. ، الطلبة والجامعة، السنة الدراسية، التي ألقيت بها المحاضرة.

الشرقاوي، جميل. "محاضرات في العقود الدولية". ، ألقيت على طلبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة، ١٩٩٧/١٩٩٨. (مطبوعة)

٧. مقالات الدوريات:

ترتب المداخل إذا ما توفرت جميع البيانات كما يلي:

أ. مقال من دورية.

اسم العائلة، الاسم الأول. " عنوان المقالة ". اسم الدورية، ، مج. ع. تاريخ الدورية صفحات المقالة.

أبو شهبة، فاديه. "الحماية الجنائية للاقتصاد الوطني إزاء الجريمة المنظمة". المجلة الجنائية القومية. مج٤٨. ع٣. ، ٢٠٠٥. ص. ٩٥ – ١٢٩.

Akram ،Susan. 'Palestinian refugees and their Legal status. 'Journal of Palestine Studes. v3. Spring ،2002. p. 36-52.

ب، مقال من جريدة:

اسم المؤلف الشخصي، اسم العائلة، "عنوان المقال"، اسم الجريدة، العدد أو الجزء، اليوم، الشهر، والسنة.

سلماوى، محمد. " الديمقراطية " جريدة الأهرام " ع. ١١١١، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٦، ص.

٩. المقابلات الشخصية:

مقابلة مع: اسم الشخص الذي أجريت معه المقابلة –إن أمكن–، وظيفته. المكان الذي تمت فيه المقابلة. تاريخ إجراء المقابلة.

١٠. التشريعات: من المهم توثيق التشريع من المصدر الأول الذي نشر فيه وهو الجريدة الرسمية، ثم الإشارة إلى مجموعات القوانين التي تضمنته لتسهيل الرجوع إليه. توثق التشريعات بالشكل التالي:

أ. القوانين:

اسم الدولة. نوع التشريع واسمه (ورقمه) والسنة. (اسم الجريدة الرسمية: العدد. والتاريخ). صفحة.

ب. المواد القانونية.

جـ. قرارات المحاكم:

اسم الدولة. اسم المحكمة. نوع القرار، رقم القرار. اسم المصدر. بيانات النشر. مكان النشر: والناشر. والعدد، السنة. ص.

جمهورية مصر العربية. محكمة النقض. "حقوق (٥١٠/ ٩٥). مجلة نقابة المحامين. القاهرة: نقابة المحامين. ع ٣. ١٩٩٩ (١٩٩٩/١/٢٠). ص ٤٠٢ – ٤٠٥.

أما المصادر غير الأولية لقرارات المحاكم فتعامل معاملة الكتب العادية. مع إضافة كلمة إعداد، بعد اسم الشخص الذي أعد الكتاب.

اسم المؤلف وعائلته، "نوع المحكمة التي أصدرت القرار ورقمه وتاريخ صدوره". عنوان الكتاب. مكان النشر: الناشر، والسنة. ص.

حسنى، عبد المنعم، إعداد. "نقض ٩٥/٥١٠ تاريخ ١٩٩٩/١/٢٠". مجموعة المبادئ القانونية لمحكمة النقض في القضايا المنشورة في مجلة نقابة المحامين منذ سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٩٩. عمان: نقابة المحامين، ١٩٩٩. ص ٤٠٢ – ٤٠٥.

١١. مصادر الكترونية:

ا. كتاب الكتروني:

في حالة الحصول على معلومة من موقع الكتروني مثل مقال أو كتاب أو جريدة يتضمن تاريخ الدخول للموقع وعنوان الصفحة Link: اسم المؤلف، الاسم الأول، (عنوان المقال)، اسم المجلة، رقم المجلد. العدد. (السنة). ص. تاريخ. اسم الموقع. مثال:

يذكر عنوان والموقع وتاريخ الدخول للموقع. .

John. Statement of Some New Principles on the ،**Rae** Gray ،Subject of Political Economy. Boston: Hillard **http: //socserv2.** 1834. 11Feb. 2002 ،and Company **socsci. mcmaster. ca/econ/ugcm/3113/rae/newprin. htm**

ب. في حال الحصول على مقال من دورية الكترونية:

Khalil ،Asem " The Enactment of Constituent Power in the Arab World" In: Ancilla Iuris ،2006 ،pp. 88-106

http: //www. anci. ch/doku. php?id=beitrag: constituent power

ج. النص الكامل للمقال من قاعدة بيانات– يضمن اسم قاعدة البيانات، اسم مزود / المعد لهذه القاعدة، اسم المكتبة التي زودته بالدخول، تاريخ الدخول، عنوان القاعدة الالكتروني:

Freedman ،Lawrence. "The changing Forms of Military Conflict. " Survival 40. 4 (1998): 49-56. PA Research II. ProQuest. Georgetown U. Lib. 12 Feb. 2002 < http: //proquest. umi. com>/

د. مقال من ال CD-ROM:

United States. dep. of state. " Industrial outlook for petroleum and natural Gas. " National trade databank. CD-ROM. US DEP. OF COMMERCE. DES. 1993

Crisp ،Roger. "Ethics. " Routledge Encyclopedia of philosophy. CD-ROM. London: Routledge ،1998.

الترتيب النهائي للمصادر:

قواعد عامة:

تتماثل المعلومات المدونة في توثيق المراجع الأجنبية من ناحية الترتيب: وهي ذاتها المعلومات المطلوبة في توثيق المراجع العربية.

عند الترتيب النهائي للمصادر يراعى التالي:

١. ترتب جميع المداخل هجائيا في قائمة واحدة سواء كان بالمؤلف أو العنوان، وبحيث لا يفصل الكتاب عن المقال.

٢. يعامل كل مدخل كفقرة، بحيث تكمل البيانات على السطر الثاني وما يليه على بعد خمسة فراغات إلى الداخل.

٣. يترك مسافة سطر فارغ بين كل مدخل وآخر.

٤. لا تكتب أرقام الصفحات أرقام الصفحات في حالة ذكر المرجع في نهاية البحث أو الرسالة فى قائمة المراجع، وذلك فيما عدا المقالات المنشورة في دوريات علمية حيث يشار إلى صفحات المقالة.

٥. لا يجرى إدراج التشريعات في قائمة المصادر وإنما يكتفي بإدراجها في الهوامش

٦. عدم ترقيم المداخل أو إضافة أرقام طلب الكتب.

٧. ترتب قائمة المراجع في صفحة مستقلة عن المقالة أو البحث.

٨. إذا كانت القائمة تحتوي على مصادر باللغتين العربية والانجليزية تكتب قائمة منفصلة بكل لغة ويبدأ القائمة التي لغة المقال بها. أي أن تقسم قائمة المصادر والمراجع حسب اللغات عربية وانجليزية وفرنسية.

٩. يمكن أن تقسم إلى مصادر أولية، ومراجع ثانوية أو إلى: مصادر أولية وهى كتب ودوريات.

١٠. في حالة وجود مرجعين لمؤلف واحد، نستعيض عن اسم المؤلف عند كتابة المرجع الثاني بخط أفقي بطول ٢ سم.

١١. في حالة عدم وجود اسم الناشر أو سنة النشر، يجب الإشارة إلى عدم وجود المعلومة.

د ن: دون ناشر

د ت: دون تاريخ

١٢. في حالة وجود أكثر من مدينة نشر أو ناشر تدون المدينة والناشر الأول في الترتيب

١٣- عدم ذكر الألقاب كالدكتور، القاضي. . . . الخ

<u>ترتيب القائمة بشكلها النهائي:</u>

<u>قائمة المصادر العربية</u>

أبو شهبة، فاديه. "الحماية الجنائية للاقتصاد الوطني إزاء الجريمة المنظمة". <u>المجلة الجنائية القومية</u>. مج٤٨. ع٣. ، ٢٠٠٥. ص. ٩٥ – ١٢٩.

زين الدين، صلاح: دور الصيرفة الإلكترونية واتفاقية بازل فى تحسين الموقف التنافسي للاقتصاديات العربية، بحث محكم ومنشور فى:

<u>المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"</u>، يناير ٢٠٠٦.

المصادر و المراجع الاجنبية

Shapira ،Amos ،Keren C. Dewitt-Arar ،eds. **Introduction to the law of Israel.** The Hague: Kluwer,1995

Kennedy ،Mary ،Kathy Lublska ،and Val Walsh. **Making Connections: Women's Studies ،Women' Movements. Women,s Lives. Gender and Society.** London: Taylor and Francis ،1993.

ملحق

توضيح بيانات لمقال متوفرة على الشبكة:

المؤلف	:Lawrence ،Freedman
عنوان المقال:	"The changing Forms of Military Conflict
اسم المجلة.	Survival:
رقم المجلد	:40. 4
السنة	:1998
الصفحات	:49-56
اسم قاعدة البيانات	:PA Research II
اسم المزود	:ProQuest
اسم المكتبة التي دخل منها	:Georgetown U. Lib
على الصفحة	
تاريخ الدخول	:12 Feb. 2002
اسم الموقع	:< http: //proquest. umi. com>/

معلومات عامة:

يمكن تدوين اسم للعائلة أولا ثم الاسم مع فاصلة بينهما ونقطة في آخره اذا كان للكتاب أكثر من مؤلف فيذكر المؤلف الأول بالترتيب الذى سبق ثم تعطف علية باقي الاسماء بترتيبها العادي.

اذا تعددت الاسماء وتجاوزت الثلاثة، يذكر الاسم الأول ويتبع بعبارة وآخرون.

اذا كان للمؤلف أكثر من اسم واحد، يدون الاسم الذى اشتهر به.

اذا كان الكاتب غير مذكور وقد اسمه بين قوسين وقد عرفه الباحث يدون اسمه بين قوسين، اما اذا بقى مجهولا فيدون مكان الاسم عبارة مجهول أو يدون عنوان الكتاب مباشرة دون ذكر الاسم.

اذا كان هنالك مترجما، يذكر اسمه بالترتيب العادى بعد عنوان الكتاب مسبوقا بعبارة ترجمة.

لاتذكر الالقاب والوظائف والدرجات العلمية ويكتفى بذكر الاسم فقط.

عنوان الكتاب:

يدون عنوان الكتاب بعد اسم المؤلف تاما كاملا واضحا، ثم تليه نقطة. ويوضع تحته خط. وتدون الطبعة بعد العنوان، ثم يدون اسم المحقق الكامل بينهما نقطة ثم تليه نقطة.

معلومات النشر:

تحتوى معلومات النشر على الدولة أو الاقليم أو المدينة ودار النشر والناشر أو المطبعة وتاريخ النشر.

تدون البلدة ثم تليها نقطتان: الناشر، سنة النشر.

اذا اختلفت التواريخ في أجزاء الكتاب يذكر تاريخ الجزء الأول و الجزء الأخير بينهما الشرطة (-)

الرسائل الجامعية:

تتبع الطريقة نفسها في ذكر اسم المؤلف كما في تدوين الكتب

يدون العنوان كاملا. تليه الدرجة العلمية، رسالة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، الكلية التى منحت الدرجة، المكان، السنة. عدد الصفحات.

المقالات في الموسوعات و القواميس ومعاجم السير والمجلات والجرائد.

فيما يتعلق باسم المؤلف تتبع نفس الطريقة التى سبقت.

يدون العنوان كاملا بن " " ثم يدون عنوان الموسوعة أو المجلة أو الجريدة تحته خط.

يذكر المجلد اولا ثم الجزء ثانيا مع مراعاة المختصرات.

المطلب الخامس: الشكل المادي والفني للبحث:

تمثل اهم الجوانب التي تخص الشكل الفني والمادي للبحث فيما يلي:

١) حجم البحث وعدد صفحاته.

٢) الورقة الجيد والموحد شكلاً ونوعية.

٣) الطباعة الواضحة والكتابة الخالية من الأخطاء المطبعية.

٤) الحواشي والهوامش من حيث تنظيمها وتنسيقها بشكل واحد وبطريقة تميزها عن المعلومات الموجودة في النص سواء من ناحية الفراغات بين الأسطر أو وجود خطوط فاصلة بينها وبين المتن.

٥) العناوين، حيث يجب التمييز بين العناوين المختلفة للبحث أو الرسالة من ناحية حجم الكتابة أو الطباعة أو لونها، ودرجة اللون ويجب ان تكون عناوين الفصول في الوسط صفحة مستقلة عناوين المباحث في وسط الصفحة الإعتيادية ثم العناوين الثانوية التابعة لها تكون معلق في بداية السطر وتحتها خط.

٦) الترقيم ووضع الإشارات، حيث يجب التأكد من ترقيم صفحات البحث أو الرسالة وفي مكان ثابت وموحد وأيضاً الأرقام الخاصة بأقسام البحث الرئيسية والثانوية أو حروف الهجاء بجانب الأرقام يجب استخدام الأرقام و الإشارة في اماكها المطلوبة والصحيحة في البحث.

٧) الرسومات و الخرائط والمخططات حيث يجب الإعتناء بها وان تظهر في شكل واضح وموحد وانيق.

٨) الغلاف والتجليد، حيث يجب اختيار الغلاف الجيد والمناسب وذكر المعلومات الأساسية على الغلاف الخارجي وترك مساحة هامشية كافية للتجليد.

<u>أخطاء شائعة في كتابة الرسائل يجب تداركها:</u>

هناك أخطاء شائعة قد لا يفطن لها الطالب في المراحل الأولية من اعداد رسالته. ويجب على الطالب أن يتفادى هذه الأخطاء التي يتردد ذكرها من قبل الممتحنين.

ومن أمثلة هذه الأخطاء مايلى:

١- عدم ذكر المراجع:

مما لا شك فيه أن العمل الأكاديمي يتوقف الى حد ما على عمل الآخرين وهذا أمر جدير بالتنويه. كذلك من المهم للطالب عندما يكتشف مادة مفيدة لرسالته أن يعرف كيف يرجع

اليها مرة أخرى لمزيد من البحث واستكمال التفاصيل. وعلى هذا فان الطالب يوفر على نفسه الكثير من الجهد الضائع في البحث والاستقصاء اذا بدأ بتدوين ملاحظات عن المصادر التي يستقي منها المعلومات أثناء قراءته. ان الاستفادة بأعمال الآخرين بدون ذكر المراجع يعتبر من قبيل عدم الأمانة العلمية فضلا على أنه قد يؤدي الى رفض الرسالة في بعض الأحيان.

٢- انعدام التوازن:

اذا تعرض الطالب لأكثر من نقطة أساسية في رسالته يفترض أنها على القدر نفسه من الأهمية فلا يجب معالجة واحدة على حساب الأخرى. واذا عقد مقارنة بين أمرين أو أكثر فمن المهم أن يتأكد أنه لم يهمل واحدا أو أن يكتفي بكتابة سطور قليلة عنه بل يناقش كل موضوع بالقدر الذي يبرز أهميته.

٣- الإطالة والإطناب:

وهذا أيضا يدخل في باب انعدام التوازن الذي ذكرناه آنفا. وليس هناك معيار للطول المثالي للرسالة الجامعية، لأن الموضوع وحده هو الذي يحدد هذا الأمر وانما من المهم أن تكون المعالجة والصياغة موضوعية قدر الامكان وينشأ الخطأ من الحشو المبتذل والاطناب في الوصف والاسترسال دون ايراد معلومات ذات أهمية للموضوع. وهذا في النهاية يؤدي الى خروج الطالب عن موضوعه أو الى عدم جدوى ما يورده في هذا الشأن.

٤- الأخطاء الإملائية:

مع التسليم بان الانسان غير معصوم من الخطأ فان كثرة الأخطاء المطبعية قد تؤدي في بعض الأحوال الى رفض الرسالة. وليست الأخطاء المطبعية مجرد قذى في العين، بل انها قد تقود الى سوء الفهم واختلاط الأمور وعدم الوضوح والى قلب الحقائق. لهذا يجب مراجعة الرسالة قبل تقديمها. وهذا أمر ضروري رغم ما فيه من مشقة.

وليست هذه سوى أمثلة قليلة لما يمكن أن يلحق بالرسالة من أخطاء. وهي أشياء يجب أن يعرفها الطالب من البداية. ولو أدركها فسوف يوفر على نفسه قدرا كبيرا من الاحباط والجهد الضائع.

المطلب السادس: مناقشة البحوث:

مناقشة البحوث عادة ما تكون في مجالات عدة وعلى مستويات عدة أهمها:

أ- مناقشة الرسائل العلمية: دبلوم، ماجستير، دكتوراه.

ب- حلقات البحث وما يسمى بالسيمنار.

جـ- الندوات والمؤتمرات والحلقات العلمية.

وعلى الباحث الناجح أن يهيئ نفسه للمناقشة والنقد بالشكل يؤدي إلى حسن العرض وجودة المناقشة والإجابة على الأسئلة والإستفسارات.

ويوجد عدد من الجوانب الأساسية التي يجب ان ينتبه اليها الباحث في نقاشه ودفاعه عن بحثه أهمها:

١- تنظيم خلاصة البحث أو ملخص الرسالة وتوزيعا على المعنيين بالمناقشة.

٢- التدريب المسبق على تقديم خلاصة البحث قبل موعد المناقشة أو الندوة أو الرسالة.

٣- الإلتزام بالوقت المحدد للعرض والمناقشة.

٤- الصوت الواضح والإلقاء الجيد.

٥- الإستعانة بوسائل الإيضاح المناسبة مثل: الشفافية أو التقنيات المرئية والمسموعة في العرض وإيضاح المعلومات.

٦- تدوين المحاضرات الخاصة بالإستفسارات التي توجه الى الباحث وتنظيم الإجابة عليها.

٧- الإستماع والإتصال الجيد للأستاذ المناقش والإبتعاد عن الإنفعال في مجال الأسئلة التي تمثل انتقاد للبحث، فهدوء الأعصاب والتصرف معلوماته.

٨- عدم الإهتزاز والتسليم بكل مقترح أو رأي أو نقد يوجه للباحث، خاصة في الأمور التي تعكس وجها نظر متباينة.

٩- الظهور بالمظهر اللائق الذي يتفق مع الموقف.

ملاحق الكتاب:

ملحق رقم (١)

صلاح زين الدين: التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات، دراسة للعلاقة التفاعلية من منظور اقتصادى واجتماعى، بحث محكم ومنشور بمجلة النهضة، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عدد أبريل ٢٠٠٢.

ملحق رقم (٢)

صلاح زين الدين: دور مبادىء حوكمة الشركات فى رفع كفاءة البورصة المصرية، فى أعمال المؤتمر الدولى العلمى الأول لكلية الاقتصاد، جامعة دمشق: حوكمة الشركات ودورها فى الاصلاح الاقتصادى، دمشق، ١٥ – ١٦ تشرين الأول – أكتوبر ٢٠٠٨م

ملحق رقم (١)

صلاح زين الدين

التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات،

دراسة للعلاقة التفاعلية من منظور اقتصادى واجتماعى

مقدمة:

تشير تقارير التنمية البشرية، والتى تصدر سنويا عن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP منذ عشر سنوات، الى أن التنمية البشرية تهدف الى توسيع الاختيارات أمام الناس من أجل تمتعهم بحياة كريمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا. وهذا يتمشى مع المفهوم الواسع للتنمية، ويضع أسس مدرسة فكرية جديدة، تنظر الى الانسان كهدف للتنمية وليس مجرد وسيلة كغيره من عناصر الانتاج. والتنمية ستأخذ بذلك أبعادا أكثر شمولا وانسانية وتكون لأجل الانسان، هدفها الانسان وتنهض بالانسان.

ومن جهة أخرى فان التكنولوجيا المتقدمة تمد الدول النامية ومنها مصر بامكانيات هائلة لرفع مستوى التنمية ومواجهة التخلف. فمثلا تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة فى مجالات المعلومات والليزر والهندسة الوراثية والمواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية. . الخ ترفع من مستوى الانتاجية والقيمة المضافة للاقتصاد القومى، وتقدم حلولا مبتكرة وغير تقليدية لمشكلات التنمية. وقد اخترنا فى هذه الدراسة التركيز على تكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة، لأن مقومات نجاحها تتوفر فى العلماء والباحثين والفنيين فى مصر. ورغم أن الاقتصاد المصرى يعانى من ندرة الموارد المادية، الا أن نقطة قوته وانطلاقه فى رأينا ستكون فى موارده البشرية. وصناعة برمجيات للكمبيوتر بصفة خاصة هى صناعة واعدة وتتوفر لها فرص النجاح والتطوير فى مصر.

وتكنولوجيا المعلومات، التى تشمل نظم الحاسبات وبرمجيات الكمبيوتر ونظم المعلومات، تعتبر أهم مقومات اقتصاد المعرفة، وفيه تصبح المعلومات والمعرفة أهم عناصر الانتاج وتصبح سلعة عامة، ذات آثار خارجية عظيمة ولها قيمة مضافة مرتفعة، وتقدم حلولا مبتكرة للمشكلات

الاقتصادية والاجتماعية. واذا كانت السيارة هى رمز للثورة الصناعية الثانية، فان تطبيقات تكنولوجيا المعلومات تعتبر رمزا للثورة الصناعية الثالثة، أو ثورة المعلومات التى تصيغ مجتمع المعرفة الكونى. وستغير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات من وجه الحياه وتزيد من سرعة التغيير الاقتصادى والاجتماعى، وستحدث ثورة جديدة فى مجال التعليم والبحث العلمى، ولها فى المستقبل آثار هائلة لايمكن تصورها. وفى مصر نحن نحتاج الى تنمية تكنولوجيا المعلومات وتنظيم استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى كافة مجالات الاقتصاد القومى، وذلك من أجل النهوض بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى. ونحتاج الى سياسة واضحة تجاه التعامل مع تكنولوجيا المعلومات، خاصة وأنه تبذل جهودا طيبة لادماج تكنولوجيا المعلومات فى عملية التنمية. وجرى تشجيع القطاع الخاص للمساهمة الواسعة فى تكنولوجيا المعلومات، والتوسع فى انشاء مراكز التعليم والتدريب على الكمبيوتر.

ومن هذا المنطلق فان **موضوع هذا البحث** دراسة للتفاعل بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات، ومايربطهما من تأثير متبادل يعبر عن علاقة ديالكتيكية، اقتصادية واجتماعية، بين متغيرات تنشأ وتتفاعل وتتطور وترسى ركائز مجتمع المعرفة.

وفرضية البحث التى تقوم عليها هذه الدراسة تنطلق من أن مفهوم التنمية البشرية الذى صاغه البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، يمثل فى رأينا مدرسة فكرية جديدة، تتناول التنمية البشرية بمفهوم تنموى واسع وعميق وأكثر شمولا من رؤية التكنوقراط المحدودة.

وهدف البحث يتمثل موضوعيا فى معرفة وتوضيح مدى التفاعل بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات، من أجل الوصول الى نتائج مفيدة على المستويين النظرى والعملى، ليكون علما ينتفع به. ولأن الباحث فى العلوم الاجتماعية لاتنفصل ذاته وكتاباته عن موقفه السياسى والاجتماعى تجاه قضايا العصر، فان هدفا ذاتيا مستترا فى هذا البحث، يتمثل فى تعمد ايقاظ وعى القارىء بموضوعى التنمية البشرية ومجتمع المعرفة، واللذان يستحوذان على مشاغل الباحث فى السنوات العشر الماضية.

أهمية موضوع البحث ترجع الى أن التناول الأكاديمى للتنمية البشرية ومجتمع المعرفة، وما بينهما من علاقة تفاعلية، يعد جديدا نسبيا. كما أن دوائر اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى تحتاج الى الاسترشاد برؤية علمية لاتخاذ قراراتها فى عالم سريع التغير، يؤدى الى تحطيم الأطر التقليدية للكيانات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الموروثة من الثورة الصناعية الأولى والثانية. والموضوع يحظى أيضا **بأهمية لدى الجماهير**، ويخص المواطن العادى، طالما ان المنطلق هو أن التنمية تكون من أجل الانسان، وهو هدفها وصانعها. وفى هذه المستويات الثلاثة لأهمية موضوع

البحث يمكن أن يؤدى البحث دوره التنويرى ليكون علما ينتفع به، وليس مجرد تراكم أوراق فى أدراج البيروقراطية المغلقة.

أما عن منهج البحث، فحيث أن التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات يشتركان معا فى صياغة الحاضر والمستقبل، فقد كان استخدام منهج لدراسة التأثير المتبادل بينهما لابد وأن يستعين بالتحليل الاقتصادى والاجتماعى، ليكون خير عون لسبر أغوار التغييرات التكنولوجية من جهة والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية فى أحشاء التنمية البشرية من جهة أخرى. وتناول هذا الموضوع منهجيا لابد أن يكون أكبر من مجرد أساليب التكنوقراط فى النمذجة والتحليل الاحصائى. كما نستعين فى تحقيق هدف الدراسة بالمنهج المقارن والمنهج النقدى، فنستعين خلال البحث بمقارنات مع دول أخرى نامية أو متقدمة، بقدر ماتسمح به البيانات المتاحة، ونعمل النقد العلمى، لتحقيق هدف هذا البحث.

ويتكون البحث من ثلاثة أجزاء رئيسية: فى الجزء الأول نحاول الاجابة على سؤال هام وهو هل التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات مجال جديد للتكنوقراط أم مدرسة فكرية جديدة ؟ فنقوم بعمل تأصيل نظرى لمفهوم التنمية البشرية، وذلك بمقارنة مفهوم التنمية البشرية مع مفاهيم التنمية الأخرى، وعرض تطور اهتمام المنظمات الدولية بالتنمية البشرية. ثم نقدم تأصيلا نظريا للعلاقة الديالكتيكية بين التنمية البشرية والتكنولوجيا، ويشمل ذلك تأصيل نظرى لأهمية تكنولوجيا المعلومات لمواجهة التخلف، وضرورة تجاوز الانفصال التاريخى بين الاقتصاد والتكنولوجيا، وتوضيح أن منهج دراسة التنمية البشرية يتجاوز حرفية التكنوقراط ويرتفع الى آفاق أرحب من فلسفة التنمية. ثم نقوم بدراسة نقدية لطرق قياس التنمية البشرية. فنعرض عملية تكوين أو بناء دليل التنمية البشرية والآراء الناقدة له، ثم نقوم بدراسة مدى صحة نتائج قياس التنمية البشرية، ومدى صحة تكوين دليل التنمية البشرية. ونختتم هذا الجزء الأول من الدراسة بتوضيح كيف أننا أمام مدرسة فكرية للتنمية البشرية، تؤكد على التفاعل بين التنمية البشرية والتكنولوجيا، وتضع مقومات لتطبيق التنمية البشرية، وتبحث فى شروط نجاح استراتيجية التنمية البشرية. والجزء الثانى من الدراسة يتناول تحليل مدى تأثير التنمية البشرية فى تطوير تكنولوجيا المعلومات، فيدرس أهمية التنمية البشرية لمواجهة الفجوة التكنولوجية، وتشغيل وصيانة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، ودور التنمية البشرية فى زيادة الطلب الاجتماعى على التكنولوجيا. وفى مصر نحتاج الى الاهتمام برفع مستوى هذه العناصر الثلاثة، وقد ركزنا على تحليل بعض البيانات المتعلقة بمصر.

أما الجزء الثالث فيتناول تحليل مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات فى التنمية البشرية، ويشمل أولا دراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات علىالجوانب الاقتصادية للتنمية البشرية، وتشمل رفع مستوى التشغيل، وزيادة معدلات النمو والعائد على الاستثمار. وثانيا دراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على الجوانب الاجتماعية للتنمية البشرية، وتشمل تأثير تكنولوجيا المعلومات فى التعليم والبحث العلمى، ورفع مستوى الخدمات الصحية. وثالثا ندرس تأثير تكنولوجيا المعلومات فى الجوانب السياسية والمعرفية للتنمية البشرية، وتشمل دراسة لدور التنمية البشرية فى التحول من مجتمع الصناعة الى مجتمع المعرفة، ودراسة تكنولوجيا المعلومات وظاهرة العولمة وأثرها على التنمية البشرية.

١ التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات،

مجال جديد للتكنوقراط أم مدرسة فكرية جديدة ؟

فى مستهل هذه الدراسة نقوم بعمل تأصيل نظرى لمفهوم التنمية البشرية، وذلك لكى نستوضح تميزه عن مفاهيم أخرى مثل الموارد البشرية، ورأس المال البشرى ورأس المال الاجتماعى. ثم نقدم تأصيلا نظريا لمفهوم تكنولوجيا المعلومات، التى تعتبر منتجاتها هى أرقى منتجات دورة المنتج التكنولوجى. ثم نستعرض منهج التنمية البشرية بين حرفية التكنوقراط وفلسفة التنمية، لنجد أن شمول التنمية البشرية، وأهميتها لمحورها وصانعها أى الانسان وكرامته الانسانية، أعظم من أن نترك لنماذج منمقة للتكنوقراط. ذلك لأن هناك مدرسة فكرية جديدة للتنمية البشرية تتبلور ملامحها منذ عشر سنوات.

١-١: تأصيل نظرى لمفهوم التنمية البشرية:

ينظر مفكرو التنمية البشرية الى الانسان كمحور لاهتمامها، فهو غاية التنمية وفى نفس الوقت وسيلتها، ومن أجله تكون التنمية بكل أبعادها المادية والثقافية. ولاينظر الي الانسان كمجرد عنصر كبقية عناصر الانتاج الأخرى الأرض ورأس المال، يساهم فى النمو الاقتصادى، ويحصل على عائده من الاشتراك فى عملية الانتاج. ونقدم فى هذا الجزء تحليلا مقارنا لمفهوم التنمية البشرية، والمفاهيم الأخرى التى قد تختلط على البعض. ثم ندرس مكانة التنمية البشرية بين بقية مدارس التنمية، ثم نعرض لتطور اهتمام المنظمات الدولية بالتنمية البشرية.

١-١-١: مفهوم التنمية البشرية:

يعرف البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP التنمية البشرية بأنها مفهوم واسع جدا يضع الانسان كهدف وغاية للتنمية ولجميع الأنشطة الاقتصادية. [١] فالتنمية البشرية تصبو الى توسيع لامكانيات الاختيار أمام الانسان، وهذه العملية تشمل خلق قدرات ولمكانيات وفرص للاستفادة منها لخير الانسان الذى هو هدف التنمية. ومن هنا فان التنمية البشرية تشمل عدة جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. ويطبق هذا المفهوم على الدول المتقدمة والنامية على السواء. [٢]

وهذا المفهوم يختلف عن مفهوم ادارة الموارد البشرية، حيث يهتم علماء الادارة بدراسة الموارد البشرية على المستوى الجزئى، أى مستوى الوحدة الاقتصادية. والنظرة الشمولية لادارة الموارد البشرية تحوى أبعادا، لعل أهمها اعتبار الموارد البشرية هى المورد الحقيقى وراء نجاح المنظمات، وأن ادارة الموارد البشرية يعتبر مدخل ادارى سليم لوظائف علم الادارة، من حيث التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والقيادة والاشراف والمتابعة والتقييم. وذلك على اعتبار أن وظيفة الموارد البشرية فى المنظمة ترتبط بتنمية وتطوير الدوافع الوظيفية لقوة العمل. [٣]

لقد ارتبطت تنمية الموارد البشرية ارتباطا وثيقا بمفهوم النمو الاقتصادى أى أن الانسان فى خدمة الاقتصاد. وأن تنميته كمورد اقتصادى مطلوبة الى الحد الذى يمكن من زيادة الانتاج وتطوير انتاجية هذا المورد. ومن هنا شاع الحديث عن تحسين الأحوال الصحية حتى يكون المورد صالحا وقادرا على الانتاج، وخسارة الاقتصاد القومى بسبب الأمراض وبالتالى نقص الانتاجية. وانخفاض متوسط العمر يعنى فقدان سنوات من العمر الانتاجى. وهذا المنظور الاقتصادى هو الذى أشاع قضية أن الانفاق على التعليم انما هو استثمار اقتصادى له مردود فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى. [٤] كما أن الحديث عن الموارد البشرية أحيانا مايتضمن القوى العاملة. وأحيانا أخرى يقتصر عليها. وهذا خلط أو اقتصار على النظرة الاقتصادية للانسان فى مرحلة العمر التى يكون فيها طاقة عاملة منتجة، ومن ثم جاء الاهتمام بتخطيط القوى العاملة أو الموارد

---

[١] راجع فى ذلك:
UNDP: Human Development Report 1990, New York, Oxford University Press, 1990. P. 9.

[٢] راجع فى ذلك:
UNDP: Human Development Report 1990, ... P. 11.

[٣] أنظر فى ذلك: نبيل الحسينى الدجار: ادارة الموارد البشرية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٢-٢٣.

[٤] راجع فى ذلك: حامد عمار: العلوم الاجتماعية فى التنمية البشرية، فى: المعهد العربى للتخطيط بالكويت: تنمية الموارد البشرية. بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى، الكويت ٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٨٧. ص ١٠٨.

البشرية من منظور الموازنة بين العرض والطلب أو مايسمى أحيانا بالموازنة البشرية كغيرها من الموازين السلعية. [١]

مفهوم الموارد البشرية اذن ينظر الى الانسان كمورد اقتصادى على نفس مستوى الموارد الأخرى كالأرض ورأس المال المادى والمالى والموارد الطبيعية. واذا كانت النسبية بين المورد الانسانى والموارد الطبيعية صحيحا، خاصة فى بعض جوانبه التى تسعى الى تحويل المورد الى طاقة منتجة ونافعة، الا أن المورد الانسانى هو صانع هذا التحول فى تلك الموارد وهو الموظف لها، ولاتنضب طاقته أبدا، سواء مبدعا محررا ومقهورا. وهو فى نهاية الأمر الغاية والهدف الذى من أجله تستثمر وتشغل طاقات مختلف الموارد الأخرى. [٢] أما مفهوم رأس المال الاجتماعى Social Capital فقد تعددت تعريفاته، وربما يكون أنسب تعريف ملائم لدراستنا هو تعريف بورتس Portes بأنه قدرة أفراد المجتمع على ادارة الموارد النادرة بمقتضى عضويتهم فى شبكات علاقات اجتماعية أو هياكل اجتماعية واسعة النطاق. [٣]

ولعل استخدام مفهوم التنمية البشرية بدلا من مفهوم الموارد البشرية، هو كما يرى الدكتور حامد عمار بحق، عميق فى مضمونه وأشمل مما يتضمنه عادة الاستخدام الشائع للموارد البشرية. [٤] ان مفاهيما مثل الموارد البشرية والثروة البشرية ورأس المال البشرى، قد ظهرت فى غمار التركيز الشديد فى خطط وسياسات التنمية على النمو الاقتصادى. [٥] بمعنى أن هذه المفاهيم قد استخدمت كأداة تحليلية متقدمة لمكونات النظرية الاقتصادية، التى أخذت عنصر العمل فى عملية الانتاج كما لو كان عاملا متاحا بالكم والنوعية المطلوبة، وبهذا لايعتبر عنصر العمل محددا فى عملية النمو الاقتصادى. كما أن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التى صنفت النشاط الاقتصادى الى انتاج وتوزيع واستهلاك لم تعط عناية فى التحليل لأبعاد الاستهلاك وأنماطه ومستوياته. مما يتصل بالعنصر البشرى فى نهاية المطاف. [٦]

ان تنمية الانسان تعنى توفير مانتطلبه احتياجاته من عوامل للتنمية، لا أن نقتصر تنميته باعتباره موردا اقتصاديا فى عملية الانتاج. وطاقات الانسان متنوعة ولاتختزل فى مفهوم الانسان الاقتصادى منتجا ومستهلكا، مثلما يشير اليه مفهوم الموارد البشرية غالبا. ومن ثم فان مفهوم

---

[١] راجع فى ذلك: حامد عمار: مرجع سابق ص ١٠٩.
[٢] راجع فى ذلك: حامد عمار: . مرجع سابق ص ١٠٨.
[٣] انظر فى ذلك:
Robinson, Lindon J. et la. : Is Social Capital Really Capital?, Department of Agricultural Economics, Michigan State University, Staff Paper No. 99-21, Michigan, June 1999. P. 4.
[٤] راجع فى ذلك: حامد عمار: العلوم الاجتماعية فى التنمية البشرية، . . مرجع سابق. ص ١٠٧.
[٥] راجع فى ذلك: معهد التخطيط القومى: مصر– تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، القاهرة ١٩٩٤. ص ٦.
[٦] راجع فى ذلك: حامد عمار: . مرجع سابق. ص ١٠٧.

التنمية البشرية هو الذى يتمشى مع مقولة أن الانسان هو صانع التنمية كما ينبغى أن يكون هدفها. ويرى الدكتور حامد عمار أن مفهوم التنمية البشرية يتجاوز اشكالية الانسان كمورد اقتصادى لينظر الى الانسان من خلال التنظيم المجتمعى وعملية التنمية، باعتباره كائنا مؤثرا وفاعلا ومتفاعلا مع النظم والمؤسسات وفى علاقاته الاجتماعية من أجل تنمية طاقاته وامكاناته الى أقصى مايمكن أن تصل اليه. وبذلك يتمثل الانسان فى التنمية البشرية عنصرا ديناميكيا فى مدخلاتها ومخرجاتها، ويعدو عنصرا حاكما فى بقية الموارد الطبيعية والمادية والمجتمعية، ولامحكوما بها. ان عملية التنمية البشرية تستهدف فى نظر بعض الفلاسفة انسانية الانسان اعدادا وعملا واستمتاعا وابداعا. [١]

وبناء على ماسبق فان التنمية البشرية أكبر كثيرا من مجرد تنمية للموارد البشرية، أو رفع مستوى رأس المال الاجتماعى. فمفهوم الموارد البشرية يدعو الى الاستثمار فى البشر من أجل توفير قوة العمل القادرة على انتاج المزيد من السلع والخدمات. ومن ثم تقاس كفاءة تنمية الموارد البشرية من منظور اقتصادى وهو الانتاجية، حيث يكون التركيز على توليد الدخل أو القيمة المضافة، وتتراجع أمور أخرى هامة مثل الأبعاد الانسانية فى استخدام القدرات البشرية التى تم تكوينها، ومجالات استخدامها، ونصيب العاملين من الدخل. وكما سبق القول أن التنمية البشرية كما يحددها البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP تنطلق من توسيع لخيارات البشر، بحيث لاتقتصر على الأمور السابق شرحها فى مفهوم تنمية الموارد البشرية.

١-١-٢: التنمية البشرية ومفاهيم التنمية الأخرى:

منذ نهاية الحرب بالعالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينيات ركزت أدبيات التنمية على مفهوم النمو الاقتصادى ومستوى دخل الفرد. واعتبر رأس المال المادى العنصر الوحيد الذى يحدد تراكمه رفع مستوى المعيشة، ثم اتضح بعد ذلك خطأ هذه المقولة، وثبت أن رأس المال المادى ليس العنصر الوحيد الذى يدفع تراكمه بالنمو الاقتصادى. واستخدم رأس المال البشرى لتفسير النمو الاقتصادى تفسيرا أفضل. فوجود مستوى أعلى من التعليم لدى السكان معناه أن عددا أكبر من الناس يستطيع تعلم استخدام تكنولوجيا أفضل. وكان ارتفاع مستوى التعليم العام والفنى عنصر رئيسى فى نجاح دول النمور الآسيوية. [٢]

بمقارنة التنمية البشرية بمفهوم دولة الرفاهية، نجد أن التنمية البشرية تهدف الى اقتلاع الفقر من جذوره باتاحة فرص العمل للمنتج والملائم لاختيارات الجميع بحيث يحققون رفاهيتهم

---

[١] راجع فى ذلك: حامد عمار: . مرجع سابق. ص ١٠٩.

[٢] أنظر فى ذلك: البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩، المعرفة طريق الى التنمية، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٩. ص ١٩.

بجهدهم ووفقا لتصوراتهم. ويختلف هذا التوجه للتنمية البشرية عن مفهوم دولة الرفاهية، الذى يلقى على الدولة عبء الاضطلاع – من خلال خطط التنمية – بتوفير أساسيات الحياه. والتنمية البشرية تتحقق بواسطة الناس أنفسهم مع تشجيعهم على المشاركة فى تخليق حالة الرفاهية، وهو مايعنى الرفاهية تكتسب بالجهد والعمل المنتج وليس من مصادر تحويلية كالدولة أو غيرها. واستراتيجية اشباع الحاجات تسعى الى اشباع الحاجات الأساسية للانسان، ويتعين اشباع هذه الحاجات معا وليس على أساس اخضاعها لسلم أولويات معين. أما التنمية البشرية فانها تضيف الى مفهوم اشباع الحاجات الأساسية، وتؤكد على أهمية التخفيف من حدة الفقر، بصفة خاصة عندما يعاق توسيع اختيارات الناس بسبب النوع أو عدم توازن التنمية الاقليمية أو الفروق الاجتماعية والثقافية. [١]

وللتنمية المستقلة علاقة واضحة بالتنمية البشرية فتنطلق التنمية المستقلة من أن الانسان هو محور التنمية وهو صانعها، وهو أول من يجب أن تؤول اليه خيراتها، بمعنى أن التنمية الحقيقية هى بالضرورة تنمية بشرية أو انسانية، وأن الاعتماد الأساسى فى التنمية هو الاعتماد على البشر. ويترتب على ذلك ضرورة الاهتمام بالبشر واشباع حاجاتهم الأساسية، وضرورة اشتراك الناس فى صنع القرارات فى كافة المجالات وعلى كافة المستويات. وأحد أهداف التنمية المستقلة تحرير المواطن وبناء الانسان الفاعل لا المفعول به. [٢] وطالما أن الانسان هو صانع التنمية وهو هدفها، فان التنمية المستقلة تولى اهتماما كبيرا للبشر وتطوير قدراتهم على الابتكار والابداع واستعادة ثقتهم بأنفسهم التى ضربها الاستعمار وقوضت التبعية بعض أسسها. ويعنى ذلك ضرورة تطوير برامج التعليم والثقافة لتشكيل وعى الانسان الحر. وهذه المعانى وثيقة الصلة بمفهوم التنمية البشرية الذى صاغه البرنامج الانمائى للأمم المتحدة. [٣]

١-١-٣: تطور اهتمام المنظمات الدولية بالتنمية البشرية:

فى منتصف الستينيات من القرن العشرين كانت الدراسات المتعلقة باقتصاديات التعليم والصحة أهم مكونات راس المال البشرى لاتزال جديدة نسبيا، ولم يتخذ البنك الدولى موقفا رسميا ثابتا فى تقاريره السنوية لازاء أهمية الموارد البشرية الا اعتبارا من ١٩٨٥، وفى العام التالى ركز تقرير المدير التنفيذى لمنظمة اليونيسيف على "مكانة العامل البشرى" فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفى نفس العام ١٩٨٦ قرر البرنامج الانمائى للأمم المتحدة بدء العمل فى برنامج

---

[١] راجع فى ذلك: معهد التخطيط القومى: مصر– تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، القاهرة ١٩٩٤. ص ٧-٨.
[٢] راجع فى ذلك: ابراهيم العيسوى: التنمية فى عالم متغير، دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها، منتدى العالم الثالث، مكتبة مصر ٢٠٢٠، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٠. ص ٢٨.
[٣] راجع فى ذلك: ابراهيم العيسوى: ..مرجع سابق. ص ٢٩.

جديد لتنمية الموارد البشرية، وذكر تقرير البرنامج أن "الوقت قد حان لكى تسهم أفكار جديدة وحديثة فى تحسين استخدام العامل البشرى فى التنمية وصياغة خطط عملية لتحرك عملى."[١]

ومنذ بداية التسعينيات يبرز مفهوم التنمية البشرية كدعامة أساسية لمدرسة فكرية جديدة للتنمية، حيث يصدر البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP سنويا منذ عام ١٩٩٠ تقرير التنمية البشرية، والذى يعد نقطة تحول فى الفكر التنموى، وأيضا فى اهتمامات المنظمات الدولية والمجتمع الدولى بقضايا التنمية البشرية فى دول العالم. وقد عدلت كثير من الدول من سياساتها لتلافى أوجه القصور التى توضحها مؤشرات التنمية البشرية فيها. كما أصبحت الحاجة الى تأكيد أهمية التنمية البشرية مقبولة على نطاق واسع، ويلزم أن تترجم الى استراتيجيات وسياسات فعالة ومناسبة. ولعل هذا التغيير الجوهرى فى الفكر التنموى خلال العقود الثلاثة الماضية يرجع الى العوامل التالية:

١- اخفاق نماذج التنمية التى لم تأخذ الأبعاد البشرية والاجتماعية والثقافية فى حسبانها بصورة كافية.

٢- تطور العلم والتكنولوجيا، خاصة تكنولوجيا المعلومات، بمعدلات لم يسبق لها مثيل أدى الى خلق فجوة بين المعرفة المتراكمة وقدرتنا على استخدامها فى علاج المشاكل، وبالتالى تعظم الحاجة الى موارد بشرية أكثر تأهيلا تدرك تحديات التكنولوجيا الحديثة.

٣- نشوء وتطور مجتمع المعرفة الذى يحل تدريجيا محل المجتمع الصناعى، والذى تصبح فيه الموارد البشرية المؤهلة والمعلومات والمعرفة أكثر أهمية من الموارد الطبيعية ورأس المال. وهذه العوامل الثلاثة تشير بوضوح الى الارتباط الأساسى المتبادل بين التنمية البشرية من ناحية وبين العلم والتكنولوجيا من ناحية أخرى.[٢] وسنتناول العاملين الأخيرين بدراسة تفصيلية فى الجزأين الثانى والثالث من هذه الدراسة.

١-٢: تأصيل نظرى للعلاقة التفاعلية بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات:

نهتم فى هذا الجزء بعمل تأصيل نظرى للعلاقة التفاعلية والتأثير المتبادل بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات، ويشمل ذلك تقديم تأصيل نظرى لدور تكنولوجيا المعلومات فى مواجهة التخلف واعطاء فرصة عظيمة لرفع معدلات الأداء الاقتصادى والتأثير فى كافة نواحى الحياه. ثم نقوم بتحليل أسباب الانفصال التاريخى فى تناول قضايا الاقتصاد والتكنولوجيا، ولامبرر

---

[١] راجع فى ذلك: مهدى المنجرة: الموارد البشرية من مدخل العلم والتقنية. فى: المعهد العربى للتخطيط بالكويت: تنمية الموارد البشرية. بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى، الكويت ٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٨٧. ص ٢٧٩.

[٢] أنظر فى ذلك: مهدى المنجرة: مرجع سابق. ص ٢٨٢.

لذلك فى مجتمع المعرفة. ثم نوضح أن منهج دراسة التنمية البشرية أكثر من مجرد حرفية التكنوقراط ويرتفع الى آفاق رحبة لفلسفة التنمية.

١-٢-١: أهمية تكنولوجيا المعلومات لمواجهة التخلف:

ترتكز تكنولوجيا المعلومات على نظم الحاسبات ونظم الاتصالات. [١] وتعتبر أحد المكونات الهامة فى التكنولوجيا المتقدمة، وأهم مكوناتها مايلى:

نظم الحاسبات: وتضمن وسائط تخزين البيانات المختلفة ووسائل الاتصال المتعددة، وكذلك النظم المدمجة التى تحتوىعلى جميع النظم التى تعتبر الحاسبات جزء أساسى منها.

تكنولوجيا البرمجيات: وتشمل تصميم برامج تشغيل الكمبيوتر، والتطبيقات المختلفة مثل قواعد البيانات والمعلومات والاتصالات.

تكنولوجيا شبكات المعلومات: وهى تساعد على ربط الحاسبات ونظم المعلومات فى أنظمة متكاملة على مستويات مختلفة.

وتعمل تكنولوجيا المعلومات على رفع مستوى الانتاجية وقدرات الاختراع والابداع والتجديد فى الدول النامية، وبصفة خاصة المهيأة منها مثل مصر للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات. وتهتم معظم الدول النامية بتكنولوجيا المعلومات من أجل الاستفادة منها فى احراز معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية وعدم الانعزال عن فرص التقدم فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية. ولتحديث نظم الاتصالات فى الدول النامية تأثير مباشر على زيادة النمو الاقتصادى، فرفع مستوى جودة الاتصالات يعنى النفاذ الى أسواق الصادرات وسرعة انتشار التكنولوجيا الحديثة. والقضية الرئيسية فى الدول النامية تتمثل فى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزيد من سرعة الاندماج فى السوق العالمية والعولمة واتساع السوق والمنافسة. وفى بيئة المنافسة تصبح تكنولوجيا المعلومات وسيلة هامة للنهوض الاقتصادى.

ويساعدنا نظرية دورة حياة المنتج فى فهم دور التنمية البشرية فى اعداد رأس المال البشرى الذى يحدث التغيرات التكنولوجيه. وتنطلق هذه النظرية من أن المنتجات التكنولوجية أو الجديدة تمر بمراحل تمثل دورة حياتها، وهى مرحلة الاختراع وظهورها كمنتج جديد ثم نموه، ثم مرحلة النضج، ثم مرحلة التميط وثباته فى السوق أو اختفائه. فى مرحلة المنتج الجديد تكون

---

[١] أنظر فى ذلك: محمد أديب رياض الغنيمى: تكنولوجيا المعلومات والأليكترونيات الدقيقة، فى: محمد السيد سعيد (محرر): مبادرة للتقدم. استيعاب التكنولوجيا المتقدمة فى مصر. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، القاهرة ١٩٩٨. ص ١٠٣.

تكاليف الانتاج مرتفعة، وبالتالى اثمان المنتجات ايضا مرتفعة، ويكون عدد المنتجين قليلا. ويجرى تعديل المنتج وتطويره طبقا لاذواق المستهلكين وحالة السوق ويلزم تشغيل نسبة عاليه من العلماء والمهندسين والفنيين، لان عملية الانتاج تتميز بكثافة عالية من المهارة. أما فى مرحلة نضج المنتج ترتفع المبيعات وتنخفض تكلفة الوحدة لدخول كثير من المنتجين الى السوق، وينخفض ثمن البيع. وفى مرحلة تنميط المنتج فان صفات المنتج وزيادة الطلب بالاضافة الى ضغط المنافسة يؤدى الى تحسين المنتج وانتشاره. ومرحلة النضج هذه تتطلب عملية الانتاج كثافة اقل فى رأس المال البشرى وكثافة اكبر من رأس المال المادى.

ويتجه سوق هذه المنتجات الجديدة، ومنها منتجات تكنولوجيا المعلومات، نحو الاتساع لدرجة يمكن بها تغطية تكاليف البحوث وتطوير المنتجات الجديدة. هذا من جانب الطلب أما من جانب العرض فيصبح عدد العلماء والمهندسين والفنيين غزيرا مما يؤدى الى الاستفادة من البنية التكنولوجية المتقدمة ووفورات الانتاج الكبير مما يؤدى الى خفض تكلفة المنتج. [١]

وبخصوص توزيع المزايا النسبية على المستوى الدولى يمكننا افتراض أن الدول التى يكثر بها نسبيا رأس المال البشرى، ممثلا فى العلماء والمهندسين والفنيين، تتمتع بميزة نسبية فى المنتجات التكنولوجية الجديدة مثل الكمبيوتر والأليكترونيات. [٢] وحيث أن عنصر رأس المال متحرك بينما العمل والتكنولوجيا اقل فى الحركة، فان رأس المال البشرى ليس فقط مجرد عنصر انتاجى يظهر لنا فى الانتاجية المرتفعة للعلماء والفنيين والمهندسين وانما تتجلى عبقريته أيضا فى الاختراع والابداع والابتكار التكنولوجى. والقدرة على التجديد التكنولوجى والابداع والاختراع لا تتوزع بالتساوى بين الدول. فالدول مرتفعة الدخل تكون فى وضع احسن من غيرها وتتمتع بتوافر

---

[١] أنظر فى ذلك:

Vernon, R. : International Investment and International Trade in the Product Cycle, in: Quarterly Journal of Economics, Vol. 80, 1966. Pp. 190-207.

[٢] لقد توصل الى نتائج متشابهة لنموذج دورة المنتج كلا من بوزنر Posner فى نظرية الفجوة التكنولوجية، وكيسنج Keesing فى نموذج مهارات العمل. وقد تبعهما كلا من جونسون Johnson . وبميز هيرش Hirsch بين نظرية نسب عناصر انتاج الجديدة التى تهتم برأس المال العيلى والبشرى كمحورين للتجارة الدولية، والنظرية التكنولوجية الجديدة التى تؤكد على اهمية رأس المال البشرى اكثر من رأس المال العيلى أنظر فى ذلك:

Johnson, H. G. : The Efficiency and Welfare Implications of the International Corporation, in: Kindelberger, Ch. : The International Corporation, Cambridge Mass. 1970. Pp. 35-56.

Posner, M. V. : International Trade and Technical Change, in: Oxford Economic Papers, Vol. 13, 1961. Pp. 323-341.

Keesing, D. B. : Labor Skills and the Structure of Trade in Manufactures, in: Kenen, P. B., Lawrence. R. (Eds.): The Open Economy, Colombia Studies in Economics, New York, 1968. Pp. 3-18.

Hirsch, S. : Location of Industry and International Competitiveness, Oxford 1967.

عناصر التجديد فى جانب العرض ممثلة فى عدد كبير من العلماء والفنيين والمهندسين، وفى جانب الطلب تتوفر قوى شرائية كبيرة ودخل مرتفع ورغبة فى تجربة افكار ومنتجات جديدة. أما الدول ذات الدخل المنخفض، فهى على عكس ذلك تفتقر الى أعداد كافية من العلماء والمهندسين والفنيين.

ومن هنا فان رؤيتنا للعلاقة التبادلية والتفاعلية بين تكنولوجيا المعلومات والتنمية البشرية تنطلق من فهم عميق لتقسيم العمل الدولى الذى تهيمن عليه دول المركز الصناعية أو الدول الرأسمالية المتقدمة، وتدور الدول النامية أو الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة فى فلك النظام الرأسمالى العالمى وتمثل أطرافه. وقد ألقت كتابات جونسون Johnson وبوزنر Posner وفيرنون Vernon فى العقود الثلاثة الماضية الضوء حول الدور الكبير الذى يلعبه التطور التكنولوجى والانفاق على البحث والتطوير فى خلق المزايا النسبية والتنافسية، حتى أصبحت التكنولوجيا هى العنصر الحاسم فى تقسيم العمل الدولى. ولعل الدرس المستفاد من تجربة التصنيع فى دول النمور الآسيوية، رغم ماتعرضت له من انكسار، أن الاستثمار فى كل من رأس المال العينى والبشرى ورفع القدرة التنافسية مع الانفتاح على السوق العالمية قد ضمن لها تدفق التكنولوجيا الراقية والتعامل معها بكفاءة. وهذه التجربة غير قابلة للنقل أو التقليد ولكن يستفاد منها بضرورة التركيز على كفاءة نظام التعليم والتدريب والاهتمام بالتكنولوجيا الراقية والبحث والتطوير. [١]

١-٢-٢: ضرورة تجاوز الانفصال التاريخى بين الاقتصاد والتكنولوجيا:

لعل دراسة العلاقة التبادلية بين التنمية البشرية والتكنولوجيا تأتى فى اطار التفاعل بين التغييرات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، والتغييرات التكنولوجية من ناحية أخرى. ولذا ألقينا نظرة على التطور الاقتصادى والاجتماعى للبشرية، يتضح لنا أن هذا التفاعل بين الانسان وأدوات الانتاج قديم فى تاريخ البشرية، وربما يرجع الى بداية نشأة تجمعات بشرية فى مرحلة ماقبل التاريخ المكتوب. فالتفاعل بين الانسان وأدوات الانتاج يصور لنا التطور الاقتصادى والاجتماعى للبشرية.

---

[١] لقد أدركت دول النمور الآسيوية قيمة نظام التعليم، مسترشدة فى ذلك بتجربة ألمانيا واليابان. ونجاح نظام التعليم يؤدى الى تحرير العقل وتحرير الانسان وتلك عملية لاتجرؤ الصفوة السياسية فى بعض الدول النامية على القيام بها. فالبرجوازية العسكرية ذات تركيبة فاشية، وتشور الثقافة والتعليم لاتتغير من طبيعتها المتخلفة. فيضطر العلماء والمثقفون للهجرة الخارجية أو الداخلية. أو قد يجبر المثقف على سلوكيات عدوانية تجعله بمظهر المجنون أو الصارخ فى البرية، أو يحارب فى معارك وهمية مثل دون كيشوت، أو يفقد جوهره ويبيع نفسه. ولعل فى مسرحية مغامرة رأس المملوك جابر لسعد الله ونوس، تصوير صادق لحالة المثقف الانتهازى الذى باع عقله ونفسه مقابل اغراء المال والجنس والسلطة. عندما وعده الأمير أن يصبح، بعد ابلاغ رسالته المكتوبة على رأسه للأعداء، وزيرا ويتزوج الوصيفة زمرد ويحصل على مال وفير.

وقد اشتهرت المدرسة التاريخية الألمانية فى القرن التاسع عشر بمحاولات لتحديد تطور النظام الاقتصادى والاجتماعى فى شكل مراحل منطقية متتابعة. ومن روادها روشر Roscher وشمولر Schmoller وماركس Marx وماكس فيبر Max Weber. وقد أولت موضوع التطور الاقتصادى والاجتماعى عناية فائقة لم تصلها مدرسة الاقتصاد الكلاسيكى الانجليزية. [١] ولعل صراع الانسان مع الطبيعة أتاح له فرصة عظيمة لصناعة أدوات العمل البدائية، واستطاع تطوير أدوات العمل لرفع انتاجيته واشباع حاجاته. وقد تطورت وتراكمت معارف الانسان حتى استطاع صنع الآلات، لينفصل العمل الذهنى عن العمل اليدوى فى مرحلة تالية فى تاريخ البشرية. والتكنولوجيا هى نتاج تراكم معرفى، وكان الباعث على ابتكارها وتطويرها هو حاجات الانسان الاقتصادية. وهنا نجد تاريخيا أنه لم يحدث انفصال بين الاقتصاد والتكنولوجيا الا بعد قيام الثورة الصناعية. ونجد أن ماركس يطبق الديالكتيكية التاريخية فى تحليله لتطور المجتمعات البشرية قد استند الى أن التفاعل بين أدوات الانتاج وقوى الانتاج وعلاقات الملكية تشكل هوية نظام اقتصادى واجتماعى معين، فى مسار التطور الانسانى. وأشار ماركس الى أن الآلات يتجسد فيها العمل الميت، أما العمل الحى، أى الجهد الانسانى العضلى والذهنى، فهو الذى يخلق القيمة وفائض القيمة. وهنا نجد التفاعل بين الانسان والتكنولوجيا.

ومع ذلك نجد أن التفاعل بين التغيير الاقتصادى والاجتماعى من جهة، والتغيير التكنولوجي من جهة أخرى لايبدو واضحا فى المجال الأكاديمى. [٢] ورغم ادراك الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع لدور التغيير التكنولوجي فى التنمية الاقتصادية، الا أننا مازلنا فى حاجة الى مزيد من الدراسة لاقتصاديات التكنولوجيا والأسس العلمية لها.

والعلاقة بين التغييرات التكنولوجية والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية موضوع تتزايد أهميته باستمرار، لذلك تهتم الأدبيات الاقتصادية الحديثة باقتصاديات التكنولوجيا Economics of Technology، ويقصد باقتصاديات التكنولوجيا ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذى يدرس علاقات السببية والتفاعل بين التغييرات فى التكنولوجيا والعلوم الطبيعية من جهة، والتغييرات الاقتصادية من جهة أخرى. ويمكن القول بطريقة أخرى أن اقتصاديات التكنولوجيا تشير الى التحليل الاقتصادى للتغييرات التكنولوجية وأيضا تحليل التغييرات الاقتصادية المختلفة وانعكاسها

---

[١] حول أهمية المدرسة التاريخية الألمانية راجع: صلاح زين الدين مقدمة فى علم الاقتصاد، مكتبة جامعة طنطا، ١٩٩٩. الفصل الثانى.

[٢] يمكن الاشارة هنا الى أن بعض الاقتصاديين ذوى ثقافة عميقة فى العلوم الطبيعية الهندسية مثل فالراس Walras (١٨٣٤-١٩١٠)، وباريتو Pareto (١٨٤٨-١٩٢٣) لهما باع كبير فى الهندسة، أما كورنوت Cournot (١٨٠١-١٨٧٧) وكينز Keynes (١٨٨٣-١٩٤٦) فلهما اهتمامات بالعلوم الرياضية، أما هيكس Hicks (١٩٠٤-١٩٨٩) فقد برع أيضا فى الهندسة والرياضيات.

على للتكنولوجيا. [١] واقتصاديات التكنولوجيا بهذا المفهوم الذى سبق ذكره تعتبر فرعا من علم الاقتصاد.

واذا كانت العلوم الاجتماعية والطبيعية قد عانت من تناولها بالدراسة منفصلة عن بعضها، فاننا نجد اتجاها حديثا للتنسيق بين مختلف فروع المعرفة وعدم الفصل بينها. ولعل الانفصال التاريخى بين التغيير التكنولوجي والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية قد ظهر فى بداية نشأة الرأسمالية مع الثورة الصناعية الأولى فى انجلترا فى القرن الثامن عشر. فلم يتناول علم الاقتصاد حينذاك التغيير التكنولوجى وآثاره الاقتصادية بطريقة مرضية، بالرغم من تفاعل التكنولوجيا مع الاقتصاد. فقد أغفل الاقتصاديون الكلاسيك اعطاء التكنولوجيا ماتستحقه، وقام علم الاقتصاد بصياغة نسق ومعمار فكرى، ونشأت مهن أصبحت منفصلة عن بعضها لأسباب عديدة. ولعل الانفصال بين المؤسسات العلمية والاقتصادية يعتبر أكثر وضوحا فى النشأة الحديثة المستقلة للمدارس والجامعات والأكاديميات والمعاهد والوزارات. . . الخ. وهذا الانفصال الفكرى موروث كاتجاه طبيعى للتخصص وقد اصبح سببا ونتيجة للانفصال المؤسسى. [٢]

وللانفصال الفكرى بين الاقتصاد والتكنولوجيا علامات واضحة، مثل ندرة الاشارة الى التكنولوجيا فى كتب الاقتصاد. والعكس أيضا صحيح، فنجد ندرة الاشارة الى الاقتصاد فى كتب التكنولوجيا. والأهم من ذلك أن الانفصال الفكرى يبدو واضحا فى طرق البحث فى كلا من الاقتصاد والتكنولوجيا واستقرت مفاهيم تكرس هذا الانفصال الفكرى، فهناك مثلا تعريفات متعددة لعلم الاقتصاد، ولعل أشهرها تعريف روبينز Rubinz لعلم الاقتصاد بأنه العلم الذى يدرس سلوك الانسان فى سعيه لعلاج المشكلة الاقتصادية المتمثلة فى زيادة الحاجات الانسانية وندرة الموارد اللازمة لاشباعها. وهذا المفهوم يركز على السلوك الرشيد الذى يقره علم الاقتصاد من أجل كفاءة استخدام الموارد، وعلاج مشكلة ندرة الموارد.

---

[١] فى الحقيقة أن علماء الطبيعة والمهندسين لهم تعامل مع التحليل الاقتصادى حتى أنه يعتبر جزء أساسى من عملهم، خاصة عند بحث كيفية خفض التكاليف وزيادة المنافع والحفاظ على الطاقة وصيانتها . . الخ. ان تحسين التصميمات للآلات والمعدات والسلع، ورفع كفاءة تشغيلها ومنافعها كانت تتم فى ظل هذا المفهوم غير أنها لم تكتسب طبيعة اقتصادية. وفى بعض الجامعات الأوربية خاصة فى ألمانيا تدرس العلوم الهندسية كفرع لعلم الاقتصاد ويعمل خريج هذه الدراسة كمهندس اقتصادى Wirtschaftsingineur. وعلى أية حال فان العلم والتكنولوجيا والهندسة ليست غاية فى حد ذاتها وانما هى وسيلة لتحسين الأوضاع الاقتصادية على نطاق واسع.

[٢] قبل الحرب العالمية الثانية لم يكن للاقتصاديين انشغال كبير بالمفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالتكنولوجيا. والى جانب الفصل بين التكنولوجيا والاقتصاد فقد حدث من جهة أخرى انفصال للنواحى الفكرية وحتى الأخلاقية عن علم الاقتصاد، الى أن يتجلى فى الربع الأخير من القرن العشرين كتابات تزيل انفصال الاقتصاد والتكنولوجيا ليبرز لنا فرع جديد فى علم الاقتصاد عن اقتصاديات التكنولوجيا، ويشبه ذلك أيضا ازالة الفصل بين الأخلاق والدين والاقتصاد فيما ينشر من كتابات حول الاقتصاد الاسلامى أو الاقتصاد المسيحى.

وعلى مدى نحو قرنين منذ نشأة علم الاقتصاد الحديث، جرى التركيز على ندرة الموارد وزيادة الحاجات. فقد أصبح الاقتصاد منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر يهتم بدراسة المبادىء التى تحكم كفاءة توزيع الموارد عند معرفة معطيات الموارد والحاجات. واتجهت كتابات علم الاقتصاد فى مرحلة لاحقة الى نظرية التعظيم أو الأمثلية Optimization. ومن هنا أنشىء معمار فكرى للاقتصاد النيوكلاسيكى يغلب فيه التركيز على عنصر الوقت. فعلى سبيل المثال جرى تناول موضوعات مثل توفير الموارد، وأسواق السلع، ونظرية المشروع ونظرية التجارة والدورات الاقتصادية والبطالة ...الخ. كما كانت هناك حاجة خاصة لتناول علم الاقتصاد كعلم تقوم فيه الرياضيات والاحصاء كأداة رئيسية للبحث.

وقد لاتتغير بعض حاجات الانسان الأزلية، ولكن تتطور وسائل اشباعها. ولنوضح ذلك بحاجة الانسان للاتصال كمثال يهمنا فى دراستنا عن التفاعل بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات. فلم تتغير حاجة الانسان للاتصال منذ المجتمع البدائى وحتى اليوم، بينما تطورت الوسائل التكنولوجية بشكل كبير لاشباع الحاجة للاتصال. ولعل اللغة كانت أول وسيلة اتصال بين البشر وميزتهم عن رفاقهم فى المملكة الحيوانية، فالانسان حيوان ناطق. وحاجة الانسان للاتصال مشتقة من وسائل الاشباع عبر التاريخ، فمثلا حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر تمثلت وسائل اشباع الحاجة للاتصال فى وسائل مباشرة مثل البريد والتلغراف والنار والمصابيح والأعلام ...الخ. وبعد ذلك بنحو قرن من الزمن توسعت وسائل الاتصال لتشمل التليفون والتليفاكس والبريد الأليكترونى والراديو والتليفزيون والفيديو والتليفون المحمول والألياف الضوئية والأقمار الصناعية، والكمبيوتر، والوسائط المتعددة وبطاقات الدفع الأليكترونية وتطبيقات التخاطب والمؤتمرات عن بعد والتصوير الكامل ذو الأبعاد الثلاثة. وهناك وسائل أخرى ومنتجات تكنولوجية جديدة فى الطريق تأتى من مراكز البحث والتطوير ولايمكن تصور أبعادها وآثارها فى تغيير وجه الحياه. ويمكن القول بأن هذه الوسائل تؤدى الى استخدام أفضل للموارد المتاحة لتلبية الحاجة الى الاتصال.

ولعل قول بعض الاقتصاديين التكنوقراطيين أن المشكلة الاقتصادية مازالت تدور حول كفاءة استخدام الموارد لتحقيق أفضل اشباع ممكن للحاجات الانسانية، يغفلون حقيقة أن البشر هم هدف التنمية وفى نفس الوقت هم صانعوها، وقولهم هذا يعبر فى الحقيقة عن توزيع أسوأ لمواردنا الفكرية، والتى فى امكانها فى ظل التطور المذهل فى تكنولوجيا المعلومات أن تتغلب على مشكلة ندرة الموارد المادية. [1] وبفضل التطور التكنولوجى، وخاصة تكنولوجيا المعلومات تستطيع التنمية

---

[1] ان التحليل الساكن لعملية توزيع الموارد لايعتبر القضية المحورية فى علم الاقتصاد وخاصة اقتصاديات التكنولوجيا.

البشرية أن ترتفع بمعدلات أدائها. فهناك أمثلة متعددة تشير الى ان محدودية الموارد تتقلص بسبب التقدم التكنولوجى، فمادة السليكون الموجودة فى الرمل الذى يفترش كافة بقاع اليابسة فى الكرة الأرضية قد أصبح بفضل التقدم التكنولوجى مادة أساسية فى صناعة شرائح الكمبيوتر ومعالجة المعلومات، بصورة لم تخطر على ذهن أحد قبل مائة عام. أو فلننظر الى الألياف الضوئية Optical Fiber التى تزودنا بقدرات هائلة للاتصال، وهى غير محدودة الاستخدام والمنافع فى الأغراض العملية. ولنفكر فى الموجات الكهرومغناطيسية Electromagnetic Waves التى تعتبر غير محدودة نظريا، وتزودنا بامكانيات الاتصالات الحديثة عبر الراديو والأقمار الصناعية والتليفون المحمول. لدها اختراعات تقدم لنا امكانيات لاشباع الحاجات الانسانية بصورة لم يكن يتصورها أحد فى نهاية القرن التاسع عشر عند صياغة النظرية الحدية ونظرية المنفعة فى علم الاقتصاد. ولنفكر أيضا كيف أن الكثير من الحاجات وأسباب الرفاهية المادية يوفرها التقدم فى الطب الوقائى والعلاجى غالبا بدون استخدام للموارد الطبيعية، وجزئيا بسبب التقدم فى الكيمياء الصناعية. ولنفكر فى الطاقة المتاحة بفضل الهندسة والفيزياء النووية، ولنفكر فى امكانيات تشكيل مواد ذات خصائص جديدة، والتطور المذهل فى التكنولوجيا الحيوية. هل آن الأوان الى اعادة النظر فى أحد تعريفات علم الاقتصاد بأنه علم الندرة ؟

كل ماسبق مناقشته حول كفاءة توزيع الموارد يوضح لنا خطيئة الانفصال الفكرى بين التطورات الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتطورات التكنولوجية من جهة أخرى. وعدم ادراك العلاقة الديالكتيكية والتفاعل بين التنمية البشرية والتكنولوجيا يبرز أيضا فى صياغة المعمار الفكرى للاقتصاد النيوكلاسيكى على المستويين الجزئى والكلى، فقد أغفل الاقتصاد النيوكلاسيكى أيضا الكثير من القضايا المتعلقة بالتنمية البشرية والتكنولوجيا، ولعل السبب فى ذلك يعود جزئيا الى أن هذه القضايا نفسها لم تكن مطروحة وقتها بنفس أهمية القضايا الأخرى مثل دوال الأثمان والأسواق والعرض والطلب، والتثبيت الاقتصادى، ومشكلات التجارة الدولية والبطالة. [١] وفى سياق دراستنا هذه سيتضح لنا أن هناك مدرسة فكرية جديدة تدرك العلاقة التفاعلية والوثيقة بين التنمية البشرية والتكنولوجيا، خاصة تكنولوجيا المعلومات فى مجتمع المعرفة الكونى.

١-٢-٣: منهج دراسة التنمية البشرية بين حرفية التكنوقراط وفلسفة التنمية:

---

[١] قد يقال أن الاقتصاديين الكلاسيك مثل سميث وريكاردو ومل قد أشاروا الى التكنولوجيا فى كتاباتهم، وكذلك فعل ماركس والاقتصاديون النيوكلاسيك فيما بعد. والحقيقة أن الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك قد ساهموا بقسط غير وافر فى المناقشات حول أهمية التكنولوجيا، ولكن لم يقدموا أعمالا نظرية حول هذا الموضوع.

بزغ مفهوم التنمية البشرية ضمن الاهتمامات الجديدة والمتجددة بقضايا وثيقة الصلة بالتنمية، ويضاف الى ذلك الاهتمام بقضية الثورة العلمية والتكنولوجية، وقضية الحفاظ على البيئة ولطراد التنمية، وقضية الحريات والمشاركة الديموقراطية، وادارة شئون المجتمع والدولة. [١] ولعل دراستنا لهذه للعلاقة الديالكتيكية بين التنمية البشرية والتكنولوجيا المتقدمة لاتخرج عن اطار هذه الاهتمامات الجديدة والمتجددة بقضايا وثيقة الصلة بالتنمية.

وفى التنمية البشرية يصبح الانسان هو هدف التنمية وصانعها. ذلك لأن الناس هم الثروة الحقيقة لأى أمة. ولنتفق مع تعريف البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP السابق ذكره بأن التنمية البشرية عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، ولأن يعيشوا حياة طويلة خالية من الأمراض والاعاقة، ولأن يكتسبوا المعارف التى تطور قدراتهم الابداعية وتحقق ذواتهم. وهذا يتمشى مع المفهوم الواسع للتنمية. وبمعنى آخر فقد اعتبرت تقارير التنمية البشرية أن أهم الخيارات أمام الناس تتمثل فى الآتى:

١. اتاحة العيش فى حياة طويلة خالية من الأوجاع البدنية والنفسية، ويعبر عن ذلك بمؤشر خاص يتضمن العمر المرتقب عند الولادة.

٢. اكتساب المعرفة، ويعبر عنه بمؤشر نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة، وتعدلت طريقة ادراج التعليم فى المؤشر عدة مرات، فأضيق عدد سنوات الدراسة ثم حل محله نسبة القيد فى التعليم الابتدائى والثانوى والعالى معا، الى معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ويرجح الأول بنسبة الثلث، والثانى بنسبة الثلثين للحصول على مؤشر التحصيل التعليمى.

٣. والتمتع بمعيشة كريمة، وذلك بحيازة الفرد للموارد اللازمة لتحقيق مستوى كريم للمعيشة. ويستخدم لقياس ذلك مؤشر متوسط دخل الفرد الحقيقى المعدل حسب القوة الشرائية

ونحن نتفق مع الرأى القائل بأنه لايمكن دراسة موضوعات تتعلق بالتنمية البشرية كما لو كانت ممارسة تكنوقراطية محصورة فى التحليل الاحصائى وتخطيط القوى العاملة، ومحاولة ايجاد ارتباط بين ناتج كل من نظم التدريب واحتياجات العمالة، تلك طريقة ساكنة لاتضع نصب عينيها تلك التحولات الكيفية التى يحققها العلم والتكنولوجيا ولاتقدر دور العلوم الاجتماعية والانسانية. [٢] ان أفضل استثمار هو الاستثمار فى المادة الرمادية أى الدماغ البشرى، ومن هنا ينظر بعض الباحثين الى الهوة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة على أنها هوة فى تنظيم استخدام العقل البشرى

---

[١] راجع فى ذلك: ابراهيم العيسوى: التنمية فى عالم متغير..مرجع سابق ص ٣٢-٣٨ .
[٢] راجع فى ذلك: مهدى المنجرة: الموارد البشرية من مدخل العلم والتقنية..مرجع سابق. ص ٢٨٤.

وتوظيفه التوظيف المثمر، وقد يؤدى احترام العقل فى الدول النامية الى وقف استنزاف العقول من هذه الدول. [١] وفى الجزء التالى من الدراسة سنقوم بدراسة نقدية لطرق قياس التنمية البشرية.

١-٣: دراسة نقدية لطرق قياس التنمية البشرية:

نعرض فى هذا الجزء من الدراسة طريقة بناء دليل التنمية البشرية كمقياس للتنمية البشرية قام بتطويره خبراء البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP، ثم نعرض أوجه النقد لهذا المؤشر، وهل يطابق الشروط الواجب توافرها فى مؤشرات القياس. ومدى صحة هذا المؤشر لقياس التنمية البشرية، وهل نستمر فى تطبيقه، أو نقوم بتعديله أم نتركه جانبا.

١-٣-١: بناء دليل التنمية البشرية والنقد الموجه اليه:

يصدر البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP منذ عام ١٩٩٠ سنويا تقرير التنمية البشرية ويحتوى على مؤشرات التنمية البشرية فى دول العالم. ويوجد مستويين متكاملين لقياس التنمية البشرية: الأول على المستوى القومى وينتج عنه دليل التنمية البشرية، والمستوى الثانى للتنمية البشرية تفصيلى يتطرق الى تقسيمات مختلفة على أسس اقتصادية واقليمية وديموجرافية. . الخ فيجرى قياس التنمية البشرية من خلال مجموعة مؤشرات تلخص المنجزات فى كثير من المجالات التى تهم التنمية البشرية. فمثلا فى مجالات التعليم تستخدم نسب القيد فى مراحل التعليم المختلفة، وعدد تلاميذ المدارس، والانفاق على كل تلميذ كمؤشرات لقياس التنمية البشرية فى هذا المجال. [٢] ودليل التنمية البشرية Human Development Index (HDI) هو معيار احصائى

---

[١] لعل ظاهرة هجرة العلماء والمثقفين من الدول النامية الى الدول المتقدمة، أو مايطلق عليه استنزاف العقول Brain Drain، يرجع أساسا الى أن بنية التخلف الاقتصادى والاجتماعى تضع هذه العقول فى مواقع محصورة لاتليق بكرامة الانسان، فيضطرون الى الهجرة الى دول المركز الصناعى. ويوجد بالولايات المتحدة الكثير من علماء الدول النامية المهاجرين اليها، ونبغوا بفضل عقولهم أولا وامكانيات البحث العلمى المتقدمة ثانيا، وحصلوا على جوائز عالمية مثل الدكتور أحمد زويل، وهم يساهمون فى دعم الاقتصاد الأمريكى وقيادته للعالم. وتبدو الصورة المقابلة لذلك، ما يعانيه العلماء والمثقفون فى النظم المتسلطة فى العالم الثالث. وتبقى فى ذاكرة التاريخ المصرى حقبة مظلمة أهينت فيها عقول الأمة، فى السجون والمعتقلات. ويحكى من مثالب تلك الفترة الحالكة أن أستاذا للرياضيات ذو شهرة عالمية سقط من الاعياء من تعذيب الجلاد العسكرى الأسود فى سجن الواحات، فما كان من كلب السلطة المسمى العسكرى الأسود الا أن ينهره ويقول: "قم ياجاهل". اذا كان هذا توصيف السلطة لمفكر عظيم بأنه "جاهل"، فلنا أن ندرك مدى تدهور العلوم الأساسية والبحث والتطوير، وهذا ما تفوقت فيه الهند لادراك الصفوة المثقفة هناك لقيمة الحرية والديموقراطية، مما جعل تجربة الهند الديموقراطية أصيلة مستمرة، والشعور بالكرامة والحرية متأصل فى نفسية كل مواطن. أمثلة سحق العقل المصرى فى الحقبة الشمولية نجدها فى كتابات كثير من المثقفين على تنوع مواقفهم السياسية مثل أحمد رائف وأحمد سيف الاسلام البنا من الاخوان المسلمين، ومن اليساريين مثلا كتابات فتحى عبد الفتاح ورفعت السعيد وطاهر عبد الحكيم، خاصة كتابه "الأقدام العارية". والمناخ الاجتماعى فى مصر مازالت تسوده بدرجة ما أيدولوجية العسكرى الأسود، وقد تعرض الباحث لمواجهته فى مواقف متعددة، داخل الجامعة وخارجها. ان الباحث فى العلوم الاجتماعية لايفصل ذاته عن مواقفه السياسية والاجتماعية، لذلك قمت بصياغة "نظرية النكد العام" لتفسير اهانة العقول فى مجتمع متخلف.

[٢] راجع فى ذلك: معهد التخطيط القومى: مصر- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، القاهرة ١٩٩٤. ص ٨. وبالنسبة لمفاهيم التنمية البشرية وطرق قياسها، راجع: اسماعيل صبرى عبد الله: التنمية البشرية، المفهوم-القياس-الدلالة، فى:

لقياس التنمية البشرية بطريقة أوقع من معيار نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى. ويربط دليل التنمية البشرية بين الدخل والعمر المرتقب عند الولادة والالمام بالقراءة والكتابة للخروج برقم عام وترتيب لمستوى التنمية البشرية. [١] وتعتمد تقارير التنمية البشرية التى يصدرها البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP على دليل التنمية البشرية فى تصنيف الدول الى ثلاث مجموعات كالآتى:

١. دول ذات تنمية بشرية عالية، يكون قيمة الدليل ٠.٨ فأكثر.

٢. دول ذات تنمية بشرية متوسطة، وقيمة الدليل تتراوح بين ٠.٥ الى ٠.٨.

٣. دول ذات تنمية بشرية منخفضة، وقيمة الدليل أقل من ٠.٥.

ويعتبر دليل التنمية البشرية مقياس مركب لعدة متغيرات، وحتى عام ١٩٩٣ اشتمل على ثلاثة مكونات وهى طول العمر والمعرفة والدخل، ويقاس طول الأجل بالعمر المتوقع عند الميلاد وتقاس المعرفة بمتغيرين للرصيد التعليمى، وهما نسبة معرفة القراءة والكتابة عند الكبار، ومتوسط عدد سنوات الدراسة فى المؤسسات التعليمية. ويعدل مقياس الانجاز التعليمىعن طريق اعطاء وزن ٣/٢ لنسبة معرفة القراءة والكتابة، واعطاء وزن ٣/١ لمتوسط عدد سنوات الدراسة. وفى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ اشتمل دليل التنمية البشرية على أربعة مكونات تتعلق بطول العمر المتوقع عند الميلاد، ونسبة معرفة القراءة والكتابة عند الكبار، ومتوسط عدد خريجى المدارس سنويا، ومتوسط الدخل الحقيقى للفرد ويتم قياسة بالقوة الشرائية للعملة الوطنية. وهذه المتغيرات الأربعة تمت معالجتها فى تقرير التنمية البشرية بطرق وأوزان مختلفة، فتوقعات العمر عند الميلاد أعطيت وزن ٣/١، معرفة القراءة والكتابة أعطيت وزن ٩/٢، أما متوسط طول العام الدراسى فقد أعطي وزن ٩/١، ومتوسط الدخل الحقيقى للفرد أعطي وزن ٣/١. [٢] ومقاييس المتغيرات المختلفة هذه لها أسس للمقارنة، بحيث أن القيم الملاحظة فى بلد معين تتراوح مابين الصفر والواحد الصحيح. وهكذا نجد أن هذه المتغيرات الأربعة قد جرى تحويلها الى علاقة خطية، كما يتضح فى الجدول التالى:

كراسات بحوث اقتصادية عربية رقم (١)، سلسلة التنمية البشرية (١)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، أغسطس ١٩٩٤. ابراهيم العيسوى: التنمية فى مصر-ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة ١٩٩٤، فى: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث، العدد الأول، يوليو ١٩٩٥. وأنظر أيضا: مركز دراسات الوحدة العربية: التنمية البشرية فى الوطن العربى، مجموعة مؤلفين، بيروت، ١٩٩٥.

[١] أنظر فى ذلك:

البرنامج الانمائى للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١، الطبعة العربية، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩١. ص ١٣.

[٢] أنظر فى ذلك:

UNDP: Human Development Report 1994, New York, Oxford University Press, 1994. P. 90

جدول رقم (١): بناء دليل التنمية البشرية

بيان	الأوزان	التحويل	القياس	دليل التنمية البشرية
العمر المتوقع عند الميلاد	٣/١	خطى	صفر–١	القيم تتراوح من صفر الى واحد صحيح
نسبة التعليم	٩/٢	خطى	صفر–١	
متوسط سنوات الدراسة	٩/١	خطى	صفر–١	
متوسط الدخل الحقيقى للفرد	٣/١	خطى/لوغاريتمى	صفر–١	

المصدر:

Nuebler, Irmgard: Der Humanentwicklungsindex. Ein adaequates fuer Humanentwicklung? Diskussionspapier Nr. 37, Herausgegeben von Messkonstrukt Prof. Dieter Weiss, Berlin 1995. S. 3.

ويلاحظ أن متوسط دخل الفرد يمثل بعلاقة خطية حتى مستوى ٥١٢٠ دولار، ثم يتحول بعد هذا المستوى الى علاقة لوغاريتمية. أما قيمة ٥١٢٠ دولار فهى متوسط دخل الفرد لجميع البلاد حسب القوة الشرائية للنقود مقدرة بالدولار الأمريكى. أما قيم المتغيرات الأربعة السابق ذكرها فانها تضاف الى دليل التنمية البشرية طبقا لأوزانها. وبذلك تقع قيم دليل التنمية البشرية مابين الصفر والواحد الصحيح، بحيث يرتفع مستوى التنمية البشرية فى بلد ما كلما اقترب دليل التنمية البشرية فيها من الواحد الصحيح.

والقراءة الفاحصة والناقدة لتقارير التنمية البشرية تتيح لنا بلورة بعض الاستنتاجات والآراء، ففى تقرير التنمية البشرية الأول عام ١٩٩٠ مثلا جرى ترتيب دول متباينة فى أدائها الاقتصادى والاجتماعى، فنجد أن دول الخليج المصدرة للبترول مثلا هى تحت مستوى متوسط دخل الفرد وتقع مع جيبوتى فى ترتيب التنمية البشرية مابين ٣٥ و ٥٤، وهو أدنى من ترتيب مراكزها فى متوسط دخل الفرد.

وبينما قدرت قيمة دليل التنمية البشرية فى مصر ٠. ٣٨٩ وذلك فى التقرير الدولى للتنمية البشرية لسنة ١٩٩٤، فان التقرير المصرى للتنمية البشرية لسنة ١٩٩٤ يرى أنها أعلى من ذلك

ويقدرها ٠. ٤٤٤، ويذكر أن مصر حققت في مدى عشرين عاما تقدما يقدر بنحو ١٠٣ نقطة في الألف، بما يمثل زيادة قدرها ٣٦% في قيمة دليل التنمية البشرية.

ومعظم الدول لديها مؤشر للتنمية البشرية يختلف عن ترتيبها في متوسط دخل الفرد، فنجد أن دول التحول الاقتصادى في شرق أوربا ترتيب مواقعها في التنمية البشرية يتراوح مابين ٢١ و ٤٩. وفي داخل مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى OECD توضح المقارنة فروقا طفيفة. كما يلاحظ أن كندا وأستراليا مركزيهما في تقرير التنمية البشرية هو ١٠ و ١١ على التوالي، وهو أعلى من ترتيبهما في تقرير التنمية في العالم. بينما ترتيب الدنمارك وفنلندا في تقرير التنمية البشرية ٨ و ١٠ على التوالي أقل من ترتيبهما في تقرير التنمية في العالم.[١] وفي تقرير التنمية البشرية الأخير لعام ٢٠٠٠ نجد مثلا أن مستويات متوسط دخل الفرد في كل من الباكستان وغينيا وفييتنام متماثلة تقريبا، ولكن مواقعها في دليل التنمية البشرية تتفاوت بشدة، فنجد غينيا تحتل المرتبة ١٦٢، وتحتل باكستان المرتبة ١٣٥، وتحتل فييتنام المرتبة ١٠٨. وهذا يثير التساؤل حول السياسات التي تطبقها فييتنام ويحسن بباكستان وغينيا اتباعها لرفع مستوى التنمية البشرية فيهما.[٢]

وتوجد تفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية في مصر، كما يبينها التقرير الدولي للتنمية البشرية لسنة ١٩٩٤. فمحافظة القاهرة يجعلها دليل تنميتها البشرية البالغ ٠. ٧٣٨ تحتل المرتبة ٦٩ في العالم، أي بعد تركيا مباشرة. ولكن ريف الوجه القبلي يجعله دليل تنميته البشرية يبلغ ٠. ٤٤٤ ويحتل بذلك المرتبة ١٢٥ بعد الكاميرون. وحسب التقرير الدولي للتنمية فان هذه التناقضات تمتد الى جميع المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية. فمعدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار في ريف الوجه القبلي يقل عن نصف معدل معرفة القراءة والكتابة في محافظة القاهرة، ويقل متوسط العمر المتوقع فيه بمقدار ست سنوات، ويقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وقدره ٢٦٨٠ دولار بنسبة ٤٥%. ويعترف التقرير بأن هذه التفاوتات الاقليمية في مصر قد لاتكون شديدة التطرف مثل التفاوتات الموجودة في البرازيل ونيجيريا، ولكنها كبيرة بدرجة تجعلها تستحق اهتماما عاجلا على مستوى السياسات. وتأكيدا لذلك الاستنتاج نجد أنه بعد صدور التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، نشر مركزان للبحوث في البرازيل بيانات عن التعليم والصحة والدخل فيما يتعلق بجميع بلديات البرازيل تكشف عن وجود تفاوتات هائلة فيما بينها. أيضا نجد أن كندا، التي تحتل مكان الصدارة في تقرير التنمية البشرية منذ عدة سنوات، تعاني فيها بعض

---

[١] راجع في ذلك:
UNDP: Human Development Report 1990, New York, Oxford University Press, 1990. P. 9.

[٢] راجع في ذلك:
UNDP: Human Development Report 2000, New York, Oxford University Press, 2000.

الأقليات الدينية غير الكاثوليكية من التمييز الدينى، ولاتقدم حكومة المقاطعة تمويلا لمدارسها، وأبلغت بذلك لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان. كما يوضح التقرير أن الولايات المتحدة بالرغم من تمتعها بأعلى دخل للفرد، يرتفع فيها الفقر النسبى، تليها ايرلندا والمملكة المتحدة، والسبب فى ذلك هو شيوع الأمية الوظيفية، حيث يبلغ معدلها شخصا واحدا بين كل خمس أشخاص. ناهيك عن أنه فى كثير من البلاد ترتفع التنمية البشرية فى المناطق الحضرية وتنخفض فى المناطق الريفية، بالاضافة الى فروق بين الجماعات العرقية، وبين الرجال والنساء. [١]

مما سبق، وحتى هذه النقطة من التحليل والنقد، نجد أن مؤشرات التنمية فى العالم تثير الكثير من الخلاف فى الرأى وهل تعبر حقيقة عن التنمية البشرية، وهل يمكن تحسينها أم يستغنى عن استخدامها ؟ ان دليل التنمية البشرية الذى يعده برنامج الأمم المتحدة الانمائى UNDP يقيس وضع التنمية البشرية لبلد ما. وسبق التنويه عن أن بناء هذا الدليل قد تغير خلال السنوات الماضية أكثر من مرة، وذلك نتيجة للنقد المتزايد لما يعترى هذا المقياس من قصور، ومراعاة المقترحات المقدمة من الأكاديميين وصانعى السياسات لتحسينه. [٢] وسبق للبرنامج الانمائى للأمم المتحد أن أكد على انه لن تطرأ تعديلات أخرى على طريقة القياس لدليل التنمية البشرية لعدة سنوات قادمة. [٣]

وبصفة عامة فقد تعرض دليل التنمية البشرية للنقد من الخبراء والأكاديميين ورجال السياسة، فمثلا يرى الدكتور على نصار أن دليل التنمية البشرية يغفل بعدا هاما للتنمية وهو الحرية الانسانية للفرد والمجتمع، ويغفل جوانب أخرى تهم الناس مثل شعورهم بالأمن وانعدام التمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق. ومن عيوب استخدام الوسط الحسابى غير المرجح تعرض المؤشر للتأثر بالقيم المتطرفة لأى مؤشر فرعى يدخل فى تركيبه. وصعوبة مقارنة قيم المؤشر من سنة لأخرى، خاصة مع تغير الحدود القصوى والحدود الدنيا للمؤشرات الفرعية الداخلة فى تركيبه سنويا، ويرى علاج هذه المشكلة بتثبيت قيم هذه الحدود. ويفسر الدخل نسبة كبيرة من التغير فى المؤشر، مما يقلل من أهمية المكونين الآخرين. وجرى معالجة هذه المشكلة بالحد من

---

[١] حول تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، فى UNDP راجع فى ذلك: النشرة الصحفية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى http://www. undp. org/hdro/jhdcontents. htm موقع على شبكة الانترنت

[٢] راجع فى ذلك:

UNDP: Human Development Report 1994, ..., 1994. P. 90

Nuebler, Irmgard: Der Humanentwicklungsindex. Ein adaequates fuer Humanentwicklung? Diskussionspapier Nr. 37, Herausgegeben von Messkonstrukt Prof. Dieter Weiss, Berlin 1995. S. 2.

[٣] أنظر فى ذلك:

UNDP: Human Development Report 1994, New York, Oxford University Press, 1994. P. 94.

سطوة الدخل على مؤشرات التنمية البشرية، ليس فقط باستخدام تعادل القوة الشرائية، ولكن أيضا باستقطاع أجزاء من الدخول المرتفعة فوق مستوى معين. لذلك يقترح الدكتور نصار صياغة مؤشر اجمالى للتنمية البشرية يتضمن ثلاث مجموعات من المؤشرات، وهى تتعلق بحالة الفرد والمجتمع، وكفاءة التنظيم المجتمعى، واطراد التنمية. [١]

١-٣-٢: دراسة مدى صحة نتائج قياس التنمية البشرية:

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن عند هذه النقطة من التحليل هو: مامدى صحة نتائج قياس التنمية البشرية؟ وبمعنى آخر هل يصلح دليل التنمية البشرية لقياس التنمية البشرية فى بلد ما؟ ان التنمية البشرية كمتغير اقتصادى واجتماعى له صفة تجريدية abstract، فلا يستطيع الانسان ملاحظته وبالتالى لايستطيع قياسه مباشرة. [٢] ومشكلات القياس للمتغيرات التى يصعب تقديرها كميا مشكلة معروفة فى العلوم الاجتماعية. [٣]

وقد تبنى برنامج الامم المتحدة الانمائى UNDP فكرة عمل مقياس أو دليل للتنمية البشرية ليمكن عمل تصور للمتغيرات المتصفة بالتجريد. وفى دراسة نويبلر Neupler المشار اليها آنفا حول دليل التنمية البشرية يتضح لنا أن تركيب مقياس أو دليل التنمية البشرية يعتمد على ثلاثة مستويات للمفاهيم، ويعبر عنها فى الجدول رقم (٢) كما يلى:

المستوى الأول يتضمن متغير يتصف بالتجريد ومن المصلحة عمل قياس له، ولكن لايمكن ملاحظته وبالتالى لايمكن قياسه بطريقة مباشرة.

---

[١] راجع فى ذلك: على نصار: التنمية البشرية، نحو محاولة لصياغة وجهة نظر عربية فى المفهوم والقياس، الاسكوا، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم ٤، نيويورك، ١٩٩٧.

[٢] أنظر فى ذلك:

Nuebler, Irmgard: Der Humanentwicklungsindex. Ein adaequates fuer Humanentwicklung? .... Berlin 1995. S. 4.

[٣] الحقيقة أن مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية قد واجهت مشكلة القياس الكمى لمتغيرات يصعب أو يستحيل تقديرها كميا. فنجد قياس المنفعة لدى أصحاب مذهب المنفعة مثل بنتام وستيوارت ميل، افترضوا أن وحدات قياس المنفعة للسلع هى تقدير شخصى بحت. وعندما حاول بعض الاقتصاديين النيوكلاسيك قياس المنفعة بفكرة منحنيات السواء زادوا الأمر تعقيدا ولم يأتوا بمقياس كمى مقبول للمنفعة. أيضا نجد أن فيلهلم رايش Wilhelm Reich حاول قياس الطاقة الجنسية والاشباع الجنسى بتطبيق مبادىء الاقتصاد السياسى، وافترض أن هناك موازنة للطاقة الجنسية Sexual Budget ولها جانبان، الجانب الأول يحتوى على الطاقة الحيوية للانسان Bioenergetic والجانب الثانى يمثل تصريف الطاقة الجنسية، ويكون الرصيد فائضا أو عجزا جنسيا، تماما مثل سلوك ميزان المدفوعات فى معاملات الدولة مع العالم الخارجى فتحقق فائضا أو عجزا. والحقيقة أن بحوث فيلهلم رايش وأتباعه لم تكن فى مجال اقتصاديات الجنس، ولنما أحدثت هذه المدرسة ثورة فى العلاج النفسى بفهمها العميق والشامل للاقتصاد السياسى، والدعوة الى تحرير الطاقة الجنسية للانسان حسب نظرية فرويد، رغم استقلال فيلهلم رايش فى مرحلة متأخرة عن مدرسة التحليل النفسى التقليدية.

والمستوى الثانى يتضمن جوانب وأبعاد معينة، يمكن عن طريقها تعريف وتحديد المتغيرات ذات الصفة التجريدية. ويمكن أن تدل على درجة تحقيق الهدف بالنسبة للمتغير المجرد، غير أنه لايمكن أيضا قياسها بطريقة مباشرة.

أما المستوى الثالث من المفاهيم فيتضمن قيم ومتغيرات يمكن قياسها ميدانيا، حيث يمكن ملاحظتها وتقديرها كميا. والمتغيرات التى يمكن ملاحظتها، تصبح بالتالى مؤشرات لقياس القيم المجردة، وذلك عندما يمكن صياغة علاقة نظرية هامة تربط هذه الجوانب والأبعاد.

جدول رقم (٢): تركيبة قياس دليل التنمية البشرية

متغير مجرد	التنمية البشرية			
جوانب يراد قياسها	طول العمر	المعرفة		مستوى المعيشة
مؤشرات القياس	العمر المتوقع عند الولادة	تعلم القراءة والكتابة	متوسط السنة الدراسية	متوسط دخل الفرد الحقيقى

المصدر:

Nuebler, Irmgard: Der Humanentwicklungsindex. Ein adaequates fuer Humanentwicklung? Diskussionspapier Nr. 37, Herausgegeben von Messkonstrukt Prof. Dieter Weiss, Berlin 1995. S. 4.

ونتيجة القياس تعبر الى حد كبير عن درجة قياس صحيحة، خاصة اذا وجد فى نفس الوقت تركيبة قياس مناسبة. وهذا يتحقق لدرجة كبيرة اذا كان مفهوم القياس يرتكز على معرفة نظرية وميدانية، فان صحة تركيبة القياس ستكون الى حد كبير مضمونة، كما أن المؤشرات ستظهر لنا سلسلة من الخصائص المرغوب فيها. [١]

وفيما يلى ندرس ونحلل مدى صحة نتائج قياس دليل التنمية البشرية، بمعنى محاولة استخدام هذا الدليل كتركيبة قياس ملائمة، من حيث تأصيل مفاهيم قياس التنمية البشرية، واختيار مفردات القياس ووضع الأوزان للمؤشرات واجراء عملية التحويل غير الخطى ووضع معايير للقياس:

---

[١] أنظر فى ذلك:

Nuebler, Irmgard: Der Humanentwicklungsindex. ... Berlin 1995. S. 3.

(أ) تأصيل مفاهيم قياس التنمية البشرية:

نقطة الضعف الرئيسية فى دليل التنمية البشرية تدور حول عدم كفاية التأصيل النظرى لتركيبة هذا المقياس للتنمية البشرية. حيث نجد أن الدليل يستند الى سلسلة من الفروض الضمنية والأحكام القيمية، والتى لم تتم مناقشتها أو تعليلها بدرجة كافية. وهذا ينطبق على اختيار المجالات أو الأبعاد والمؤشرات، وأيضا طريقة وضع الأوزان، وعملية التحويل، وعملية وضع المعايير أو المقاييس.

(ب) اختيار مفردات القياس لدليل التنمية البشرية:

اذا كان مفهوم التنمية البشرية، طبقا لرأى الدكتور حامد عمار السابق ذكره، يمكن وصفه باستخدام أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. فان دليل التنمية البشرية يستند فقط الى أبعاد اقتصادية واجتماعية، وهى بالتحديد طول الأجل، والعمر المتوقع، وحالة التعليم، ومستوى المعيشة. ولايوجد تأصيل نظرى يوضح أسباب اختيار هذه الأبعاد بالذات، بينما أهملت الأبعاد السياسية والثقافية. وذلك بالرغم من أن أحد تقارير التنمية البشرية من برنامج الأمم المتحدة الانمائى يؤكد على أن "التنمية البشرية تعد منقوصة بدون الحرية السياسية". [١] ومع ذلك فقد تم التنازل عن ادراج هذا البعد الهام فى تركيب مقياس دليل التنمية البشرية بسبب الافتقاد الى مؤشر كمى بسيط ويكون قابلا للقياس.

وفى سنة ١٩٩١ عرض برنامج الأمم المتحدة الانمائى UNDP، دليلا للحرية الانسانية Human Freedom Index استنادا الى مؤشر قام بتطويره شارلس هومانا Charles Humana، غير أن هذا المنطلق توقف ولم يواصله برنامج الأمم المتحدة الانمائى بعد ذلك. [٢]

يضاف الى ذلك أن اختيار مفردات المؤشرات لايستند الى تأصيل نظرى أو عملى. لذلك نجد على سبيل المثال أن قبول تقرير التنمية البشرية لمؤشر متوسط السنة الدراسية بعد تعديله لقياس جوانب المعرفة قد جرى تأسيسه على أركان هزيلة واهية بأن "هذا المؤشر يتضمن قدرا من المعرفة والاتصال أكثر من معرفة القراءة والكتابة". [٣] وبالاضافة الى ذلك فان التقرير لم يشرح اطلاقا كيف جرى حساب مؤشر متوسط السنة الدراسية.

---

[١] أنظر فى ذلك:
UNDP: Human Development Report 1994....., 1990. P. 16.

[٢] أنظر فى ذلك:
Nuebler, Irmgard: Der Humanentwicklungsindex. .... Berlin 1995. S. 5. .

[٣] أنظر فى ذلك:

(جـ) وضع الأوزان للمؤشرات:

بالاضافة الى مشكلة اختيار الجوانب والأبعاد لعمل دليل التنمية البشرية، فان وضع الأوزان غير المرجحة لهذه الأبعاد والمؤشرات يرتكز أساسا على فروض ضمنية وأحكام قيمية. وبصورة مثالية ينبغى تحديد الأوزان طبقا لدالة رفاهية تبين كم يساهم كل متغير فى دالة الرفاهية الاجتماعية الكلية. وهذه الدالة غير معروفة، ولذلك فان وضع أوزان غير مرجحة بمقاييس محددة يعتبر تحكميا وتعسفيا الى حد كبير.

وبالرغم من ذلك ينبغى مناقشة لماذا قام تقرير التنمية البشرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائى باستخدام الأوزان الاسمية للأبعاد الثلاثة السابق ذكرها. وأكثر من ذلك فانه يتضح لنا أن الأوزان الفعالة لمفردات الجوانب محل الدراسة، والتى يجرى قياسها على أساس مجالات مختلفة للمؤشرات الجزئية، تتباعد بقوة عن بعضها البعض.

(د) لجراء عملية التحويل غير الخطى:

ان التحويل غير الخطى لمتوسط دخل الفرد، والذى يدور حول ٥١٢٠ دولار أمريكى، يستند فى تفسيره الى تناقص المنفعة الحدية للدخل. وذلك لايعكس لنا لماذا يتحول مستوى الدخل الأقل من هذا المبلغ بطريقة خطية، وبذلك لاينبغى أن يوجد تناقص فى المنفعة الحدية للدخل. ان طريقة وطبيعة الأسلوب اللوغاريتمى يتضمن أن الدخل أعلى من متوسط دخل الفرد، مما يعنى ارتفاعا هامشيا لامكانيات الاختيار المتاحة أمام الناس، وبالتالى ينسحب هذا الاستنتاج الى التنمية البشرية. وهذا لايمكن ادراكه طالما استخدم هذا الدخل فى رفع مستوى التنمية البشرية، وذلك مثلا عن طريق الاستثمار فى التعليم والصحة.

ان اختيار التحويل الخطى لمفردات المؤشرات الواردة فى تقرير التنمية البشرية وهى توقعات العمر ومعرفة القراءة والكتابة ومتوسط السنة الدراسية لايجرى تفسيرها أو تأصيلها نظريا أو عمليا. وبنفس المنطق السابق يمكن أيضا تطبيق طريقة تناقص الايراد الحدى لمجالات التعليم والصحة. وتوجد فى الواقع دراسات عديدة فى مناطق مختلفة من العالم المتقدم والمتخلف، ينخفض فيها معدل العائد الاجتماعى مع ارتفاع مستوى التعليم. لذلك يمكن تبرير استخدام متوسط السنة الدراسية كمؤشر، سواء بأسلوب خطى أو غير خطى.

(هـ) وضع معايير للقياس:

UNDP: Human Development Report 1994, New York, Oxford University Press, 1991. P. 90.

حتى سنة ١٩٩٣ استحدث تقرير التنمية البشرية معايير لقياس المؤشرات لأهداف وغايات متغيرة. وتبين هذه المعايير الحدين الأعلى والأدنى لقيمة كل مؤشر فى مختلف البلاد. وبذلك أصبح دليل التنمية البشرية فى وضع يسمح بتصنيف البلاد الواردة بالتقرير حسب ترتيب معين، وبذلك يمكن توضيح درجة تطورها النسبى فى مجال التنمية البشرية. أما القيم المطلقة لقيم دليل التنمية البشرية لايمكنها بالتأكيد أن تقدم مقولة صحيحة عن مستوى التنمية، ولذلك لم تكن تلك المعاير وافية أو كافية لاجراء عملية مقارنة عبر فترة زمنية معينة. وقد اعترف برنامج الأمم المتحدة الانمائى UNDP بنقطة الضعف هذه، فجرى تطبيق قيم معيارية لجميع المؤشرات المستخدمة، حيث يطابق الحدين الأعلى والأدنى القيم المتطرفة الحالية والمتوقعة، وذلك على المدى الطويل، ويمكن بذلك اعتبارها هدفا ثابتا. [١] وهكذا أصبح من الممكن عمل مقارنة فى فترة زمنية محددة، وأمكن لدليل التنمية البشرية أيضا قياس مدى تقدم التنمية فى بلد معين.

١-٣-٣: مدى صحة بناء دليل التنمية البشرية:

يعتبر تحديد مدى صحة تكوين دليل التنمية البشرية شرطا هاما آخر لقياس صحة نتائج القياس. ويمكن تحقيق مدى صحة دليل التنمية البشرية بقدر الامكان من خلال شموله جميع الجوانب والأبعاد، وأيضا من خلال اختيار متغيرات للقياس ذات أهمية عملية. ونشرح ذلك فيما يلى:

(أ) مدى شمولية دليل التنمية البشرية:

ان الاحاطة بقدر الامكان بجميع أبعاد متغيرات مجردة، سوف تساهم بطريقة أساسية فى صحة نتائج القياس للتنمية البشرية. ان دليل التنمية البشرية يقيس التنمية البشرية بطريقة غير كاملة أو وافية لما هو مطلوب، ذلك لأن هذا الدليل يقتصر على بعدين فقط الأول اقتصادى والثانى اجتماعى. كما يعترف البرنامج الانمائى للأمم المتحدة بأن مفهوم التنمية البشرية أوسع كثيرا من مقياسه. [٢] ولذا لم تراعى الحريات السياسية وحقوق الانسان فان جوانبا جوهرية للتنمية البشرية سيصيبها الاهمال. وبذلك لن يكون بناء دليل التنمية البشرية صحيحا. وتضمن تقرير التنمية لعام ١٩٩١ دليلا للحرية الانسانية فى ٨٨ بلدا، واستنتج أن ارتفاع مستويات الحرية الانسانية تؤدى عموما الى ارتفاع مستويات التنمية البشرية. [٣]

---

[١] أنظر فى ذلك:
UNDP: Human Development Report 1994, ... P. 92.

[٢] أنظر فى ذلك:
UNDP: Human Development Report 1994, ... P. 5.

[٣] أنظر فى ذلك:

ان بناء دليل التنمية البشرية يمكن أن يكون صحيحا، بالرغم من اهمال بعض الأبعاد، خاصة اذا وجد ارتباط ايجابى مرتفع بين المتغيرات المطبقة والأخرى المهملة. وتوجد دراسة قام بها داسجوبتا Parta Dasgupta حول أفقر ٤٦ دولة فى العالم، وقد أوضحت على سبيل المثال أنه توجد علاقة سلبية بين نسبة التعليم ومقياس الحريات السياسية وحقوق الانسان. لذلك فان دليل التنمية البشرية يتجه الى المبالغة على الأقل بالنسبة لمجموعة الدول الأكثر فقرا، وأيضا الدول التى يرتفع لديها نسبة تعلم القراءة والكتابة.

وعلى مستوى المقاييس التى يمكن ملاحظتها، يمكن القول بصفة عامة أنه لاتوجد مؤشرات كاملة، ذلك لأن مفردات المؤشر لاتسمح بالاحاطة بأبعاد شاملة. ومن هنا فان استخدام أكثر من مؤشر يرفع من صحة دليل التنمية البشرية، خاصة اذا كانت هذه المؤشرات تكمل بعضها بعضا. [١]

والجدير بالملاحظة أيضا أن دليل التنمية البشرية يشمل كل الأبعاد الثلاثة المطبقة على مؤشرين فقط. ويوضح لنا ذلك أن الجوانب الخاصة بالتعليم من خلال المؤشرات المطبقة، حيث يمكن الاحاطة بها بشكل غير كامل. فكل مجتمع بحكم تطوره الاقتصادى والسياسى والاجتماعى لديه وضع للتعليم واكتساب المعرفة يورثه للأجيال التالية، لذلك يوجد فى كل بلد نظام تعليمى له خصوصيته، ويجرى تطويره وتعديله طبقا للظروف المحلية وأيضا استجابة للتطورات الاقليمية والعالمية، وذلك ينطبق على التعليم العام الرسمى، وتكوين مهارات العمل، والتعليم الرسمى وغير الرسمى. غير أن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP يستخدم مؤشرات تتعلق بالتعليم والمعرفة، ولكن لاتجدها الا فى نظام التعليم الرسمى فقط. وفى هذا المقام يجدر بنا الاشارة الى أنه فى كثير من البلاد يلعب نظام التعليم غير الرسمى دورا هاما، ففى كثير من البلاد ينتشر التعليم والتدريب المهنى فى كثير من المصانع وأماكن العمل. [٢] ونفس المشكلة نجدها فى الدول النامية التى لديها قدرات تعليمية فى شكل نظام تعليم تقليدى، مثل نظام الكتاتيب الذى كان مطبقا فى مصر، وحفظ الثقافة العربية والاسلامية من الغزو الثقافى الأجنبى. وكم من عبقرى توقد ذهنه

البرنامج الانمائى للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١، الطبعة العربية، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩١. ص ١٤.

[١] راجع فى ذلك:

Critto, Adolpho: Methodological Aspects in the Study of Social Indicators". In: Labour and Society (Vol. 4, No. 4): 331-354. International Institute for Labour Studies, 1979. P. 333.

[٢] أنظر فى ذلك:

Nuebler, Irmgard: The Knowledge Dimension in the Human Development Index, In: Search of a Broader Concept, UNDP, New York, 1994. P. 9.

تحت يد سيدنا فى الكتاب. [١] أو قد يوجد نظام مكمل للتعليم الرسمى مثل نظام الجامعة الشعبية والذى كان مطبقا فى مصر مثلا حتى نهاية الخمسينيات. وفى كثير من البلاد تلعب المنظمات غير الحكومية دورا أساسيا فى انجازات التعليم غير الرسمى. ان دليل التنمية البشرية يهمل بذلك جزءا جوهريا للتنمية البشرية فى كثير من المجتمعات، حيث أن اكتساب التعليم والمعرفة يوجد أيضا خارج نظام التعليم الرسمى.

(ب) أهمية المؤشرات المستخدمة:

نجد أيضا مطلبا هاما لبناء مقياس للتنمية البشرية وهو مدى أهمية المؤشرات التى يتم تطبيقها. ذلك لأن درجة تحقيق الهدف لأبعاد معينة مثل العمر والصحة، يلزم قياسها مثلا بمؤشر طول العمر المتوقع عند الميلاد. والعمر المتوقع عند الميلاد يمكن حسابه بمعدل الوفيات، وهذا المعدل يكون محدودا فى درجة قبوله أو تعبيره عن الصحة والمرض أو الاعاقة أثناء الحياة. ولذلك نجد هناك مقياسا هاما، والذى يسمى بمقياس دالى DALY قام بتطويره البنك الدولى، وهذا المؤشر يقيس سنوات الحياة بدون أمراض أو اعاقة. [٢] بينما طريقة دالى لقياس معدل الوفيات تتضمن أيضا وزنا مرجحا للعمر، فان هذه الطريقة تستخدم أوزان مرجحة ومختلفة نسبيا للعمر، فيكون الحكم أيضا مختلفا بالتالى، وذلك لم يقبله البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP فى ظروف معينة. فضلا عن ذلك فانه يجب وضع أوزان مرجحة للمؤشرات المستخدمة لقياس المعرفة بطريقة جادة. ان دليل التنمية البشرية يجعل نسبة التعليم بنسبة ٩/٢، ومتوسط السنة الدراسية ٩/١، وهذه الأوزان تتضمن أن معرفة القراءة والكتابة يعتبر أهم متغير بالنسبة لتحقيق التنمية البشرية. الذهاب الى المدرسة يتضمن عملية تعليم رسمية، كما أن المهارات المهنية

---

[١] الدليل على أهمية نظام التعليم التقليدى وغير الرسمى أن رواد التنوير فى مصر مثل الطهطاوى ومحمد عبده وحتى لطفى السيد وأحمد أمين وطه حسين بدأ تكوينهم التعليمى والثقافى فى نظام تعليم غير رسمى وهو الكتاب، الذى كان منبعا أصيلا للتعليم الدينى وتزويد المؤسسة الدينية وأيضا للتعليم الرسمى الحديث بداية من عصر محمد على، لتتكون شرائح من الطبقة الوسطى المصرية تستوعب الثقافة الأوربية وتجمع بين الأصالة والمعاصرة. وتظل قيمة التعليم مع ذلك لها أولوية فى سلم القيم لدى الطبقة الوسطى، ويحرص الآباء ورجال التربية فى مجتمع أبوى تلقين النشء احترام "الكبير" وترسيخ مشاعر الاحترام والاذعان و للولاء، وذلك بالرغم من سعى البيروقراطية العسكرية منذ الخمسينيات لمحو احترام الكبير بضرب الارستقراطية المصرية ليحل محلها ويتبوأ مراكزها السياسية والاجتماعية عناصر غير ديموقراطية تحمل فكرية البرجوازية الصغيرة لايشغلها احترام الكبير. ولذلك يردد بعض المتعلمين وأشباه المثقفين أنهم "جيل بلا أساتذة". وهذا ماحدا بالرئيس السادات أن يدعو للعودة الى أخلاق القرية واحترام الكبير. ويلاحظ أنه منذ بداية السبعينيات ومع قدوم الرواج النفطى والثقافة الريعية تهتز قيمة التعليم فى سلم القيم البرجوازى، لينازعها قيم التتجير والسوقية الرثة، وذلك يعكس صورة المرحلة الانتقالية التى تعيشها مصر حاليا والتحول الاجتماعى والسياسى الذى لم يستقر بعد على شكل محدد لاقتصاد السوق.

[٢] أنظر فى ذلك:

Nuebler, Irmgard: Der Humanentwicklungsindex. Ein adaequates fuer Humanentwicklung? Diskussionspapier Nr. 37, Herausgegeben von Messkonstrukt Prof. Dieter Weiss, Berlin 1995. S. 8.

والمعارف العامة تكتسب أيضا فى نظام التعليم الرسمى، ولكن معرفة القراءة والكتابة ليست هى النتيجة الوحيدة لهذه العملية بل يضاف اليها آثار أخرى معرفية وغير معرفية، تساهم بلا شك فى التنمية البشرية. وتبين لنا دراسة قام بها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), أن معدل وفيات الأطفال لها معدل ارتباط سلبى مع عدد سنوات التعليم، ولكنها ليس لها معامل ارتباط سلبى مع تعلم القراءة والكتابة. وبالنسبة لأهمية السنة الدراسية للتنمية البشرية ينبغى أن يستكمل هذا المؤشر بأوزان مرجحة أعلى فى دليل التنمية البشرية. [١]

(جـ) الخصائص الواجب توفرها فى المؤشرات:

المؤشر الاجتماعى أقوى فى المضمون وأقوى فى الدلالة من الاحصاء الاجتماعى، حيث يعبر عن ظواهر أعم من الشىء الذى يقيسه مباشرة، ويمثل قياسا كميا لظاهرات اجتماعية، وينصب على الوقائع أو الأحداث الموضوعية، والمؤشرات عادة مايفترض أنها جزء من كيان أكبر، قد يكون نموذجا للنظام الاجتماعى أو نظاما للمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات. ولصياغة مؤشرات للتنمية توجد لذلك مبادىء عامة، يرى الدكتور العيسوى أن أهمها وجوب تغطيتها للتغيرات الهيكلية، وتشمل موضوعات لم تكن محل قياس احصائى أو يصعب قياسها كميا، أو للتوصل الى مقياس عام يحيط بمختلف جوانب الظاهرة، ويغطى محاور التنمية بوسائلها وغاياتها. وينبغى تفسير أى مؤشر فى سياق الاطار العام لمجموعة المؤشرات والتفاعلات الممكنة بينها. ويحبذ عدم التوسع فى عدد المؤشرات وأن تصاغ مؤشرات التنمية ابتدءا بغض النظر عن مسألة توفر البيانات. [٢] وبالاضافة الى تلك المبادىء العامة فان صحة نتائج القياس للتنمية البشرية بصفة خاصة يمكن الوصول اليها بتطبيق مؤشرات تتميز بأنها تستجيب بحساسية واضحة للتحولات التى تطرأ على المتغيرات المجردة، ومن جهة أخرى تمتلك الكفاءة للتمييز بين البلاد بطريقة واضحة.

ولكن ما مدى حساسية مؤشرات قياس المتغيرات المجردة ؟ ان التعديلات فى مستويات التنمية البشرية لبلد ما ينبغى أن يكون شاملا وبدون انقطاع زمنى. وينعكس ذلك فى دليل التنمية البشرية، الا أنه لاينطبق على بعض المؤشرات. فنجد أن احصائيات معدلات الوفيات ونسبة التعليم تجرى فى معظم الدول النامية بعمل استبيانات أو بحث بالعينة، والذى يجرى بطريقة غير منتظمة وعلى فترات زمنية متفاوتة، ويمكن عمل اسقاطات للمتغيرات باستخدام بعض النماذج،

---

[١] أنظر المرجع السابق.

[٢] راجع فى ذلك: ابراهيم العيسوى: التنمية فى عالم متغير، دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها، .... . مرجع سابق. ص ١٢٧-١٣٤.

والتى تخضع لزيادة مستوى التعليم وأيضا انخفاض معدل الوفيات. والتغيير الحقيقى فى دليل التنمية البشرية يأتى أولا بعد القيام بتجميع بيانات جديدة لعمل دليل التنمية البشرية. [١]

علاوة على ذلك فان متوسط عدد سنوات الدراسة للكبار يعتبر متغيرا ينطبق على السكان الأكثر من ٢٥ سنة، ولذلك فان ارتفاع مستوى التنمية البشرية بالنسبة للأجيال الناشئة وعمرها أقل من ٢٥ سنة تنعكس فى انقطاع زمنى حتى ٢٠ سنة كما يتبين من تقرير التنمية البشرية. ان تطبيق ذلك على مجموعة عمرية أخرى أو استخدام متغيرات متدفقة مثل نسبة التعليم سترفع من درجة حساسية واستجابة دليل التنمية البشرية، كما ستبين لنا التنمية البشرية دون فجوات زمنية طويلة.

ولتوضيح مدى تباين أو لختلاف خواص المؤشرات، نقول أن هذه الخاصية يجب توفرها فى المؤشرات، وهى لاتتوفر فى مؤشر التعليم أو متوسط دخل الفرد، فمثلا قد يصنف فرد على أنه متعلم، بينما قدراته ضعيفة فى القراءة والكتابة، لذلك نجد أن هناك نوعية مختلفة لمعرفة القراءة والكتابة لايجرى الاهتمام بها. وتصديقا لذلك توضح دراسة ميدانية أجريت فى ٢٦ دولة أن نسبة التعليم فيها تتراوح مابين ٩٣% و ٩٩%، بينما فى معظم دول منظمة التعاون والتنمية OECD لم تجمع بيانات حول مستوى تعلم القراءة والكتابة، وقدرت بنسبة ٩٩% بطريقة جزافية، لذلك فان نحو ٨٨% من الثلث الأعلى فى تقرير التنمية البشرية يتباين فى معيار لقيمة المؤشرات يتراوح بين ٠.٩٨ – ١. ونسبة التعليم بذلك يكون لها قدرة محدودة على خاصية التباين أو التمييز. [٢] وبالاضافة الى ماسبق فان عملية التحويل غير الخطى تؤدى الى أن يكون متوسط دخل الفرد، والذى يعتبر أحيانا أعلى من المتوسط العالمى، يجرى معالجته بشدة بمعدل خصم شديد، لدرجة أن القيم تعتبر متباينة قليلا. ولذلك فان دليل التنمية البشرية ليس فى وضع يمكنه من توضيح التباين فى درجة التنمية بين مجموعات الدول الصناعية، والدول الصناعية الجديدة، ودول التحول الاقتصادى فى وسط وشرق أوربا، والمؤشر يمكن فقط أن يميز بين مثل هذه المجموعات والدول النامية.

---

[١] أنظر فى ذلك:

Murray, Christopher J. L. : Development Data Constraints and the Human Development Index. Discussion Paper 25. United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Geneva 1991. P. 30.

[٢] أنظر فى ذلك:

Trabold-Nuebler, Harald: UN-Bericht schoen t Entwicklungsstand in Mittel- und Osteuropa. Deutsches Institut fuer Wirtschaftsforschung, Wochenbericht, (21/1993, 60 Jahrgang. Berlin 1993. Pp. 300-304.

١-٤: نحو مدرسة فكرية للتنمية البشرية:

خلصنا فى القسم السابق من الدراسة الى أن صحة نتائج قياس التنمية البشرية لم تبلغ درجة مستقرة أو مثالية، فمازالت فى حاجة الى التعديل والتنقيح، كما أنها مازالت تفتقد الى التأصيل النظرى والشمولية، ومعالجة كل المتغيرات الهامة وأن تتميز بالحساسية والقدرة على توضيح التباين فى المتغيرات التى يجرى قياسها. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو اذا ماكان دليل التنمية البشرية يصلح بوضعه الراهن للتطبيق أم أنه ينبغى تركه أو الاستغناء عنه؟ فى الحقيقة أن ما حدث فى العقد الماضى من تراكم فكرى ومعرفى فى مجال التنمية البشرية، يجعلنا لاتخطىء القول بأن هناك مدرسة جديدة ومتميزة فى الفكر التنموى، وهى مازالت فى دور الانشاء ولم تكتمل بعد دعائمها وبنيتها الداخلية. ويمكن القول أن مدرسة التنمية البشرية ستكتمل وتستقر فى مجتمع المعرفة الكونى، ومن هنا فانه فى تقديرنا، وبالرغم من جوانب القصور النظرى والعملى فى مؤشرات التنمية البشرية حاليا، الا أنها جديرة بالتطبيق. وفى التطبيق الفعال ستتضح فعالية مؤشرات التنمية البشرية وتستقر مفاهيمها.

ويمكن تحسين منهجية قياس التنمية البشرية فى كثير من الجوانب، خاصة وأنه مع مرور الوقت يحدث تطوير لبناء مقاييس التنمية البشرية وصقلها وأيضا تطوير قواعد البيانات والمعلومات التى ترتكز عليها. وبذلك ستتكون الارادة وتتوفر الامكانية لرفع درجة صحة نتائج قياس التنمية البشرية. والجدير بالتفكير أيضا أن مؤشرات التنمية المطبقة حتى الآن مازالت هى أيضا تعانى نقاط ضعف وصعوبات نظرية وعملية ومنهجية. [١]

١-٤-١: تأكيد التفاعل بين التنمية البشرية والتكنولوجيا:

رأينا فى بداية هذا الجزء من الدراسة أن هناك انفصال بين مجالات التكنولوجيا والاقتصاد تاريخيا على الأقل من الناحيتين الأكاديمية والمؤسسية. الا أنه فى عصر المعلومات وقيام مجتمع المعرفة الكونى توجد حاجة ملحة لادراك التفاعل والتكامل المتزايد بينهما.

وبالتالى يتضح التفاعل بين التنمية البشرية والتكنولوجيا، والذى نأخذه بعين الاعتبار مدرسة فكرية وليدة للتنمية البشرية. فيلاحظ ان مجتمعات العلم والتكنولوجيا على نطاق العالم تتحكم فى موارد وأنشطة كبيرة للبحث والتطوير، ستنهض بأداء التنمية البشرية. وفى نفس الوقت فان المخزون العظيم المتنامى للمعرفة الفنية يعتبر أداة فعالة لخلق الثروة والرفاهية بالرغم من المخاطر المتزايدة. فمن المعروف أن القدرات التكنولوجية تتوزع بين الدول بطريقة غير

---

[١] راجع فى ذلك: ابراهيم العيسوى: التنمية فى عالم متغير، دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها، منتدى العالم الثالث، مكتبة مصر ٢٠٢٠، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٠. ص ١٥٦-١٥٨.

متساوية، وتعانى الدول النامية من نقص شديد فيها مما يؤدى الى تهميش دورها، وضعف التنمية البشرية فيها. وتتفاعل التغييرات التكنولوجية مع بعضها البعض وتؤدى الى تغييرات اقتصادية. لذلك فان للتكنولوجيا خصائص جوهرية وتغييراتها لايمكن التنبؤ بها، والظروف المحيطة بالتكنولوجيا تمثل تحديات للاقتصاد كنشاط انسانى، وكعلم اجتماعى. ان تمايز قدرات النظم والسياسات الاقتصادية فى التعامل مع هذا النوع من التحديات التكنولوجية يعنى فى نفس الوقت تمايز جوهرى فى قدرات الأمم على ادراك التفاعل بين التنمية البشرية والتكنولوجيا. ومن هنا فان التحديات الناجمة عن التغير التكنولوجى وآثاره فى أداء التنمية البشرية ستغير من أولويات المشكلات على المستويين القومى والعالمى. وسوف يولى مفكرو مدرسة التنمية البشرية عناية كبيرة للتفاعل بين التنمية البشرية والتغييرات التكنولوجية.

١-٤-٢: مقومات تطبيق التنمية البشرية:

يحاول واضعو تقرير التنمية البشرية فى مصر الاستيعاب المحلى لتوجهات تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية على مستوى جمهورية مصر العربية، واضفاء الصفة العملية على مفهوم التنمية البشرية. ومن هنا يقترحون عدة مقومات لتطبيق التنمية البشرية.[١] ويمكن ايجاز هذه المقومات فيما يلى:

١. التعرف على الصورة القائمة للتنمية البشرية فى مصر وتحديد أبعادها وتقييمها على أساس مستويى قياسها: دليل التنمية البشرية، ومجموعة المؤشرات التفصيلية.
٢. توفير قاعدة بيانات جيدة تعكس التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٣. تحديد أهداف ومقاصد التنمية البشرية.
٤. تقدير تكاليف بلوغ أهداف التنمية البشرية.
٥. تمويل أهداف التنمية البشرية.
٦. تعبئة الموارد المحلية.

١-٤-٣: شروط نجاح استراتيجية التنمية البشرية:

بمراجعة تقارير التنمية البشرية التى يصدرها البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP منذ ١٩٩٠، نجدها تشير دائما الى اختلاف مستويات الأداء بين الدول فى مجالات التنمية البشرية، وذلك سواء فى الدول النامية أو المتقدمة. وفى دراسة تطبيقية على دول نامية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لمعرفة أسباب نجاح استراتيجيات التنمية البشرية فيها، استنتاج مؤداه أن هناك

---

[١] راجع فى ذلك: معهد التخطيط القومى: مصر- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، القاهرة ١٩٩٤. ص ١١-١٣.

عدة طرق تؤدى الى نجاح التنمية البشرية، ولايوجد طريق وحيد ينفرد بذلك. غير أن أحد الشروط الضرورية لنجاح التنمية البشرية يتمثل فى زيادة دور المرأة اقتصاديا واجتماعيا. وطبقا لهذه الدراسة هناك ثلاثة أبعاد هامة لنجاح التنمية البشرية. [١] وهى كما يلى:

١. احداث نمو اقتصادى جيد مصحوبا بتوزيع جيد ومناسب للدخل والانفاق العام.

٢. معدل نمو اقتصادى متوسط مصحوبا بتوزيع جيد للدخل وأداء جيد لقطاع الخدمات الاجتماعية.

٣. تركيز أقوى على الانفاق الاجتماعى وأولوياته، حتى لو كان مصحوبا بنمو اقتصادى ضئيل، غير ان ذلك يستلزم أن يكون نسبيا مصحوبا بتوزيع أفضل للدخل.

٣. مدى تأثير التنمية البشرية فى تطوير تكنولوجيـــــا المعلومـــــات

يعترف البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP فى أحد تقارير التنمية البشرية بانخفاض التفاوت خلال العقود الثلاثة الماضية فى مؤشرات البقاء الانسانى، مثل التعليم والعمر الموقع ونسبة وفيات الأطفال، لكن يتسع التفاوت فى التكنولوجيا وأنظمة المعلومات. فنجد أن دول الشمال المتقدمة، بالمقارنة بدول الجنوب النامية، تستحوذ على ٩ أضعاف عدد العلماء والفنيين، وحوالى ٥ أضعاف نسبة الالتحاق بالمراحل التعليمية، ٢٤ ضعف من الاستثمارات فى البحوث التكنولوجية. كما يتوفر فى هذه الدول بنية تحتية متفوقة للاتصالات تضم ١٨ ضعفا من خطوط الهاتف الرئيسية، ٦ أضعاف أجهزة الراديو، ٨ أضعاف من الصحف. وفى المنافسة العالمية هذه فان التكنولوجيا والمعلومات أثبتت أن لها ميزة حاسمة. [٢]

والجدول التالى يعرض مقارنة للانفاق على البحث والتطوير ونصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول المتقدمة والنامية:

---

[١] أنظر فى ذلك:

Ranis, Gustav and Stewart, Frances: "Strategies for Success in Human Development". In: Journal of Human Development, Volume 1, Number 1, Issue Februry 2000. Pp. 49-69.

[٢] أنظر فى ذلك: البرنامج الانمائى للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، الطبعة العربية، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٢. ص ٤. .

جدول رقم (٣): الانفاق على البحث والتطوير

ونصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩١

بيان	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (دولار لعام ١٩٨٧)	الانفاق على البحث والتطوير (دولارات لكل مليون من السكان)
اقتصادات مرتفعة الدخل	١٦٠٤٨	٢١٨
بلدان آسيوية حديثة التصنيع	٦٣٦٩	١٠٨
اقتصادات متوسطة الدخل	١٥٦٣	٦
الاتحاد الروسى	٢٠٦٩	٢٩
اقتصادات منخفضة الدخل (باستثناء الصين)	٣٢٨	١

المصدر: البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩، المعرفة طريق الى التنمية، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٩. ص ٢.

ومن بيانات الجدول السابق يتضح لنا مدى ضآلة انفاق الدول النامية على البحث والتطوير، وذلك يعنى أن سد فجوة المعرفة بين الدول المتقدمة والنامية لن يكون يسيرا، فالهدف الذى تسعى اليه الدول النامية ليس ثابتا، بل هدف متحرك مع استمرار البلدان المتقدمة فى توسيع نطاق معرفتها. ومعنى ذلك أن الفجوة فى القدرة على خلق المعرفة هى أكبر من فجوة المعرفة ذاتها. والفوارق فى بعض التدابير المهمة لخلق المعرفة هى أكبر بكثير من الفارق فى الدخل بين الدول النامية والمتقدمة.

ويتضح لنا الدور الذى تلعبه التنمية البشرية فى التطوير التكنولوجى اذا علمنا أن التكنولوجيا بصفة عامة لاتؤدى الى تحسين الانتاجية بشكل تلقائى، ذلك لأن تطبيق التكنولوجيا المتقدمة يستلزم توفير رأس المال البشرى الذى يتمثل فى العلماء والمهندسين والفنيين القادرين على ابتكار وتشغيل وصيانة تكنولوجيا المعلومات، ومن هنا يصبح الاستثمار فى التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال البشرى متكاملان. ويصبح طرح القضية بشكل صحيح وهو أن قضية التنمية تدور حول كيفية توجيه استثمارات ضخمة الى مكانها الصحيح فى رأس المال العينى أو البشرى من أجل الاستفادة من مزايا التكنولوجيا المتقدمة المحلية أو المستوردة. ويلاحظ منذ السبعينيات تغير ظروف الطلب فى السوق العالمية على السلع كثيفة العمل وبالتالى التكنولوجيا

المتوسطة، وأن الطلب العالمى على السلع الرأسمالية والتكنولوجيا المتقدمة يتزايد بوضوح. والسبب فى ذلك انخفاض مرونة الطلب على السلع كثيفة العمل وازدياد المنافسة بين الدول النامية المنتجة للسلع كثيفة العمل. وعلى المدى البعيد يكون اتباع هذه الاستراتيجية غير ملائم لأن ظروف العرض والطلب ستتغير على المدى البعيد وتكون لصالح السلع كثيفة رأس المال والتكنولوجيا. كما يلاحظ فى السوق العالمية منذ السبعينيات تزايد أهمية الاختراع والابداع والابتكار خاصة فى المنتجات الأليكترونية الدقيقة، لأن دورة المنتج لها أصبحت أقصر من ذى قبل، وتصل بسرعة الى مرحلة النضج والتنميط، مما يدعو الى زيادة الاستثمارات الرأسمالية فى الدول منخفضة الدخل.

ولتوضيح مدى تأثير التنمية البشرية فى تطوير تكنولوجيا المعلومات ندرس فيما يلى أهمية رأس المال البشرى لمواجهة الفجوة التكنولوجية، وأهمية التنمية البشرية لتشغيل وصيانة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، ودور التنمية البشرية فى زيادة الطلب الاجتماعى على التكنولوجيا.

٢-١: أهمية التنمية البشرية لمواجهة الفجوة التكنولوجية:

رأس المال العينى ليس هو العنصر الوحيد الذى يتزايد بارتفاع مستوى الدخل القومى، فتزيد أيضا المهارة والمعرفة الفنية والادارية وهى أساس رأس المال البشرى، وتعتبر هذه العناصر هامة لتكوين المزايا النسبية والقدرات التنافسية لأية دولة. والبنية الأساسية للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا تشمل المؤسسات التعليمية والبحثية والهياكل الاجتماعية التى تتضمن أنشطتها أساسا الاكتشافات والابداع والاختراع وشيوع المعرفة العلمية والتكنولوجية. ويعتبر نشاط البحث والتطوير R&D فى قلب هذا النظام ويعرف بأنه عمل ابداعى يتم تنفيذه على أسس نظامية من أجل زيادة مخزون المعرفة التكنولوجية واستخدامها فى استنباط تطبيقات جديدة. والجدير بالذكر أن عملية الابداع والاختراع هى عملية اجتماعية وطويلة ومعقدة. [١]

ويقصد بالقدرة التكنولوجية المحلية مدى قدرة المجتمع على توليد وحيازة التكنولوجيا والتعامل معها وتطويرها. [٢] ويتم رفع القدرات الوطنية بنقل التكنولوجيا وتطويرها، وذلك بإتباع سبيلين أولهما استيراد التكنولوجيا وتطويعها وثانيهما توليد التكنولوجيا وتطويرها بالجهود الذاتية.

---

[١] أنظر فى ذلك: فورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا، ترجمة محمد رضا محرم: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦، ص ٩٥.

[٢] أنظر فى ذلك: يوسف مرسى: المفاهيم الأساسية لوضع استراتيجية تكنولوجية لمصر، فى: محمد السيد سعيد (محرر): الثورة التكنولوجية، خيارات مصر للقرن الواحد والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٦، ص. ٢٠٤.

والتطور التكنولوجى المستمر شأنه مثل التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا بالاعتماد على النفس وبناء القدرة التكنولوجية الذاتية. وقيمة التطور التكنولوجى لاتقاس بما ينتج عنه من صناعة وسلع وخدمات وقيمة مضافة على نحو مباشر فحسب، بل يجب أن يقاس أيضا بمدى مايوجده هذا التطور من قوة دفع لمحركات النمو فى بقية القطاعات الاقتصادية. [١] وفى كلا الحالتين يلزم رفع قدرة الشركات الوطنية على الاقتباس والتقليد وتحسين البنية الأساسية. ورفع مستوى نظام التعليم والبحث العلمى، لتوفير الشروط اللازمة للنهوض بعملية الاختراع والابتكار والابداع. [٢]

وفى رأينا أن الدول النامية عليها أن تسلك السبيلين فيتم نقل التكنولوجيا رأسيا وأفقيا. وفى النقل الرأسى للتكنولوجيا يتم تحويل المعارف والمعلومات التى تسفر عنها البحوث العلمية المبتكرة التى تقوم بها المؤسسات العلمية إلى سلع وخدمات وطرق إنتاج وخصائص تتجسد فى السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق المبتكرة. أما النقل الأفقى للتكنولوجيا فيكون على المستوى الدولى، حيث يتم نقل التكنولوجيا من دول متقدمة استطاعت تحقيق النقل الرأسى فيها إلى دولة لم تنجح بعد فى إحداث النقل الرأسى للتكنولوجيا فيها. ان تطوير التكنولوجيا يحدث تقريباً فى جميع الدول الصناعية الغربية واليابان حيث تستأثر بنحو ٩٨% من نفقات البحوث والتطوير R &D فى العالم. [٣]

ويعتبر التغيير التكنولوجى تحسينا فى حالة المعرفة، أو تحولا فى دالة الانتاج. وتؤدى الامكانيات التكنولوجية الى التحسين فى اتجاهين: لما مزيد من الانتاج يتم انجازه بنفس الموارد أو نفس الانتاج يمكن انجازه بموارد أقل. [٤] ويعتبر الاختراع والابداع من أهم المفاهيم المصاحبة للتنمية التكنولوجية، حيث يتم تقسيم فئات البحث والتطوير الى بحث أساسى وبحث تطبيقى وتطوير تجريبى. ويميز شومبيتر بين الاختراع وهو فكرة أو رسم تخطيطى أو نموذج جديد أو محسن

---

[١] أنظر فى ذلك: محمد السيد سعيد (محرر): مبادرة للتقدم. استيعاب التكنولوجيا المتقدمة فى مصر. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، القاهرة ١٩٩٨. ص ٨.

[٢] أنظر فى ذلك:

Frieder, Meyer-Krahmer: National Policies for Research, Technology and the Location of Business in a Global Economy, in: ECONOMICS, Vol. 60, Institute for Scientific Cooperation, Tuebingen 1999, pp. 40.

[٣] قارن فى ذلك:

Griffin, K. : The International Transmission of Inequality, in: World Development, Vol. 2, 1974, P. 5

[٤] أنظر فى ذلك: فورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا.... . مرجع سابق ص١٢٤.

للاداء أو منتج أو عملية أو نظام، وبين الابداع الذى يعتبر عملية تطبيق للاختراع وينطوى على تجديد سواء للمنتج أو عملية أو نظام. [١]

ومن هنا نجد أن ادارة عملية البحث والتطوير R&D تتكون عمليا من شقين، أولهما يتعلق بادارة التكنولوجيا بصفة عامة، وثانيهما يتعلق بادارة عملية الابتكار والاختراع والابداع. وكما سبق أن قلنا عملية الابتكار تتعلق بتقديم منتج جديد واستخدام وسائل انتاج جديدة، ويستدعى الأمر أن نقترب أكثر لشرح مفهوم علماء النفس للابداع والابتكار، فنجد أن الدكتور مصطفى سويف يعرف الابتكار بأنه سلوك يصل بنا الى حل جديد غير مسبوق للمشكلة أو المشكلات المطروحة، اما لأن الحلول السابقة لم تعد تصلح لحلها أو لامكان ايجاد حلول أعلى من السابقة فى كفاءتها أو لأن المشكلة جديدة فى كل أبعادها. [٢]

والمعلومات التكنولوجية من أهم مصادرها براءات الاختراع والبحوث الأكاديمية، ويلزم تحديثها وتحليلها. والعلاقة بين الابداع وشروطه هى علاقة دينامية أى علاقة فعل وافعال. فهناك عدة شروط الاجتماعية للابداع تتدخل بالتنشيط أو بالتعويق فيما يتعلق بالفكر الابداعى. وتتمثل هذه الشروط فى التسامح والقابلية للتشكيل والتنشيط. ويتطلب الأمر اقامة نهضة تعليمية شاملة واعادة النظر فى مهنة التعليم واصلاح حال المعلمين.

وتمر عملية الابتكار بعدة مراحل تبدأ بمحاولة ايجاد بديل لما يستخدمه الناس ويكون أكثر كفاءة فى الاستعمال. ولننظر مثلا الى الكمبيوتر والتليفون المحمول و الفاكس والأجهزة الرقمية كأمثلة لذلك. ثم تأتى مرحلة لتكيف المنتجات مع البيئة ونوعية المستهلك، ثم مرحلة يتم فيها التخلص من أى زيادة فى التكلفة أو الطاقة. وفى النهاية يجرى اعادة تقييم وترتيب من جديد. وعوامل الإبداع والتجديد التكنولوجى تتمثل فى القدرة على استيعاب التكنولوجيا، ومدى انتشار التكنولوجيا على المستوى القومى، والتجديد والابتكار التكنولوجى.

والاستثمار المحلى فى التكنولوجيا الراقية والبحث والتطوير فى مراكز البحوث ومعاهد البحث العلمى يتفاوت فى الدول النامية، وعلى سبيل المثال فى سنة ١٩٩٢ بلغ الانفاق العام فى

---

[١] أنظر فى ذلك: فورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا، مرجع سابق. ص ١٣٧.

[٢] أنظر فى ذلك: مصطفى سويف: دراسات نفسية فى الابداع، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٥. خاصة الفصل الرابع حول التنشئة عن طريق الابداع. ص ٨٥-٨٦. وفى رأينا أن التربية لهدف الابداع والابتكار لاتقتصر على مؤسسات التعليم الرسمية. فكم من مواهب وقدرات ابداعية لدى البسطاء من الناس مثل حالة اثنين من العربجية وهما الحاج على عوض أبوسليمان والحاج صالى العفيفى أبوطاحون استطاعا استخدام الترانزستور فى تزيين الحناطير. وقد أشاد بهما الباحث فى مؤتمر علمى بجامعة المنصورة حول التكنولوجيا والصناعات الصغيرة فى مصر. راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: موقف الصناعات الصغيرة فى مصر تجاه التكنولوجيا المتقدمة ماذا تأخذ وماذا تعطى ؟ بحث منشور فى أعمال المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة أبريل ٢٠٠٠.

البحث والتطوير نحو ٠. ٦٠% من الناتج المحلى الاجمالى فى مصر، بينما بلغ ٠. ٢% فى تركيا، ٠. ٦% فى المكسيك، ١. ٨٣% فى كوريا الجنوبية. يضاف الى ذلك انخفاض استفادة القطاع الخاص فى مصر من مراكز البحوث والتطوير. [١]

٢-٢: أهمية التنمية البشرية لتشغيل وصيانة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات:

من الواضح أن التكنولوجيا كثيفة العمل لاتؤدى الى رفع مستوى رأس المال البشرى، ومن ثم يصبح تطبيق استراتيجية التكنولوجيا الراقية هو الاختيار الأفضل لكثير من الدول النامية ومنها مصر. وذلك يتطلب قيام قاعدة علمية وتكنولوجية من العلماء والمهندسين والباحثين والفنيين، ورفع قدرات البحث والتطوير والاختراع والابداع.

وتمثل البنية الأساسية للعلم والتكنولوجيا أهم مقومات المنظومة القومية للعلم والتكنولوجيا، من حيث الموارد والمؤسسات المالية والنظم الادارية والتشريعات القانونية المنظمة لهذه المؤسسات، بالاضافة الى السياسات والقيم والوظائف المنوطة الى هذه المؤسسات. [٢] والبنية الأساسية للعلم والتكنولوجيا تعرف بدلالة المؤسسات والهياكل الاجتماعية التى تتضمن أنشطتها أساسا الاكتشافات وشيوع المعرفة العلمية والتكنولوجية، ويعتبر نشاط البحث والتطوير R&D فى قلب هذا النظام ويعرف بأنه عمل ابداعى يتم تنفيذه على أسس نظامية من أجل زيادة مخزون المعرفة العلمية والتكنولوجية واستخدامه لاستنباط تطبيقات جديدة، وترتفع القدرة على العمل الابتكارى والابداعى بارتفاع مستوى التنمية البشرية. [٣] وهناك عوامل تؤثر فى قدرة الدول النامية على استيعاب التجديد والتحديث التكنولوجى منها مدى توفر البنية الصناعية والتكنولوجية من مصانع ومدارس وجامعات ومراكز بحوث وتدريب تكنولوجى، وتوفر المعرفة الفنية والموارد البشرية أى القوى العاملة والخبرة المهنية والعملية والقدرات البحثية، وذلك يعتبر سبب ونتيجة للتنمية البشرية. ومن الضرورى توفر القبول الاجتماعى للتكنولوجيا والقدرة على التعامل معها، ولن يكون حجم السوق المحلية كبيرا نسبيا. ويلزم لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. اذن توفير بنية أساسية مناسبة.

٢-٣: دور التنمية البشرية فى زيادة الطلب الاجتماعى على التكنولوجيا:

---

[١] أنظر فى ذلك دراسة البنك الدولى التالية:
World Bank: Private Sector Development: The Status and the Challenges. Washington D C 1994. P. 19.

[٢] أنظر فى ذلك: يوسف مرسى: المفاهيم الأساسية لوضع استراتيجية تكنولوجية لمصر، فى: محمد السعيد سعيد (محرر): الثورة التكنولوجية، خيارات مصر للقرن الواحد والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٦، ص. ٢٠٤.

[٣] المرجع السابق ص ٩٥.

يمكن القول بأن ضعف الطلب الاجتماعى على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى الدول النامية هو انعكاسا مباشرا لضعف الطلب الاجتماعى على العلم والتكنولوجيا. واذا كانت الدول الصناعية المتقدمة تكنولوجيا تتمتع بميزة السبق فى ابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتطويرها، وبالتالى زيادة الطلب الاجتماعى على التكنولوجيا، فان الدول النامية التابعة تكنولوجيا تعانى من اتساع الفجوة التكنولوجية وضعف الطلب الاجتماعى على التكنولوجيا. ومكونات الطلب الاجتماعى على العلم والتكنولوجيا لصيقة بالتنمية البشرية، وأهمها أربعة عناصر وهى: أولا انفاق الدولة على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى، وثانيا المجتمع العلمى بما يشمله من كفاءات علمية من علماء وباحثين ومهندسين وفنيين، وثالثا الشركات الصناعية فى القطاعين الخاص والعام المملوك للدولة وتطبق منجزات العلوم الحديثة وتهتم بالبحث وتطوير المنتجات، ورابعا اهتمامات المواطنين فى حياتهم اليومية بتطبيقات التكنولوجيا الحديثة. [١]

وتنشيط الطلب الاجتماعى على التكنولوجيا يتمشى مع مراحل التنمية التكنولوجيا وتتأثر سلبا وايجابا بمستوى التنمية البشرية، ففى مرحلة البداية عندما يكون الطلب الاجتماعى على التكنولوجيا ضئيلا يكون التطور الذاتى بطيئا والقدرة على استيعاب التكنولوجيا المنقولة محدودة لا تسمح بمعدلات تقدم سريعة. وفى مرحلة التعلم يزداد تنشيط الطلب الاجتماعى على التكنولوجيا وبالتالى تتحسن القدرة على استيعاب التكنولوجيا المنقولة وتطويعها. ثم فى المرحلة الأخيرة تضيق الفجوة التكنولوجية ويزيد الطلب الاجتماعى على التكنولوجيا.

ويمكن القول بأن رفع مستوى التنمية البشرية وتنشيط الطلب الاجتماعى على التكنولوجيا والاستعانة بنقل التكنولوجيا يكون له كبير الأثر فى الإسراع بمعدل التنمية التكنولوجية، بشرط الربط بطريقة فعالة بين نقل التكنولوجيا وبناء القدرة الذاتية. وقد أدى التطور التكنولوجى الى أن يصل حجم السلع التكنولوجية أو سلع دورة المنتج الى نحو ٣٠% من حجم التجارة العالمية فى السلع الصناعية، ليهبط نصيب السلع التى تقوم على الموارد الطبيعية الى نحو ٨%. [٢] كما أن معظم السلع التكنولوجية تنتمى الى منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقدم تكنولوجيا المعلومات فرصة كبيرة لحدوث قفزة تكنولوجية فى الدول النامية خاصة فى مرحلة تنميط المنتج.

---

[١] أنظر فى ذلك: رضا محرم: بحوث العلم والتكنولوجيا فى مصر، المؤسسات والتوجهات والتمويل، فى: محمد السيد سعيد (محرر): الثورة التكنولوجية، خيارات مصر للقرن الواحد والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٦، ص. ٤٩. وأيضا: صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٠ (تحت الطبع)، الفصل الثانى.

[٢] أنظر فى ذلك: شريف دلاور: تنافسية مصر فى اطار النظام التكنولوجى الجديد، فى: محمد السيد سعيد (محرر): الثورة التكنولوجية، خيارات مصر للقرن الواحد والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٦، ص. ٧٤.

وذلك يتطلب توفير قوى عاملة ماهرة ومدربة، وعلماء ومهندسين وفنيين وتوفير شبكة اتصالات ومعلومات جيدة، تسمح بأن تكون الصناعة الوطنية على اتصال بالاقتصاد العالمى.

كما أن التنمية البشرية تثرى المجتمع العلمى، والذى يشمل أصحاب الكفاءات العلمية فى مجالات البحث العلمى والبحث والتطوير. وبصفة عامة يمثل المجتمع العلمى جزء هام فى جانب عرض العلم والتكنولوجيا، ويتكون من العناصر التى تعمل فى مراكز وهيئات بحوث تابعة للجامعات أو الوزارات والهيئات الأخرى. ولو نظرنا الى عدد العلماء والمهندسين فى بعض الدول منسوبا الى كل مليون مواطن نجده يصل الى ٣٥٠٠ فى اليابان، ونحو ٢٥٠٠ فى الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو ١٥٠٠ فى أوربا. [١] وفى مصر يقدر عدد العلماء رسميا بنحو ١٥٠ ألف، ولكن الواقع أكبر من ذلك بكثير. وتتوزع مراكز وهيئات البحوث الواردة بقواعد البيانات المنشأة بمعرفة الادارة العامة للاحصاء العلمى بأكاديمية البحث العلمى الى ثلاثة أقسام: أولا: مراكز وهيئات بحوث تابعة للجامعات، ثانيا: مراكز وهيئات بحوث تابعة للوزارات، وثالثا: مراكز وهيئات بحوث متنوعة. [٢]

ويرى البعض أن المجتمع العلمى فى مصر قد تضخم وتفشت فيه البيروقراطية لدرجة كبيرة، ويمثل قدرا كبيرا من الطلب الاجتماعى على أنشطة العلم والتكنولوجيا بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأنشطة. [٣] وكم من بحوث علمية لاتجد طريقها الى التطبيق وتبقى حبيسة الأدراج، وبحوث أخرى تنال درجات علمية، دونما فائدة ومنفعة لعلاج مشكلات اقتصادية أو اجتماعية. ومن هذا المنطلق فان العدد الهائل من الكفاءات العلمية فى مصر لا يمثل قوة دفع حقيقية للبحث والتطوير بسبب غياب سياسة واضحة للعلم والتكنولوجيا داخل الهيئات والمؤسسات التى يتبعها هؤلاء العلماء والباحثين.

---

[١] أنظر فى ذلك: حسين كامل بهاء الدين: التعليم والتنمية، القاهرة ١٩٩٧. ص ١٥.

[٢] فى سنة ١٩٩٤ كانت قواعد البيانات المنشأة بمعرفة الادارة العامة للاحصاء العلمى بأكاديمية البحث العلمى تتوزع كما يلى: (أ) قاعدة بيانات الأفراد العلميين وتضم ٣٨٠٠٠ فرد علمى. (ب) قاعدة بيانات المؤسسات والهيئات العلمية وتتضمن ٣١٨ هيئة علمية. (جـ) قاعدة بيانات الجهات العاملة فى مجالات المعلومات العلمية والتكنولوجية وتتضمن ٧٥ هيئة. (د) قاعدة بيانات الرسائل العلمية وتتضمن ١٣٠ ألف رسالة. (هـ) قاعدة بيانات المؤتمرات العلمية التى نظمته وشاركت فيها أكاديمية البحث العلمى وتتضمن ٦٥٠ مؤتمرا. هذه التقديرات وتقييمها واردة بدراسة رضا محرم: بحوث العلم والتكنولوجيا فى مصر، المؤسسات والتوجهات والتمويل، فى: محمد السيد سعيد (محرر): الثورة التكنولوجية، خيارات مصر للقرن الواحد والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٦، ص. ٤٩.

[٣] أنظر فى ذلك: رضا محرم: بحوث العلم والتكنولوجيا فى مصر، المؤسسات والتوجهات والتمويل، فى: محمد السيد سعيد (محرر): الثورة التكنولوجية، خيارات مصر للقرن الواحد والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٦، ص. ٤٩.

ولعل أهم مشكلات النهوض بتكنولوجيا صناعة الكمبيوتر فى مصر تتمثل فى اعداد العنصر البشرى وخاصة المبرمجين وخبراء تكنولوجيا ونظم المعلومات. وبالرغم من ذلك يتميز سوق تكنولوجيا المعلومات فى مصر فى السنوات الأخيرة بالنمو المطرد، وتنمو صناعة تكنولوجيا المعلومات بنحو ٢٠% سنويا. وقدر عدد أجهزة الكمبيوتر فى مصر عام ١٩٩٤ بنحو ٣٦ ألف جهاز قيمتها ٦٤. ٩ مليون دولار، وارتفعت الى ٤٧ ألف جهاز فى عام ١٩٩٥. وقدر عدد المستخدمين سنة ١٩٩٥ لأجهزة الكمبيوتر بنحو نصف مليون ومعدل الزيادة ٢٠% سنويا. كما قدرت بيانات وزارة التجارة الأمريكية أن حجم سوق أجهزة الكمبيوتر فى مصر فى سنة ١٩٩٦ قد بلغ حو ٢٠٦ مليون دولار، وتضعه فى المرتبة العاشرة للأسواق الواعدة للاستثمارات والصادرات الأمريكية على مستوى العالم، ومن المتوقع زيادة حجم سوق أجهزة الكمبيوتر فى مصر بنسبة تتراوح بين ٢٠% الى ٣٠% سنويا. [١] وبالنسبة للانتاج المحلى لأجهزة الكمبيوتر فانه ضعيف للغاية، حيث توجد صناعة صغيرة لتجميع أجزاء الكمبيوتر المستوردة. ولذا افترضنا أن صناعة أجهزة الكمبيوتر تعتبر صناعة استراتيجية رائدة، فانه يلزم زيادة المكون التكنولوجى فى الصناعة الوطنية لأجهزة الكمبيوتر. وتحقيق ذلك ليس باليسير فى ظل القاعدة الحالية للصناعه المصرية، ويلزم استثمارات هائلة فى البحث والتطوير، وهذا يقترن بتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية البشرية.

ان اختيار التكنولوجيا المتقدمة فى صناعة الكمبيوتر والبرمجيات لتكون صناعة رائدة تنتشر آثارها فى بقية القطاعات الاقتصادية لابد من التطرق اليه، ولو فى شكل تدعيم للتعاون العربى فى مشروعات مشتركة لتطوير صناعة الكمبيوتر بالدول العربية. وعلى المدى الاستراتيجى طويل الأجل تتوفر مقومات نجاح هذا الاختيار فى تمويل من دول النفط العربية، وخبرات علمية وبحثية من مصر، وخامات السيليكون التى تفترش الصحراء العربية الكبرى. ولايستبعد الباحث تحقيق هذه اليوتوبيا اذا توفر قبل هذه المقومات ارادة سياسية وتقدير للدور الخطير الذى تلعبه تكنولوجيا المعلومات فى الحاضر والمستقبل.

٣ مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات فى التنمية البشرية

أوضحنا فى الجزء السابق من الدراسة مدى تأثير التنمية البشرية فى تطوير تكنولوجيا المعلومات، وفى هذا الجزء نهتم بدراسة وتحليل تأثير تكنولوجيا المعلومات فى التنمية البشرية. ولعل التأثير الأكبر لتكنولوجيا المعلومات سيكون فى خفض تكلفة الانتاج، وبالتالى يرفع من مستوى النمو الاقتصادى، الذى يعتبر أحد مكونات التنمية البشرية. وتساهم تكنولوجيا المعلومات

---

[١] أنظر فى ذلك:

US Department of Commerce: International Trade Administration, Country Commercial Guid: Egypt, 1996.

أيضا فى رفع مستوى التنمية البشرية من خلال دورها الفعال فى تحسين خدمات التعليم والصحة والأمن.... الخ، حيث تؤدى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الى تحسين مستوى جودة ونوعية، وسرعة ودقة المعلومات المقدمة الى متخذى القرارات والعاملين فى هذه المجالات. فضلا عن ذلك فان تكنولوجيا المعلومات تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتوفير خدمات الطريق السريع للمعلومات وتجهيز شبكات معلومات فى مجالات التعليم والصحة والبنوك والعمل والتشريع والسياحة والتجارة والزراعة.... . الخ

وفى تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ١٩٩٨/١٩٩٩ وموضوعه "المعرفة طريق الى التنمية"، استخلاص لثلاثة دروس هامة فى هذا المجال: أولها أن على الدول النامية اتباع سياسات تمكنها من تضييق فجوة المعرفة، مثلا بزيادة الاستثمارات الحكومية لتزيد من فرص التعليم طول العمر، والانفتاح على العالم والمنافسة فى قطاع الاتصالات. وثانيها يجب على الحكومات والمانحين للمساعدات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص تعزيز المؤسسات التى تتصدى لمشاكل المعلومات. وثالثا ادراك أن المعرفة هى أساس الجهود الانمائية، بالرغم من فجوات المعرفة وقصور المعلومات نسبيا، سيطرح حلولا مبتكرة وغير متوقعة لمشكلات كانت مستعصية على الحل. [١]

وسنقوم فيما يلى بدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على التنمية البشرية خاصة فى جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، ثم الجوانب السياسية والثقافية والمعرفية.

٣-١: تأثير تكنولوجيا المعلومات فى فى الجوانب الاقتصادية للتنمية البشرية:

لعل أهم تأثير لتكنولوجيا المعلومات على الجوانب الاقتصادية للتنمية البشرية يتمثل فى رفع مستوى التشغيل والنمو والعائد على الاستثمار، ونتناولها بالتحليل فيما يلى:

٣-١-١: تأثير تكنولوجيا المعلومات فى مستوى التشغيل:

يمتد تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى التشغيل وتوزيع المهن فى الدول النامية، وسوف يتأثر مستوى التشغيل بالنمو فى الناتج المحلى الاجمالى، وارتفاع مستوى الانتاجية، خاصة فى القطاعات الجديدة لخدمات المعلومات. وسوف تزيد الآثار المباشرة وغير المباشرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع تغير الهيكل الانتاجى للدول النامية الناهضة فى التحول الى مجتمع المعلومات. وتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى ابراز المزايا النسبية وتنشيط حركة

---

[١] أنظر فى ذلك: البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩، المعرفة طريق الى التنمية، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٩. الفصل العاشر ص ١٤٤-١٥٦.

رؤوس الأموال الدولية. ودراسة آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستويات التشغيل فى الدول النامية تأخذ اتجاهين:

١- دراسة آثار التشغيل الناتجة عن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومايترتب عليها من تغيير الهياكل الانتاجية للدول النامية فى المدى الطويل، ورفع مهارة قوة العمل وتحسين انتاجيتها بفضل التغيير التكنولوجى، ولذلك تأثير ايجابى على التنمية البشرية. [١]

٢- دراسة آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى احداث البطالة، وارتفاع تكلفة التدريب التحويلى لقوة العمل لتستوعب التغييرات التكنولوجية.

ولعل مساهمة تكنولوجيا المعلومات فى رفع مستويات التعليم الأساسى والجامعى والتدريب، وتضافر سياسة التشغيل مع غيرها من السياسات الاقتصادية، وزيادة التنسيق بين مختلف النواحى التنظيمية الثقافية والتاريخية والسياسية، مما يؤدى الى رفع مستوى التنمية البشرية.

٣-١-٢: زيادة معدلات النمو والعائد على الاستثمار:

تدخل المعلومات والمعرفة فى كافة فروع النشاط الاقتصادى، وهناك صعوبة فى تقدير كميتها، وقد بذلت جهود لتقييم التأثير الكلى للمعرفة على النمو الاقتصادى، بافتراض أن المعرفة تفسر الجزء من النمو الذى لايستطاع تفسيره بعناصر ملموسة ويمكن التعرف عليها مثل العمل ورأس المال. والنمو الذى لاتفسره هذه العناصر الانتاجية وهو باقى الحساب فيعزى الى الارتفاع فى مستوى انتاجيتها، أى باستخدام عناصر انتاج أخرى استخداما أكثر ذكاء من خلال المعرفة. [٢]

كما تعمل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة على تقليل الوقت وخفض تكلفة نقل المعلومات وتسهل تخزين ومعالجة المعلومات، لذلك فهى تتضمن بعض ملامح تكنولوجيا المعلومات كالتى

---

[١] هناك فرص لخلق فرص عمل فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أنظر فى ذلك:
International Telecommunication Union (ITU): Regional Seminar on New Services and Global Information Infrastructure for the Arab States, Amman, Jordan 21-25 November 1998, Final Report Vol. 1. ITU, Geneva 1999.

[٢] فى بعض الأحيان يطلق على هذا العنصر الباقى اسم باقى سولو، نسبة الى الاقتصادى روبرت سولو، الذى كان رائدا لهذا النهج فى عقد الخمسينيات، والشىء الذى يراد قياسه هو مايعرف تقليديا باسم اجمالى انتاجية العناصر. وهناك من يطلق على على باقى سولو اسم "مقياس جهلنا" لأنه يمثل ما لا قبل لنا بتفسيره. وهناك أيضا عنصر غير المعرفة تكون مستترة فى باقى سولو مثل كفاءة المؤسسات مثلا. أنظر فى ذلك: البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩، المعرفة طريق الى التنمية، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٩. ص ١٩. وكذلك: صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية، الطريق الى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية فى مصر. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة – كوالالمبور – جاكارتا – لوس أنجلوس، الطبعة الأولى ٢٠٠٢. (الفصل الثانى)

سبق ذكرها وخاصة اتساع حجم السوق ورفع القدرة على المنافسة، وانتشار عمليات التجديد والابتكار فى مجال الانتاج. وانتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وخفض تكلفة الاتصالات. [١] وقد اجريت دراسات فى جامعة هارفارد أثبتت أن للدول التى يتوفر بها شبكة جيدة للاتصالات تحقق معدلات نمو أعلى. [٢]

٣-٢: تأثير تكنولوجيا المعلومات في الجوانب الاجتماعية للتنمية البشرية:

يمكن باستخدام تكنولوجيا المعلومات اعادة تنظيم الادارة الحكومية والخدمات العامة وخفض تكلفة الادارة الحكومية. وتستخدم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى تنفيذ برامج التنمية فى المناطق الريفية والنائية، وتدعيم اتخاذ القرارات فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ونتناول فيما يلى تحليل دور تكنولوجيا المعلومات فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى والخدمات الصحية:

٣-٢-١: دور تكنولوجيا المعلومات فى رفع مستوى التعليم والبحث العلمى:

تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنقل سجلات براءات الاختراع من على مواقع شبكة الانترنت. ورفع مستوى التعليم والتدريب واستحداث طرق التعليم عن بعد والتعليم مدى الحياة. ونقل خدمات التعليم والتدريب الى المناطق النائية المعزولة. [٣] ان تكنولوجيا المعلومات تساهم فى تغيير نمط الحياة وتساعد على الاندماج الاجتماعى، كما تتيح للمواطنين معلومات بيئية

---

[١] تقرير التنمية فى العالم، الطبعة العربية، عن مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٤.

[٢] توجد ثلاث دراسات فى اطار مشروع بحثى أجرى فى جامعة هارفارد حول تأثير نظم الاتصالات على النمو الاقتصادى أجراها خبراء تكنوقراطيين، والدراسات حافلة بالمعاملات الفنية المعقدة، ولكن الخلاصة أن الطلب على خدمات الاتصالات يزيد مع زيادة النمو الاقتصادى. نقلا عن شبكة الانترنت:

Canning D. , "Telecommunicatians Infrastructure, Human Capital, and Economic Growth," mimeo, Harvard Institute for Intemational Development. 1999.

Canning D. , "The Contribution of Infrastructure to Economic Growth," mimeo, Harvard Institute for Intemational Development. 1999.

Canning D. and Pedroni P. , "Infrastructure and Long Run Economic Growth," mimeo, Harvard Institute for International Development. 1999.

David Canning: Telecommunications, Information Technology and Economic Development, Harvard Institute for International Development (HIID), September 1999.

[٣] أنظر فى ذلك:

Crede, A. , Mansell, R. : Knowledge Society in a Nut Shell. Information Technology for Sustainable Development: International Development Research Center, Ottawa 1998. Pp. 19-22.

على المستويات المحلية والعالمية، واستخدام نظم التحذير من تلوث الوسائط البيئة المياه والهواء والتربة.

ويجرى تقديم خدمات التعليم عن بعد Teleeducation وذلك مثل نظام الجامعة المفتوحة أو اشراف أستاذ فى جامعة أجنبية على دارسى الدكتوراه. أو كما يحدث بربط الجامعات المصرية بشبكة معلومات الجامعات الأجنبية. كما يبرز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التعليم باستخدام أهم عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهى الوسائل السمعية والبصرية، وأيضا الوسائط المتعددة، وهى نظام متكامل يشمل المواد السمعية والفيديو والصور والمعلومات المكتوبة. [١]

وفى مصر يجرى التوسع فى انتاج الوسائل التعليمية بالوسائط المتعددة والتدريب على تكنولوجيا التعليم. وحتى نهاية ١٩٩٨ فقد بلغ عدد مديريات التعليم التى بها المدارس المطورة تكنولوجيا وتستخدم الانترنت ٢٧ مديرية تعليمية. [٢] وينمو سوق برمجيات الكمبيوتر فى مصر بمعدلات مرتفعة ويمثل العائد من بيع البرمجيات أكثر من ٢٣% من اجمالى مبيعات تكنولوجيا المعلومات. فقد ارتفع العائد من بيع البرمجيات من ٨٧. ٥ مليون دولار فى سنة ١٩٩٥ الى ١٧٠ مليون دولار سنة ١٩٩٨، كما ارتفع عدد تطبيقات برامج الكمبيوتر من ٢١٤ برنامج سنة

---

[١] هذا التكامل يوفر لمكانيات لتنمية الاتصالات البشرية. وتعتمد هذه التقنية على توفر حقيقتين فى التقدم التكنولوجى، وهما أولا: ظهور تكنولوجيا الدوائر الأليكترونية الدقيقة جدا Microprossesors الذى أدى الى انتاج حاسبا ذات سعة تخزينية ضخمة جدا. وثانيا: أن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة Integrated Services Digital Net (ISDN). وأهم المؤسسات التى تستخدم تكنولوجيا المعلومات فى مصر نجد مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة وشبكة معلومات المجلس الأعلى للجامعات، وشبكة معلومات جامعة عين شمس، ومعهد تكنولوجيا المعلومات ومراكز المعلومات ودعم اتخذ القرار بمجلس الوزراء. أنظر فى ذلك: أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا: دراسة دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى التعليم، لمعهد القومى للاتصالات. القاهرة ١٩٩٨، ص ٤٥. وأيضا وزارة التربية والتعليم: دور التكنولوجيا فى تطوير التعليم فى مصر، مشروع انشاء الوسائط المتعددة بالمدارس، القاهرة ١٩٩٨. ص ١٣.

[٢] تم انشاء مركز للتطوير التكنولوجى بوزارة التعليم ويتولى انشاء شبكات التعليم ومنها الانترنت، والمكتبة الأليكترونية، ونشر استخدام الأوساط المتعددة، والبرامج التعليمية باستخدام الوسائط المتعددة وتكنولوجيا المعلومات. راجع فى ذلك: وزارة التعليم – مركز التطوير التكنولوجى: سباق مع الزمن، القاهرة ٩٦. ص ٥٣. كما أنشئت بمدينة الاسماعيلية المدرسة الفنية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات بالقرار الوزارى رقم ٥٧٦ فى ١٩٩٧/١٢/٢٤ وبدأت الدراسة فيها اعتبارا من العام الدراسى ٨٩/ ١٩٩٩، وتشمل ثلاثة تخصصات وهى: تكنولوجيا نظم المعلومات، وتكنولوجيا البرمجيات، وتكنولوجيا المعلومات. أنظر فى ذلك: وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم، المشروع القومى لتطوير التعليم، القاهرة ١٩٩٩. ص ٢٨. وتتضح تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى مجال التعليم كما يلى: أولا: نشر أجهزة الكمبيوتر فى المدارس المطورة تكنولوجيا وتبلغ ١٧٠٠٠ مدرسة تعليم عام، ونحو ١٥٠٠ مدرسة بالتعليم الفنى. وانشاء شبكة قومية للتعليم عن بعد (فيديو كونفرانس) مرتبطة بجميع محافظات الجمهورية باستخدام قنوات من الألياف الضوئية عالية السرعة. وعدد ٥ محافظات متصلة عبر القمر الصناعى العربى عربسات ٢ ب، وعدد ٣ أنظمة متحركة بالأقمار الصناعية لفتح مراكز للتدريب عن بعد بالمناطق النائية. كما تم انشاء ٢٧ مركز تطوير تكنولوجى فرعى بالمديريات التعليمية. أنظر المرجع السابق ص ١٠٢-١٠٣، وأيضا: وزارة التربية والتعليم – مركز التطوير التكنولوجى: التكنولوجيا وسيلة لتطوير التعليم فى القرن ٢١، القاهرة. ص ٤٢٧-٤٢٨.

١٩٩٥ الى ٣٠٠ برنامج فى سنة ١٩٩٨، أى بمعدل زيادة سنوى قدره ١٥%. وهذا يعادل ثلاثة أضعاف معدل نمو بقية فروع الاقتصاد القومى. [١] وبالمقارنة بتايلاند نجد أن انتاج صناعة البرمجيات فى سنة ١٩٩٦ بلغ نحو ٢٦٤ مليون دولار. وتساهم فى رفع قدرات الاقتصاد القومى. وتنمو صناعة البرمجيات فى تايلاند بنحو ١٩. ٨% سنويا. [٢]

٣-٢-٢: دور تكنولوجيا المعلومات فى رفع مستوى الخدمات الصحية:

تساعد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات على التخفيف من مشكلات تلويث وتدمير البيئة وبالتالى الارتقاء بنوعية الحياة ورفع المستوى الصحى بتداول المعلومات والمعرفة بين العاملين فى الخدمات الطبية والصحة العامة، مما يوفر الوقت والجهد والمال. ولعل فى استخدام طرق تقديم الخدمات الطبية عن بعد Telemidicin سيضمن تقديم الخدمات الطبية الى الأماكن النائية بسرعة ويسر وبتكلفة قليلة. وبهذا الأسلوب يمكن اجراء التشخيص والعلاج واجراء العمليات الجراحية بتوجيهات كبار الأطباء عن بعد.

٣-٣: تأثير تكنولوجيا المعلومات على الجوانب السياسية والمعرفية للتنمية البشرية

تعتبر التنمية البشرية ركيزة لقيام مجتمع المعرفة، وذلك لأن نجاح التنمية البشرية يعنى ضمنيا رفع القدرة على التعلم والمعرفة واستيعاب منجزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التى يمكنها اقامة الاقتصاد القائم على المعرفة Knowledge-based Economy. ونظرا لأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات تؤثر فى الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والتنظيمية للدول النامية، فعلى هذه الدول أن تتخذ التدابير الكفيلة بالحفاظ على هويتها القومية والحضارية، دون التقليد الأعمى للمجتمعات الغربية. أصبح نقل المعرفة ميسورا فى عصر المعلومات، فقد أدى التطور المذهل فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام الكمبيوتر والفاكس والمحمول والوسائط المتعددة والأقمار الصناعية الى احداث تحولات فى المجتمع، واتسعت القدرة على تخزين المعرفة ونقلها، والتقاء الكمبيوتر مع الاتصالات السلكية واللاسلكية سيعمل على ازالة حدود الزمان والمكان، بحيث يمكن ارسال كميات هائلة من المعلومات الى أى مكان فى العالم فى ثوان، وبتكلفة زهيدة.

وينتقل العلم بسرعة من العالمية الى العولمة. فنتيجة لثورة المعرفة، وخصوصا مع ذيوع انتشار شبكة الانترنت ستنشأ شبكات معلومات علمية كونية، يسهم فى امدادها بالنتائج العلمية العلماء فى كل مكان، وتكون متاحة لأى باحث علمى فى العالم. كما يزيد الاتصال بين العلماء

---

[١] أنظر فى ذلك:
Makary, Samir: Economic Impact of Piracy Software Industry in Egypt, Cairo , June 1999. (Unpublished), p. 4.

[٢] أنظر فى ذلك:
BSA, Price Waterhouse: Contribution of the Packaged Software Industry to the Southeast Asian Economies. A Study prepared for the Business Software Alliance, May 1998. P. 27.

نتيجة استخدام المؤتمرات الظاهرية virtual عن طريق الانترنت، والاتصال من خلال البريد الأليكترونى والانضمام الى جماعات النقاش. ان الاتصال العلمى والفورى والمستمر بين العلماء سيؤدى الى حالة جديدة من التراكم العلمى والمعرفى غير المسبوق. [١] ونتناول فيما يلى بالتحليل دور التنمية البشرية فى التحول من مجتمع الصناعة الى مجتمع المعرفة، ثم كيفية مواجهة العولمة واقامة مجتمع المعرفة الكونى:

ينظر تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩ الى مشكلات التنمية بأسلوب جديد من منظور المعرفة. على أن هناك أنواع كثيرة من المعرفة ولكن يركز التقرير على نوعين منها، وهما المعرفة بالتكنولوجيا أو المعرفة التقنية والمعرفة بالجودة. ويشير التقرير الى اتساع فجوة المعرفة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. [٢] والمعلومات تراكمية بحسب التعريف، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها تقوم على أساس المشاركة من المواطنين العاديين والفنيين والخبراء كل فى مجاله. وتتمثل قيمة المعلومات فى الخروج من حالة عدم اليقين، وتنمية قدرة الانسان على اتخاذ أكثر القرارات فعالية. ويرجع التأثير الاجتماعى للمعلومات الى أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهنى أو مايسمى بأتمتة الذكاء، وتعميق العمل الذهنى من خلال ابداع المعرفة وعلاج المشكلات وتنمية الفرص المتعددة أمام الانسان، وبالتالى تطوير النسق الاجتماعى. وتتضح ملامح مجتمع المعلومات فيما يلى:

١. ستتاح منفعة المعلومات لجميع المستخدمين من خلال بنية أساسية من الحاسبات وشبكة الاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات. وسيتم ابداع المعرفة بمشاركة الجماهير، وارتفاع مستوى التنمية البشرية سيزيد من قدرات الابداع والابتكار والاختراع.

٢. ستكون صناعة المعلومات هى الصناعة الرائدة التى ستهيمن على هيكل الصناعة الوطنية والعالمية. وصناعة المعلومات تقوم على الاستثمار فى العقول، أو مايسمى الاستثمار فى المادة الرمادية، وذلك يكون مصاحبا للتنمية البشرية بكل أبعادها.

٣. سيتلاشى الانفصال بين التكنولوجيا ومؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤. ستتاح فرص عظيمة لتحول النظم السياسية، لتقوم على ديموقراطية المشاركة والادارة الذاتية. ولعل ارتفاع مؤشر الحرية السياسية والمشاركة هو نتاج استراتيجية واعية للتنمية البشرية.

---

[١] أنظر فى ذلك: السيد ياسين: العالمية والعولمة، نهضة مصر، القاهرة ٢٠٠٠. ص ٤٢٥

[٢] أنظر فى ذلك:
البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩، المعرفة طريق الى التنمية، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٩. ص ١.

٥. سيتشكل البناء الاجتماعى من مجتمعات محلية متعددة المراكز ومتكاملة بطريقة طوعية. وهذا التكامل بين المجتمعات المحلية سيعمل على تلاشى فجوات التنمية بين هذه المجتمعات، وذلك من مقومات أى استراتيجية ناجحة للتنمية البشرية. كما ستتحول القيم الانسانية من التركيز على الاستهلاك الى الرقى بنوعية البيئة الاجتماعية والطبيعية. [١]

ان اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذى يقوم أساسا على المعرفة والاتصالات كمنابع للثروة بدلا من الموارد الطبيعية وقوة العمل التقليدية، ويعتمد فى مختلف قطاعاته على المعلومات فى انتاج السلع والخدمات، كما تزيد فيه قوة العمل المعلوماتية عن قوة العمل فى بقية القطاعات الاقتصادية. [٢] ويمثل قطاع المعلومات القطاع الاقتصادى الرابع بجانب قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. وقد وضع ماكلوب Machlup فى كتابه حول انتاج وتوزيع المعرفة فى الولايات المتحدة الأمريكية تعريفا مناسبا لمهن المعلومات، بأنها تشمل الذين ينتجون معرفة جديدة أو يقومون بتوصيل المعرفة للآخرين، مثل العلماء والمهندسيين والمدرسين والاداريين والقائمين بالأعمال الكتابية والبيع وغيرهم. وأثبت ماكلوب فى دراسته أن حوالى ٣٠% من اجمالى الناتج القومى الأمريكى وحوالى ٣٢% من العمالة قد تولدت عن صناعة المعرفة فى نهاية الخمسينيات. وقد صنف ماكلوب صناعة المعرفة الى خمسة أقسام رئيسية، وهى: التعليم، والبحث والتطوير، ووسائل الاعلام والاتصال، وآلات المعلومات وخدمات المعلومات.

واذا كانت الثورة الصناعية الأولى أدت الى رفع مستوى الانتاجية فى قطاعات الزراعة والصناعة، والخدمات، فان ثورة المعلومات قد أثرت فى كافة نواحى الحياة الانسانية. كما أن تكنولوجيا المعلومات تتيح وسائل للاسراع من عمليات التجديد والابتكار. وأصبح الآن من السهل الوصول الى قواعد بيانات خاصة ببراءات الاختراع وأحدث الابتكارات. كما أن الامكانيات الهائلة للكمبيوتر التى تتسم بالسرعة والدقة واجراء عمليات حسابية معقدة بسرعة هائلة تفتح المجال واسعا أمام الابتكار والتجديد أكثر من ذى قبل.

لقد أصبحت المعرفة سلعة عامة، ويميزها عن السلع التقليدية خاصتان: الخاصية الأولى أن استخدام شخص لهذا الجزء أو ذاك من المعرفة لايحول دون استخدام الغير لنفس الجزء من المعرفة. ويعبر توماس جيفرسون عن هذه الفكرة عندما يقول: "ان من يأخذ واحدة من أفكارى، يأخذ لنفسه ثقافة دون أن ينتقص من ثقافتى، تماما كمن يشعل قنديله من قنديلى، فيحصل على

---

[١] راجع فى ذلك: مقالة الأستاذ السيد ياسين: "ثورة المعلوماتية" بجريدة الأهرام يوم ١٩٩٩/٩/٢٣، وأيضا كتابه بعنوان: العالمية والعولمة، نهضة مصر، القاهرة ٢٠٠٠. ص ٢٧.

[٢] أنظر فى ذلك: داريمان اسماعيل متولى: اقتصاديات المعلومات. دراسة للأسس النظرية وتطبيقاتها العملية على مصر وبعض البلاد الأخرى. المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٩٥. ص ٣٠. وكذلك: صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٠ (تحت الطبع)، الفصل الأول.

ضوء دون أن يظلم قنديلى". [١] والخاصية الثانية أنه متى صار جزء من المعرفة ملكا مشاعا، تعذر على منشىء هذه المعرفة أن يحول دون استخدام الغير لها. والأفكار التى تشيع فى السوق يمكن محاكاتها بسرعة. ومثل السلع العامة فان هاتين الخاصيتين للمعرفة تهيئان للناس فى الغالب استخدام هذه السلع دون دفع مقابل لها، وهو مايقلل المكاسب التى يجنيها المبتكرون من استحداثهم للمعرفة، فلا يجدوا مايحفزهم من البداية عل الاضطلاع بعمليات البحث والتطوير باهظة التكاليف فى سبيل استحداث هذا الابتكار. ومن ثم فان الاستثمار فى استحداث المعرفة سيكون ضئيلا. لذلك أصبح من واجبات الدولة ضمان الحوافز للمبتكرين والمخترعين، فى شكل براءات الاختراع وحق المؤلف وما الى ذلك من أشكال حقوق الملكية الفكرية، أو الأصول المعنوية، بحيث تهيىء للمبتكرين والمخترعين فرصة تغطية تكلفة استحداث المعرفة واجتناء عائد عادل للابتكار والاختراع والابداع. [٢]

ولذا كان تطور الطباعة بعد اختراع جوتنبرج للمطبعة قد أضاف الطابع الديمقراطى على المعرفة، فان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستسرع من سيطرتنا على المعرفة، وذلك لأن ثورة المعلومات والمعرفة التى تحملها هذه التكنولوجيا تحمل فى طياتها القضاء على العزلة فى العالم بفضل توافر المعلومات وغزارتها، ومن شأنها أن تجعل الدول النامية تتحرر من المراحل المكلفة فى عملية التنمية، وتركز جهودها لعلاج المشكلات الاقتصادية الحادة. [٣]

وقد أدى التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى وجود شبكة معلومات كونية Global Information Network . [٤] فقد اتسعت السوق العالمية لمنتجات تكنولوجيا المعلومات من ٧٤٥ مليار دولار فى سنة ١٩٨٥ الى ١٢٦٣ مليار دولار فى سنة ١٩٩٠. وقد تبنى المؤتمر العالمى الأول لتطوير الاتصالات فى بوينس أيرس ٢١-٢٩ مارس ١٩٩٤ مجموعة

---

[١] أنظر فى ذلك: البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩، المعرفة طريق الى التنمية، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٩. ص ١٦.

[٢] أنظر فى ذلك: البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩، المعرفة طريق الى التنمية، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٩. ص ١٧. والجدير بالذكر أنه لتوافق أوضاع النواحى التشريعية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية فى مصر مع اتفاقية التربس، كان من المفروض حسب هذه الاتفاقية أن كان يتم ذلك مع بداية يناير ٢٠٠٠. وقد استمرت أعمال اللجان الموكل اليها وضع مشروع هذا القانون نحو أربع سنوات. وأخيرا فقد تم وضع مشروع قانون حماية الملكية الفكرية، كما وافق عليه مجلس الوزراء فى شهر أكتوبر ٢٠٠٠ تمهيدا لمناقشته وصدوره فى الدورة التشريعية القادمة.

[٣] أنظر فى ذلك: السيد ياسين: الفردوس المعلوماتى الموعود، فى جريدة الأهرام يوم ١٩٩٩/١١/٤.
Munasinghe, Muhan (editor): Computer and Informatics in Developing Countries. Third World Academy of Science , London 1989. Pp. 17-25.

[٤] أنظر فى ذلك:
Sanvant, Karl: International Transactions in Services The Politics of Transborder Data Flows, The Atwater Series on the World Information Economy, No. 1, Boulder, Colorado and London 1986. P19.

من المبادىء والأسس من أجل اقامة بنية أساسية عالمية للمعلومات منها نشر المنافسة وتشجيع الاستثمار الخاص فى الاتصالات واتاحة حرية الدخول الى شبكة المعلومات الدولية. [١] وتعبر شبكة نقل المعلومات العالمية الانترنت عن قدرات الاختراع والابداع فى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات. [٢] وقد أتاح انخفاض أسعار الكمبيوتر الشخصى فى السنوات الأخيرة وتطبيق الوسائط المتعددة استخداما أوسع لشبكة الانترنت، وحتى عام ١٩٩٨ ارتفع عدد أجهزة الكمبيوتر المتصلة بشبكة الانترنت الى ١٦ مليون جهاز، وارتفع عدد المستخدمين الى أكثر من ٥٠ مليون. ورغم هذا التوسع الهائل والسريع فى شبكة الانترنت فانه يعتبر متواضعا بالنسبة لحجم شبكة الاتصالات العالمية. فقد بلغ الايراد الناتج عن الخدمات المتعلقة بشبكة الانترنت سنة ١٩٩٦ نحو ٥ مليار دولار، وفى نفس السنة قدرت القيمة السوقية لخدمات الاتصالات العالمية نحو ٦٧٠ مليار دولار. [٣] ان شبكة المعلومات العالمية الانترنت ستكون بمثابة ثورة تشمل كافة نواحى الحياة، وربما يفوق تأثيرها ماعاشة الاقتصاد العالمي من صدمات عند بداية الثورة الصناعية. ان ثورة المعلومات والاتصالات ستؤدى الى مزيد من تقارب الشعوب ازالة عوائق الزمن والمكان، والحصول علي مزايا الأسواق العالمية، وتفتح أيضا فرصا واسعة لتشجيع التجارة العالمية. وستشهد السنوات القادمة تطورات كبيرة وتقدما سريعا في نطاق عمل ونوعية الشبكة العالمية للمعلومات. وسوف تمتد يد التغيير لتشمل أساسيات الحياة اليومية مثل التعليم والصحة والعمل. ورغم التفاوت بين سكان العالم عبر الزمان والمكان فانهم سيتفاعلون مع هذه التغييرات كجزء من المجتمع العالمي. وتجسد شبكة الانترنت أهم عناصر هذه الشبكة العالمية للمعلومات وأهم أدواتها. وهذه الأداة تخدم جميع التغييرات الأكاديمية والعلمية، فنجد أن شبكة الانترنت تنمو وتتسع تطبيقاتها في كافة جوانب الحياة اليومية، وتلقي قبولا متزايدا في جميع مناحي الحياة فوق الكوكب الذي نعيش فيه. ونلاحظ أن الطلاب يجدون اكتشافات هائلة علي مستوي العالم بالدخول باستخدام شبكة المعلومات العالمية العنكبوتية. والأطباء سيجرون عملية المعالجة عن بعد وتشخيص حالات الأمراض أيضا عن بعد. وسنجد أن المواطنين في كثير من الدول سيجدون فرصا جديدة للتعبير عن قضاياهم السياسية ومشاكلهم السياسية وممارسة للديمقراطية بشكل أفضل. واستخدام الانترنت في الجهاز الحكومي

---

[١] أنظر فى ذلك:

UNCTAD: Information Technology for Development, UN, New York & Geneva, 1995. p. 8

[٢] تقدم شبكة المعلومات الدولية الانترنت امكانيات غير محدودة للاتصالات وتطوير المعلومات ونقلها، وذلك باستخدام الوسائط المتعددة Multimedia مصحوبة بتطبيقات حيوية هامة ونصوص وعرض سمعى وبصرى للمعلومات.

[٣] أنظر فى ذلك:

Crede, A. , Mansell, R. : Knowledge Society in a Nut Shell. Information Technology for Sustainable Development: International Development Research Center, Ottawa 1998. Pp. 22.

سيؤدي إلي زيادة كفاءة العمل الإداري الحكومي وتوفير الخدمات الحكومية للمواطنين بشكل أفضل. والانترنت سيعتبر قوة فعالة للمواطنين في ممارسة الديمقراطية وأيضا أجراء تغيرات في التجارة التقليدية وأيضا في النظم الاقتصادية. وتسعى دول الاتحاد الأوربى الى اصدار تشريع موحد لتنظيم التجارة الأليكترونية. [١] أما فى الدول النامية فما زالت هناك حاجة الى تطوير قدراتها للاستفادة من امكانيات التجارة الأليكترونية والنفاذ الى الأسواق العالمية.

٣-٣-٢: تكنولوجيا المعلومات والتفاعل مع فرص وتحديات ظاهرة العولمة:

تعتمد القدرة على التعلم والمعرفة على مدى استيعاب منجزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى يمكنها اقامة الاقتصاد القائم على المعرفة Knowledge-based Economy. ان الاقتصاد المعاصر يرتكز على العلم والتكنولوجيا ويتجه نحو العولمة، ويفرز الفرص كما يفرض التحديات، التى تختلف ردود أفعال الدول تجاهها. وأصبح على صانعى السياسة فى مصر وفى غيرها من الدول النامية رفع مستوى التنمية البشرية حتى يمكن مواجهة هذه الظاهرة. وظاهرة العولمة يوجد لها أربعة تعريفات، الأول يراها حقيقة تاريخية، والثانى يراها مجموعة تجليات لظاهرة اقتصادية، والثالث يراها هيمنة للقيم الأمريكية، والرابع يراها ثورة تكنولوجية واجتماعية. [٢] ويأتى مجتمع المعلومات والمعرفة بعد مراحل مر بها التاريخ الانسانى وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها. فقد شهدت الانسانية من قبل تكنولوجيا الصيد، ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا الصناعة، ثم وصلت أخيرا الى تكنولوجيا المعلومات. [٣]

وعلى أية حال فان التحول الى مجتمع المعرفة يعنى بناء مجتمع يشجع الابتكار والابداع والبحث العلمى، والاستجابة لتكنولوجيا المعلومات، واطلاق حرية الممارسات الديموقراطية. ويعرض الأستاذ السيد يسين أربعة أطروحات لظاهرة العولمة، لعلها ذات صلة وثيقة بالتنمية البشرية. [٤] ويمكن ايجازها فيما يلى:

---

[١] هذه البيانات مأخوذة من موقع جامعة تكساس وادارة التجارة الأمريكية على شبكة الانترنت:
University of Texas' Center for Research in Electronic Commerce.
The Department of Commerce: The Emerging Digital Economy. Report on Electronic Commerce.

[٢] راجع فى ذلك: السيد يسين: العالمية والعولمة، ...مرجع سابق. ص ٣٩-٤٣.

[٣] أنظر فى ذلك: السيد يسين: أسئلة القرن الحادى والعشرين، الكونية والأصولية ومابعد الحداثة، الجزء الأول: نقد العقل التقليدى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٩٦. ص ٣٩.

[٤] راجع فى ذلك: السيد يسين: العالمية والعولمة، مرجع سابق. ص ٣٩-٤٣.

١. اطروحة اعادة التوزيع: ويتبناها أنصار الاشتراكية، ويعطون أهمية لعدالة التوزيع فى سياق العولمة.

٢. أطروحة الرأسمالية المقارنة: فمن الناحية النظرية لاتعد الرأسمالية واحدة فى كل مكان، وتوجد اختلافات اقتصادية بين كل نظام رأسمالى وآخر، وينتج عن ذلك انه فى التطبيق ستختلف صور الاستجابة للعولمة بحسب النماذج التى قد تكون متباينة للرأسمالية، وفى ظل هذا للنظور فان دور الدولة سيظل قائما.

٣. أطروحات التحديث: وفيها هيمنة للقيم الأمريكية، وهى صياغة العديد من الأفكار التى وردت من قبل فى النظرية الليبرالية، وعلى الأخص التراث العلمى المبكر الخاص بنظرية التحديث. والنموذج المحتذى هنا هو الديموقراطية الغربية والتحديث على الطريقة الأوربية والأمريكية.

٤. أطروحة الثورة التكنولوجية: والفكرة الجوهرية هنا تكمن فى تعريف العولمة بكونها ثورة علمية وتكنولوجية واجتماعية. وهذه الأطروحة تركز على فكرة الثورة التكنولوجية والاجتماعية الاتصالية، والتى تتضمن تحرير الأسواق وازالة القيود المحيطة بها، أو خصخصة الأصول، ونزع بعض وظائف الدولة فى مجالات الرعاية الاجتماعية أساسا، ونشر التكنولوجيا للعابر للحدود للمنتجات والاستثمار الأجنبى المباشر، وتكامل الأسواق ورؤوس الأموال. ومن الناحية النظرية تتضمن الأطروحة الأخيرة فكرة الانتقال من الرأسمالية الصناعية الى الفهم للعلاقات الاقتصادية لمجتمع مابعد الصناعة، أو مجتمع المعرفة. والتحول فى النموذج السائد يتمثل فى اعادة النظر فى مكونات المشروع التقليدية وهى الأرض والعمل ورأس المال، وذلك فى ضوء الصناعات التى تقوم على المعرفة، بحيث أصبحت هى أهم مكون من مكونات المشروع الصناعى المعاصر.

ان العولمة بالرغم من كونها ظاهرة تاريخية متعددة الأبعاد، وهى نتاج عمليات معقدة من التراكم الرأسمالى والعلمى والتكنولوجى، الا أنها تجابه مقاومات متعددة ليس فى كل أو بعض الدول النامية فقط وانما أيضا فى الدول الصناعية، وفيها يرى بعض القادة السياسيين فى العولمة تهديدا للهوية القومية والاستقلال الاقتصادى. [١]

وستتقلص سيادة الدولة فى عصر العولمة نظرا لتعدد الفاعلين خارج نطاق الدولة. ويمكن تصنيف الفاعلين خارج نطاق الدولة فى فئتين عريضتين، وهما:

---

[١] أنظر فى ذلك: السيد يسين: العالمية والعولمة..مرجع سابق. ص ٥٣.

١. الفئة الأولى تتضمن الفاعلين فى من دوائر القطاع الخاص، ويتمثلون أساسا فى الشركات دولية النشاط والشركات العابرة للقوميات.

٢. الفئة الثانية هى المنظمات التى لاتهدف للربح، والتى تمتد الى المنظمات الأهلية أو التطوعية، الى مايطلق عليه الجماعات العابرة للقوميات، أو العابرة للمناطق الجغرافية. [١]

وتوجد مخاطر لتهميش الدول النامية، وخاصة مجموعات السكان الفقيرة، وعدم مواكبتها لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات. لذلك أعلن المؤتمر العالمى للتنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن ٦-١٢ مارس ١٩٩٥ ضرورة الاعتراف بأن تأهيل الفقراء فى الدول النامية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يساعد على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. [٢] كما يواجه الانتقال الى مجتمع المعرفة عدة تحديات يمكن ايجاز أهمها فيما يلى: التحدى الأول هو تحقيق ديموقراطية المعلومات، وذلك شرط موضوعى ليمكن تفادى الشمولية والسلطوية. والتحدى الثانى الذى يواجه تشكيل مجتمع المعلومات الكونى هى تنمية الذكاء الكونى، وهى تعنى القدرة التكيفية لمواطنين فى مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة. وفى رأينا أن رفع مستوى التنمية البشرية يمثل خط الدفاع الأول وكفيل بمواجهة هذه التحديات.

---

[١] أنظر فى ذلك: السيد يسين: العالمية والعولمة، .... مرجع سابق. ص ٥٢.
[٢] المرجع السابق ص٨.

خلاصة ونتائج الدراسة:

قامت هذه الدراسة على تحليل العلاقة التبادلية والتفاعلية بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات، التى تعتبر رمزا واضحا للانتقال نحو مجتمع المعرفة. وتناولنا التأصيل النظرى للتنمية البشرية كمدرسة فكرية جديدة، ثم قمنا بتحليل مدى تأثير التنمية البشرية فى تطوير تكنولوجيا المعلومات، وأيضا مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات فى التنمية البشرية. ويمكن استخلاص النتائج التالية:

١. هناك علاقة تفاعلية بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات.

٢. يجب تجاوز الانفصال التاريخى بين الاقتصاد والتكنولوجيا فى عصر المعلومات والانتقال الى مجتمع المعرفة الكونى.

٣. ان منهج دراسة التنمية البشرية أكبر وأشمل من أن يترك لحرفية التكنوقراط وجدهم.

٤. بالرغم من النقد الموجه الى طرق قياس التنمية البشرية، الا أنه يجرى تعديلها وتحسينها، ولايمكن الاستغناء عنها.

٥. بالرغم مما قد يوجه من نقد الى مدى توفر الكمال فى تقارير التنمية البشرية، فانه يمكن القول بأنه قد نشأت مدرسة فكرية جديدة للتنمية البشرية. وهذه المدرسة تتطور لتعطى أبعادا انسانية للتنمية البشرية، وتحدد مقومات تطبيق التنمية البشرية، وأيضا شروط نجاح استراتيجية التنمية البشرية.

٦. للتنمية البشرية دور هام لمواجهة الفجوة التكنولوجية فى الدول النامية، وتوفير الخبرات اللازمة لتشغيل وصيانة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات.

٧. التنمية البشرية، برفعها مستوى التعليم والبحث العلمى والثقافة، تلعب دورا هاما فى زيادة الطلب الاجتماعى على تكنولوجيا المعلومات.

٨. هناك تأثير واضح لتكنولوجيا المعلومات علىالجوانب الاقتصادية للتنمية البشرية، حيث تعمل على رفع مستوى التشغيل، وزيادة معدلات النمو والعائد على الاستثمار.

٩. يوجد تأثير لتكنولوجيا المعلومات على الجوانب الاجتماعية للتنمية البشرية، من حيث رفع مستوى التعليم والبحث العلمى، ورفع مستوى الخدمات الصحية.

ملحق رقم (٢)

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

"المؤتمر العلمى الأول"

حوكمة الشركات ودورها فى الاصلاح الاقتصادى

١٥ – ١٦ تشرين الأول – أكتوبر ٢٠٠٨م

دور مبادىء حوكمة الشركات فى رفع كفاءة البورصة المصرية

الدكتور

صـــلاح زيـــن الديـــن

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة طنطا – مصر

صلاح زين الدين

دور مبادىء حوكمة الشركات فى رفع كفاءة البورصة المصرية

تقديم:

تميز عقد التسعينيات من القرن العشرين بتطورات سريعة وعنيفة أصابت بنية الاقتصاد العالمى، فبرزت آثار عولمة الأسواق المالية، وانهارت أسواق مالية فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وتسارعت عملية الخصخصة والتحول الى اقتصاد السوق. هذه التطورات دفعت كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى الى المشاركة مع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD الى صياغة "مبادئ حوكمة الشركات" PRINCIPLES OF CORPORATE GOVERNANCE ودراسة مدى فاعليتها بكل من الأسواق المتقدمة والناشئة على السواء.

وبصفة عامة يقصد بحوكمة الشركات مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها إضافة إلى أصحاب المصالح الأخرى المرتبطة. وتتضمن هذه القواعد أمورا تتعلق بقانون الشركات، وقوانين الأوراق المالية، وقواعد القيد في بورصة الأوراق المالية، والمعايير المحاسبية المعمول بها لدى الشركات المقيدة، وقوانين المنافسة، وقوانين الإفلاس وغيرها.

تعتبر مصر أول دولة عربية يتم إجراء تقييم لممارسة حوكمة الشركات فيها من قبل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ويشير التقرير الذى تم اعداده عام ٢٠٠١ بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية الى أن القواعد المنظمة لإدارة الشركات والمطبقة فى مصر تتماشى مع المبادئ الدولية فى سياق ٤٠ مبدأ من اجمالى ٤٨ مبدأ، وقد شهدت الفترةالأخيرة تطورا ملحوظا في مجال إرساء قواعد حوكمة الشركات في مصر وتطويرها. ويمكن الإشارة إلى بعض الإجراءات التي دفعت إلى تحسن تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومنها إصدار قواعد القيد والإفصاح الجديدة، والتي استحدثت معايير جديدة للقيد تشمل الربحية وعدد المساهمين وحد أدنى لرأس المال تتفق مع المعايير الدولية. كما طورت قواعد الإفصاح وألزمت الشركات بتكوين لجان للمراجعة، وتعيين مسؤول عن العلاقات مع المستثمرين، وإنشاء صندوق ضمان التسويات، والسماح للمالك المسجل بالتصويت نيابة عن المالك المستفيد وطبقا لتعليماته، والسماح بإدخال نظام التصويت بالبريد العادي والإلكتروني.

موضوع هذا البحث عرض وتحليل النموذج المصرى لحوكمة الشركات وكيف يؤدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات الى رفع كفاءة البورصة المصرية. ورغم أنه لايوجد نموذج وحيد لحوكمة الشركات الا أن المبادىء التى قامت بصياغتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تعتبر أساسا لحوكمة الشركات الجيدة.

وترجع أهمية موضوع البحث الى أن التطور الذي يشهده الاقتصاد المصري وسوق الأوراق المالية على وجه الخصوص في السنوات الأخيرة يشير إلى أن مصر مؤهلة لتحتل مكانا متقدما ضمن الأسواق المالية الصاعدة، ومن هنا يصبح استكمال الاطار القانونى والمؤسسى لحوكمة الشركات ضرورة لرفع كفاءة البورصة المصرية.

ان حوكمة الشركات ليست سوى جزء من كل أكثر شمولا تعمل فى نطاقه الشركات، ويضم مثلا سياسات الاقتصاد الكلى ودرجة المنافسة، وقيام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية. من هنا يمكن القول بأن مشكلة البحث تتعلق بكيفية تطبيق جيد لحوكمة الشركات مما يؤدى الى رفع كفاءة الاقتصاد المصرى على المستويين الكلى والجزئى: فعلى المستوى الكلي تطمح السياسة الاقتصادية الى زيادة معدلات المدخرات الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر، لكن افتقاد الشفافية والمساءلة يساهم بشكل كبير فى ضعف قدرة هذه الشركات على جذب الاستثمار الأجنبى. ومن هنا يصبح تطبيق قواعد حوكمة الشركات بمثابة اعلان عن توفر مناخ ملائم للاستثمار ويطمئن المستثمرين الأجانب إلى أنهم سوف يجدون في مصر معايير مماثلة للقواعد الدولية لحوكمة الشركات لتلك السائدة في البلاد الأخرى. وعلى المستوى الجزئى تسعى الشركات الى الحصول على مزيد من رؤوس الأموال وتحقيق قدر أكبر من السيولة، غير أن معظم الشركات المغلقة يسيطر عليها عدد قليل نسبيا من المساهمين او العائلات، تعمل فى ظل ادنى مستوى من الافصاح والشفافية، لذلك يصعب رفع قدراتها التنافسية والحصول على الموارد المالية واهتمام المستثمرين والاطراف الاخرى ذات المصلحة.

ان الخلفية التى يسعى البحث الى تسليط الضوء عليها هى أن حوكمة الشركات على نحو سليم لا تعنى فقط مجرد احترام مجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيرا ضيقا وحرفيا، وانما هى ثقافة وأسلوب فى ضبط العلاقة بين مالكى الشركة ومديريها والمتعاملين معها، ولذلك فكلما اتسع نطاق من يأخذون بها كلما تحققت مصلحة أكبر للاقتصاد القومى. ومن جهة أخرى أصبحت قواعد حوكمة الشركات في كافة أنحاء العالم أداة قوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويصبح تطبيق قواعد الافصاح والشفافية بمثابة جهاز إنذار مبكر للحماية ضد المخاطر المالية.

تتكون الدراسة من ثلاثة أجزاء: فى الجزء الأول نعرض أهمية الجهود المبذولة لصياغة نموذج مصرى لحوكمة الشركات، فنعرض مقدمة موجزة لتطور أداء البورصة المصرية، ثم نتطرق الى مفهوم وأهداف القواعد الدولية لحوكمة الشركات وأهمية قواعد حوكمة الشركات فى الأسواق المالية الصاعدة ثم مبادرة مصر لتطبيق القواعد الدولية لحوكمة الشركات، والتى تمثلت فى ثلاثة وثائق جديرة بالتحليل وتدور موضوعاتها حول تطبيق قواعد الحوكمة الدولية فى الشركات المساهمة وشركات القطاع العام والشركات المقيدة فى بورصتى القاهرة والاسكندرية. فى الجزء الثانى نجرى تقييما لما وصل اليه تطبيق مبادىء حوكمة للشركات فى مصر، وهى تشمل ست مجموعات من المبادىء، وهى: توافر اطار قانونى ومؤسسى لحوكمة الشركات، وحقوق المساهمين، والمعاملة العادلة للمساهمين، ودور الأطراف ذات المصلحة، والإفصاح والشفافية، وأخيرا مسئوليات مجلس الإدارة. أما الجزء الثالث فيتناول تحليل كيف يرفع الالتزام بمبادىء حوكمة الشركات من كفاءة البورصة المصرية، فندرس الاطار التشريعى المنظم لعمل سوق الأوراق المالية المصرية، وأهم المؤسسات المنظمة لعمل سوق الأوراق المالية المصرية، ثم تطور كفاءة أداء البورصة المصرية والالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

المبحث الأول

نحو صياغة نموذج مصرى لحوكمة الشركات

من نتائج عولمة الأسواق المالية تدويل حركة رؤوس الأموال، وزيادة نشاط البورصات الناشئة والمتقدمة على السواء، وذلك يفتح الطريق لاندماج البورصات الناشئة فى الأسواق المالية العالمية، مع مايكتنفها من مخاطر وتحديات يجب مواجهتها. [1] ومن هنا ارتفعت أهمية تطبيق مبادىء حوكمة للشركات لمواجهة متطلبات عولمة الأسواق المالية وتطور البورصات العالمية. [2] يضاف الى ذلك،

---

[1] أنظر فى ذلك:

Stijn Claessens, Daniela Klingebiel, Sergio L. Schmukler: The Future of Stock Exchanges in Emerging Economies: Evolution and Prospects Financial Institutions Center, The Wharton School, The University of Pennsylvania, 2002.

[2] أنظر فى ذلك:

على المستوى المحلى، أن التوعية بأهمية وضرورة اتباع قواعد حوكمة الشركات كانت ضرورية وحاسمة، خاصة بعد تكرار هروب بعض كبار رجال الأعمال المقترضين من البنوك المصرية الى الخارج. [١]

نتناول فى هذا المبحث تقديم موجز لتطور أداء البورصة المصرية ثم عرض وتحليل مفهوم وأهداف القواعد الدولية لحوكمة الشركات وأهميتها فى الأسواق المالية الصاعدة، ثم الجهود المبذولة لصياغة نموذج مصرى لحوكمة الشركات.

تقديم موجز لتطور أداء البورصة المصرية:

تعود نشأة البورصة المصرية الى نهاية القرن التاسع عشر، حيث بدأ النشاط الرسمى للبورصة المصرية سنة ١٨٨٨ فى الأسكندرية، وسنة ١٩٠٣ فى القاهرة. وقد احتلت البورصة المصرية المرتبة الخامسة بين أنشط بورصات العالم فى أربعينيات القرن العشرين. وهبط نشاط البورصة المصرية بعد قوانين تأميم الشركات المساهمة فى بداية الستينيات، وعادت تنشط فى ظل آليات السوق والخصخصة بعد تبنى برنامج الاصلاح الاقتصادى سنة ١٩٩١ بدعم من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وبدأت الحكومة المصرية اتباع برنامج للإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والاتجاه نحو سياسة اقتصادية ليبرالية، وكان لتبسيط اللوائح والإجراءات والخصخصة وصدور التشريعات الضرورية تأثير ايجابى علىزيادة نشاط سوق الأوراق المالية، فصدر قانون رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ليضيف الكثير الى الاطار القانونى المنظم لعمل البورصة المصرية. [٢]

Shahira Abdel Shahid: Corporate Governance is becoming a global pursuit: what could be done in Egypt? Cairo & Alexandria Stock Exchanges Working Paper Series, September 2001

---

[1] أنظر فى ذلك:

Ministry of Foreign Trade: Report on the Opservance Country Assesment, Egypt. Cairo 2004. P. 14.

[2] أنظر فى ذلك:

وبدراسة مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية فى الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١ يتضح ارتفاع القيمة الرأسمالية للسوق من ٨. ٨ بليون جنيه سنة ١٩٩١ الى ١١٩. ٨ بليون جنيه سنة ٢٠٠٠، وانخفضت الى ١١٠. ٣ بليون جنيه فى يونية ٢٠٠١. وارتفع عدد الشركات المقيدة فى البورصة المصرية من ٦٢٧ شركة سنة ١٩٩١ الى ١٠٧٠ شركة فى يونية ٢٠٠١، كما ارتفع حجم وقيمة الأسهم المتداولة بطريقة ملحوظة. [١]

وفى نهاية سنة ٢٠٠٢ بلغت القيمة الرأسمالية لسوق الأوراق المالية ٢٦. ١ بليون دولار، أى نحو ٢٩% من الناتج المحلى الاجمالى. وتعتبر بذلك أكبر ثانى سوق أوراق مالية فى الشرق الأوسط من حيث حجم التداول بعد السوق السعودية.

وبالرغم من ارتفاع مؤشرات أداء البورصة المصرية الا أن التداول يتركز فى عدد قليل من الشركات. وحتى نهاية ٢٠٠٣ كانت ١٠٧٩ شركة مقيدة فى البورصة المصرية. ٣٦% من القيمة الرأسمالية للسوق تأتى من نشاط الشركات الكبرى، ونحو ٩٠% من حجم المعاملات فى البورصة تقوم به ١٨ شركة. فى يوليو ٢٠٠٢ صدرت قواعد جديدة للقيد فى البورصة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وفى نهاية ٢٠٠٣ تم شطب ٩٩ شركة لعدم توافقها مع قواعد القيد الجديدة. [٢]

Azab, Bassam: The Performance of the Egyptian Stock Market. The University of Birmingham, 2002. P. 27.

[١] أنظر فى ذلك:

Azab, Bassam: The Performance of the Egyptian Stock Market. The University of Birmingham, 2002. P. 32.

[٢] أنظر فى ذلك:

Ministry of Foreign Trade: Report on the Opservance Country Assesment, Egypt. Cairo 2004. P. 17.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف القواعد الدولية لحوكمة الشركات:

أولا : مفهوم الحوكمة:

حوكمة الشركات Corporate Governance مصطلح حديث نسبيا فى الأدبيات الاقتصادية والمالية، الا أن مضمونه قديم ويرجع الى القرن التاسع عشر، حيث تناولت الكتابات المتعلقة باقتصاديات المشروع حقوق المساهمين والقواعد والتنظيمات القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التى تحكم ادارة الشركة فى أداء عملها. [١]

وفى سنة ١٩٣٢ تناول Berle & Means فصل الملكية عن الإدارة، وتهدف آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التى يمكن أن تحدث بين مديرى ومالكى الشركة من جراء الممارسات السلبية التى من الممكن أن تضر بالشركة وبالصناعة. [٢]

ولايوجد لمفهوم الحوكمة تعريف قاطع جامع مانع كما يقول المناطقة، فيمكن النظر الى الحوكمة من الناحية الاقتصادية باعتبارها الآلية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل، وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها فى الأجل الطويل. ويمكن النظر الى الحوكمة من الناحية السياسية على أنها مؤشر على ديموقراطية الادارة والمشاركة فى صياغة السياسة الرشيدة. ويمكن للنظر الى الحوكمة من الناحية القانونية على أنها تشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية، والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية والمديرين من ناحية أخرى، كما يمكن النظر الى الحوكمة من الناحية الاجتماعية والأخلاقية بالتركيزعلى المسؤولية الاجتماعية

---

[1] لفظ الحوكمة ترجمة للكلمة فى أصلها الانجليزى "Governance" والذى توصل اليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة، حيث تم استخدام مضامين أخرى مثل الإدارة الرشيدة والحاكمية. لذا يطلق على اصطلاح "Corporate Governance" لفظ حوكمة للشركات.

[2] أنظر فى ذلك:

نرمين أبو العطا: حوكمة الشركات . . سبيل التقدم، مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ٢٠٠٣.

للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة وحماية البيئة.

وسوف نتبع فى هذه الدراسة الصياغة التى توصلت اليها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD لتعريف حوكمة الشركات بأنها ذلك النظام الذى يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال. ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسئوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد واجراءات لتخاذ القرارات المتعلقة بشئون الشركة، كذلك يحدد الهيكل الذى يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على الأداء.

والمبادئ الدولية أو المحلية لحوكمة الشركات ليست ملزمة، ولا تهدف إلى تقديم وصفات جاهزة للتشريع الوطنى، بل إنها تسعى إلى تحديد الأهداف واقتراح وسائل متنوعة لتحقيقها. والغرض منها هو أن تكون نقطة مرجعية يمكن لصناع السياسة استخدامها عندما يقومون باختبار ووضع الأطر القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات، التى تعكس ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية الخاصة، كما يمكن للمشاركين فى السوق استخدامها عندما يقومون بتطوير ممارساتهم. والمبادئ متطورة بطبيعتها وينبغى أن يتم استعراضها فى ضوء حدوث تغيرات كبيرة فى الظروف. ولكى تحتفظ الشركات بقدرتها التنافسية فى السوق فإنها يجب أن تعمل على الوفاء بالمطالب الجديدة وأن تقتنص فرصًا جديدة، وبالمثل فإن الحكومات عليها مسئولية هامة فى تشكيل إطار تنظيمى فعال يوفر مرونة كافية تسمح للأسواق أن تعمل بفعالية، وأن تستجيب لتوقعات المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين. وعلى الحكومات والمشاركين فى السوق أن يقرروا الكيفية التى يطبقون لها المبادئ فى وضع وتطوير الأطر الخاصة بهم لحوكمة الشركات، آخرين فى اعتبارهم التكلفة والمنافع الخاصة بالتنظيم.

ثانيا: أهداف القواعد الدولية لحوكمة الشركات:

الهدف الرئيسى لحوكمة الشركات هو تحقيق العدالة والشفافية وحق المساءلة بما يسمح لكل ذى مصلحة مراجعة الإدارة، ويتحقق ذلك بضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها، وضمان مراجعة الأداء المالى وحسن استخدام أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون، مع ضمان وجود المراقبة الخارجية المستقلة على المديرين والمحاسبين وصولا الى قوائم مالية ختامية على أساس مبادئ محاسبية عالية الجودة. وينتج عن ذلك تحقيق أهداف أخرى تتمثل فى حماية المساهمين بصفة عامة سواء أقلية أو أغلبية وتعظيم عائدهم، ومنع المتاجرة بالسلطة فى الشركة، ومراعاة مصالح المجتمع والعمال، وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى.

قامت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD بصياغة خمسة مجموعات رئيسية أعلنتها عام ١٩٩٩ تحـــت مسمى "مبادئ أو قواعد حوكمة الشركات" PRINCIPLES OF CORPORATE GOVERNANCE، وفى عام ٢٠٠٤ أضيف اليها مجموعة جديدة هامة حول الاطار القانونى للحوكمة، وتساعدنا هذه المبادىء فى تقييم مستوى تطبيق حوكمة الشركات من الناحية العملية. وتتضمن المبادىء الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات ستة أقسام رئيسية، ويندرج تحت كل قسم مجموعة من المبادىء الفرعية. وبذلك تشمل الأقسام الرئيسية لحوكمة الشركات مايلى:

أولا: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

ثانيا: حقوق المساهمين

ثالثا: المعاملة العادلة للمساهمين

رابعا: دور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة لحوكمة الشركات

خامسا: الإفصاح والشفافية

سادسًا: مسئوليات مجلس الإدارة

ونتناول فيما يلى شرح تفصيلى لأحدث صياغة للمبادىء الدولية لحوكمة الشركات. [١]

(١) المبادىء الخاصة بتوافر اطار قانونى ومؤسسى لحوكمة الشركات:

لضمان تطوير إطار فعال لحوكمة الشركات، فإنه من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية. وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات عناصر تشريعية وتنظيمية ومعايير اختيارية. . . الخ، والتى تختلف من دولة إلي أخري حسب ظروف تطورها الاقتصادى والسياسى. من هنا يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسئوليات بين الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

---

[١] أنظر فى ذلك: مركز المشروعات الدولية الخاصة: مبادىء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشأن حوكمة الشركات، القاهرة ٢٠٠٤.

ويشمل هذا المبدأ مجموعة المبادىء الفرعية التالية:

أ- يجب أن يتم تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي، ونزاهة السوق، والحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق، والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق.

ب – إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع يجب أن تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه.

جـ – يجب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسئوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور.

د – يجب أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسئولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية.

(٢) المبادئ الخاصة بحقوق المساهمين:

يجب أن يحمي إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات، ويسهل ممارسة حقوق المساهمين. ويشمل هذا المبدأ مجموعة المبادىء الفرعية التالية:

أ- تتضمن حقوق المساهمين الأساسية توفير الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية، ونقل أو تحويل ملكية الأسهم والحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.

ب – حق المساهمين في المشاركة في وإعلامهم بشكل كاف عن القرارات المتعلقة بالتغيرات

الجوهرية في الشركة، مثل التعديلات في النظام الأساسي والترخيص بإصدار أسهم زيادة رأس المال.

جـ – حق المساهمين في المشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وإعلامهم بالقواعد، بما في ذلك إجراءات التصويت، التي تحكم اجتماعات الجمعية.

د – وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة بما لا يتناسب مع نسبة مساهمتهم.

هـ – الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة علي الشركات.

(٣) المبادئ الخاصة بالمعاملة العادلة للمساهمين:

يجب أن تتضمن قواعد حوكمة الشركات المساواة في معاملة المساهمين من ذات الفئة، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة انتهاك حقوقهم.

ويشمل هذا المبدأ مجموعة المبادىء الفرعية التالية:

أ – يجب معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي. وذلك بتوفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول علي معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم. ويجب أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت والتي تؤثر سلبًا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم. وحماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من جانب أو لمصلحة المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشر. ويجب أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين. وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت للمساهمين.

ب – يجب حظر الاتجار أوالتداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.

جـ – يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير علي الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

(٤) المبادئ الخاصة بدور الأطراف ذوى المصلحة فى حوكمة الشركات:

يجب أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق ذوى الشأن والمصالح التى تم إقرارها وفقا للقانون، وتشجيع التعاون الفعال بينهم وبين الشركة من أجل إنجاح الشركة، وخلق فرص عمل، وضمان استمرار قوة المركز المالى للشركة.

ويقصد بذلك جميع الأطراف من ذوي العلاقة بالشركة مثل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والموظفين والعاملين واتحادات العاملين المساهمين ومراقبي حسابات الشركة.

ويشمل هذا المبدأ مجموعة المبادىء الفرعية التالية:

أ – يجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

ب – يجب إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.

جـ – يجب العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.

د – توفير المعلومات وفرص النفاذ لها لأصحاب ذوي المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب.

هـ – يجب السماح لذوي المصالح، بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم، بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير قانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم.

و – يجب أن يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل فعال كفء للحماية من الاعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

(٥) المبادئ الخاصة بالإفصاح والشفافية:

يشجع نظام الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركات على الشفافية التى تعتبر أمرًا ضروريا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم، ذلك لأن الإفصاح يمكن أن يكون أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين. ويمكن لنظام الإفصاح القوى أن يساعد على اجتذاب رأس المال والمحافظة على الثقة فى أسواق رأس المال.

ويطلب المساهمون والمستثمرون الوصول إلى معلومات منتظمة موثوق بها وقابلة للمقارنة بتفصيلات كافية عنها كى يقوّموا مدى إشراف الإدارة وبهذا يمكنهم اتخاذ قرارات مدروسة عن تقييم الشركة، والملكية، وتصويت الأسهم. لذلك يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح والشفافية فى كافة الأمور الأساسية المتعلقة بالشركة بما فيها الوضع المالى والأداء والملكية وإدارة الشركة.

يجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية والرقابة على الشركة. ويشمل هذا المبدأ مجموعة المبادىء الفرعية التالية:

أ – يجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية وإنما يشمل أيضا النتائج المالية والتشغيلية للشركة، وأهداف الشركة، وملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم، والأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح، وكذلك هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه.

ب – يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقًا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.

جـ – يجب إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأدائها في جميع المجالات الهامة.

د – يجب أن يقدم مراجعي الحسابات الخارجيين تقاريرهم للمساهمين وعليهم بذل العناية المهنية الحريصة عند القيام بالمراجعة.

هـ – يجب توفير قنوات لبث المعلومات تسمح بحصول المستخدمين علي معلومات كافية وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة.

و – يجب أن يزود إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول التحليل، ويدعم توصيات المحلل، والوسطاء، وشركات التصنيف، وغيرها من الأطراف التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستثمرين والتي تخلو من تعارض المصالح الذي قد يؤثر على نزاهة التحليل أو توصيات المحلل.

(٦) المبادىء الخاصة بمسئوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات وضع تخطيط استراتيجي للشركة والمراقبة الفعالة لأداء الإدارة، والتأكيد على مسئولية مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين.

ويشمل هذا المبدأ مجموعة المبادىء الفرعية التالية:

أ – يجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل علي أساس عناية الرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين.

ب – على مجلس الإدارة، في حالة ما إذا أثرت قراراته على مجموعة من المساهمين أن يعامل معاملة متساوية لكل فئة من فئات المساهمين.

جـ – يجب أن يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقانون مع الحرص علي مصالح الأطراف ذات المصلحة.

د – يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية، بما في ذلك وضع استراتيجية الشركة، سياسة الخطر، الميزانيات، خطط العمل، تحديد أهداف الأداء، مراقبة التنفيذ والأداء، النفقات الرأسمالية، الإستحواذات، وتصفية الاستثمارات، ومتابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة

الشركات وإجراء التعديلات عند الحاجة، وتوافر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والتأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة بما في ذلك نظام المراجعة المالي المستقل والرقابة الداخلية، خاصة أنظمة إدارة الخطر والرقابة المالية والتشغيلية، والالتزام بتطبيق القانون.

هـ – يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من الحكم بموضوعية على شئون الشركة مستقلا عن الإدارة، وذلك بتكليف عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يتوافر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي على مهام قد يحدث فيها حالات تعارض المصالح المحتملة مثل التقارير المالية والتعيينات ومكافآت التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.

و – يجب أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلي المعلومات المناسبة الدقيقة وفي التوقيت المناسب حتى يتسنى لهم القيام بمسئولياتهم على أكمل وجه.

المطلب الثاني: أهمية قواعد حوكمة الشركات في الأسواق المالية الصاعدة:

تؤكد العديد من الدراسات الدولية أن هناك ارتباطا وثيقا على مستوى الأسواق الصاعدة بين أداء الأسهم من حيث اتجاهات الأسعار ومستويات العائد ومدى التزام الشركات بتطبيق المعايير والمبادئ المتعلقة بمفهوم الحوكمة بما يضمن نجاح إدارة الشركات فى الحفاظ على حقوق المساهمين وتنميتها.[١]

أصبحت درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة أحد المعايير الأساسية التى يضعها المستثمرون فى اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة فى ظل العولمة الاقتصادية واشتداد المنافسة بين الشركات والمؤسسات المختلفة لدخول أسواق المال سواء المحلية أو العالمية من أجل الاستثمار، ومن ثم فإن الشركات التى تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التى لا تطبق هذه المبادئ، وتزداد قدرتها على المنافسة فى المدى الطويل وذلك من خلال ما تتمتع به هذه الشركات من الشفافية فى معاملاتها وفى إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وفى جميع عمليات الشركة بما يدعم الثقة من جانب المستثمرين سواء المحليين أو الدوليين للاستثمار فى هذه الشركات وقد يؤدى ذلك الى خفض تكلفة رأس المال، كما قد يسفر فى النهاية عن تحقيق المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل.

---

[١] أنظر فى ذلك: مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE): تأسيس حوكمة الشركات فى الأسواق الصاعدة (الترجمة العربية)، القاهرة، بدون تاريخ.

كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدى الى تحسين إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير استراتيجية سليمة للشركة وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو الاستحواذ بناء على أسس سليمة، كما يتم تحديد المكافآت على أساس الأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء الشركة. ونجاح برامج الخصخصة يرتبط بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة، والذى يقوى ثقة الجمهور فى صحة عملية الخصخصة التى تتطلب قواعد إدارية جيدة، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وهذا بدوره سيؤدى الى المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

إن افتقار المؤسسات المختلفة للقواعد الجيدة للحوكمة من شأنه إتاحة الفرصة لحدوث فساد فى هذه المؤسسات من قبل أعضاء بالداخل سواء كانوا من مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين من نهب المؤسسة أو المال العام على حساب المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين. وفى اقتصاد العولمة تصبح المؤسسات والدول التى تضعف فيها أساليب ممارسة الحوكمة أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح والأزمات المالية.

يتوقف التطبيق الجيد لحوكمة الشركات على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات الخارجية والمحددات الداخلية. وتشير المحددات الخارجية إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذى يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة لعمل السوق، مثل قوانين سوق المال، والشركات، وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والإفلاس، وكفاءة القطاع المالي البنوك وسوق المال في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية مثل هيئة سوق المالوعد تعقد الاجراءات الادارية. بينما تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. والتي يؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى، إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاث. [1]

المطلب الثالث: مبادرة مصر لتطبيق القواعد الدولية لحوكمة الشركات:

حظيت قضية الحوكمة باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة بسبب زيادة تداخل الاقتصاد المصرى مع الاقتصاد العالمى عن طريق عولمة أسواق رأس المال وتزايد الدور الهام الذى يلعبه القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى. وعلى مدى الأعوام الماضية بادرت مصر بتأكيد تطبيق القواعد الدولية لحوكمة الشركات فى القطاعين الخاص والعام، فقد صدر فى اكتوبر ٢٠٠٥ دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، حيث تتناول هذه المجموعة من القواعد

---

[1] أنظر فى ذلك: سميحة فوزي: تقييم مبادئ حوكمة الشركات. . . . . إبريل ٢٠٠٣.

مبادئ حوكمة شركات المساهمة في مصر. [١] كما صدر فى يوليو ٢٠٠٦ دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية. [٢] وصدر فى نوفمبر ٢٠٠٦ مشروع القواعد المقترحة لحوكمة الشركات المعتمدة ببورصتى القاهرة والاسكندرية.

وسنقوم فيما يلى بعرض وتحليل المحتوى القانونى والاقتصادى لهذه الوثائق الثلاث: قواعد ومعايير حوكمة الشركات المساهمة، ومبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام والقواعد المقترحة لحوكمة الشركات المعتمدة بالبورصة المصرية.

أولا: دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المساهمة فى مصر:

هذه المجموعة من القواعد لمبادئ حوكمة الشركات في مصر تعتبر مكملة للنصوص الواردة بشأن الشركات فى القوانين المختلفة، الا أنها لا تمثل نصوصًا قانونية آمرة ولا يوجد الزام قانونى بها، وإنما هى تنظيم وبيان للسلوك الجيد فى إدارة الشركات وفقًا للمعايير والأساليب العالمية التى تحقق توازنًا بين مصالح الأطراف المختلفة، لذلك فإن هذه القواعد ذات طبيعة إرشادية. ونتناول فيما يلى عرض أهم المبادىء الواردة فى دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة فى مصر.

---

[١] أنظر فى ذلك: مركز المشروعات الدولية الخاصة: دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، القاهرة، لكتوبر ٢٠٠٥. وتعتبر المبادىء الدولية لحوكمة الشركات والتى وضعتها منظمة التعاون والتنمية مرجعا لهذا الدليل. أنظر:

ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND EVELOPMENT (OECD): OECD Principles of Corporate Governance, Paris 2004.

والترجمة العربية منشورة بمركز المشروعات الدولية الخاصة: مبادىء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشأن حوكمة الشركات، القاهرة ٢٠٠٤.

[2] أنظر فى ذلك: مركز المديرين: دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، القاهرة يوليو ٢٠٠٦.

(١) نطاق تطبيق هذه القواعد:

تنطبق هذه القواعد في المقام الأول على شركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية. خاصة التي يجري عليها تعامل نشط، كذلك تنطبق على وجه الخصوص على الشركات التى يكون تمويلها الرئيسى من الجهاز المصرفى لما يترتب على التزامها بقواعد الحوكمة من ضمان للدائنين.

(٢) الجمعية العامة: فيما يلى أهم المبادىء المتعلقة بالجمعية العامة:

١. تتكون الجمعية العامة من كل مساهمى الشركة، كل بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهمها، والقاعدة التي تعطي كل مساهم حق حضور الجمعية العامة.
٢. يجب حث المساهمين على حضور اجتماع الجمعية العامة للشركة، وترتيب موعد ومكان اجتماعها بما ييسر عليهم ويشجعهم على الحضور.
٣. يتم ادارة الجمعية العامة على النحو الذى يسمح للمساهمين بالتعبير عن أرائهم، وعلى ادارة الشركة الافصاح التام والكافى عن كل ما يتضمنه جدول أعمال الجمعية من موضوعات.

(٣) مجلس الإدارة: فيما يلى أهم المبادىء المتعلقة بمجلس الادارة:

١. يتولى مجلس إدارة شركة المساهمة إدارة أمور الشركة بناء على تفويض من الجمعية العامة، ويتحمل المسئولية النهائية ولو قام بتشكيل لجان أو تفويض جهات أو أفراد آخرين في القيام ببعض أعماله.
٢. عضو مجلس الإدارة يجب عليه أن يعتبر نفسه ممثلا لكافة المساهمين وملتزما بالقيام بما يحقق مصلحة الشركة عموما وليس ما يحقق صالح المجموعة التي يمثلها.
٣. الحوكمة الرشيدة للشركة تقتضي أن يتم استخدام أسلوب تراكمي في التصويت على مرشحي مجلس الإدارة أو أن تراعى نسب توزيع رأس المال بأى أسلوب آخر بحيث تكون النتيجة النهائية معبرة عن التمثيل النسبي للمساهمين في مجلس الإدارة.
٤. على المجلس وضع الآليات والنظم التي تضمن احترام الشركة للقوانين واللوائح السارية، والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين.
٥. يجب أن تشكل فى الشركة لجنة للمراجعة الداخلية من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين تكون مهمتها مراجعة نظم العمل الداخلية بالشركة.

(٤) ادارة المراجعة الداخلية:

١. يجب أن يكون لدى الشركة نظام محكم للرقابة الداخلية وأن يتعاون في وضعه مجلس الإدارة مع مديري الشركة.
٢. يقدم مدير ادارة المراجعة الداخلية تقريرا ربع سنوى إلى مجلس الادارة وإلى لجنة المراجعة عن مدى التزام الشركة بأحكام القانون والقواعد المنظمة لنشاطها وكذلك عن مدى التزامها بقواعد الحوكمة.
٣. تهدف المراجعة الداخلية إلى وضع نظم لتقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر فى الشركة ولتطبيق قواعد الحوكمة بها على نحو سليم.

(٥) مراقب الحسابات: فيما يلى أهم المبادىء المتعلقة بمراقب الحسابات:

١. يكون للشركة مراقب حسابات لا تربطه بها علاقة عمل ويكون مستقل عن إداراتها الداخلية.
٢. على مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة المراجعة ترشيح مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الكفاءة والسمعة والخبرة الكافيين، وأن تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم.
٣. يجب أن يكون مراقب الحسابات مستقً لا عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها وألا يكون مساهمًا فيها أو عضوًا ذا خبرة فى مجلس إدارتها وأن يتم تعيينه بقرار من الجمعية العامة للشركة مع تحديد أتعابه السنوية.
٤. على مراقب حسابات الشركة الالتزام بمبادئ وقواعد المحاسبة المصرية من حيث المضمون لا الشكل فقط.

(٦) لجنة المراجعة: فيما يلى أهم المبادىء المتعلقة بلجنة المراجعة:

١. تشكل لجنة المراجعة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويجب ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، كما يجب أن يكون ضمن أعضائها أحد الخبراء فى الشئون المالية والمحاسبية.
٢. يجب أن تجتمع اللجنة دوريًا لبرنامج إجتماعات محدد وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة اشهر.
٣. يجب أن تضع الشركة إمكانيات كافية تحت تصرف اللجنة لتساعدها على أداء عملها بما فى ذلك التصريح لها بالإستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضروريًا.

(٧) الإفصاح عن السياسات الاجتماعية: فيما يلى أهم المبادىء المتعلقة بذلك:

١. على إدارة الشركة أن تفصح للمساهمين ولجمهور المتعاملين معها والعاملين لديها مرة على الأقل سنويًا عن سياسات الشركة الاجتماعية والبيئية.

٢. يُراعى أن تكون السياسات المعلن عنها واضحة وغير مضللة وأن تتضمن ما تنوى الشركة القيام به من تطوير أو تغيير فى حجم العمالة أو تدريبها، وبرامجها للرعاية الاجتماعية.

٣. يجب أن تربط الشركة بالمجتمع المحيط بها وبمن تتعامل معهم من موردين أو عملاء علاقة تقوم على المصداقية والحرص على تحقيق المصالح المشتركة.

(٨) **قواعد تجنب تعارض المصالح:** فيما يلى أهم المبادىء المتعلقة بذلك:

١. يجب أن يكون لكل شركة نظام مكتوب ومعروف من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والعاملين بشأن تجنب تعارض المصالح، وأن يتضمن الأحكام الواردة في هذا الجزء.

٢. يحظر على أعضاء مجلس إدارة الشركة والمديرين والعاملين بها التعامل في أسهم الشركة لمدة محددة تسبق الإعلان عن نتائج نشاطها المالية أو قبل الإعلان عن أية معلومات أخرى ذات طبيعة مالية مؤثرة.

٣. على الشركة أن تضع نظامًا داخليًا لمراقبة تطبيق قواعد سلوكها المهنى.

٤. تسعى الشركة فى معاملاتها مع الموردين إلى اختيار من يتعامل معهم بذات المستوى المهنى والأخلاقى الذى تحرص عليه الشركة داخلها.

(٩) **قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات الأخرى:** ويلاحظ فى هذا الشأن مايلى:

١. هذه القواعد موجهة على وجه الخصوص الى الشركات المقيدة فى بورصة الأوراق المالية وإلى المؤسسات المالية والشركات التى يكون تمويلها الرئيسى من الجهاز المصرفى، ولكن حوكمة الشركات تخص كافة أنواع الشركات لما تحققه من توازن بين المصالح وما تدعو اليه من ثقافة جديدة فى اسلوب ادارتها.

٢. وفى حالة عدم امكان الالتزام بقواعد الحوكمة بالنسبة للشركات المساهمة المغلقة أو العائلية أو الشركات ذات المسئولية المحدودة أو شركات الاشخاص فيكون عليها تطبيق بدائل أقل تكلفة وأكثر تناسبًا لقدراتها المالية والادارية، ولكن بما يحقق ذات النتائج التى ترمى هذه القواعد إلى تحقيقها.

ثانيا: مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام:[1]

صدر فى يوليو ٢٠٠٦ دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، وفيه قواعد حوكمة شركات قطاع الأعمال العام، التى تعتبر مكملة للقواعد والنصوص التي تحكم هذه الشركات في ظل القوانين واللوائح المنظمة لها. وقد تم الاقتداء بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات المملوكة للدولة بوصفها مرجعًا عند وضع مبادئ الحوكمة لشركات قطاع الأعمال العام في مصر.

تعتبر القواعد المنصوص عليها في الدليل قواعد استرشادية في إطار النصوص الواردة في قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتتفق معه في الهدف، وهو تحرير قطاع الأعمال العام من أية قيود قد تعوق قدرته على المنافسة مع القطاع الخاص، وذلك من أجل ضمان نجاح تلك الشركات في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية طالما بقيت ملكيتها في حوزة الدولة.

ويشكل تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة لشركات قطاع الأعمال العام أحد العناصر الأساسية لمنهج إدارة الأصول المملوكة للدولة بما يسهم فى تحسين أداء هذه الشركات وزيادة قدرتها على المنافسة مع القطاع الخاص وتهيئتها للتحول إلى القطاع الخاص.

وتنقسم هذه المبادئ إلي ست مجموعات كما يلى:

١. التأكيد على وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال لشركات قطاع الأعمال العام

٢. تصرف الدولة بوصفها مالكًا.

٣. المعاملة المتساوية لحملة الأسهم (الملاك).

٤. العلاقات مع الأطراف ذات المصالح.

---

[1] تم إعداد هذا الدليل في ضوء مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في يناير ٢٠٠٥ تحت عنوان:

"OECD Working Group on Privatization and Corporate Governance of State-Owned Assets"

أنظر فى ذلك: مركز المديرين: دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، القاهرة يوليو ٢٠٠٦.

٥. الشفافية والإفصاح.

٦. مسئوليات مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام.

ثالثا: مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية:

انتهت لجنة من الخبراء من إعداد تقرير تفصيلي تضمن مشروعا للقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وقد اعتمدت القواعد التنفيذية الخاصة بمبادئ الحوكمة على أن تطبق هذه القواعد بشكل إلزامي في صورتها النهائية على كافة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية. وعلى أن تدرج هذه القواعد ضمن قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية ببورصتي القاهرة والإسكندرية. [١]

ونعرض فيما يلى بايجاز أهم النقاط الواردة فى مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

(١) نطاق التطبيق وتوفيق الأوضاع:

تسري هذه القواعد على كافة الشركات المساهمة المصدرة للأوراق المالية المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية وعليها أن توفق أوضاعها وفقاً لأحكام هذه القواعد خلال ستة أشهر من تاريخ صدورها، وتلتزم الشركات الخاضعة لأحكام هذه القواعد بمراعاة وإتباع دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية والصادرة من وزارة الاستثمار في أكتوبر سنة ٢٠٠٥.

---

[١] التزمت الهيئة العامة لسوق المال ضمن خطتها الاستراتيجية لتطوير سوق المال بإصدار مجموعة من القواعد التنفيذية لتطبيق مبادئ الحوكمة وذلك بتحويل مبادئ الحوكمة من مجرد معايير وأدلة إرشادية إلى قواعد ملزمة. وتسعى الهيئة إلى أن تدخل القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات حيز التنفيذ اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٧ بالتزامن مع البدء فى تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة. أنظر كذلك: الهيئة العامة لسوق المال: مشروع القواعد المقترحة لحوكمة الشركات المعتمدة ببورصتى القاهرة والاسكندرية، القاهرة نوفمبر ٢٠٠٦.

يجري التنسيق مع إدارة بورصتي القاهرة والإسكندرية للعمل على تعديل قواعد وإجراءات قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية.

(٢) مجلس الإدارة:

يتناول القسم الثانى تشكيل المجلس وطريقة عمله، ولختصاصات المجلس والتزامات أعضائه، والتزامات المجلس المرتبطة بالافصاح والشفافية، وتعرض هذه النقاط فيما يلى:

(أ) **تشكيل المجلس وطريقة عمله:** كانت أهم القواعد الواجب مراعاتها مايلى:

١. يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين على أن يكون من بينهم على الأقل عضواً واحداً مستقلاً.

٢. يجب أن يضم مجلس الإدارة في عضويته ممثلاً للأقلية متى حازت الأقلية نسبة ٥٪ على الأقل من أسهم الشركة.

٣. لايجوز أن تزيد مدة عضوية مجلس الإدارة للعضو عن دورتين متتاليتين، وبمدة أقصاها ست سنوات.

٤. يجوز للمجلس بأغلبية أعضائه ما لم ينص النظام على خلاف ذلك عزل رئيسه أو العضو المنتدب متى وجدت مبررات قوية لذلك، واختيار رئيس أو عضو منتدب جديد بحسب الأحوال.

٥. على مجلس إدارة الشركة أن يجتمع مرتين على الأقل خلال كل ربع سنة بناء على دعوة رئيس مجلس الإدارة.

(ب) **اختصاصات المجلس والتزامات أعضائه:** كانت أهم القواعد الواجب مراعاتها مايلى:

١. يجب أن يحدد النظام الأساسي للشركة اختصاصات المجلس والتزامات أعضائه بشكل واضح وتفصيلي.

٢. يجب أن يكون كل تفويض يصدر من مجلس إدارة الشركة محدداً في موضوعه وفي المدة الزمنية لسريانه وأن يتضمن عرض نتائجه على أعضاء المجلس.

(جـ) **التزامات المجلس المرتبطة بالافصاح والشفافية:** كانت أهم القواعد الواجب مراعاتها مايلى:

١. يمتنع على أعضاء مجلس الإدارة الاشتراك أو المساهمة في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، ويجب على كل عضو بالمجلس أن يفصح عن حالات تعارض المصالح.

٢. يجب أن يتضمن الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة السنوي الواجب عرضه على المساهمين بالإضافة إلى متطلبات القوانين السارية بيانات عن نتائج المراجعة السنوية لفاعلية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة، ومدى التزام الشركة بمتابعة وتطبيق للقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات وأسباب عدم الالتزام، و تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه.

(٣) الإفصاح وإتاحة المعلومات للمساهمين:

يلتزم مجلس إدارة الشركة بتعيين مسئول عن الحوكمة، وعلاقات المستثمرين تعهد اليه مسئولية متابعة وتطبيق مبادئ الحوكمة والرد على استفسارات المساهمين. وتقوم الشركة بإتاحة كافة المعلومات التي تمكن المساهمين من مباشرة حقوقهم كاملة.

وعلى مجلس الإدارة وضع سياسة واضحة بشأن توزيع أرباح الأسهم بما يحقق مصالح الشركة والمساهمين، وإطلاع المساهمين في الجمعية العمومية على سياستها في توزيع الأرباح. وعلى الشركة إتاحة المشاركة لأكبر عدد من المساهمين للحضور في اجتماع الجمعية العمومية، بما في ذلك اختيار التوقيت والمكان الملائمين لانعقاد الجمعية العمومية.

(٤) تعارض المصالح وتعاملات الداخليين:

تضع الشركة برنامجاً تفصيلياً لتوعية أعضاء المجلس والمديرين التنفيذيين والعاملين بالشركة بأفضل الممارسات في مجال الرقابة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات، ويحظر على الداخليين التعامل على أسهم الشركة بيعاً وشراء بناء على معلومات داخلية أو تسريب اى معلومات داخلية للغير.

(٥) الرقابة الداخلية:

يجب أن يكون لدى الشركة نظام متكامل للرقابة الداخلية يتم تصميمه ووضعه بواسطة إدارة الشركة أو بالحصول على معاونه خارجية. ويهدف هيكل الرقابة إلى التعامل مع المخاطر والتحقق من تنفيذ رسالة الشركة بكفاءة وفاعلية، إضافة إلى الالتزام بالقوانين واللوائح وحماية موارد الشركة من الخسارة وسوء الاستخدام. ويتولى إدارة المراجعة الداخلية مسؤول متفرغ لذلك بالشركة ويكون من القيادات الإدارية بها، ويتبع مباشرة العضو المنتدب.

(٦) تعيين مراقب الحسابات:

يكون للشركة مراقب حسابات لا تربطه بها علاقة عمل ويكون مستقل عن إدارتها الداخلية، وعلى مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة المراجعة ترشيح مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الكفاءة والسمعة والخبرة الكافيين، ويجب أن يكون مراقب الحسابات مستقلاً عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها وألا يكون مساهماً فيها أو عضواً من ذوى الخبرة في مجلس إدارتها ويتم تعيين مراقب الحسابات بقرار من الجمعية العامة للشركة مع تحديد أتعابه السنوية.

وتوجد عدة ملاحظات حول القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية:

١. القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة منبثقة عن ومعتمدة من حيث الجوهر على دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر من وزارة الاستثمار في أكتوبر ٢٠٠٥، ويعد هذا الدليل مصدراً مكملاً لكافة قواعد حوكمة الشركات المقيدة فيما لم يرد به نص في القواعد المرفقة.
٢. تتسم هذه القواعد بالطابع الإلزامي، فلا تقتصر على كونها مجرد إرشادات أو محددات للسلوك. وهذا ما يميزها عن دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات.
٣. القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ملزمه باعتبارها جزء لا يتجزأ من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية ببورصتي القاهرة والإسكندرية، وهو ما يستلزم استصدار قرار من مجلس إدارة الهيئة العامه لسوق المال بتعديل قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بعد اخذ رأى ومقترحات مجلس إدارة بورصتي القاهرة والإسكندرية على التعديل.
٤. حددت هذه القواعد المرحلة الانتقالية التي ستمر بها الشركات المقيدة بالبورصة والخاضعة لنطاق تطبيقها بفترة لا تقل عن ستة أشهر لتوفيق أوضاعها، ومن المتوقع اصدار هذه القواعد في موعد متزامن مع بدء تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة.

المبحث الثانى
تقييم تطبيق قواعد حوكمة الشركات فى مصر

تفيد بعض المؤشرات بأن تطبيق قواعد الحوكمة فى مصر قد شهد تطورا ملحوظا فى الفترة من عام ٢٠٠٠ الى بداية ٢٠٠٧، حيث ارتفع تقييم مصر فى الالتزام بمبادئ الحوكمة الى ٨٠% فى مارس ٢٠٠٣ مقارنة بنحو ٦٢% فى عام ٢٠٠٠، مما ترتب عليه تحسن فى التقييم الاجمالى لمستوى هذه القواعد حيث ارتفع عدد المعايير التى تتسق تماما أو بدرجة كبيرة مع المعايير الدولية من ٤٠ معيارا فى تقييم سبتمبر ٢٠٠١ الى ٤٥ معيارا فى تقييم مارس ٢٠٠٣، بينما انخفض عدد المعايير التى لا تتم مراعاتها فى مصر أو تتم مراعاتها بدرجة منخفضة من ٨ معايير فى تقييم سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣ معايير فقط فى تقييم مارس ٢٠٠٣. [1] أما الفترة التالية وحتى بداية عام ٢٠٠٧ فلم يجرى عنها تقييما كميا لتطبيق معايير الحوكمة، لذلك فسوف نتناول فى هذ الجزء تقييما وصفيا عن هذه الفترة التى صدر فيها قواعد الحوكمة المصرية للشركات المساهمة وشركات القطاع العام ثم مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتى القاهرة والاسكندرية.

وبصفة عامة يجرى تقييم التزام الشركات المقيدة بالبورصة بقواعد الحوكمة على أربعة مستويات. [2] ونذكرها فيما يلى:

<u>المستوى الأول</u>: وفيه يتم التأكد أن الشركة تطبق ممارسات حوكمة الشركات المتعارف عليها، كما يلى:

---

[1] أنظر فى ذلك: سميحة فوزي: تقييم مبادئ حوكمة الشركات. . . . . ، إبريل ٢٠٠٣.

[2] أنظر: مركز المشروعات الدولية الخاصة: جدول الخطوات المتوالية لحوكمة الشركات الخاص الشركات المقيدة في البورصة. القاهرة، بدون تاريخ.

١. التأكد من ممارسة الجوانب الشكلية من حوكمة الشركات.
٢. تحتفظ الشركة بعدد من السياسات المصاغة أو بميثاق لحوكمة الشركة يتناول كحد أدنى حقوق المساهمين والتعامل معهم ودور مجلس الإدارة والشفافية والافصاح.

المستوى الثاني: وفيه تحقق الشركة خطوات إضافية لحوكمة الشركات، كما يلى:

١. تكون الشركة قد حددت موظف مسؤول عن ضمان التزامها بميثاق حوكمة الشركات وسياساتها، ومراجعة هذا الميثاق وهذه السياسات بشكل دوري.
٢. أن تفصح الشركة بشكل دوري للمساهمين عن ميثاق حوكمة الشركات والممارسات ودرجة التزام هذه الممارسات بالمواثيق الاختيارية لأفضل الممارسات في هذه الدولة.

المستوى الثالث: وفيه يتحقق الإسهام الأساسي في تحسين حوكمة الشركات على المستوى القومي، حيث:

١. تلتزم الشركة بجميع التوصيات المتعلقة بميثاق أفضل الممارسات الاختيارية في الدولة.
٢. يحتوي مجلس الادارة على لجنة للحوكمة.

المستوى الرابع: يتعلق هذا المستوى بالقيادة، وفيه تكون الشركة معترف بها دوليًا بوصفها زعيم قومي لها موقع بين رواد العالم في حوكمة الشركات.

وفى تقديرنا أن تقييم التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالقواعد الدولية لحوكمة الشركات مازل يحبو فى المستوى الأول للتقييم السابق ذكره، والأمل كبير فى متابعة تحقيق باقى مستويات التقييم فى المستقبل.

ونتناول فيما يلى تحليل وتقييم ماتم تطبيقه من المجموعات الست لمبادىء حوكمة الشركات فى مصر.

المطلب الأول: تقييم تطبيق المبادىء الخاصة بتوافر اطار قانونى ومؤسسى لحوكمة الشركات:

كما أسلفنا القول تركز هذه المجموعة من المبادئ علي أهمية إيجاد البيئة القانونية والإطار التنظيمي اللذين يساعدان الشركات المساهمة والعامة علي القيام بأنشطتها الاقتصادية فى ظل اقتصاد السوق. فلايمكن تطوير إطار فعال لحوكمة الشركات الا بتوفر اطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال ينظم العلاقات التعاقدية لكافة المشاركين في السوق.

وقد أدى التطور الاقتصادى والسياسى فى مصر الى بلورة اطار قانوني وتنظيمي يتكيف مع متطلبات العولمة ومنها حوكمة الشركات. وبرؤية بانورامية تاريخية نجد أن الاقتصاد المصرى قد

اندمج فى السوق العالمية منذ تأسيس مصر الحديثة فى عهد محمد على، وبعد اجهازه على الاقطاع المملوكى، الذى مهدت له حملة نابليون على مصر، ومرورا بفترة الاحتلال الانجليزى ثم فترة مابعد الاستقلال وحتى اليوم، نجده يواجه اليوم متغيرات العولمة بفعل التقدم فى تكنولوجيا المعلومات والتحام الأسواق العالمية. هذه التطورات أدت الى تراكم معرفى وخبرات تاريخية لدى المشرع المصرى تفيد فى صياغة نظام قانونى يتمشى مع آليات السوق فى مرحلة الرأسمالية المعولمة. ولعل تطبيق المبادىء الدولية لحوكمة الشركات يجد ظروفا مواتية فى مصر أكثر مما هو فى دول أوربا الشرقية، ذلك لأن القوانين التي تحكم سوق المال وكذلك الأطر القانونية لحوكمة الشركات فى مصر تستند إلى القانون المدني الفرنسي الخاص بالشركات، ويتأثر قانون الإيداع والحفظ المركزي ومشروع قانون سوق المال الجديد بالقانون الأنجلو-أمريكي. [1]

وقد يكون الوقت مازال مبكرا لاصدار حكم نهائى على قدرة اطار حوكمة الشركات فى مصر على رفع مستوى الشفافية وكفاءة أسواق المال، ومدى توافقه مع الاطار القانونى والمؤسسى بما فيه الهيئات المسئولة عن الإشراف والرقابة وتطبيق القانون. لكننا مع ذلك نجرى تقييما وصفيا لمدى توفر اطار حوكمة الشركات فى مصر من خلال الملاحظات التالية:

١. يمكن القول بأن تطور التشريعات الاقتصادية فى مرحلة الليبرالية الاقتصادية الحديثة منذ القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن الاستثمار العربى والمناطق الحرة وحتى صدور مشروع القواعد المقترحة لحوكمة الشركات المعتمدة ببورصتى القاهرة والاسكندرية، فى نوفمبر ٢٠٠٦، له تأثير مباشر على الأداء الاقتصادي الكلي، وساهم بقدر ما فى ادراك أهمية نزاهة التعامل فى السوق، والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق.

٢. المتطلبات القانونية والرقابية المؤثرة فى ممارسة حوكمة الشركات فى مصر تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالزام بتطبيقه، غير أنه توجد حاجة ماسة لوقف الاسهاب التشريعى، وتنقية ترسانة القوانين المصرية من رواسب عصور الاقطاع ورأسمالية الدولة، التى تميزت بتدخل الدولة الواسع وغير سليم اقتصاديا وسياسيا فى النشاط الاقتصادى، وترسيخ أقدام البيروقراطية الاقتصادية فى شركات قطاع عام مترهل، وتجمعات البيروقراطية السياسية حارسة نظام الحزب الواحد. يجب تنقية وتطوير التشريعات لتتمشى مع متطلبات اقتصاد السوق من الافصاح والشفافية وممارسة

---

١ أنظر فى ذلك:

REPORT ON THE OBSERVANCE OF STANDARDS AND CODES (ROSC):
Corporate Governance Country Assessment, EGYPT , March 2004

ديموقراطية حقيقية، ذلك لأن صياغة اطار صحى للحوكمة لاينفصل عن الممارسة الديموقراطية والافصاح والشفافية على كفة مستويات لتعامل فى السوق الحرة.

٣. تنص التشريعات بوضوح على توزيع السلطة والمسئولية بين الهيئات والمؤسسات المؤثرة فى سوق الأوراق المالية، فنجد أن الهيئة العامة لسوق المال وبقية المؤسسات المشكلة للاطار المؤسسى المؤثر فى سوق المال فى مصر تؤدى مسؤليتها الإشرافية والرقابية ودورها فى حدود مايتاح له من امكانيات. ويلزم لرفع الكفاءة المهنية لأعضائها اعطاء اهتمام أوسع بالتدريب ومواصلة التعلم، حتى تقوم بدورها بكفاءة ونزاهة وبطريقة موضوعية.

المطلب الثانى: تقييم تطبيق قواعد ضمان حقوق المساهمين:

يثور هنا تساؤل هام وهو: إلى أية درجة يحمي الإطار القانوني حقوق المساهمين ؟ وهذا يتضمن حق نقل ملكية الأسهم، والتصويت في الجمعية العامة، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحقهم في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة. [1]

وفى محاولة للاجابة على هذا التساؤل نجد توفر اجراءات لضمان حقوق المساهمين وذلك بالسماح بالتصويت بالبريد العادي والإلكتروني في اجتماعات الجمعية العمومية، وتطوير قواعد القيد بما يتماشى مع المعايير الدولية لحوكمة الشركات، وتوفير أساليب آمنة للقيد والتسوية وتوزيع الأرباح، وإنشاء صندوق ضمان التسويات، وإنشاء مركز لفض المنازعات.

وفيما يلى نقدم تعقيبا على تقييم تطبيق قواعد ضمان حقوق المساهمين.

(أ) نقل ملكية الأسهم:

لاتوجد قيود على نقل ملكية الأسهم المسجلة بالبورصة. وقد ألزم قانون القيد والإيداع المركزي كافة الشركات المقيدة بالتسجيل لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي. وفي ديسمبر عام ٢٠٠٦ بلغ عدد الشركات المقيدة لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي ٦١٥ شركة، بعد أن كان عددها سنة ٢٠٠٢ قد بلغ ٨٧٠ شركة، وتتم دورة تداول الأوراق المالية وتسوية عمليات البيع والشراء اليكترونيا باستخدام تكنولوجيا المعلومات. [2]

---

[1] أنظر فى ذلك: سميحة فوزي: تقييم مبادئ. . . . . إبريل ٢٠٠٣.

[2] دورة التداول والتسوية تجرى كما يلى: تصل تعليمات التداول وتنفذ لدى السماسرة في نفس يوم التعامل، وتتم عملية مقابلة عرض البيع والشراء داخل نظام التداول في البورصة في نفس يوم التعامل، حيث يقوم سمسار البائع

أمناء الحفظ هم المسؤولون عن إدارة وحفظ حسابات المتعاملين في الأوراق المالية، والإضافة إلى شركة مصر للمقاصة هناك ١٦ بنك تقوم بخدمة أمناء الحفظ، وفي يناير عام ٢٠٠٠ تم إنشاء صندوق ضمان التسويات، ويتكون رأسماله من مساهمات شركات الوساطة في الأوراق المالية بمعدل يتناسب وحجم تعاملاتهم في البورصة، ويدار الصندوق مؤسسة ذاتية التنظيم تحت إشراف الهيئة العامة لسوق المال، وتتمثل مهمته الرئيسية في حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية، وضمان تنفيذ التزامات التسوية المالية والورقية الناتجة عن عمليات التداول بالبورصة، وذلك في الحالات التي يمتنع أو يتأخر فيها أحد طرفي العملية عن الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر.

(ب) حق المساهمين في المشاركة والتصويت في الجمعية العامة:

ينص قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ على أن الجمعية العامة السنوية يجب أن تنعقد في خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية السابقة، كما ينص على وجوب نشر ملخصات للقوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات في صحيفتين يوميتين أو إرسالها لكل مساهم بالبريد المسجل على الأقل ١٥ يوما قبل تاريخ انعقاد الجمعية. ويسمح قانون القيد والإيداع المركزي بالتفرقة بين المالك المسجل والمالك المستفيد، إذ تمنح اللوائح التنفيذية للملاك المسجلين الحق في التصويت نيابة عن مجموعة كما يسمح للمالك المسجل بتجزئة أصوات الملاك المستفيدين، أي أن يقوم الملاك المستفيدين بالتصويت بشكل مختلف في نفس الموضوع.

(جـ) حق المساهمين في مراجعة القوائم المالية:

طبقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ للمساهمين الحق في مراجعة القوائم المالية والمركز المالي للشركة، وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية والإيضاحات المرافقة لها وتقرير مراقب الحسابات عن السنوات الثلاثة السابقة في المقر الرئيسي للشركة خلال أسبوعين قبل انعقاد الجمعية العامة السنوية. وقد ألزمت المادة ١٥ من قواعد القيد الخاصة

بتسليم الأسهم إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي بعد يوم واحد من التعامل. ويتم خصم قيمة الأسهم من حساب سمسار المشترى في مساء اليوم التالي بعد التعامل في بنك المقاصة وإضافة القيمة إلى حساب سمسار البائع. وتنتهي عملية التداول وسيصل إلى سمسار المشترى بحلول اليوم الثالث بعد التعامل الأسهم او شهادات الملكية، مما يسمح بتداول الأسهم ثانية عن طريق شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي.

بالإفصاح بالبورصة الشركات المقيدة بتحديد مسؤول للعلاقات مع المستثمرين يكون مسؤولا عن الاتصال بالبورصة والرد على استفسارات المساهمين والمستثمرين.

(د) حقوق المساهمين في حالة الخصخصة:

في حالة طرح جزء من شركة من شركات قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص يراعى لحترام حقوق المساهمين. [1] ويحتوى دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية على بعض مبادئ حوكمة الشركات ذات الارتباط بهذا الموضوع كما يلى:

١ يجب علي الدولة وعلي شركات قطاع الأعمال العام أن تحترم حقوق جميع المساهمين وأن تساوي في المعاملة بينهم وأن توفر لجميع المساهمين المعلومات المطلوبة.

٢ بمجرد بيع أية حصة من شركة من شركات قطاع الأعمال العام سواء للأفراد أو للمؤسسات، يجب علي الشركة القابضة أن تعدل النظام الأساسي والنظم الداخلية للشركة بما يتوافق مع دخول مساهمين من القطاع الخاص وأن تحقق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين.

٣ يجب أن تعمل الشركة القابضة والشركات التابعة علي وضع ضوابط واضحة لمنع من لهم الأغلبية من إساءة استخدام هذا الوضع علي حساب حقوق الأقلية.

٤ يجب تسهيل مساهمة الأقلية في عملية اتخاذ القرارات من خلال وضع آليات محددة تتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو تسهيل عملية المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية.

المطلب الثالث: تقييم تطبيق قواعد المعاملة المتساوية لحملة الأسهم:

تشير المعاملة العادلة للمساهمين إلى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وكذلك إلى حقهم في الدفاع عن انتهاك حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين. [2]

فى مجال ضمان المعاملة المتساوية للمساهمين اتخذت الاجراءات التالية:

---

1 أنظر فى ذلك: مركز المديرين: دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام. . . . . يوليو ٢٠٠٦.

2 أنظر فى ذلك: سميحة فوزي: تقييم مبادئ حوكمة الشركات. . . . . إبريل ٢٠٠٣.

١. حق الهيئةالعامة لسوق المال في وقف قرارات الجمعية العامة التي تصدر لصالح فئة معينة.
٢. السماح للمالك المسجل بالتصويت نيابة عن المالك المستفيد بشكل مجمع أو مجزأ.
٣. صدور قواعد الإفصاح الجديدة والتي أحكمت الرقابة على الاتجار بالمعلومات الداخلية.
٤. تنظيم عمليات الاستحواذ وعروض الشراء، والسماح برفع دعاوى جماعية من قبل الهيئة.

وفيما يلى تحليل لمدى تحقيق الاطار القانونى فى مصر لقواعد المعاملة المتساوية لحملة الأسهم.

(أ) المساواه وحق التصويت :

يسمح الإطار القانوني في مصر بوجود فئات متعددة للأسهم، شريطة أن تتم معاملة المساهمين في أي فئة محددة بالمثل وبالتساوي. ويجرى التفرقة بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة. يجوز لأصحاب الأسهم لحاملها حضور اجتماع الجمعية العامة السنوية، إذا ما قاموا بإيداع أسهمهم في البنك، أو في الشركة المصدرة للأسهم أو في شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي، ولكن لا يسمح لهم بالتصويت. أما الأسهم الممتازة فتتمتع بثلاث امتيازات فى التصويت والأرباح وعند التصفية.

ولكل مساهم الحق في تقديم شكوى للجهة الإدارية بخصوص أي انتهاك أو مخالفة للقانون، حيث تنص المادة ٧٦ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ على أن يتم إلغاء جميع القرارات التي تصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو التى تسبب أي أذى أو ضرر لهم، أو التي تحقق فوائد ومميزات خاصة لأعضاء مجلس الإدارة.

ويمكن حاليا فض المنازعات باللجوء الى التحكيم. [1] ويهدف النظام الجديد إلى سرعة حسم المشاكل والخلافات بين المتعاملين في البورصة وشركات الأوراق المالية دون اللجوء للقضاء الذي يستغرق فترات طويلة لحسم المنازعات. ويسمح المشروع المقترح لقانون سوق المال بقيام هيئة سوق المال برفع قضايا جماعية نيابة عن المساهمين، وهو ما يطلق عليه نظام التقاضي الجماعي أو الفئوي.

---

١ نظرا لأن إجراءات التقاضي باهظة التكلفة وتستغرق وقتا طويلا نسبيا، فإن قانون سوق رأس المال كان يسمح في الماضي للمتعاملين في البورصة باللجوء للتحكيم الإجباري، إلا أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت في يناير عام ٢٠٠٢ حكما يقضي بعدم دستورية التحكيم الإجباري، وإن كان التحكيم الاختياري مازال مسموحا به. وقد أعلنت البورصة المصرية عن مشروع لإنشاء مركز جديد لفض المنازعات والتحكيم في سوق الأوراق المالية بنهاية سنة ٢٠٠٣ بالتعاون مع مركز القاهرة للتحكيم الدولي وهيئة سوق المال.

(ب) المشاركة في القرارات الأساسية للشركة:

يجب التصويت بأغلبية الثلثين في القرارات الخاصة بمنح مميزات للمساهمين القائمين قبل زيادة رأس المال، أو بعدم تطبيق حقوق الأولوية إذا ما كان منصوص عليها في النظام الأساسي للشركة، أو إضافة بنود جديدة لأغراض الشركة.

(جـ) متابعة ومراقبة الشركات:

على أي شخص يعتزم شراء أسهم يترتب عليها ملكية عشرة في المائة أو أكثر من رأس المال، أن يرسل إخطارا قبل أسبوعين من إتمام العملية للشركة بالبريد المسجل، وعلى الشركة أن تقوم في خلال أسبوع من استلامها لهذا الإشعار بإبلاغ المساهمين الذين يملكون على الأقل واحدا في المائة، أو بنشر هذه المعلومات في صحيفتين واسعتي الانتشار. وهيئة سوق المال رفضت بعض عروض الشراء إذا كان سينتج عنها حصول المشتري على أغلبية في الشركة، وذلك لتلافي تحكم مساهم واحد في إدارة الشركة مع وجود أقلية قد تضار من ذلك.

(د) الاتجار بمعلومات داخلية والتعامل الذاتي:

ألزمت قواعد القيد الجديدة الشركات بمجموعة من الإجراءات المتعلقة بالإفصاح والتي تطبق على معاملات المطلعين على المعلومات والأسرار الداخلية للشركات. وتعتبر بورصتي القاهرة والإسكندرية مسؤولة عن الرقابة الفورية أثناء التداول بينما تقوم هيئة سوق المال بالرقابة اللاحقة بعد التداول، ويعمل في إدارة الرقابة ومراقبة السوق في بورصتي القاهرة والإسكندرية مجموعة من المهنيين في كل من مقريها بالقاهرة والإسكندرية، حيث يعمل بعضهم في المقصورة مع السماسرة بينما يقوم البعض الآخر بمراقبة نشاط السوق والكشف عن أي اتجار بالمعلومات الداخلية.

المطلب الرابع: تقييم تطبيق المبادىء المنظمة للعلاقات مع الأطراف ذات المصالح:

يقصد بأصحاب المصالح حملة السندات والعمال والبنوك والموردين والعملاء، ويسمح الإطار القانوني في مصر لأصحاب المصالح بتملك جزء من الأسهم والاطلاع على العمليات الأساسية في الشركة ويحمي حقوقهم، ويمكن عرض أوجه تطبيق هذه المبادىء فيما يلي:

(أ) احترام الحقوق القانونية للأطراف ذات المصالح:

يمنح قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ للعمال الحق في عشرة في المائة من أرباح الشركة الموزعة بحد أقصى مرتب سنة، ويمكن ممارسة هذا الحق فقط في حالة توزيع أرباح، كما يمنح هذا القانون للعمال في الشركات المساهمة الحق في المشاركة في الإدارة.

ويمنح قانون سوق المال رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢ لحاملي السندات أوجه حماية خاصة، فمثلا يجوز لهم تكوين جمعية حاملي سندات وانتخاب ممثل قانوني يعمل بالنيابة عنهم ويحضر اجتماع الجمعية العامة السنوية.

(ب) التعويض عن انتهاك الحقوق:

يتم حماية حقوق أصحاب المصالح بموجب عقد أو قوانين معينة مثل قانون العمل أو قانون البيئة أو نظام الإفلاس، ويخول لأصحاب المصالح الحق في الرجوع للإجراءات القانونية للحصول على تعويض عن أي انتهاك لحقوقهم.

(جـ) آليات تعزيز مشاركة أصحاب المصالح:

يجوز للعمال إنشاء اتحاد للعاملين المساهمين بغرض امتلاك أسهم وتوزيع أرباح بين أعضائه ويتم تسجيل اتحاد العمال المساهمين في هيئة سوق المال ويكون له نظام أساسي مكتوب، كما يجوز فقط لعمال الشركة أن يكونوا أعضاء به، وتتم إدارة جمعية العمال المساهمين بواسطة مجلس إدارة وتعد الجمعية العامة السلطة العليا بها.

(د) الحصول على المعلومات المطلوبة:

يخول للعمال، بوصفهم مساهمين، الحق في الحصول على نفس المعلومات التي يحصل عليها جميع المساهمين الآخرين، كما تتمتع جماعة حملة السندات بحق مراجعة القوائم المالية وإرسال ممثل لها لحضور اجتماع الجمعية العامة السنوية.

(هـ) صفقات الأطراف المرتبطة بالشركة:

تتطلب المعايير المحاسبية المصرية من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين أن يقوموا بالإفصاح عن المعاملات أو الصفقات أو الأمور الأخرى التي تم إبرامها مع الأطراف ذوي العلاقة بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين، بغض النظر عما إذا كانت هذه الصفقات قد حدثت بالفعل أو بصدد أن تحدث، ويجب أن يتم تدوين الإفصاح في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

(و) الأطراف الأخرى لشركات قطاع الأعمال العام:

بالنسبة لشركات قطاع الأعمال العام فانها تتحمل مسؤولياتها تجاه الأطراف الأخرى ذات المصالح في شركاتها مثل العاملين والدائنين والبنوك، وتعترف بالحقوق المرسومة لهم طبقًا للقوانين والقواعد المنوط بها ذلك، وتعمل علي تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب الحقوق الأخرى. وينص دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام على مراعاة مبادئ الحوكمة التي تتناول هذا الموضوع كما يلى:[1]

١ يجب علي شركات قطاع الأعمال العام أن تدرك أهمية وجود علاقات طيبة مع الأطراف ذات المصالح وذلك لبناء شركات قوية.

٢ يجب علي الدولة عدم استخدام شركات قطاع الأعمال العام لتحقيق أهداف تختلف عن تلك المتعارف عليها في القطاع الخاص إلا إذا تم تحديد التعويضات اللازمة لتحقيق ذلك.

٣ علي الشركات القابضة والتابعة العمل علي حماية واحترام حقوق الأطراف ذات المصالح المرسومة لهم بحكم القانون وذلك من خلال وجود اتفاقيات متبادلة معهم بما يحفظ حقوق جميع الأطراف.

٤ تخضع شركات قطاع الأعمال العام لقواعد المنافسة في الحصول علي التمويل الذي تحتاجه من السوق.

المطلب الخامس: تقييم تطبيق مبادىء الإفصاح والشفافية:

يتضمن تقييم تطبيق مبادىء الإفصاح والشفافية كافة جوانب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ودور مراقب الحسابات. ويتضح ذلك فى النقاط التالية:

أولا: الإفصاح عن المعلومات الهامة:

تلتزم كل شركة مقيدة بالبورصة بالإفصاح عن مركزها المالي وأدائها التشغيلي لكل من هيئة سوق المال وبورصتي القاهرة والإسكندرية، ويتم هذا الإفصاح بصورة دورية سنوية أو ربع سنوية، وتتمثل المعلومات الإلزامية التي يجب الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي وقوائم الدخل، والتغير

---

[1] أنظر فى ذلك: مركز المديرين: دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام. . . . . ٢٠٠٦.

في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والإيضاحات المتممة لهذه القوائم، وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات الخارجي.

وتقوم الهيئة العامة لسوق المال بفحص القوائم المالية للتأكد من مدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح ومدى اتفاق القوائم المالية وإعدادها والمعايير المحاسبية المصرية. وتلتزم الشركات بنشر ملخص وافي لتقاريرها السنوية ونصف السنوية في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار بحيث تكون إحداهما على الأقل باللغة العربية.

ومن أهم ما تنص عليه قواعد الإفصاح الجديدة ما يلي:

١- تلتزم الشركة بإخطار البورصة بأي أحداث هامة تؤثر في نشاطها أو في مركزها المالي أو تؤثر على تداول أسهمها على أن تفصح الشركة عن تلك الأحداث فورا بإخطار البورصة في موعد يسمح للبورصة بنشر هذه الأحداث على شاشات التداول فورا أو قبل أول جلسة تداول تالية لوقت وقوع الأحداث وفي أول عدد للنشرة الدورية للبورصة.

٢- يتم نشر الأحداث الهامة بالتنسيق بين الشركة وإدارة البورصة ولا يتم النشر أثناء ساعات التداول ما لم تكن المعلومات واجبة النشر الفوري وفي تلك الحالة يتم إيقاف التعامل على الورقة المالية لمدة يحددها رئيس البورصة على ألا تزيد عن ساعة.

٣- تلتزم الشركة باتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان سرية البيانات المالية ومنع تسرب أية معلومات سواء بقصد أو بغير قصد قبل إعلانها للمتعاملين في السوق.

<u>ثانيا: التأكيد على دور مراقب الحسابات والمراجع المالي:</u>

تلتزم الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية ونصف السنوية بعد مراجعتها واعتمادها من مراقب الحسابات. بينما تقدم قوائم الحسابات ربع السنوية ومرفق بها تقرير فحص محدود، فقد ألزمت قواعد القيد الجديدة كل من الإدارة العليا والمدير التنفيذي والمدير المالي للشركة بتقديم إقرار بعدم وجود معلومات غير مسجلة وتؤثر على المركز المالي للشركة، وكذلك عدم وجود قضايا مرفوعة على الشركة من شأنها أن تتطلب تكوين مخصصات إضافية بخلاف المخصصات بالقوائم المالية.

وللجمعية العامة السنوية سلطة وصلاحية تعيين مراقبي الحسابات، وكذلك تحديد أتعابهم. وقواعد الاستقلالية الجديدة تلزم مراقب الحسابات بعدم تقديم أي استشارات للشركة التي يقوم بمراقبة ومراجعة حساباتها إلا بعد الحصول على ترخيص من لجنة المراجعة، ولا يجب أن يكون مراقب

الحسابات من ضمن المؤسسين، أو أعضاء مجلس الإدارة، أو الموظفين أو يرتبط بأي شكل آخر بالشركة أو مجلس الإدارة. كما ألزمت قواعد القيد الجديدة الشركات بتكوين لجان للمراجعة الداخلية والإفصاح عنها للمجتمع المالي، على أن يكون جميع أعضاء هذه اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، مع إمكان أن يعين في اللجنة أعضاء من خارج مجلس الإدارة ومن ذوي الخبرة.

ثالثا: الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم :

طبقا لقانون القيد والإيداع المركزي، يعد في شركة المقاصة سجلا لقيد بيانات الملاك المستفيدين والتي تحصل عليها الشركة من الملاك المسجلين، ولا يجوز الاطلاع على هذا السجل لغير مصدري الأوراق المالية والجهات التي يصرح لها بذلك وفي حدود ما يخصها من بيانات السجل. ويلزم القانون الملاك المسجلين بالإفصاح للشركة عن بيانات الملاك المستفيدين.

وتحتفظ للشركات وشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي بسجل للمساهمين يتم تحديثه بصفة مستمرة، ويجب عليها عرض هذا السجل على اجتماع الجمعية العامة السنوية، ويحق للمساهمين مراجعة محضر اجتماع الجمعية السنوية والذي يتضمن ملحقا بأسماء جميع الملاك المسجلين وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم، وتتاح هذه المعلومات أيضا فى هيئة الاستثمار وقطاع شركات الأموال بالهيئة العامة للاستثمار والشركات القابضة.

رابعا: الإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين:

وفقا للنظام الأساسي للشركة يتم تحديد درجة الإفصاح الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة التي يجب عرضها على الجمعية، مثلا يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم في الجمعية العامة السنوية ولكن لا تنشر هذه المعلومات في التقرير السنوي. وشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بدل الحضور ونفقات السفر من ناحية وحصة سنوية في الأرباح لا تتجاوز عشرة في المائة من صافي الدخل بعد خصم خمسة في المائة لتكوين الاحتياطي القانوني وخمسة في المائة في رأس المال المدفوع كأرباح قابلة للتوزيع. ولا يتم الكشف عن مكافآت المديرين التنفيذيين. وتطلب هيئة سوق المال من الشركات أن تقدم سنويا قائمة بأسماء وجنسيات أعضاء مجلس الإدارة وكبار مسؤولي الإدارة وكذلك أي تفاصيل وبيانات أخرى تتعلق بهم. كما يجب إخطار هيئة سوق المال فورا بأى تغيير في هذه البيانات.

يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أي تعارض في المصلحة وكذلك عدم اشتراكهم في التصويت على قرارات المجلس التي تتعلق بهذا التعارض، ويقوم المجلس بإبلاغ هذه المعلومات للجمعية العامة السنوية، ويجب أن يحصل أعضاء مجلس الإدارة على تفويض خاص من

الجمعية العامة السنوية بالمتاجرة والتداول لحسابهم الخاص في نفس قطاع الأعمال أو بأن يكونوا طرفا في أي عقد يقدم للمجلس للموافقة عليه. لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الدخول في عقود تدر عليهم أتعابا مع شركات يكون زملائهم من أعضاء المجلس مديرين فيها أو مديرين تنفيذيين بها.

خامسا: الإفصاح عن معلومات أخرى:

يقوم عدد قليل نسبيا من الشركات بنشر تقرير سنوي رسمي بالإضافة إلى المتطلبات المنصوص عليها في قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ وقانون سوق المال رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢. وطبقا لقانون سوق المال رقم ٩٥ يجب أن تحصل الشركة التي تصدر سندات بمبالغ أكبر من صافي قيمة أصولها على تصنيف من إحدى مؤسسات التصنيف المعتمدة لدى هيئة سوق المال، وأن يتم ذلك سنويا.

سادسا: الشفافية والإفصاح حسب قواعد الحوكمة لشركات القطاع العام في مصر:

نظرا لأهمية توافر المعلومات في اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء والتعرف على أوضاع الشركات والتأكيد على مصداقية الشركات أمام المتعاملين معها، تتطلب قواعد حوكمة الشركات العامة التزام شركات قطاع الأعمال العام بمبادئ الشفافية والإفصاح.[1] ويتعلق ذلك بمكونات الافصاح وطريقة الإفصاح والرقابة على الشركات، كما يلي:

أ) مكونات الإفصاح:

يجب علي كل شركة من شركات قطاع الأعمال العام أن تحدد الأهداف الرئيسية التي تسعي لتحقيقها وأن تفصح عن ذلك أمام المجتمع. وعلى الشركة القابضة أن تتأكد من أن القوائم المالية الخاصة بشركاتها التابعة والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة يتم نشرها سنويًا، ويجب علي شركات قطاع الأعمال العام أن تفصح عن قيمة الحوافز والمرتبات والمكافآت التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

---

١ أنظر في ذلك: مركز المديرين: دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، القاهرة يوليو ٢٠٠٦.

ب) طريقة الإفصاح:

يجب علي شركات قطاع الأعمال العام أن تفصح عن بياناتها المالية وغير المالية بالطريقة نفسها التي يتبعها القطاع الخاص، وبغض النظر عن كون هذه الشركات مسجلة بسوق رأس المال من عدمه، وكذا الالتزام بمعايير المحاسبة المقبولة دولياً.

جـ) الرقابة على الشركات:

يجب علي الشركة القابضة التأكد من وجود إدارة للمراجعة الداخلية داخل كل شركة من شركاتها التابعة، علي أن تكون تابعة مباشرة لمجلس الإدارة مما يساعد علي وضع منهج منظم لتحسين إدارة المخاطر والمراقبة المالية والإجراءات المختلفة الخاصة بنظم العمل.

المطلب السادس: تقييم تطبيق المبادىء الخاصة بمسئوليات مجلس الإدارة في مصر :

تتناول هذه المبادىء تشكيل مجلس الإدارة وكيفية اختيار أعضائه، ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

أولا: تشكيل مجلس الإدارة والواجبات القانونية: يتكون مجلس الإدارة عادة من رقم فردي من الأعضاء بحد أدنى ثلاثة أعضاء. لا توجد أي قواعد تحكم هيكل تكوين المجلس من مديرين تنفيذيين وغير تنفيذيين، وكذلك فإن مفهوم عضو المجلس المستقل غير مطبق بشكل واضح في معظم الشركات حتى الآن في مصر. وغالبا ما يكون رئيس المجلس هو ذاته العضو المنتدب، ويقوم المجلس بانتخاب رئيسه كما ينتخب أحيانا نائبا للرئيس ويجوز له تغييرهما في أي وقت. يجتمع المجلس بناء على طلب الرئيس أو ثلث أعضائه. ويصبح الاجتماع صحيحا إذا ما حضره، سواء بالحضور أو بالتوكيل، عدد لا يقل عن نصف عدد الأعضاء زائد واحد، بشرط ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة أعضاء من المجلس.

ثانيا: اختيار أعضاء مجلس الإدارة: تقوم الجمعية العامة السنوية بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، وتوافق على مكافآتهم. وتشمل شروط الانتخاب ملكية حد أدنى من أسهم رأس المال. ولا يجوز تعيين أي عامل في مجلس الادارة قبل أن يكون قد مضى على خدمته في الشركة على الأقل عامين، كما لا يجوز أن يكون أكثر من ثلاثة مديرين في مجلس الإدارة مديرين تنفيذيين. يجب أن يوافق أعضاء مجلس الإدارة على التعيينات كتابيا ويقدمون للجمعية العامة السيرة الذاتية لهم، على أن تشمل قائمة بالشركات التي كانوا يعملون بها خلال السنوات الثلاثة السابقة.

ثالثا: المهام الرئيسية لمجلس الادارة: يعد مجلس الإدارة الهيئة العليا التي تحكم الشركة أو المؤسسة، وهو مسؤول عن مراقبة تنفيذ أهداف الشركة كما حددتها الجمعية العامة السنوية. ويعتبر المجلس مسؤولا أمام المساهمين، كوكيل عن المساهمين، وبالتالي كل أحكام الوكالة في القانون المدني تسري على مجلس الإدارة. كما أنه مسؤول مسؤولية جنائية عن أي تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالشركة بأسلوب يخالف نصوص قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ أو النظام الأساسي للشركة.

تشمل مهام مجلس الإدارة دعوة المساهمين للانعقاد، استثمار أموال الشركة، وطلب قروض، وتعيين الإدارة التنفيذية، وتقديم القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة للجمعية العامة السنوية. يشمل تقرير مجلس الإدارة ملخصا بالأنشطة، والخطط المقترحة للعام التالي. يجوز لمجلس الإدارة السماح بزيادة رأس المال في حدود رأس المال المرخص به بدون الحاجة لقرار خاص من المساهمين أي في الجمعية العامة.

رابعا: الإشراف المستقل عن الإدارة: طبقا للقوانين المعمول بها في مصر، تقوم الجمعية العامة السنوية، ومجلس الإدارة، ومراقبو الحسابات الداخليين والخارجيين، والهيئات الحكومية بمراقبة والإشراف على الإدارة. تعتبر الجمعية العامة السنوية السلطة العليا وكل قراراتها ملزمة. من ناحية التطبيق، لا يقوم المساهمون بدور فعال في مراقبة أو الإشراف على الإدارة. ولا يوجد فصل حقيقي في معظم الشركات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وهو ما يعرف بهياكل الإدارة ولا يضم مجلس الإدارة مديرين مستقلين.

ولتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة أتخذت الاجراءات التالية:

١. إلزام الشركات بتعيين أعضاء مجالس إدارة مستقلين أو غير تنفيذيين في مجلس الإدارة.
٢. إلزام الشركات بتشكيل لجنة للمراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
٣. إلزام الشركات بالإفصاح عن هياكل الملكية والمساهمين الرئيسين، وتقرير مجلس الإدارة.

خامسا: مسئولية مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام حسب قواعد الحوكمة لشركات القطاع العام فى مصر:[1] بالنسبة لتكوين مجلس الإدارة فى شركات القطاع العام تطبق مبادئ حوكمة الشركات كما يلى:

---

[1] أنظر فى ذلك: مركز المديرين: دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، القاهرة يوليو ٢٠٠٦.

١ يجب علي مجلس الإدارة أن يعمل على مساعدة الشركة في تحقيق أهدافها، لذا يجب علي المجلس أن يتكون بالطريقة التي تمكنه من أداء مهامه بشكل فعال وأن تكون لديه القدرة علي مراقبة أداء المديرين التنفيذيين وأن يكون له دور فعال في رسم استراتيجيات الشركة.

٢ يجب أن يتمتع مجلس الإدارة بسلطة كافية تخوله لاتخاذ القرارات الاستراتيجية ووضع السياسات اللازمة لإدارة شركات قطاع الأعمال العام. وعليه يجب أن يتوافر بمجلس الإدارة

كفاءات بشرية لديها القدرة علي ذلك.

٣ مجلس الإدارة مسئول مسئولية كاملة أمام أعضاء الجمعية العامة بصفتهم ممثلي الملاك عن أداء الشركة وعليه أن يعمل علي تحقيق مصالحهم على أفضل وجه

٤ يجب أن يقتصر دور الشركة القابضة علي تحديد الأهداف الرئيسية التي سيعمل في إطارها مجلس الإدارة دون التدخل في العمل اليومي للشركات.

٥ يجب إعطاء مجلس الإدارة السلطة في تعيين ومحاسبة المديرين التنفيذيين بما في ذلك العضو المنتدب والحق في تحديد مرتبه والتأكد من أن ذلك مرتبط بمستوي أداء الشركة ككل.

المبحث الثالث

كيف ترفع حوكمة الشركات من كفاءة البورصة المصرية ؟

تتفاعل سوق الأوراق المالية مع جميع العناصر المكونة لسوق المال. وهذا التأثير المتبادل يجعل من سوق الأوراق المالية بمثابة العمود الفقرى لسوق المال وأيضا بارومتر للنشاط الاقتصادى. وللدولة دور كبير فى سن التشريعات وتوفير بناء تنظيمى قوى لسوق المال، دون التدخل فى آليات نشاطه بما يمنع المنافسة السليمة. ومن هنا يمكن القول بأن جودة الاطار القانونى والمؤسسى للبورصة والالتزام بتطبيق مبادىء حوكمة الشركات تضمن الى حد كبير رفع مستوى كفاءة البورصة المصرية. لذلك سوف نتناول فىهذا المبحث دراسة الاطار التشريعى والمؤسسى المنظم لعمل سوق الأوراق المالية، وتحليل مدى تطور أداء البورصة المصرية والالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

المطلب الأول: الاطار التشريعى المنظم لعمل سوق الأوراق المالية:

يشمل الإطار التشريعى والمؤسسى كافة القوانين التي تحكم سوق الأوراق المالية في مصر والهيئات الرقابية التي تنظم عمل السوق، وذلك لضمان التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات. صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المساهمة المحدودة، ونظم شركات الأموال باعتبارها الشكل الأقدر على تجميع الأموال واستثمارها فى المجالات المختلفة. ومن أهم أحكام هذا القانون النص على الزام شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم بقيد أوراقها المالية من أسهم وسندات فى سوق الأوراق المالية، ويعد ذلك خطوة هامة لانعاشها.

ويعتبر قانون سوق المال رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢ أهم القوانين المنظمة لعمل سوق المال كما يوفر الإطار الخاص ببورصتي القاهرة والإسكندرية، ويضع القواعد الخاصة بالشركات المسجلة. [1]

وفيما يلى نعرض أهم مكونات الاطار التشريعى المنظم لعمل البورصة المصرية.

---

[1] يخضع قانون سوق المال حاليا لعملية مراجعة وتعديلات شاملة. ويدعم مشروع قانون سوق المال المقترح بشكل أكثر فاعلية حقوق الأقلية من المساهمين، ويقدم مفهوما جديدا للتقاضي، ويحدد الإجراءات التي يجب اتباعها في عروض الشراء، ويحظر كلية المتاجرة بالمعلومات الداخلية للشركة.

أولا: قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١:

قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ ينظم الشركات المساهمة، وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة. وفقا لهذا القانون يتم تقسيم رأسمال الشركة المساهمة إلى أسهم ذات قيمة متساوية وتقتصر مسؤولية المساهمين على قيمة الأسهم المصدرة. أما في" شركات التوصية بالأسهم"، يشمل رأس المال الجزء الذي يخص الشريك المتضامن، وأسهم متساوية القيمة يقوم مساهم أو أكثر بالاكتتاب فيها. وقد وضع هذا القانون تنظيما متكاملا للشركات، وأحدث تيسيرات فى اجراءات التأسيس اذ اكتفى بثلاثة شركاء مؤسسين، وكذلك فى اجراءات زيادة رأس المال اذ اصبح تبعا لتطور النشاط ودون الحاجة الى تعديل النظام الاساسى للشركة. وبينما أعفى القانون الشركات من تجنيب ٥% من ارباحها لشراء سندات حكومية ابقى على شرط توزيع مالا يقل عن ١٠% من الارباح على العاملين وبحيث لايزيد على مجموع الأجور السنوية لهم. كما نص على اشراك العاملين فى الادارة باحدى الصيغ المختلفة مثل تخصيص اسهم تخول لهم عضوية مجلس الادارة او اشتراكهم فى مجالس للرقابة على اعمال الشركة او لنشاء لجان ادارية معاونة يشترك فيها العاملون. ومن مزايا هذا القانون استحداث فكرة السماح لحملة السندات بانشاء جماعة لهم للمحافظة على حقوقهم تجاه الشركة وذلك على غرار الجمعيات العمومية للمساهمين، مما يدعم الثقة فى سوق الأوراق المالية. وحرص القانون على تبسيط اجراءات تداول ونقل ملكية الاسهم، كما جعل القيمة الاسمية للسهم تتراوح مابين خمسة جنيهات والف جنيه لتشجيع صغار المدخرين على الاكتتاب.

ثانيا: قوانين تشجيع الاستثمار والمناطق الحرة:

جاء صدور قانون حوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٨٧ متوجا لعدة قوانين لتشجيع الاستثمار العقدين السابقين، بداية بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة، وكان بحق أول تشريع متكامل لتشجيع الاستثمار الأجنبى فى مصر. وتضمن هذا القانون تيسيرات ومزايا للمستثمرين بغرض زيادة فرص الربح أمام هذه الاستثمارات والحد من المخاطر السياسية التى يخشى المستثمرين مصادفتها فى مصر. وبعد الانتصار فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان المناخ العام مهيئا لاعادة صياغة السياسة الاقتصادية واتباع منهج جديد للتنمية فى ظل ليبرالية اقتصادية تشجع الاستثمار الوطنى والأجنبى، لذلك صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ومن أهم ملامح هذا القانون اعفاء أرباح المشروعات من الضريبة من الضريبة العامة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها، كما تعفى الأسهم من

الدمغة النسبية ومن الضريبة العامة على الأرباح التجارية والصناعية بحسب الأحوال لمدة خمس سنوات. ثم صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ للاستثمار الأجنبى والمناطق الحرة ولم يرتفع فى ظله عدد المشروعات الاستثمارية الجديدة جوهريا عن تلك المنشأة فى ظل القانون السابق.

وقد نتج عن تطبيق القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بعض المشكلات رأى المشرع معالجتها باصدار قانون جديد للاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والذى تضمن كافة الضوابط والاعفاءات والامتيازات ويكفل للمستثمرين تخفيف القيود الادارية. وقد ارتفع عدد الشركات المساهمة المنشأة فى ظل قانونى الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ورقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، ووصل عدد هذه الشركات المقيدة ببورصتى القاهرة والاسكندرية ٣٦٩ شركة سنة ١٩٩٣، بنسبة ٥٥% من اجمالى الشركات المقيدة وعددها ٦٧٤ شركة، ورؤوس أموالها ٢٩٦١. ١ مليون جنيه أى بنسبة ٧٢% من الاجمالى الذى بلغ ٤١٣٩. ٣ مليون جنيه فى نهاية سنة ١٩٩٣. وهذا دليل على فعالية قوانين الاستثمار فى زيادة سوق الاصدار وتنشيط سوق التداول.

ثالثا: قانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لسنة ١٩٩١:

تضمن برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر عدة اجراءات تهدف الى اعادة هيكلة الاقتصاد القومى فى ظل آليات السوق، والعمل على تحقيق توازن داخلى وخارجى من خلال خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة وخفض العجز فى ميزان المدفوعات. وتشجيع الصادرات. وتعتبر زيادة مشاركة القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية من أهم اجراءات الاصلاح الهيكلى، والتى تهدف الى الحد من احتكار القطاع العام لمعظم جوانب النشاط الاقتصادى. ويشمل برنامج الحكومة لاصلاح قطاع الأعمال العام فصل الادارة عن الملكية أو خصخصة الادارة، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول مساهما أو مشتريا للشركات العامة أى خصخصة الملكية. وصدر القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال العام، لحل مشاكل القطاع الأعمال العام واعادة تأهيل شركاته. وبلغ عدد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام ٣٩٩ شركة فى ١٩٩١/٦/٣٠، رأسمالها ٩. ٣ مليار جنيه واحتياطياتها ٧. ٥ مليار جنيه، وبلغ اجمالى أصولها ١٤٨. ٦ مليار جنيه. [١] وقد تأسست هذه الشركات كشركات مساهمة ثم أصبحت شركات تابعة تحت ١٧ شركة قابضة اعتبارا من عام

---

[١] أنظر فى ذلك: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦.

١٩٩١. وبمجرد ملكية القطاع الخاص لحصة ٥١ % من أسهم الشركة، تصبح الشركة خاضعة للقانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١. [١] وفى يناير ١٩٩٣ أعلن برنامج الحكومة للخصخصة، وتضمن جزأين: أولا طرح بعض الأصول العامة للبيع، وثانيا اعادة هيكلة بعض الشركات العامة لجذب مشترين لها.

رابعا: قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢:

صدر قانون سوق رأس المال برقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فى ٢٢ يونيه ١٩٩٢، كما صدرت لائحته التنفيذية فى أبريل ١٩٩٣. ويمكن تسميته بقانون سوق الأوراق المالية، لأن سوق رأس المال له شقان الأول هو الأوراق المالية من اسهم وسندات، والثانى هو سوق رأس المال من نقد وتعاملات طويلة الأجل من غير طريق الادوات المالية، وهذا الشق من سوق راس المال المفروض ان تقوم به مؤسسات مالية متخصصة وهى البنوك المتخصصة وبنوك الأعمال، ولكنها محدودة ومقيدة فى اداء دورها بسبب ان سوق الأوراق المالية التى يجب ان يعتمد عليها ضعيفة للغاية.

وقد نظم القانون عدة مفاهيم جديدة على السوق المصرى وهى امكانية اصدار اسهم لحاملها وهذا لم يتواجد من قبل، وكذلك امكانية اصدار عدة اصدارات مختلفة فى القيمة الاسمية للاسهم بما يتناسب مع القيمة السوقية لهذه الاسهم. ويتناول الباب الثالث " الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية".

---

[١] تبذل حاليا جهود لإعداد ومناقشة قانون موحد للشركات، وتقوم فلسفة هذا القانون على أن يحل محل عدد من القوانين والأحكام المتفرقة السارية حاليا بما يؤدي إلى خضوع كافة الشركات، أشخاص وأموال، لنظام قانوني موحد وعصري يسهل تعامل المستثمرين مع الجهات الإدارية، ويزيد من قدر الشفافية المتاحة لهم. أنظر فى ذلك: د. / شهيرة عبد الشهيد: قواعد إدارة الشركات تصبح سعيًا دوليًا: ماذا يمكن عمله في مصر؟ مركز المشروعات الدولية الخاصة، وبورصتا القاهرة والإسكندرية، إدارة البحوث وتنمية الأسواق، سلسلة أوراق عمل، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠١.

كما عمل القانون على حماية المكتتبين فى الأوراق المالية من خلال مطالبة الشركات المصدرة لهذه الاوراق بتقديم معلومات كافية فى نشرة الاكتتاب عن الشركة ومؤسسيها ورأس مالها ومديريها وعن عوائد ومخاطر الاستثمار المتوقعة، وبذلك يكون المستثمر على بينة ودراية عن موضع استثمار امواله. كما اضاف القانون ضرورة تقديم شركات الاكتتاب العام تقارير ربع سنوية عن نشاطها معدة وفقا للمعايير المحاسبية ولقواعد المراجعة التى تحددها اللائحة، وبالتالى ضمان توفير المعلومات بصفة دورية بما يمكن المستثمر من متابعة اداء الشركات التى يقوم باستثمار امواله فيها. وبذلك يحاول القانون ايجاد توازن بين الرغبة فى اقامة سوق قوى وحر لرأس المال وفى نفس الوقت وضع الضوابط الكفيلة لحماية المتعاملين فى هذا السوق، ووضع الضوابط الكفيلة لخلق جهاز قادر وفعال للاشراف والرقابة على سوق المال واعادة تنظيم البورصات المالية بما يتناسب مع الاصلاح الاقتصادى.

وفيما يلى نعرض لايجابيات قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢:

(أ) اعطى القانون اعفاءات ضريبية للاوراق المالية وعمليات بيعها وشرائها لتتساوى مع المزايا المقررة للاوعية الادخارية الاخرى كشهادات الاستثمار والودائع بالبنوك.

(ب) توجب المادة ٨ على كل من يرغب فى عقد عملية يترتب عليها تجاوز مايملكه ١٠% من الاسهم الاسمية لرأس المال احدى الشركات التى طرحت اسهمها للاكتتاب العام ان تخطر الشركة قبل عقد العملية باسبوعين على الأقل وعلى الشركة خلال اسبوع من تاريخ اخطارها بذلك ان تبلغ به المساهمين الذين يملكون واحدا فى المائة على الاقل من رأس مالها. وغرض المشرع من ذلك هو منع الاحتكار فى ملكية الاسهم للشركة الواحدة.

(جـ) حاول القانون ان يحقق التوازن بين حقوق الاقلية وحقوق الأغلبية اذ اجازت المادة ١٠ للهيئة العامة لسوق المال ان توقف قرارات الجمعية العامة للشركة بناء على طلب ٥% على الأقل من المساهمين وان يعرض الامر على هيئة التحكيم المنصوص عليها فى القانون لاتخاذ الاجراء المناسب فى اسرع وقت، فقد استحدث القانون نظام التحكيم ليضيف ميزة جديدة للمتعاملين وهى سرعة الفصل فى المنازعات المالية التى تنشأ عن تطبيق هذا القانون.

(د) فى مجال تنظيم بورصات الاوراق المالية واجراءات العمل بها اصبح قيد الأوراق المالية اختياريا وان تقيد بناء على توافر شروط وقواعد خاصة وبذلك تضمن ان يتم قيد الأوراق الجيدة فقط بالبورصة وان يكون هذا القيد اختياريا وليس اجباريا. كما يدعو القانون الى أن تتخذ الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية ليس شكل شركات فردية ولكن شكل قانونى أقوى وهو شركات المساهمة وتوصية بالاسهم وذلك لتوفير متانة المركز المالى لهذه الشركات ولفتح المجال لدخول أفراد جدد، وايضا امكانية انشاء بورصات خاصة فى مصر من خلال وسائل اتصال حديثة.

(هـ) دعى القانون الى تنظيم الشركات العاملة فى الأوراق المالية وذلك من خلال تنظيم الانشطة التى تقوم بها هذه الشركات او من خلال استحداث شركات جديدة مثل شركات رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار وشركات تكوين وادارة محافظ الأوراق المالية.

ومن الاصلاحات التشريعية المهمة ايضا ما صدر بشأن نقل تبعية الادارة العامة للشركات الى وزارة الاقتصاد بدلا من وزارة التموين حسب القرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٨١، وذلك حتى تكون جميع الهيئات الثلاثة وهى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة لسوق المال ومصلحة الشركات، والتى تشرف على انشاء شركات الأموال وتنشيط سوق الأوراق المالية تتبع وزيرا واحدا.

خامسا: قانون الإيداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لعام ٢٠٠٠:

وينظم هذا القانون القيد المركزي لسجلات المساهمين، والمقاصة والتسوية والإيداع. وقد أصبح هذا القانون نافذا وساري المفعول بعد إصدار اللوائح التنفيذية الخاصة به بموجب قرار وزير التجارة الخارجية رقم ٩٠٦ في نوفمبر عام ٢٠٠١. وبناء على ذلك فقد تم تحديث وتطوير متطلبات القيد ببورصتي القاهرة والإسكندرية، وقواعد الإفصاح بما يضمن التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، ووفقا لقواعد القيد الجديدة التي تم تطبيقها في شهر أغسطس ٢٠٠٢، أصبح يتم قيد الشركات في واحدة من أربع جداول بدلا من ثلاث كما كان الحال قبل التحديث.

وتمت إضافة ثلاثة معايير لقواعد القيد الجديدة تتفق والأسس الدولية، وهي الربحية، وعدد المساهمين، وحد أدنى لرأسمال الشركات. وقامت هذه القواعد بتعريف والتفرقة بين مفهومي الطرح العام والخاص لأول مرة في السوق المصري. بحيث تعتبر أوراق الشركة مطروحة طرحا خاصا إذا ترتب على تداول أوراق الشركة أن بلغ عدد المساهمين ٥٠ مساهما فأكثر، وتعتبر أوراق

الشركة مطروحة طرحا عاما إذا بلغ عدد المساهمين ١٠٠ مساهما فأكثر. وبناء على ما سبق لم يعد للشركات الاختيار للقيد في جدول معين، كما كان الحال سلفا، ولكن يتم القيد طبقا للمعايير المتوافرة في كل شركة. وقد ألزمت قواعد القيد الجديدة الشركات بنشر طلبات القيد على شبكة الإنترنت والنشرة اليومية للبورصة لإعطاء ذوي الشأن الحق في الاعتراض للجنة القيد والشطب خلال عشرة أيام من النشر.

وبمقتضى قواعد التداول في البورصة، تقوم هيئة سوق المال بالإشراف على حركة أسعار الأسهم، والتي يجب أن تبقى في حدود خمسة في المائة لأعلى أو أسفل، وقد تمت إزالة تلك الحدود السعرية عن الأسهم الأكثر نشاطا في البورصة، ومن المتوقع أن تتم إزالة القيود السعرية عن باقي الأسهم، كما تم رفع الحدود السعرية على السندات بحيث يترك تحديد سعر الإقفال لآليات السوق، إلا فيما يخص السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، والتي تخضع للحدود السعرية المعمول بها حاليا.

المطلب الثاني: أهم المؤسسات المنظمة لعمل سوق الأوراق المالية المصرية:

تعتبر الهيئة العامة لسوق المال وبورصتى القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية من أهم المؤسسات التى تراقب تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصر. لذلك تقوم البورصة المصرية بتطوير قواعد القيد الخاصة بالشركات، وذلك لكي تفرق بين الشركات المقيدة التي تلتزم بممارسات وقواعد حوكمة الشركات وغيرها من الشركات التي لا تلتزم بذلك، وهذا ما تقوم به بورصات عديدة مثل البورصة الألمانية، وبورصة كوالالمبور، والبورصة المكسيكية[1].

سنوضح فيما يلى أهم المؤسسات العاملة فى مجال تنشيط البورصة المصرية.

---

[1] أنظر فى ذلك: د. / شهيرة عبد الشهيد: قواعد إدارة الشركات تصبح سعيًا دوليًا. . . . . القاهرة، سبتمبر ٢٠٠١.

أولا: الهيئة العامة لسوق المال:

من أهم الخطوات التى اتخذت لتنشيط سوق الأوراق المالية كانت انشاء الهيئة العامة لسوق المال والتى تؤثر فى سوقى الاصدار والتداول وتعمل على تطوير بورصة الأوراق المالية، وايضا التنسيق بين قانون الشركات المساهمة وقانون الاستثمار وتوحيد الاشراف على المشروعات الاستثمارية، وتحقيق بعض الاصلاحات لبورصة الأوراق المالية.

وقد ورد بشأنها الباب الرابع من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال، ومن أهم المهام الموكلة إليها ما جاء بالمادة ٤٣ منه وحصرها فيما يلي:

١- تنظيم وتنمية سوق رأس المال، ووجوب أخذ رأي الهيئة العامة لسوق المال فى مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بسوق رأس المال.

٢- تنظـيم والإشـراف على دورات تدريبية للعاملـين فى سوق رأس المال أو الراغبين فى العمل به.

٣- الإشراف على توفير ونشر المعلومات والبيانات الكافية عن سوق رأس المال والتحقق من سلامتها ووضوحها، وكشفها عن الحقائق التي تعبر عنها.

٤- مراقبة سوق رأس المال للتأكد من أن التعامل يتم على أوراق مالية سليمة وأنه غير مشوب بالغش أو التصب، أو الإحتيال أو الإستغلال أو المضاربات الوهمية.

٥- إتخاذ ما يلزم من إجراءات لمتابعة تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

وقد نصت المادة ٤٩ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢على أن يكون لموظفي الهيئة العامة لسوق المال، الذين يصدر بتحديد أسمائهم أو وظائفهم قرار من وزير العدل بالإتفاق مع وزير الإقتصاد، صفة الضبطية القضائية فى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له، ولهم فى سبيل ذلك الإطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات والبيانات فى مقر الشركة، أو مقر البورصة، أو الجهة التي توجد بها، وبذلك أعطى القانون لهيئة سوق المال القوة اللازمة لتنفيذ أحكامه كما حدد وسائل تسوية المنازعات، وحق التظلم من قرارات الهيئة وحدده بثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار أو العلم به.

وتعتبر الهيئة الجهة المسؤولة عن تنفيذ قانون سوق المال، وعن الإشراف على تطوير السوق وتنظيم ومراقبة كافة أنشطة السوق. كما تتمتع هيئة سوق المال بصلاحيات للعقوبات الإدارية، شاملة الإنذارات، والشطب من الجداول، ووقف العمل بالتراخيص أو إلغائها، وإلغاء العمليات أو

الصفقات حتى بعد التسوية إذا ما كان قد حدث أي تصرف أو عمل غير قانوني، وإجراء عمليات تفتيش ومعاينة، ووقف قرارات الجمعية العامة لمدة خمسة عشرة يوما في حالة إثبات الإضرار بحقوق الأقلية.

وتقوم الهيئة العامة لسوق المال بالتأثير فى سوقى الاصدار والتداول كما يلى:

(أ) التأثير فى سوق الاصدار:

بمقتضى قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ للهيئة الحق فى الرقابة على انشاء الشركات بمقتضى الاختصاصات التى حددها القانون فى الآتى:

- رئاسة وعضوية الهيئة للجنة المشكلة لتأسيس الشركات المصرية، وتعرض على هذه اللجنة كل المستندات وعقود التأسيس والنظم الاساسية لكل شركة، وذلك حتى تحصل على الموافقة التأسيس.

- وجوب حصول الشركات المساهمة والتى تطرح اسهما للاكتتاب العام على موافقة الهيئة على النشرة التى توجه للجمهور، وذلك للتأكد من البيانات التى ستنشر ومدى كفايتها وتضمنها كل الحقائق المتعلقة بالشركة.

- حصول الشركات المساهمة الجديدة أو القائمة على موافقة الهيئة على مبلغ مصاريف وعلاوة الاصدار التى تضيفها الى القيمة الاسمية للسهم.

- قيام الهيئة بتولى التحقق من ان الحصص العينية التى تقدم فى رؤوس اموال الشركات قد قومت تقويما صحيحا وذلك عن طريق تشكيل لجنة لتقويم كل حصة عينية.

- وجوب ارسال الشركات صورا من كل المستندات التى ترسل الى المساهمين او الشركاء لتقوم الهيئة بمراجعتها وتحليلها للوقوف على مدى مطابقتها لاحكام القانون.

- حق الهيئة فى حضور الجمعيات العامة التى تعقدها الشركات، ووضع التقارير عنها، مع حق الاعتراض على اى قرار او تصرف لايتفق مع مقتضى القانون واللائحة.

- قيام الهيئة بتقييم اصول وخصوم الشركات الراغبة فى الاندماج.

- التزام الهيئة بالتحقيق فى الشكاوى التى تقدم من المساهمين او اصحاب المصلحة واتخاذ قرار بشأنها فى حدود ماينص عليه القانون.

- تأكيد حق كل ذى مصلحة من المساهمين او الشركاء او غيرهم فى الاطلاع لدى الهيئة على الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير المتعلقة بالشركة وجواز الحصول على صور من هذه الوثائق.

(ب) التأثير فى سوق التداول:

فقد حدد القرار الجمهورى الخاص بانشاء الهيئة العامة لسوق المال دورها فى الرقابة وتنمية سوق التداول كما يلى:

- تشجيع وتنمية سوق التعامل على الاوراق المالية المصدرة او الموجودة، وكذلك الجائز اصدارها او التى يسمح بها لزيادة رأس المال والعمل على هذه الاوراق لتوفير اكبر قدر من السيولة للاوراق المالية.

- تشجيع وتأهيل وسطاء الاوراق المالية وغيرهم من العاملين فى اسواق المال ومدهم بالتسهيلات التدريبية لرفع مستواهم المهنى.

- اعداد الدراسات والمقترحات لمختلف الاجهزة الحكومية لاستحداث التعديلات الواجب ادخالها فى القوانين واللوائح المعمول بها لاستصدار التشريعات اللازمة لتنمية وتنظيم سوق المال.

- الاشراف على توفير البيانات والمعلومات الكافية والمناسبة عن الاوراق المالية والجهات المصدرة لها، وعن وسطاء السوق وغيرهم، والتأكد من سلامة هذه المعلومات والبيانات وجعلها متاحة بصفة منتظمة ودورية لتحقيق الغرض من توفيرها. ومراقبة سوق الاوراق المالية للتأكد من ان التعامل فى الاوراق المالية غير مشوب بالغش او النصب او الاحتيال او الاستغلال او المضاربات الوهمية، ومن ان كل المعاملات على هذه الاوراق قد تمت من خلال بورصة الاوراق المالية.

ثانيا: الشـــركات المساهمة وشركات السمسرة:

(أ) الشـــركات المساهمة وشركات التوصـــية بالأسهـــم العاملة فى سوق الأوراق المالية:

تعتبر الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم هى المصدر الرئيسي الذي يغذي سوق الإصدار بالأوراق المالية فهي تعتبر المنتج الذي يغذي السوق بالسلع. وقد نصت اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فى فصلها الأول فى مادته الأولى على أن يكون للشركة رأس مال مصدر، ويجوز أن يحدد النظام الأساسي للشركة رأس مال مرخصاً به، ويقسم رأس مال شركة المساهمة حصة الشركاء غير المتضامنين فى شركات التوصية بالأسهم الى أسهم إسمية متساوية القيمة فى كل إصدار، ويحدد نظام الشركة القيمة الإسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه، ويشترط أن يكون رأس المال المصدر مكتتباً فيه بالكامل.

وتشترط اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م لصحة الإكتتاب سواء كان عاماً أو غير عام الشروط الآتية:[1]

١- أن يكون كاملا بأن يغطي جميع أسهم الشركة التي تمثل رأس المال المصدر فى شركات المساهمة أو الحصص والأسهم فى شركات التوصية بالأسهم.

٢- أن يكون باتاً غير معلق على شرط وفورياً غير مضاف إلى أجل، فإذا علق الإكتتاب على شرط، بطل الشرط وصح الإكتتاب وألزم المكتتب به، وإذا كان مضافاً الى أجل بطل الأجل وكان الإكتتاب فورياً.

٣- أن يكون جدياً لا صورياً.

٤- ألا يقل ما يدفعه المكتتب عند التأسيس من القيمة الإسمية للأسهم النقدية عن ربع القيمة.

٥- أن تكون الأسهم التي تمثل الحصص العينية قد تم الوفاء بقيمتها كاملة.

كما إشترطت على كل شركة طرحت أوراقاً مالية لها فى إكتتاب عام أن تقدم على مسئوليتها إلى الهيئة بياناً بالتعديلات التي تطرأ على نظامها الأساسي، ونسب المساهمات فى رأسمالها فور حدوثها، وتقارير نصف سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها خلال الشهر التالي لإنتهاء تلك المدة، على أن تتضمن هذه التقارير قائمتي المركز المالي ونتيجة النشاط مصدقاً على ما ورد بهما من مراقب الحسابات، وذلك طبقاً للنماذج المرفقة بهذه اللائحة وطبقاً للمعايير المحاسبية وقواعد المراجعة الدولية.[2]

---

[1] قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقـم ٩٥ لـسنة ١٩٩٢، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، سنة ١٩٩٧، ص ٣٤.

[2] وقد تم إضافة تعديل على هذه المادة بوجوب تقديم قوائم مالية كل ثلاثة أشهر لإحكام الرقابة على الشركات.

(ب) شركات السمسرة وتداول الأوراق المالية:

إشترطت اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م فى مادتها رقم ١٢٤ أن تتخذ الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية شكل شركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم، وأوجبت عليها إمساك الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطها، وكانت فى مادتها ١٢٠ قد حددت الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية بأنها الشركات التي تباشر نشاطاً أو أكثر من الأنشطة الآتية:

أ- ترويج وتغطية الإكتتاب فى الأوراق المالية.

ب-الإشتراك فى تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها.

ج-رأس المال المخاطر.

د-المقاصة والتسوية فى معاملات الأوراق المالية.

هـ-تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الإستثمار.

و-السمسرة فى الأوراق المالية.

ز-الأنشطة الأخرى التي تتصل بمجال الأوراق المالية ويحددها وزير الإقتصاد بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة.

كما وضعت اللائحة التنفيذية حد أدنى لرأس المال المصدر لكل شركة من الشركات التي تباشر نشاطاً أو أكثر من الأنشطة المشار إليها على النحو التالى:[1]

١- ٢٥٠ ألف جنيه على الأقل لنشاط السمسرة فى الأوراق المالية لا يقل المدفوع منه مقدماً عن الربع.

٢- ثلاثة ملايين جنيه على الأقل لكل نشاط من الأنشطة التالية لا يقل المدفوع منه عن النصف:

أ- نشاط ترويج وتغطية الإكتتاب.

ب-نشاط الإشتراك فى تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها.

ج-نشاط المقاصة والتسوية فى معاملات الأوراق المالية.

د-نشاط تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية.

٣- خمسة ملايين جنيه على الأقل لنشاط صناديق الإستثمار مدفوعاً بالكامل.

٤- عشرة ملايين جنيه على الأقل لنشاط رأس المال المخاطر مدفوعاً بالكامل.

---

[1] لمادة ١٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، سنة ١٩٩٧، ص ٨٥.

وقد وضع الحد الأدنى لرأس مال الشركات لضمان الجدية وحفاظاً على أموال المستثمرين وحمايتها. ويقتصر التعامل فى بورصة الأوراق المالية على السماسرة. وقد يستعين السمسار بنوعين من المساعدين هما: المندوب الرئيسي والوسيط.

ثالثا: شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي:

تأسست شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي كشركة مساهمة وفقا لأحكام القانون المنظم لسوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بعد موافقة الهيئة ١٩٩٤. وهي هيئة ذاتية التنظيم تخضع لإشراف الهيئة العامة لسوق المال، وتعد مسؤولة عن تنفيذ قانون الإيداع المركزي رقم ٩٣ لعام ٢٠٠٠. وتتكون شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي من عضوية شركات السمسرة في الأوراق المالية، وأمناء الحفظ الحاصلين علي ترخيص مزاولة النشاط من قبل الهيئة العامة لسوق المال، والشركات المصدرة للأوراق المالية، والبنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في الاشتراك والتي تزاول نشاط السمسرة أو نشاط أمناء الحفظ.

وتعتبر شركة مصر للمقاصة والتسوية والإيداع المركزي هى الهيئة المركزية الوحيدة في مصر المخول لها القيام بعمليات المقاصة والتسوية لعمليات البيع والشراء التي تتم ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية. كذلك تتمثل مهمتها في تطبيق نظام القيد المركزي في مصر بما يتضمنه من تحقيق الحيازة المركزية للأوراق المالية المتداولة في السوق، وتحويل التعامل عليها إلي قيود دفترية ليسهل تداولها بين المساهمين.

رابعا: هيئة الاستثمار وقطاع شركات الأموال:

قطاع شركات الأموال حل محل قطاع مصلحة الشركات سابقا، ويشرف على تنفيذ وتطبيق قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١. وقد انتقلت تبعيته بموجب القرار ٤١٥ لسنة ٢٠٠١ إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بعد أن كان تابعا لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. ويخول له سلطة رفض طلبات تأسيس شركات والتصديق على قرارات الجمعية العامة غير العادية بتصفية نشاط الشركة. وتقوم هيئة الاستثمار بالإشراف على الشركات المؤسسة وفقا للقانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧.

خامسا: بعض المؤسسات الخاصة:

بالإضافة إلى الجهات الرقابية الحكومية وشبه الحكومية، يعمل بالسوق نوعان من المؤسسات الخاصة. النوع الأول هو الهيئات غير الهادفة للربح أو ذاتية التنظيم والتي تساعد على انضباط العمل في سوق المال. والنوع الثاني يضم المؤسسات الخاصة التي تهدف إلى تحقيق الربح.

(أ) المؤسسات الخاصة غير الهادفة لتحقيق الربح:

١. **الجمعية المصرية للأوراق المالية:** تأسست الجمعية المصرية للأوراق المالية عام ١٩٩٦، وهي بمثابة رابطة مهنية للأفراد الذين يعملون في سوق المال، وتضم حوالي ٢٥٠ عضوا يمثلون أغلب الشركات العاملة في سوق المال. ١٥ وتعتبر الجمعية هي الجهة الأساسية التي تنقل آراء العاملين في هذه المهنة للجهات الرقابية لأخذها في الاعتبار عند صياغة اللوائح والقوانين الخاصة بسوق المال. وتقوم الجمعية بتنظيم دورات تدريبية للعاملين، وعقد ندوات لزيادة الوعي الاستثماري لدى الجمهور. كما تتولى الجمعية فض المنازعات التي تنشأ بين الأعضاء أو بينهم وبين الغير.

٢. **الجمعية المصرية لإدارة الاستثمار:** تأسست الجمعية في عام ٢٠٠١ ويمثل أعضاؤها مؤسسات مالية واستثمارية وبنوك وشركات تأمين ومديري إدارة الأصول. تعمل الجمعية على رفع كفاءة الأعضاء وتحسين جودة الخدمات التي يقدمونها للمستثمرين عن طريق الدورات التدريبية وتنظيم ورش العمل. كما تمنح الجمعية شهادة لمهنة مديري إدارة المحافظ لضمان جودة وأهلية شاغلي هذه المهنة.

٣. **جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية:** وهى من أقدم الجمعيات المهنية فى الشرق الأوسط فقد تأسست في عام ١٩٤٦ وغرضها الرئيسي العمل على رفع المستوى العملي والعلمي في مهنة المحاسبة والمراجعة، والسعي للاحتفاظ بالمهنة بالمستوى اللائق بها محليا ودوليا. كما تشارك الجمعية في الدراسات والآراء الخاصة بالقوانين الاقتصادية والضرائب والاستثمار، وذلك فضلا عن دورها الرئيسي في إعداد معايير المحاسبة والمراجعة والتي يصدر بها قرار من وزير التجارة الخارجية. وتقتصر العضوية بها على من يجتاز الامتحانات التي تعقدها الجمعية للحاصلين على درجات جامعية ودراسات عليا في مجال المحاسبة وذلك بعد قضاء عدد من السنوات في مكاتب محاسبة معتمدة[1].

---

[1] جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية تضم ١٣٥٠ عضوا عاملا من بين ١٨ ألف محاسب مسجل ويتم الحصول على عضويتها بعد أداء امتحانات عالية مستوى. وقد أعدت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بالاشتراك مع وزارة المالية ونقابة التجاريين، والهيئة العامة لسوق المال، والجهاز المركزي للمحاسبات

(ب) المؤسسات الخاصة الهادفة لتحقيق الربح:

يتعدد الممارسون الذين يهدفون إلى تحقيق الربح بسوق المال في مصر، فتوجد مكاتب للمراجعة والمحاسبة والمحاماة، وشركات التصنيف الائتماني، وشركات التحليل المالي ونشر المعلومات، وشركات الوساطة في الأوراق المالية، وشركات الترويج وتغطية الاكتتاب وإدارة الأصول، ومكاتب المحاماة. وضمانا لجودة ودقة الإفصاح المالي، قامت الهيئة باعتماد مجموعة من مراقبي الحسابات.

المطلب الثالث: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وتطور أداء البورصة المصرية:

البورصة المصرية ذات مقرين للتداول فى القاهرة والإسكندرية، وتعتبر هيئة شبه ذاتية للتنظيم بحكم القانون، وتدار بواسطة مجلس إدارة منتخب تحت إشراف هيئة سوق المال. ويتكون المجلس من ١١ عضوا: رئيس البورصة، ويعينه رئيس مجلس الوزراء، وستة أعضاء ممثلين لشركات التداول، وعضوين ممثلين للبنوك، وعضو من البنك المركزي، وعضو من هيئة سوق المال. يخول لهيئة سوق المال صلاحية الاعتراض على قرارات مجلس إدارة بورصتي القاهرة والإسكندرية.

وسوف ندرس فى هذا الجزء توضيح كيف أن البورصة المصرية سوق مالية صاعدة، وأحكام تداول الأوراق المالية بها ومدى توافقها مع حوكمة الشركات ومعايير كفاءة بورصة الأوراق المالية.

أولا: أداء سوق الأوراق المالية فى مصر ومكانتها ضمن اسواق المال الصاعدة:

تعتبر بورصة الأوراق المالية المصرية من الأسواق الصاعدة Emerging Markets فى الدول النامية وتعرف مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation الأسواق المالية الصاعدة بأنها أسواق مالية فى الدول منخفضة ومتوسطة النمو حسب تقسيم البنك الدولى، وبدأت عمليات التغيير والنمو فى الحجم والتعقد، وتتمتع بقدرات متعددة لمواصلة النمو والتقدم. [1] وأهم خصائص الأسواق المالية الصاعدة زيادة معدل النمو الاقتصادى

مشروع قانون جديد لتنظيم مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر لتعديل القانون الحالي رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١. غير أنه للأسف لم تتم مناقشته وإقراره فى مجلس الشعب حتى اعداد هذا البحث.

[1] راجع فى ذلك:

وزيادة معدلات الاستثمار والارباح وزيادة حجم التعامل الاجمالى فى الأوراق المالية ونسبته الى لجمالى الناتج القومى. وقد أدرجت مصر ضمن الأسواق المالية الصاعدة، ومما يدعم مكانتها ضمن الأسواق المالية الصاعدة تنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادى، ولجوء الشركات الى سوقى الاصدار والتداول بدلا من الالتجاء الى الاقتراض من الجهاز المصرفى، واعادة تنظيم سوق المال من الناحية المؤسسية وتوفير اطار قانونى جيد لسوق المال. [1]

وقد توفرت فى بورصة الأوراق المالية المصرية بعض أسس ومعايير قياس النشاط كسوق مالية صاعدة، كما يلى:

(أ) حجم السوق:

ويقاس بالقيمة السوقية للأوراق المالية المقيدة بالبورصة. وخلال عامى ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ حققت غالبية الشركات فى القطاعات المختلفة مثل الحديد والأسمنت والاتصالات والبنوك أرباحا قياسية مقارنة بمعدلاتها السابقة، وتحول بعضها من الخسائر الضخمة الى الارباح القوية، مما انعكس على أداء أسهم شركاتها بالبورصة المصرية، وضاعف من أسعارها بأكثر من مرة. وقد وصل حجم رأس المال السوقى فى بورصتى القاهرة والاسكندرية الى ٢٦٨. ٤ مليار جنيه فى نهاية شهر يناير ٢٠٠٥ مرتفعا عن العام السابق له بنسبة ٥٢. ١%. [2] ويعتبر هذا من أعلى المستويات القياسية لنشاط البورصة المصرية.

وهناك عدة مؤشرات لقياس تطور أسعار الأسهم في السوق المصري من أهمها مؤشر البورصة المصرية CASE 30 الذي قامت بورصتا القاهرة والإسكندرية بإصداره في مارس ٢٠٠٣، وهناك مؤشر مؤسسة التمويل الدولية ومؤشر ستاندرد أند بورز، ومؤشر مورجان ستانلي

International Finance Corporation (IFC): Central Capital Markets Department: Quarterly Review of Emerging Stock Markets, 2. Quarter 1993.

[1] راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: سوق الأوراق المالية المصرية ودورها التنموى المنشود، دراسة لبعض مشكلات عرض الأوراق المالية والطلب عليها. بحث منشور فى المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية فى ظل اقتصاديات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ٧-٩ أبريل ١٩٩٤.

[2] البنك الأهلى المصرى: النشرة الاقتصادية، العدد الأول المجلد ٨٥، القاهرة ٢٠٠٥. ص ٨٣.

وكذلك مؤشرات خاصة بمؤسسات مالية محلية مثل مؤشر هرمز. وقفز مؤشر البورصة المصرية CASE 30 بنسبة ١٢٣. ٨% خلال عام ٢٠٠٤ ليصل الى ٢٥٣٢. ٣٩ نقطة مقارنة مع ١١٣١. ٢٠ نقطة فى نهاية ٢٠٠٣ بزيادة قدرها ١٤٠١. ١٩نقطة، وارتفع المؤشر العام لهيئة سوق المال المصرية بنسبة ٥٢. ١% مسجلا ١٢٠٩. ٠٢ نقطة مقارنة بنحو ٧٩٤. ٦٨ نقطة نهاية العام السابق بارتفاع ٤١٤. ٣٣ نقطة. وللمقارنة بالنشاط فى بداية التسعينيات مثلا فقد بلغ رأس المال السوقى نحو ٧. ١ مـليار جنيه سنة ١٩٩٣ مقابل ٨. ٦ مليار جنيه فى سنة ١٩٩٢. أما كمية الأوراق المالية المقيدة بالبورصة، وهى بضاعة سوق الأوراق المالية، فقد بلغت نحو ٤٠٤ مليون سهم عام ٢٠٠٤، بينما كانت لاتتعدى فى بداية التسعينيات نحو ١٠. ٦ مليون سهم، ويرجع هذا التطور الى التوسع فى عملية الخصخصة واتساع قاعدة الملكية الخاصة.

(ب) القدرة على تسييل الأوراق المالية:

وذلك لتلبية حاجة المستثمر للسيولة، وقد بلغت فى بورصتى القاهرة والاسكندرية نحو ٢٦٨. ٤ مليار جنيه فى نهاية شهر يناير ٢٠٠٥ وكان فى بداية التسعينيات لايتعدى ٥٦١ مليون جنيه. أما معدل دوران الأوراق المالية فيعبر عن القيمة السوقية للاسهم المتداولة منسوبة الى القيمة السوقية للاسهم المقيدة بالبورصة، وبلغت هذه النسبة سنة نحو ٨%، وكلما زاد الاقبال على تسييل وبيع وشراء الأوراق المالية فى البورصة زادت تلك النسبة. ومن المؤشرات التى تدل على تسييل الورقة المالية عدد ساعات التداول الأسبوعية، فنجد أن ساعات العمل فى مقصورة الأوراق المالية تبلغ ٢٠ ساعة أسبوعيا.

(جـ) الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والشركات العشر الأكثر نشاطا:

حدد القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ الخاص بشركات قطاع الأعمال العام عدد ٣١٤ مؤسسة عامة وشركة تابعة لقطاع الأعمال العام لطرحها للاكتتاب العام. وعندما يتم خصخصة ٥١% من أي شركة قطاع عام فإنها تنقل تلقائياًلأحكام القانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١. وقد تزايد عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من ٦٢٧ شركة عام ١٩٩١ إلى ١١٥١ شركة في ديسمبر عام ٢٠٠٢، ثم لنخفض الى ٥٩٥ شركة مع نهاية عام ٢٠٠٦. كما ارتفعت القيمة السوقية من ٨ % من الناتج المحلي عام ١٩٩٢ إلى ٣٢ % منه في عام ٢٠٠٢. كذلك شهدت نسبة قيمة التداول إلى رأس

المال السوقي تزايدا من ٤,٣ % عام ١٩٩٢ إلى ٢١ % عام ٢٠٠٢. وتوجد تسع شركات في بورصات لندن ولوكسمبرج وفرانكفورت من خلال شهادات الإيداع الدولية.

ومقياس الشركات العشر الأكثر نشاطا مؤشر يستخدم فى البورصات الصاعدة من خلال قياس حجم التعامل للشركات العشر الأكثر نشاطا فى السوق، حيث يعكس هذا المؤشر مدى تركز التعامل على عدد محدود من الشركات. وتبين احصاءات التعامل فى بورصتى القاهرة والاسكندرية حدوث تطور فى هذا المؤشر عام ٢٠٠٣ حيث بلغ حجم التداول أى قيمة الأوراق المالية للشركات العشر الأكثر نشاطا منسوبا الى القيمة السوقية لمجموعة الأسهم المتداولة فى البورصة ٦٦. ٢%، وقد تطور هذا المقياس سنة ٢٠٠٤ ليصل الى ٥٧. ٥%، وانخفاض النسبة يعطى مؤشر تطور وذلك لدخول شركات أخرى للنشاط المكثف فى التعامل فى الأوراق المالية بالبورصتين. والقيمة السوقية للاسهم المقيدة للشركات العشر الأكثر نشاطا بالبورصتين منسوبة الى القيمة السوقية للاسهم المقيدة بالكامل بلغت نسبتها سنة ٢٠٠٣ نحو ١٩% وانخفضت فى عام ٢٠٠٤ الى نحو ١٤%. وكل النسب والمؤشرات السابقة تعكس نموا فى النشاط لشركات أخرى فى البورصتين.

(د) تأسيس صندوق ضمان التسوية:

في يناير ٢٠٠٠ تم تأسيس صندوق ضمان التسوية بمساهمات من شركات السمسرة، ومنذ بداية إنشاء الصندوق انخفض عدد العمليات التي لم يجر تسويتها انخفاضا كبيرا. والدور الرئيسي للصندوق هو شراء أسهم بالنيابة عن الطرف الذي تخلف عن السداد، وذلك في حالة عدم قيام سمسار البائع بتسليم الأسهم أو الدفع النقدي، وذلك في حالة تخلف سمسار المشترى عن الدفع. وفي الستة شهور الأولى من عام ٢٠٠١، قام الصندوق بتسوية ٣٦٧ عملية بقيمة بلغ ٧. ١ مليون جنيه مقارنة بإجمالي عدد العمليات الذي بلغ ٥٩٣٥٢٤ عملية بقيمة تداول ١٠. ٤ مليار جنيه للسوق ككل.

ثانيا: أحكام قيد وتداول الأوراق المالية ومدى توافقها مع حوكمة الشركات:

تعتبر البورصة مسؤولة عن مراقبة الالتزام بقواعد القيد، ولكنها لا تتمتع بسلطات عمل التحريات والبحث، ويجوز للبورصة فرض جزاءات تتراوح من نقل شركة من الجدول الرسمي إلى الجدول غير الرسمي إلى وقف التداول أو شطب القيد وفقا لطبيعة ونوع المخالفة. وقد أعطى المشرع مرونة وسرعة فى إتخاذ القرار لكل من رئيس البورصة ورئيس هيئة سوق المال ووزير الاقتصاد، بعد أن نظم عملية التداول فى البورصة بدرجة عالية عن طريق الشركات المتخصصة وداخل مقصورة البورصة، لمنع أى تحايل أو إستغلال أو غش، ولاعطاء أكبر حماية للمتعاملين فى البورصة والمستثمرين، حتى يرتفع عامل الثقـــة والأمان، والـــذي يُعد من أهم الشروط اللازمة لجذب المدخرات للإستثمار فى البورصة. ويتضح ذلك فى صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ويحتوى على أحكام عامة لتداول الأوراق المالية فى البورصة كما يلى:

أ- حظر القانون تداول الأوراق المالية المقيدة فى أية بورصة خارجها وإلا وقع التداول باطلاً، وأوجب الإعلان فى البورصة عن عمليات تداول الأوراق المالية غير المقيدة، وذلك وفقـــاً للقواعد التي يصدر بتنظيمها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار.

ب-أوجب القانون أن يكون التعامل فى الأوراق المالية المقيدة بالبورصة بواسطة إحدى شركات السمسرة المرخص لها بذلك وإلاّ وقع التعامل باطلاً، وتضمن الشركة سلامة العملية التي تتم بواسطتها.

جـــ- أجاز القانون صدور قرار من رئيس البورصة بوقف عروض وطلبات التداول التي ترمي إلى التلاعب فى الأسعار، وإلغاء العمليات التي تعقد بالمخالفة لأحكام القوانين واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لها أو التي تتسم بسعر لا مبرر له، كما أجاز له وقف التعامل على ورقة مالية، إذا كان من شأن إستمرار التعامل بها الإضرار بالسوق أو المتعاملين فيه، كما أعطى القانون لرئيس هيئة سوق المال حق إتخاذ نفس الإجراءات فى الوقت المناسب.

د- أجاز القانون لرئيس هيئة سوق المال إذا طرأت ظروف خطيرة أن يقرر تعيين حداً أعلى وحداً أدنى لأسعار الأوراق المالية بأسعار الإقفال فى اليوم السابق على القرار، وتفرض هذه الأسعار على المتعاقدين في جميع بورصات الأوراق المالية وأوجب على رئيس الهيئة إبلاغ القرار فور إتخاذه إلى وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية، وأعطى القـــانون للوزير الحق أن يوقف تنفيذه ويبين طريقة تعيين الأسعار ومراقبة الأعمال فى البورصات.

هـ-أوجب القانون إنشاء صندوق خاص تكون له الشخصية المعنوية لتأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية.

ويجب على الشركات التي تطرح أسهمها فى البورصة المصرية تقديم نشرة الاكتتاب لهيئة سوق المال لمراجعتها والموافقة عليها والتأكد من التزام الشركة بالمتطلبات، ويجوز للشركة، بمجرد قبول الطلب، نشر وتوزيع نشرة الاكتتاب الخاصة بها، وتعمل بمصر شركات تصنيف ائتماني معتمدة من هيئة سوق المال. [1] ويجب نشر ملخص لنشرة الاكتتاب في صحيفتين يوميتين صباحيتين باللغة العربية يذكر فيهما من أين يمكن الحصول على نشرة الاكتتاب. وقد نص قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فى مادة ١٦ على أن يتم قيد الأوراق المالية فى جداول البورصة بناءً على طلب الجهة المصدرة لها ويتم قيد الورقة وشطبها بقرار من إدارة البورصة فى نوعين من الجداول:

١- جداول رسمية: تقيد بها أسهم شركات الإكتتاب العام والسندات وصكوك التمويل والأوراق المالية التي تطرحها شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم فى اكتتاب عام بشرطين :

أ- ألا يقل ما يطرح من الأسهم الأسمية للإكتتاب العام عن ٣٠% من مجموع أسهم الشركة.

ب-ألا يقل عدد المكتتبين فى الأسهم المطروحة عن مائة وخمسين ولو كانوا من غير المصريين.

كما تقيد فى الجداول الرسمية الأوراق المالية التي تصدرها الدولة وتطرح فى إكتتاب عام، والأسهم والأوراق المالية الأخرى لشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام.

٢- جداول غير رسمية: وتقيد بها الأسهم وغيرها من الأوراق المالية التي لا تتوافر فيها شروط القيد فى الجداول الرسمية فضلاً عن الأوراق المالية الأجنبية.

ويترتب على قيد الأوراق المالية فى البورصة عدة مزايا تعود على كل من المستثمرين والشركات وهي:

---

[1] يوجد لدى هيئة سوق المال قائمة بنحو خمسة وخمسين مراجع حسابات معتمد لصناديق الاستثمار، أما الشركات المساهمة فاعتماد مراجعيها تقوم به وزارة المالية، في حين أن الجهاز المركزي للمحاسبات هو الجهة المخولة باعتماد مراقبي حسابات شركات المال العام، وبالنسبة للبنوك، يعتمد مراقبي حساباتهم البنك المركزي، تقوم هيئة الرقابة على التأمين بتلك المهمة في حالة شركات التأمين، أما شركات التمويل العقاري فسوف تعتمد قائمة المراجعين الخاصين بها هيئة التمويل العقاري.

(أ) مزايا القيد بالنسبة للمستثمرين:

١. يضمن قيد الأوراق المالية بالبورصة للمستثمرين سلامة هذه الأوراق المصدرة من الناحية القانونية وأن الشركة المصدرة لها تكونت بشكل قانوني.

٢. تمكين المستثمرين من معرفة أسعار أوراقهم، والتي تكون موضع تساؤل من البنوك التي تقدم قروضـــاً بضمان تلك الأوراق المالية، وتمكين المستثمرين من تحويل أوراقهم المالية إلى سيولة نقدية بسرعة وسهولة.

٣. يحمي تداول الأوراق المالية المقيدة فى البورصة المستثمرين من خطر التقلبات العنيفة للأسعار التي يتعرضون لها فى حالة الأوراق غير المقيدة.

٤. يضمن قيد الأوراق المالية بالبورصة للمستثمرين عنصر الشفافية والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالشركة عن طريق القوائم المالية التي تلزم البورصة للشركات بنشرها.

(ب) مزايا القيد بالنسبة للشركات:

١. يؤدي قيد الأوراق المالية فى البورصة إلى توزيع الإصدارات على نطاق واسع، مما يؤدي إلى خلق اهتمام كبير بين الجمهور فيما يتعلق بنمو الشركة ونجاحها.

٢. يعتبر قيد الأوراق المالية فى جداول الأسعار والنشرات المختلفة التي تصدرها البورصة بمثابة إعلان دائم عن الشركة.

٣. يعمل القيد على تعريف جمهور المستثمرين بالشركة وأوراقها المالية، وهذه الحقيقة تسهل من عمليات التمويل فى المستقبل، أى عند إصدار أوراق مالية جديدة.

فى نهاية سنة ٢٠٠٣ بلغ عدد الشركات فى مصر نحو ٢٩٠٠٠ شركة منها ٢٢٠٠٠ شركة مساهمة وتوصية بالأسهم، وبلغ عدد شركات المساهمة ذات المسئولية المحدودة نحو ٢٨٠ شركة. وكان مقيدا فى الجدول الرسمى ١ عدد ٢٤٦ شركة، وفى الجدول الرسمى ٢ عدد ٢٩ شركة، وفى الجدول غير الرسمى ١ عدد ٢٧ شركة، وفى الجدول غير الرسمى ٢٤٦ شركة. كما وجدت ٧١٦ لها وضع قانونى مؤقت حتى يتم فحص طلبات قيدها. [1]

يجرى التنسيق بين الهيئة العامة لسوق المال وإدارة بورصتي القاهرة والإسكندرية لاعداد مشروع لتطوير قواعد وإجراءات قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية ببورصتي القاهرة

---

[1] أنظر فى ذلك:

REPORT ON THE OBSERVANCE OF STANDARDS AND CODES (ROSC): Corporate Governance Country Assessment, EGYPT , March 2004

والإسكندرية بحيث تكون القواعد التنفيذية للحوكمة جزءاً لا يتجزأ من قواعد القيد. [١] ومن أهم المقترحات المتعلقة بحوكمة الشركات مايلي:

(١) النص علي ضرورة توقيع عقد اتفاق بين البورصة وبين الشركات الراغبة في القيد بجداولها كشرط ضروي للقيد حيث يسهل هذا الامر من تعامل البورصة من عملائها من الشركات المقيدة بمرجعية اصلها الاتفاق التعاقدي ومايتضمنة من ضرورة الالتزام بقواعد القيد بالبورصة جنبا الي جنب مع نصوص القانون.

(٢) اضافة مفهوم الاسواق في التعامل مع الشركات و تصنيفها وفقا لمعايير منها النشاط عوضا عن التصنيف التقليدي للشركات بتقسيمها علي الجداول الرسمية و غير الرسمية وذلك مع عدم الاخلال بالقانون. والتصنيف الجديد للاسواق يفصل بين الجداول التي تقيد بها الشركات والاسواق التي تتداول بها الشركات. ويسمح هذا التصنيف الجديد للشركات باستخدام معيار الاسواق الاساسية وغير الاساسية بفرض التزامات للحوكمة والافصاح اكثر احكاما علي الشركات المؤثرة في حركة التداول في السوق بما يوفر حماية اكبر للمستثمرين.

(٣) وضع حدود دنيا لراس المال المدفوع بالنسبة للجداول الرسمية وغير الرسمية تعكس تطور الاحوال في الاسواق علي النحو التالي :

- الجدول الرسمي ١ : حد ادني ٥٠ مليون جنيه.
- الجدول غير الرسمي ١ : حد ادني ١٠ مليون جنيه.
- الاخري : اقل من ١٠ مليون جنيه باستثناء الشركات الحكومية التي تخضع فقط لشروط القيد القانونية.

(٤) مزيد من قواعد الحوكمة تم تضمينها ضمن قواعد الافصاح علي سبيل الالزام خاصة للسوق الاساسي واخري علي سبيل الاسترشاد في ملحق مستقل. واهم ما تناولتة القواعد من مبادي الحوكمة ما يتعامل مع تشكيل مجلس الإدارة، والتمييز بين العضو المستقل وغير التنفيذي في مجلس الإدارة، وتنظيم عمل وتقارير لجان المراجعة، وأخيرا دورية تقارير الافصاح.

---

[١] أنظر فى ذلك: بورصتى القاهرة والاسكندرية: مذكرة لجنة تطوير قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والاسكندرية"، يناير ٢٠٠٧م.

ثالثا: كفاءة بورصة الأوراق المالية المصرية:

حتى تقوم بورصة الأوراق المالية بتوجيه المدخرات لأفضل الإستثمارات لابد أن تتميز بالكفاءة، وهناك معيارين لكفاءة سوق الأوراق المالية هما معيار الكفاءة التشغيلية ومعيار الكفاءة التسعيرية. [١] ونشرح ذلك فيما يلي:

أ- معيار الكفاءة التشغيلية:

الكفاءة التشغيلية هى قدرة سوق الأوراق المالية على أداء وظائفها التشغيلية بأقل تكلفة معاملات ممكنة، بحيث يكون السوق مفتوح أمام جميع المستثمرين، ويكون هناك حرية الدخول والخروج من وإلى السوق. وفي مصر نجد أن سوق الأوراق المالية غير كفء من الناحية التشغيلية حيث توجد تكلفة معاملات كبيرة تشمل مصاريف الإصدار، وعمولة شركات الوساطة وتكلفة الحفظ المركزي وغيرها. وكلها يتحملها المستثمر، ولذا فإن صغار المستثمرين ربما تحول وتكلفة المعاملات بينهم وبين التعامل فى البورصة.

ب-معيار الكفاءة التسعيرية:

ويقصد بذلك أن أسعار الأوراق المالية تعكس جميع المعلومات ذات العلاقة بتلك الأوراق المالية، بحيث تعبر عن قيمتها الحقيقية، أو بمعنى آخر يكون السوق كفء من منظور تسعيري لو أن جميع المعلومات أصبحت متاحة لجميع المستثمرين فى وقت واحد، بحيث لا يمكن لأى منهم أن يستأثر بمعلومات معينة يحقق من ورائها أرباح غير عادية، وهنا يلاحظ أن الكفاءة التسعيرية

---

١. أنظر: محمد عبده محمد مصطفى، تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل فى البورصة، مكتبة كليوبترا للطباعة، القاهرة، سنة ١٩٩٩. ص ٣٤ وما بعدها. وتوجد دراسات تطبيقية لقياس كفاءة أداء البورصة المصرية، نذكر على سبيل المثال دراسة صندوق النقد الدولى التالية:

Mauro Mecagni and Maged Shawky Sourial: The Egyptian Stock Market: Effeciency Tests and Volatility Effects, IMF Working Paper 1999.

وكذلك تقرير مشروع أجراه بسام عزب فى جامعة بيرمنجهام:

Azab, Bassam: The Performance of the Egyptian Stock Market. The University of Birmingham, 2002.

تستلزم أن يكون هناك كفاءة تشغيلية إبتداء، كما أن هناك ثلاث مستويات للكفاءة التسعيرية على الوجه التالي:

- المستوى الضعيف للكفاءة: إذا لم يستطع أى مستثمر المتاجرة بالمعلومات التاريخية مثل أسعار الأوراق المالية للسنوات السابقة.
- المستوى نصف القوي للكفاءة: إذا لم يستطع أى مستثمر المتاجرة بالمعلومات الحالية المتاحة للنشر مثل القوائم المالية للشركة.
- المستوى القوي للكفاءة: إذا لم يستطع أى مستثمر المتاجرة بالمعلومات الخاصة غير المتاحة للنشر مثل خطة الشركة للإندماج.

وفى مصر لم يصل حجم التعامل في سوق الأوراق المالية إلى الدرجة التي تسمح بقياس كفاءته، ورغم القفزات الكبيرة فى نشاط البورصة المصرية خلال الفترة الماضية فان حجم المعاملات اليومية وعدد الأسهم النشطة مازال بسيطا، وذلك بالقياس الى بعض الأسواق الصاعدة مثل هونج كونج التى يصل حجم التعامل اليومى فيها الى نحو ٣٠ مليار دولار. والأمل أن يزيد حجم التعامل والنشاط لأكبر عدد من الأسهم، وأن تطبق قواعد حوكمة الشركات بدقة بحيث تصبح مكونا رئيسيا لثقافة الشركة، مما ينتج عنه أن تزيد كفاءة السوق ويحقق وظيفته الإقتصادية.

خاتمة:

تناولنا فى هذه الدراسة عرض وتحليل دور مبادىء حوكمة الشركات فى رفع كفاءة البورصة المصرية، فقمنا بعرض أهمية القواعد الدولية لحوكمة الشركات فى رفع كفاءة أداء البورصة، ثم أجرينا تقييما وصفيا لما وصل اليه تطبيق مبادىء حوكمة الشركات فى مصر، وهى تشمل ست مجموعات من قواعد حوكمة الشركات، ثم تناولنا تحليل أثر تطبيق حوكمة الشركات فى تطور أداء البورصة المصرية.

الا أن نجاح مبادىء الحوكمة في تحقيق أهدافها لا يقف فقط عند إصدارها، وإنما يعتمد على جدية التطبيق ونفاذ آثارها وتبنى ثقافة الحوكمة، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه ما لم يؤمن القائمون على إدارة الشركات والمؤسسات المالية والجمعيات المهنية ومراقبو الحسابات والمساهمين بجدوى هذه القواعد وآثارها الايجابية على أنشطة الشركات وسوق المال ككل وكذلك مصالحهم المشروعة.

لاينكر أى باحث أن هناك تقدما ملحوظا فى تطبيق قواعد مبادىء الشركات فى مصر، الا أن هناك بعض المبادىء تحتاج إلى مزيد من الرعاية فى تطبيقها ومبادىء أخرى تحتاج الى المزيد من الرقابة على تنفيذها. وسوف نطرح بعض المقترحات التى قد يكون لها وجاهتها لتأخذ طريقها الى التطبيق. وسوف نسردها تبعا لمجموعات المبادىء الست للحوكمة.

أولا: مقترحات بشأن الإطار القانوني والمؤسسى لحوكمة الشركات:

١. ضرورة استكمال الإطار القانوني ورفع كفاءة الهيئات الرقابية، ورفع كفاءة الأجهزة الإشرافية والرقابية والقضائية، وإنشاء دوائر خاصة لمحاكم تختص بقضايا سوق المال.
٢. الإسراع بإنشاء وبدء نشاط مركز فض المنازعات والتحكيم، والعمل على إنشاء دوائر متخصصة في القضايا المرتبطة بسوق المال.
٣. وضع وتحديد الأدوار التي تقوم بها المؤسسات ذاتية التنظيم مثل بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية، والجمعية المصرية للأوراق المالية.
٤. وضع برامج تدريبية للعاملين فى المؤسسات المشرفة على تطبيق حوكمة الشركات وبصفة خاصة الهيئة العامة لسوق المال ومصلحة الشركات والبورصة المصرية.
٥. يجب العمل على تطبيق معايير المنظمة الدولية لهيئات أسواق المالIOSCO .

ثانيا: مقترحات بشأن حقوق المساهمين:

١. حماية حقوق الأقلية من المساهمين خاصة فى الشركات التى تتركز فيها ملكية العائلات.
٢. وجوب توعية المساهمين للمشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وإعلامهم بالقواعد، بما في ذلك إجراءات التصويت، التي تحكم اجتماعات الجمعية.

ثالثا: مقترحات بشأن المعاملة العادلة للمساهمين:

١. حماية صغار المستثمرين والسماح لمالكي الأسهم لحاملها بالتصويت.
٢. توفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم داخل كل فئة.

رابعا: مقترحات بشأن الأطراف ذات المصلحة:

١. ضرورة إعداد كتيب مبسط وسهل القراءة حول القيد في البورصة، وأن يتضمن هذا الكتيب أهمية القيد، والفوائد التي تعود من القيد على مختلف الأطراف مثل الشركات المقيدة، ومالكي الأسهم، والمديرين. . إلخ.
٢. ضرورة الالتزام بالإفصاح للمستثمرين عن كل الملكيات التي تتجاوز ٥% من أسهم كل لشركات المقيدة.

خامسا: مقترحات بشأن الإفصاح والشفافية:

متطلبات الإفصاح عن الملكية التي يفرضها القانون ليست كافية لتسمح للمساهمين الحصول على معلومات تفصيلية عن الملاك النهائيين، والمعروف عنها أنها تتركز بين عدد صغير من العائلات. ويلزم ضمان شمولية ودقة الإفصاح عن المعلومات المادية وغير المادية، ونشر نظام الإفصاح الأليكترونى. ونقترح مايلى:

١. تدعيم دور وفعالية اجتماعات الجمعية العامة، والإفصاح عن المكافآت المجمعة لأعضاء مجلس الإدارة والتشجيع على استخدام المديرين المستقلين.
٢. إصدار بورصتا القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية شهادة تفيد الالتزام او عدم الا لتزام بقواعد إدارة الشركات لكل الشركات المقيدة عند صدورها ذلك لتشجيع الشركات المقيدة على الالتزام بقواعد وممارسات إدارة الشركة.
٣. يجب على بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية أن تنشر في نهاية كل شهر في مطبوعاتهما سواء كانت ورقية أم إليكترونية أسماء الشركات المقيدة التي تتمسك بممارسات وقواعد إدارة الشركات، وتلك الشركات التي لم تلتزم بها، وهذا على النحو المعمول به في بورصات عديدة مثل البورصة الألمانية، وبورصة كوالالمبور للأوراق المالية.

سادساً: مقترحات بشأن مسئوليات مجلس الإدارة:

١. إلزام الشركات بتعيين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أو المستقلين، وتفعيل دور لجان المراجعة، وتعيين مراقب حسابات مستقل.

٢. إنشاء معهد لتدريب المديرين وتعريف أعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركات المساهمة بواجباتهم في حوكمة الشركات.

٣. تدعيم ممارسات المراقبة التي يقوم بها مراقبي الحسابات، وذلك بتوفير برامج التدريب عن طريق الجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين.

مراجع الدراسة:

أولا: مراجع باللغة العربية:

١. البنك الأهلى المصرى: النشرة الاقتصادية، العدد الأول المجلد ٨٥، القاهرة ٢٠٠٥.

٢. بورصتى القاهرة والاسكندرية: مذكرة لجنة تطوير قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والاسكندرية"، يناير ٢٠٠٧م.

٣. سميحة فوزي: تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٨٢، إبريل ٢٠٠٣.

٤. صلاح زين الدين: سوق الأوراق المالية المصرية ودورها التنموى المنشود، دراسة لبعض مشكلات عرض الأوراق المالية والطلب عليها. بحث منشور فى المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية فى ظل اقتصاديات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ٧-٩ أبريل ١٩٩٤.

٥. محمد عبده محمد مصطفى، تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل فى البورصة، مكتبة كليوبترا للطباعة، القاهرة، سنة ١٩٩٩.

٦. مركز المديرين: دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، القاهرة يوليو ٢٠٠٦.

٧. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) : جدول الخطوات العتوالية لحوكمة الشركات الخاص الشركات المقيدة في البورصة. القاهرة، بدون تاريخ.

٨. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE): تأسيس حوكمة الشركات فى الأسواق الصاعدة (الترجمة العربية)، القاهرة، بدون تاريخ.

٩. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE): دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، القاهرة، اكتوبر ٢٠٠٥.

١٠. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE): مبادىء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشأن حوكمة الشركات، القاهرة ٢٠٠٤.

١١. الهيئة العامة لسوق المال: مشروع القواعد المقترحة لحوكمة الشركات المعتمدة ببورصتى القاهرة والاسكندرية، القاهرة نوفمبر ٢٠٠٦.

ثانيا: مراجع باللغة الانجليزية:

1. Azab, Bassam: The Performance of the Egyptian Stock Market. The University of Birmingham, 2002.

2. International Finance Corporation (IFC): Central Capital Markets Department: Quarterly Review of Emerging Stock Markets, 2. Quarter 1993.

3. Ministry of Foreign Trade: Report on the Opservance Country Assesment, Egypt. Cairo 2004.

4. OECD: OECD Principles of Corporate Governance, Paris 2004

5. OECD: REPORT ON THE OBSERVANCE OF STANDARDS AND CODES (ROSC): Corporate Governance Country Assessment, EGYPT , March 2004

6. OECD: Working Group on Privatization and Corporate Governance of State-Owned Assets"

7. Shahira Abdel Shahid: Corporate Governance is becoming a global pursuit: what could be done in Egypt? Cairo & Alexandria Stock Exchanges, Working Paper Series, September 2001

8. Mauro Mecagni and Maged Shawky Sourial: The Egyptian Stock Market: Effeciency Tests and Volatility Effects, IMF Working Paper 1999.

9. Stijn Claessens, Daniela Klingebiel, Sergio L. Schmukler: The Future of Stock Exchanges in Emerging Economies: Evolution and Prospects Financial Institutions.

مؤلفات الدكتور صلاح زين الدين

١. تكنولوجيا المعلومات والتنمية، الطريق الى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية فى مصر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة – كوالالمبور – جاكارتا – لوس انجلوس، ٢٠٠٢م. (الطبعة الثانية، مشروع مكتبة الأسرة ٢٠٠٨، الطبعة الثالثة، مشروع مكتبة الأسرة ٢٠١٠).
٢. نظرية العلاقات السياسية الدولية، مطبعة جامعة طنطا ٢٠٠٩.
٣. نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة جامعة طنطا ٢٠٠٩.
٤. مقدمة فى دراسات الجدوى، مطبعة جامعة طنطا ٢٠١٠.
٥. مقدمة فى الاقتصاد الكلى، مطبعة جامعة طنطا ٢٠١٠.
٦. التنظيمات الاقتصادية الدولية، مطبعة جامعة طنطا ٢٠١٠.
٧. الاصلاح الضريبى. (تعبئة الفائض الاقتصادى، تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وخصخصة بعض وظائف الادارة الضريبية)، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٠. (الطبعة الثانية ٢٠٠٦، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩)
٨. اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٠. (الطبعة الثانية ٢٠٠٦)
٩. أفكار ليبرالية عربية، دراسات ونصوص مختارة، (محرر ومؤلف): مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية، القاهرة ٢٠٠٥.
١٠. اقتصاديات النقود والبنوك، طنطا ٢٠٠٠.
١١. دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية: مجموعة محاضرات ٢٠٠٠/٢٠٠١.
١٢. مقدمة فى علم الاقتصاد، دار الشعب، طنطا ٢٠٠١.
١٣. اقتصاديات المالية العامة، دار الشعب، طنطا ٢٠٠١، الطبعة التاسعة ٢٠٠٩.
١٤. العلاقات الاقتصادية الدولية، من المزايا النسبية الى التكامل الاقتصادى. القاهرة ٢٠٠٢م.
١٥. دراسة حول الاستثمارات الأجنبية فى مصر، وبصفة خاصة الاستثمارات الألمانية الغربية مع تحليل آثارها على الاقتصاد المصرى. بحث محكم ومنشور فى المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، العدد الأول ١٩٨٩.
١٦. أثر الاستثمارات الألمانية فى التنمية التكنولوجية لمصر، بحث محكم ومنشور الى أعمال مؤتمر الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية: التنمية التكنولوجية فى القطاع العام، القاهرة ١٦-١٧ ديسمبر ١٩٩٠.
١٧. نحو استراتيجية جديدة لمواجهة أزمة الديون الأفريقية، بحث محكم ومنشور فى المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، العدد الثالث ١٩٩٠.
١٨. المناطق الحرة وشروط نجاحها فى الدول النامية، بحث محكم ومنشور فى المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، العدد الخامس، فبراير ١٩٩١.
١٩. تطور التشريعات والسياسة البيئية فى ألمانيا الاتحادية، والدروس المستفادة منها للتجربة المصرية، بحث محكم ومنشور فى أعمال المؤتمر الأول للقانونيين المصريين: الحماية التشريعية للبيئة فى مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة ٢٧-٢٨ فبراير ١٩٩١.
٢٠. مشروع أوربا الموحدة عام ١٩٩٢، دراسة تحليلية لتطوره وأهدافه وآثاره المحتملة على الاقتصاد المصرى، بحث محكم ومنشور فى المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، العدد الرابع، مارس ١٩٩١.
٢١. تنمية الموارد البشرية ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول اتحاد المغرب العربى، بحث محكم ومنشور فى مجلة الدراسات القانونية، بكلية الحقوق جامعة أسيوط، مارس ١٩٩١.
٢٢. السوق الاسلامية المشتركة، المنهج والمشكلات والاستراتيجية، بحث محكم ومنشور الى الندوة الدولية: نحو اقامة سوق اسلامية مشتركة، بمركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى بجامعة الأزهر، القاهرة ٤-٦ مايو ١٩٩١.
٢٣. دراسة حول تطوير سوق الأوراق المالية فى مصر، بحث محكم ومنشور فى المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، العدد السادس، ديسمبر ١٩٩١.
٢٤. تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر- نحو نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى، بحث محكم ومنشور فى أعمال المؤتمر السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين: تحرير الاقتصاد المصرى، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة ١٢-١٤ ديسمبر ١٩٩١.
٢٥. مستقبل اقتصاديات التعليم فى مصر. بحث محكم ومنشور فى أعمال مؤتمر الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية: تطوير التعليم من أجل التنمية التكنولوجية والاقتصادية، القاهرة ١٢-١٤ فبراير ١٩٩٢.
٢٦. امكانيات تطوير أسواق رأس المال العربية، مع دراسة خاصة لبورصة الأوراق المالية فى مصر، بحث محكم ومنشور فى أعمال مؤتمر البنك الأهلى المصرى لاتحاد المصارف العربية: آفاق الاستثمار فى الوطن العربى، القاهرة مارس ١٩٩٢.
٢٧. سوق الأوراق المالية المصرية ودورها التنموى المنشود، دراسة لبعض مشكلات عرض الأوراق المالية والطلب عليها بحث محكم ومنشور فى المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية فى ظل اقتصاديات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ٧-٩ أبريل ١٩٩٤.
٢٨. أثر حماية البيئة على مستويات التشغيل والنمو والأسعار، دراسة لمتغيرات المربع السحرى فى السياسة الاقتصادية، بحث محكم ومنشور فى: المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة: اقتصاديات البيئة، القاهرة ١٧-١٩ أبريل ١٩٩٥.
٢٩. رؤية استراتيجية لتشجيع الصادرات المصرية والخروج من مأزق المرض الهولندى، بحث محكم ومنشور فى: مجلة

الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، يناير ١٩٩٧.
٣٠. رؤية استراتيجية لدور الصناعات الصغيرة فى تشجيع الصادرات المصرية. بحث محكم ومنشور في أعمال الندوة الدولية الأولى حول تنمية المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدة رجال الأعمال فى مصر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٦ – ١٧ سبتمبر ١٩٩٧.
٣١. أثر المشروعات العربية المشتركة فى تدعيم التعاون الاقتصادى العربى. بحث محكم ومنشور فى أعمال المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين: صور التعاون الاقتصادى المطروحة على الدول العربية (المضمون والآثار)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٠ – ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧.
٣٢. دور المناطق الحرة فى التنمية، دراسة نظرية وتطبيقية، بحث محكم ومنشور فى مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلة العلمية لكلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، يوليو ١٩٩٨.
٣٣. دور الدولة فى تشجيع القطاع الخاص الصناعى وتحديات صياغة جديدة لطبقة المنظمين، بحث محكم ومنشور فى: المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة "استراتيجيات للصناعة المصرية بين الواقع والطموحات"، ٢٨– ٣٠ أبريل ١٩٩٨.
٣٤. الاطار التشريعى للتنمية فى مصر، دراسة لأثر الاعفاءات الضريبية فى بناء المناخ الاستثمارى، بحث محكم ومنشور فى "مؤتمر التنمية والاستثمار" تنظمه محافظة الغربية وكلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٨–٢٩ أكتوبر ١٩٩٨.
٣٥. مواجهة أزمات البيئة فى قطاع الصناعة. دراسة تطبيقية بمصنع السماد بطلخا، بحث محكم ومنشور فى المؤتمر السنوى الثالث لبحوث الأزمات، مركز ادارة الأزمات بكلية التجارة، جامعة عين شمس، ٣–٤ أكتوبر ١٩٩٨.
٣٦. حماية نهر النيل من التلوث، وجهة نظر بيئية وقانونية، بحث محكم ومنشور الى مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، المؤتمر السنوى الثالث عن المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين، ٢٤ – ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨.
٣٧. ملاحظات حول اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوربى، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر "تجارب التكامل الاقتصادى فى أوربا والعالم العربى"، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية والتعاون الايطالى، الاسكندرية ٢٢–٢٣ فبراير ١٩٩٩.
٣٨. دور نقل التكنولوجيا فى التنمية الاقتصادية، مع التطبيق على مصر، بحث محكم ومنشور الى المؤتمر القومى الأول: مصر وتحديات القرن القادم، جامعة حلوان: مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، القاهرة، ١٠–١٢ مايو ١٩٩٩.
٣٩. تحليل اقتصادى وتاريخى لدور الدولة فى تطور طبقة المنظمين الصناعيين فى مصر، بحث محكم ومنشور فى أعمال المؤتمر العلمى السنوى الواحد والعشرين للاقتصاديين المصريين: دور الدولة فى مصر فى ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ٢١–٢٣ أكتوبر ١٩٩٩.
٤٠. موقف الصناعات الصغيرة فى مصر تجاه التكنولوجيا المتقدمة ماذا تأخذ وماذا تعطى ؟ بحث محكم ومنشور فى المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة أبريل ٢٠٠٠.
٤١. اقتصاد المعلومات وشروط اقامة مجتمع المعرفة. بحث محكم ومنشور فى أعمال الندوة الدولية عن العولمة والتعليم العالى والبحث العلمى في الوطن العربى، بجامعة العلوم والتقنيات والطب بتونس، ٢٠–٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠.
٤٢. التنمية التكنولوجية في مصر، دراسة لبعض الجوانب التشريعية والاقتصادية، بحث محكم ومنشور فى مؤتمر كلية الحقوق جامعة أسيوط بمناسبة اليوبيل الفضى لانشائها: "القانون والتكنولوجيا" ١٠–١١ أبريل ٢٠٠١م.
٤٣. تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبى المباشر، دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والقانونية. بحث محكم ومنشور فى: المؤتمر العلمى السادس لكلية الحقوق، جامعة المنصورة "التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربى، القاهرة ٢٦ – ٢٧ مارس ٢٠٠٢.
٤٤. التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات، دراسة للعلاقة التفاعلية من منظور اقتصادى واجتماعى، بحث محكم ومنشور بمجلة النهضة، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عدد أبريل ٢٠٠٢.
٤٥. دور تكنولوجيا المعلومات والإدارة العامة الجديدة فى تطوير الحكومة الإليكترونية. بحث منشور فى "روح القوانين"، المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا، عدد أبريل ٢٠٠٢.
٤٦. دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والثقافية للعولمة، بحث محكم ومنشور فى: المؤتمر الدولى الأول للحضارات المعاصرة: العولمة وحوار الحضارات – صياغة عالم جديد، مركز دراسات الحضارات المعاصرة، جامعة عين شمس، القاهرة ١٣ – ١٦ أبريل ٢٠٠٢.
٤٧. دور المناطق الحرة فى التنمية وتطوير مناخ الاستثمار، بحث محكم ومنشور فى: المؤتمر العلمى الثامن عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة "تطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية فى ظل التحديات المعاصرة، ١٦ – ١٨ أبريل ٢٠٠٢.
٤٨. الخصخصة ومشكلات سوق الأوراق المالية في مصر: بحث محكم ومنشور فى أعمال المؤتمر العلمى الثالث لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية "السوق المالية والبورصات العربية"، بيروت، ٢٨ – ٣٠ أبريل ٢٠٠٢م.
٤٩. نحو استراتيجية للتكامل الاقتصادى العربى فى مواجهة تحديات العولمة، بحث محكم ومنشور فى: المؤتمر العلمى الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب "الأمن الاقتصادى العربى والتطورات الاقتصادية المعاصرة"، دمشق ٢٢ – ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢.
٥٠. الاقتصاد الفلسطينى بين استراتيجيات البقاء والتنمية الانسانية. بحث منشور فى أعمال المؤتمر السنوى السابع، كلية الحقوق جامعة المنصورة: "القانون الدولى الانسانى وتطبيقاته على الأراضى المحتلة"، ٥ – ٦ أبريل ٢٠٠٣م.
٥١. تكنولوجيا المعلومات وحماية البيئة. بحث منشور فى أعمال المؤتمر الدولى السنوى الأول لحماية البيئة بجامعة المنصورة، المنصورة ٨ – ١٠ أبريل ٢٠٠٣.
٥٢. سياسة نقل التكنولوجيا ودورها فى التغلب على معوقات تحديث الصناعة المصرية. بحث محكم ومنشور فى: المؤتمر العلمى التاسع عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة "تحديث الصناعة العربية"، القاهرة ٢٢ – ٢٤ أبريل ٢٠٠٣.
٥٣. دراسة اقتصادية لبعض محددات استراتيجية تشجيع الصادرات المصرية. بحث منشور فى أعمال المؤتمر العلمى الرابع لكلية التجارة، جامعة بنها: "تنمية الصادرات المصرية فى ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية" ٢٣ – ٢٤ أبريل ٢٠٠٣.
٥٤. دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الألكترونية، بحث منشور فى أعمال مؤتمر كلية الشريعة والقانون – جامعة

الإمارات العربية المتحدة " الأعمال المصرفية الإليكترونية بين الشريعة والقانون"، دبى ١٠ -١٢ مايو ٢٠٠٣.
٥٥.تأثير النقود الأليكترونية على ادارة البنك المركزى للسياسة النقدية، فى: المؤتمر العلمى السنوى الثالث لكلية الحقوق – جامعة حلوان: التطورات المصرفية والائتمانية المعاصرة فى مصر والعالم العربى، القاهرة ١٢ – ١٣ مايو ٢٠٠٤.
٥٦.استثمار الامكانات الاقتصادية الكامنة فى قطاعات النقل والاتصالات والسياحة بدولة الكويت، فى: مؤتمر الكويت الدولى الأول: امكانات اقتصادية وفرص استثمارية، الكويت ٢٢ – ٢٣ مايو ٢٠٠٤.
٥٧.العلاقة التبادلية بين الاعلام وترويج الاستثمارت، دراسة للواقع والطموحات فى دولة الكويت، فى: مؤتمر الكويت الدولى الأول: امكانات اقتصادية وفرص استثمارية، الكويت ٢٢ – ٢٣ مايو ٢٠٠٤.
٥٨.دراسة اقتصادية لصراع البقاء بين النقود الإليكترونية والبنك المركزى، بحث مقدم فى المؤتمر العلمى لكلية القانون – جامعة اليرموك، الأردن، مؤتمر القانون والحاسوب، ١٢ – ١٤ تموز (يوليو) ٢٠٠٤م.
٥٩.ادارة المخاطر القانونية ومخاطر السمعة المتعلقة بالصيرفة الأليكترونية طبقا لمبادىء لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحث محكم ومنشور فى المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، مارس ٢٠٠٥.
٦٠.حول العولمة الاقتصادية والليبرالية الجديدة واستلهام فكر طلعت حرب، فى: صلاح زين الدين (مؤلف ومحرر): أفكار ليبرالية عربية، دراسات ونصوص مختارة، مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية، القاهرة ٢٠٠٥.
٦١.رؤية بعض الأكاديميين الألمان لواقع ومستقبل المؤسسات المالية الاسلامية، بحث منشور فى أعمال مؤتمر كلية الشريعة والقانون – جامعة الامارات العربية المتحدة " المؤسسات المالية الاسلامية – معالم الواقع وآفاق المستقبل "، دبى ١٥ – ١٧ مايو ٢٠٠٥م.
٦٢.نحو استراتيجية قومية للتنمية التكنولوجية تدفع التنمية الاقتصادية فى مصر: بحث محكم ومنشور فى أعمال مؤتمر كلية الحقوق، جامعة حلوان، القاهرة ١٠ -١٢ نوفمبر ٢٠٠٥.
٦٣.دور التخطيط الاقتصادى فى حماية البيئة، بحث منشور فى أعمال ندوة "حق الانسان فى بيئة نظيفة خالية من التلوث"، كلية الحقوق – جامعة طنطا، ١٤ نوفمبر ٢٠٠٥.
٦٤.دور الصناعات الصغيرة فى علاج مشكلة البطالة بين الشباب، بحث منشور فى أعمال ندوة "الانعكاسات الأمنية لقضايا الشباب"، بالمركز الديموجرافى بالقاهرة، القاهرة ٢٠ – ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٥م.
٦٥.دور الصيرفة الإلكترونية واتفاقية بازل فى تحسين الموقف التنافسي للاقتصاديات العربية. بحث محكم ومنشور فى المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، يناير ٢٠٠٦.
٦٦.حماية البيئة بين الاقتصاد والتشريع: بحث محكم ومنشور فى أعمال المؤتمر الدولى الثالث للتنمية والبيئة فى الوطن العربى لمركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط، أسيوط، ٢١ – ٢٣ مارس ٢٠٠٦.
٦٧.السياسة البيئية وأثرها على النمو الاقتصادى: الندوة الدولية لحماية البيئة، جامعة طنطا، ١ -٣ أبريل ٢٠٠٦م
٦٨.آثار العولمة على حماية البيئة والتنمية المستديمة: بحث محكم ومنشور فى أعمال المؤتمر السنوى الثانى لكلية الحقوق، جامعة أسيوط "العولمة والقانون". أسيوط . ١١-١٢ أبريل ٢٠٠٦.
٦٩.وظائف سوق الأوراق المالية ودورها فى الأسواق المالية الصاعدة، دراسة حالة البورصة المصرية، بحث محكم ومنشور فى أعمال المؤتمر العلمى الخامس عشر لكلية الشريعة والقانون – جامعة الامارات العربية المتحدة "أسواق الأوراق المالية والبورصات: آفاق وتحديات "، دبى ٦ – ٨ مارس ٢٠٠٧م.
٧٠.دور التكامل الاقليمى بين الدول الأفريقية فى تحقيق التنمية والسلام – أفريقيا تعيد اكتشاف قوتها، بحث محكم ومنشور فى أعمال المؤتمر السنوى السادس لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط: "العرب وأفريقيا: فضاء استراتيجي مشترك"، أسيوط ١٠ – ١٢ أبريل ٢٠٠٧م
٧١.دور مبادىء حوكمة الشركات فى رفع كفاءة البورصة المصرية. بحث مقدم الى المؤتمر العلمى الدولى الأول بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق: حوكمة الشركات ودورها فى الاصلاح الاقتصادى، ١٥ – ١٦ أكتوبر ٢٠٠٨م
٧٢.أهمية الاتفاق العام على الصحة فى تحقيق التنمية المستدامة فى مصر، بحث فى أعمال مؤتمر ومنتدى البيئى الدولى الثانى – جامعة طنطا: آفاق بيئية جديدة للتنمية المستدامة، ٢٧ – ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٨
٧٣.حماية نهر النيل من التلوث. دراسة اقتصادية وقانونية: بحث فى المؤتمر القومى الأول – كلية العلوم بأسوان، جامعة جنوب الوادى: نهر النيل وحمايته من التلوث ٢ – ٤ ديسمبر ٢٠٠٨.
٧٤.فعالية الاطار القانونى والاقتصادى لتطبيقات الحكومة الأليكترونية، دراسة مقارنة بين مصر والامارات، بحث مقدم الى مؤتمر كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة: المعاملات الأليكترونية: التجارة الاليكترونية – الحكومة الأليكترونية، فى الفترة من ١٩ الى ٢٠ مايو ٢٠٠٩
٧٥.موقف الدول المتقدمة والدول النامية تجاه الأزمة المالية العالمية، دراسة مقارنة بين ألمانيا ومصر. بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى لكلية الحقوق، جامعة المنصورة حول الأزمة المالية العالمية، ١ – ٢ أبريل ٢٠٠٩.
٧٦. العلاقات الاقتصادية الدولية، الأسكندرية ٢٠١٠.
٧٧. نظرية العلاقات الدولية، الأسكندرية ٢٠١١.
٧٨. التنظيمات الاقتصادية الدولية، الأسكندرية ٢٠١١.
٧٩. دراسات فى العلاقات الدولية، النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٢.
٨٠. دراسات فى تاريخ الفكر الاقتصادى، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٢.

ثانيا: قائمة لبعض الكتب والبحوث المنشورة باللغتين الانجليزية والألمانية:

1. Economic and Commercial Studies. Tanta University Press, 2010.
2. Readings in Customs and Tax Systems. Tanta University Press, 2010.
3. Economic Studies, Tanta University Press, 2010.
4. Egypt's Foreign Trade Policy. Tanta University Press, 2010.
5. Die Sued-Sued-Kooperation als Entwicklungsstrategie. Beispiel der aegyptisch-sudanesischen Integrationsbestrebungen 1974-1984. West Berlin 1986.
6. Exportstrategien fuer Aegypten. Kanzeption fuer ein erfolgreiches Marketing Aegyptens gegenueber der EG und der Bundesrepublik Deutschland, Bochum 1983.
7. With Cornelia Loeffler-Lohmar and Dieter Weiss: Export-oriented Economic Policies of the Arab Republic of Egypt with regard to European Market, FU Berlin 1983.
8. Introduction in Economics and Law, Cairo 1992.
9. Economic Liberalization and Privatization in Egypt. Paper presented in the International Symposium: The Liberalization of Economic Structure in the Arab Region. SAP Policies in Maghreb and Mashrek Countries. Konrad Adinauer Foundation for Egypt and International Senghor University in Alexandria, October 16-19, 1992.
10. With James Kennworthy and others: Export Promotion in Egypt, A Study prepared by DEPRA Project, USAID Funded Project, Cairo, December 1996.
11. With James L. Walker and others: Financial Reform for Small Business Development in Egypt, A Study conducted by DEPRA Project, USAID Funded Project, Cairo, December 1997.
12. Problems and Prospects of Economic Liberalization in Egypt, in: Steffen Wippel & Cornelssen (Hrsg.): Entwicklungspolitische Perspektiven im Kotext wachsender Komplexitaet. (Festschrift fuer Professor Dr. Dieter Weiss). Forschungsberichte des Bundesministeriums fuer wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung, Band 128. Weltforum Verlag. Bonn 2001. (P. 199 – 234)

المحتويات | الصفحة

مقدمة ٥

الفصل الأول

مفهوم العلم والبحث العلمي ٧

المبحث الأول: مفهوم العلم

المبحث الثاني: أصول البحث العلمي

الفصل الثاني

مناهج البحث العلمي ٥٦

المبحث الأول: مفهوم علم المناهج

المبحث الثاني: المناهج العلمية الأساسية والفرعية

الفصل الثالث

كتابة البحوث والرسائل العلمية ١٠٤

المبحث الأول: مهارات البحث العلمي

المبحث الثاني: خطوات إعداد البحث العلمي

المبحث الثالث: كتابة الشكل النهائي للبحث

ملاحق الكتاب ١٥٣

المراجع ٢٧٦